



دولة فلسطين

التقييم الوطني للتعليم للجميع (2000-2015)



الرعاية والتربية
في مرحلة الطفولة
المبكرة



تعميم التعليم
الأساسي



ملاءمة الحاجات
التربوية للشباب
والكبار



التكافؤ والمساواة
بين الجنسين في
التعليم



تحسين مستوى
محو الأمية لدى
الكبار



تحسين كافة
الجوانب
النوعية للتعليم

كانون أول / 2014

حقوق الطبع محفوظة
وزارة التربية والتعليم العالي

للمراسلات والاتصال:

ص.ب: 576 رام الله / فلسطين

هاتف: 0097022983200 / 009702983254

صفحة الكترونية: www.mohe.gov.ps

بريد الكتروني: mamoon_f_jabr@yahoo.com / basrimoe@gmail.com

أعضاء الفريق الوطني لتقييم التعليم للجميع

الاسم	المؤسسة	الصفة
أ.د. خولة الشخشير	وزارة التربية والتعليم العالي	رئيساً
أ. محمد أبو زيد	وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
د. بصري صالح	وزارة التربية والتعليم العالي	المنسق الوطني للتعليم للجميع منسقاً لفريق التقييم
د. مأمون جبر	وزارة التربية والتعليم العالي	مقررأ

الفريق من المحافظات الشمالية / الضفة الغربية:

أ. ريم كيلاني	وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
م. جهاد دريدي	وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
أ. ربيعة عليان	وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
أ. أمل حماد	وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
أ. وحيد جبران	برنامج التعليم في وكالة الغوث	عضواً
أ. رفعت الصباح	مركز إبداع المعلم	عضواً
أ. عمر عساف	الائتلاف الوطني التربوي الفلسطيني	عضواً
م. عارف الحسيني	مؤسسة النيزك	عضواً
أ. نبيل صب لبن	جمعية مصادر الطفولة المبكرة	عضواً
أ. رناد القبيج	مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي	عضواً
أ. روان عسلي	مؤسسة فيصل الحسيني	عضواً
د. أمل أبو عوض	وزارة الصحة	عضواً
أ. عصمت فاخوري	وزارة الشؤون الاجتماعية	عضواً
أ. مارينا بارتير	مكتب اليونسكو	عضواً
أ. سونيا أبو العظام	مكتب اليونسكو	عضواً
د. باسمه عاهد	اليونيسيف	عضواً
أ. أحمد أنيس سحويل	الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين	عضواً

الفريق من المحافظات الجنوبية / قطاع غزة:

الاسم	المؤسسة	الصفة
د. زياد ثابت	وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
د. علي خليفة	وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
أ. فريد أبو عاذرة	الاونروا	عضواً
أ. فضل السلول	الاونروا	عضواً
أ. شاهر ياغي	الأونروا	عضواً
أ. ابتسام أبو شمالة	اليونيسيف	عضواً
أ. بلال الحمادة	مكتب اليونسكو	عضواً
أ. بهاء الشطلي	كتلة التعليم في قطاع غزة	عضواً
د. محمد عليان	جامعة الأزهر	عضواً
د. فتحية اللولو	الجامعة الإسلامية	عضواً
د. محمد أبو شقير	الجامعة الإسلامية	عضواً
د. يحيى أبو ججوح	جامعة الأقصى	عضواً
أ. مرعي بشير	الجمعية الألمانية لتعليم الكبار	عضواً
أ. منى زقوت	مؤسسة أنيرا (سابقاً)	عضواً
أ. مها برزق	المجلس النرويجي للاجئين	عضواً
أ. ريم أبو جبر	جمعية نوى للثقافة والفنون	عضواً
د. زياد الجرجاوي	جامعة القدس المفتوحة / فرع غزة	عضواً
أ. مها محيسن	مؤسسة التعاون	عضواً
أ. خليل شاهين	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	عضواً
أ. طلعت بظاظو	مركز إبداع المعلم	عضواً
د. ديبية الزين	جامعة الأقصى	عضواً

التدقيق اللغوي: أ. صادق خضور

كلمة معالي وزيرة التربية والتعليم العالي

طموحات كثيرة لكن التحديات أكثر... هذا هو واقع الحال ونحن نتحدث عما يحكم المشهد التربوي في فلسطين، حاله حال غيره من مجالات الحياة، أما الطموح فتجسده الخطط الإستراتيجية المتعاقبة لوزارة التربية والتعليم العالي، وما تتضمنه في ثناياها من غايات تلامس حدود التطلعات المنشودة وانتصار واضح لخيار النوعية، ومواكبة المستجدات التربوية والتحول المتسارعة تكنولوجيا وتقنيا.

رغم كل ما سبق، واجهت المسيرة بعض المصاعب لم تبدأ ببداية الاحتلال الإسرائيلي ولن يكون آخرها العدوان الأخير على قطاع غزة، وهو العدوان الذي جعل الحديث عن الحق في التعليم ضرباً من الخيال في ظل مصادرة الحق الأساس وهو الحق في الحياة، وبناء عليه، فإن المراجعة الشاملة لما أنجز من إعلان دكار في العام (2000) مطالبة باستحضار الاحتلال كتهديد دائم لأي جهد مبذول.

لكن وبعيدا عن الركون لمنطق التنزع بأن الاحتلال صادر كل حقوقنا - رغم مصادرتة - فعلا جزءا كبيرا منها - كان الرهان الأول على وحدتنا الوطنية التي تجسدت بتشكيل حكومة توافق وطني وحدت الجهود وعززت التنسيق والتكامل بين جناحي الوطن وكانت أولى بشانها تشكيل الفريق الوطني لتقييم التعليم للجميع من الضفة وغزة، وكان الرهان أيضا على الإرادة التي يتحلى بها كادرنا التربوي والتعليمي، والتكامل مع الشركاء والهيئات المحلية والدولية رافعة لإنجاح العديد من التوجهات، وظلت العلاقة مع وكالة الغوث شاهدا على تناغم خلق.

لقد حظي قطاع الطفولة المبكرة الخاضع في جزء كبير منه لإشراف جهات غير حكومية بالاهتمام والعناية، وجاء إنجاز إستراتيجية وطنية للطفولة المبكرة ليكون بمثابة تعهد بأننا ملتزمون بواجباتنا تجاه هذا القطاع مع وجود خطة طموحة للتوسع فيه حكوميا.

وفي قطاعي التعليم الأساسي والثانوي، كانت الإنجازات كبيرة، يحكمها قاسم مشترك تمثل في الحرص على النوعية والاهتمام بمواكبة التكنولوجيا، وتشكيل حاضنة للإبداع، وبإمكاننا القول إن فلسطين نجحت في عام 2013/2014 في تحقيق هدف إعلان دكار " (95%) من نسبة الفيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي (1-4) حتى العام 2015"، وإنها اقتربت من تحقيق الهدف المرتبط بالتعليم الأساسي (5-10)، مع ارتفاع نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي بشكل ملحوظ، وهنا نجد التزامنا باتخاذ مزيد من الخطوات الإجرائية الواقعية للارتقاء بواقع التعليم المهني، آملين أن يكون تطبيق الخطة الإستراتيجية الثالثة للوزارة ضمانا استشراف رؤية واعدة لما بعد 2015.

وفي مجال تأهيل المعلمين، خطت فلسطين خطوات واسعة في سعي الوزارة لزيادة إعداد المؤهلين منهم وفق الإستراتيجية التي تبنتها، وترسخت ثقافة المتابعة والتخطيط العلمي وأصبحت أنشطة الوزارة جميعها وعلى المستويات كلها مرتبطة بخططها الإستراتيجية

والتنفيذية، وتتابع وفق نظام متابعة وتقييم شامل، ولعل تلك الشواهد مجتمعة تؤكد أننا ماضون في تحقيق الغايات التي تضمنتها الخطط الخمسية المتعاقبة للوزارة.

لقد حققنا الكثير، وفخرون بما شهده واقع تعليم الكبار من إنجازات، فقد تحسنت معدلات القرائية لدى الكبار بشكل مضطرد عبر السنوات إذ أصبحت عام 2012 (95.9%)، وبذا تكون فلسطين من الدول التي حققت المستهدف العالمي (95%) وفق إعلان داكار، علاوة على تطوير إستراتيجية وطنية لتعليم الكبار نعول عليها في صيانة حق التعليم للجميع.

أما في مجال التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم، فقد حققت فلسطين أيضاً المستهدف العالمي للتعليم للجميع (0.95- 1.05) في المؤشرات المعتمدة.

ولا يسعني أخيراً إلا أن أشكر الفريق الوطني، مجددة التزامي وكادر الوزارة بمواصلة العمل لتحقيق الأهداف التي تضمنها الإعلان العالمي للتعليم للجميع مستأنسين بما عكسته المؤشرات والتقارير من أن فلسطين خطت خطوات واسعة تجاه تحقيق التزاماتها في توفير التعليم للجميع وفق اتفاق داكار .

أ.د. خولة الشخشير صبري

وزير التربية والتعليم العالي/فلسطين

شكر وتقدير:

للمواصلين العمل من أجل غد أفضل لأطفال فلسطين

للجاعلين من تكامل جهودهم أفرادا ومؤسسات رافعة للجهد النوعي الهادف

للمؤصلين العطاء نهجا لاستدامة العمل.

لكل من يسعى لتوفير الحق في التعليم

لأعضاء الفريق الوطني، ولكل المؤسسات التي وظفت جهودها لصالح بلورة رؤيا واضحة
المعالم لتطوير التعليم.

إليهم جميعا تتوجّه بالشكر، ونجدد العهد على مواصلة المشوار وصولا إلى تحقيق أهدافنا وفي
طليعتها رفعة أجيالنا.

المصطلحات

- **الإتفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الإتفاق الحكومي:** مجموع الإتفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على التعليم، معبراً عنه بنسبة مئوية من مجموع الإتفاق الحكومي خلال سنة مالية محددة.
 - **الأهداف:** النتائج المراد تحقيقها والتوصل إليها على مدى زمني معين (الأهداف الستة للتعليم للجميع)؛ عبر تنفيذ البرامج والأنشطة الواردة في الخطة الوطنية للتعليم للجميع، والتي تقود نتائجها إلى تحقيق غايات الدولة في تحقيق التعليم للجميع.
 - **(برنامج) محو الأمية الأولي:** برنامج يقدم مجموعة فرص تعلم لشباب وراشدين لا يملكون المهارات الأساسية. ويمكن أن يحدد هذا البرنامج بساعات التدريس ومضامين التعلم، أو بمجموعة المهارات الأولى التي تعتبر بالغة الأهمية لمواصلة عملية تعلم القراءة والكتابة.
 - **التحصيل الدراسي:** الأداء في الاختبارات أو الامتحانات التي تقيس المعرفة أو الكفاءة في مجال مواضيعي محدد. ويستخدم المصطلح أحياناً كمؤشر على نوعية التعليم في نظام تعليمي معين أو لدى مقارنة مجموعة من المدارس.
 - **التصنيف الدولي للمقنن للتعليم (إسكد):** نظام للتصنيف صمم ليستخدم كأداة مناسبة لجمع وترتيب وعرض مؤشرات وإحصاءات التربية القابلة للمقارنة ضمن البلدان المنفردة أو على الصعيد الدولي، وأنشئ هذا النظام عام 1976، وروجع عام 1997 (إسكد 97).
 - **التعلم مدى الحياة:** مفهوم التعلم بوصفه عملية تتواصل في مراحل الحياة جميعها لتلبية احتياجات التعلم لدى الأفراد، ويستخدم المصطلح بشكل واسع في مجال تعليم الكبار للدلالة على عمليات التعلم في أشكالها ومستوياتها العديدة .
 - **التعليم الأساسي:** المجموعة الكاملة للأنشطة التعليمية المندرجة في أطر مختلفة (التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي)، والرامية إلى تلبية احتياجات التعلم الأساسية. ويمكن اعتبار المصطلح الإنجليزي (education basic) متداخلاً مع مصطلح (fundamental education). وحسب التصنيف
- الدولي المقنن للتعليم (إسكد)، يشمل التعليم الأساسي التعليم الابتدائي (المرحلة الأولى من التعليم الأساسي)، والجزء الأدنى من التعليم الثانوي (المرحلة الثانية). وفي التعليم الفلسطيني يشمل التعليم الأساسي الصفوف من (1-10) من التعليم النظامي.
- **التعليم الإلزامي:** البرامج التعليمية التي يلزم الأطفال والشباب قانوناً بإتباعها، وتحدد عادة بعدد من الصفوف أو بمجموعة أعمار أو بكليهما.
 - **التعليم الابتدائي (المستوى 1 في إسكد):** برامج مصممة عادة على أساس وحدة أو مشروع لمنح الطلبة تعليماً أساسياً مناسباً في القراءة والكتابة والرياضيات، وفهماً أولياً لبعض الموضوعات كالتاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والفن والموسيقى. وتفيد هذه الموضوعات في تنمية قدرة الطلبة على استقاء واستخدام ما يحتاجون إليه من معلومات عن منزلهم ومجتمعهم المحلي وبلدهم وما إلى ذلك.
 - **التعليم التقني والمهني:** البرامج المصممة بصورة رئيسة لإعداد الطلبة للدخول المباشر في مهنة أو تجارة محددة (أو في فئة من الفئات المهنية أو التجارية). ويؤدي إتمام هذه البرامج عادة بنجاح إلى نيل مؤهل مهني ذي صلة بسوق العمل، تعترف به السلطات المختصة في البلد الذي حصل فيه الطالب على هذا المؤهل.
 - **التعليم الثانوي:** البرامج الخاصة بالمستويين (2 و 3) في تصنيف إسكد. وتصمم عادة المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي (المستوى 2 في إسكد) لمواصلة البرامج الأساسية للمستوى الابتدائي، ولكن التعليم فيها يتسم عادة بمزيد من التركيز على الموضوعات، ما يستلزم معلمين أكثر تخصصاً لتغطية جميع المجالات الموضوعية المستهدفة. أما في المرحلة العليا من التعليم الثانوي (المستوى 3 في إسكد)، التي تعد في معظم البلدان المرحلة النهائية من التعليم الثانوي، فغالباً ما ينظم التعليم أكثر فأكثر في محاور موضوعية، ويحتاج المعلمون بذلك إلى مؤهلات أعلى أو أكثر تخصصاً مما يحتاجون إليه في المستوى 2

- **الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة:** البرامج التي توفر الرعاية للأطفال وتزودهم بمجموعة منظمة وهادفة من أنشطة التعلم، سواء في إطار مؤسسة نظامية (التعليم قبل الابتدائي أو المستوى صفر في تصنيف إسكد) أو في إطار برنامج غير نظامي لتنمية الأطفال . وتصمم برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة عادة للأطفال ابتداء من عمر ثلاث سنوات، وتضم أنشطة تعلم منظمة تمثل وسطياً ما يعادل على الأقل ساعتين في اليوم و 100 يوم في السنة.
- **عدد السكان في السن المدرسية:** السكان المنتمون إلى فئة العمر المحددة رسمياً لمستوى معين من مستويات التعليم، سواء أكانوا ملتحقين بالمدارس أم لا.
- **عدد المستجدين في الصف الأول من التعليم الأساسي الذين استفادوا من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة:** عدد المستجدين في الصف الأول من التعليم الأساسي الذين حضروا دروساً تعادل ما لا يقل عن 200 ساعة من برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، معبرا عنه بنسبة مئوية من العدد الإجمالي للمستجدين في الصف الأول من التعليم الأساسي.
- **القيد:** عدد الطلبة أو الطلبة المقيدون في مستوى معين من مستويات التعليم بصرف النظر عن العمر.
- **مؤشر التعليم للجميع الخاص بالتكافؤ بين الجنسين:** مؤشر مركب لقياس التحقيق النسبي للتكافؤ بين الجنسين في المشاركة الكلية في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وكذا التكافؤ بين الجنسين في محو أمية الكبار. ويحسب مؤشر التعليم للجميع الخاص بكل جنس كوسط حسابي لمؤشرات التكافؤ بين الجنسين في نسب القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي إضافة إلى معدل محو أمية الكبار.
- **مؤشر التكافؤ بين الجنسين:** القيم التي تمثل نسبة الإناث إلى الذكور (أو الذكور إلى الإناث في بعض الحالات) قياساً إلى مؤشر معين. وعندما يكون مؤشر التكافؤ بين الجنسين يساوي (1)، فهذا يعني وجود تكافؤ بين الجنسين؛ أما إذا كانت قيمته أعلى أو أدنى من (1)، فهذا يدل على تفاوت لصالح أحد الجنسين.
- من تصنيف إسكد. وفي التعليم الفلسطيني يشمل التعليم الثانوي الصفوف من (11-12) من التعليم النظامي.
- **التعليم العام:** برامج مصممة بصورة رئيسة لتمكين الطلبة من تعميق فهمهم لموضوع ما أو لمجموعة موضوعات، ولا سيما - ولكن ليس بالضرورة - من أجل إعدادهم لمزيد من التعليم في المستوى نفسه أو في مستوى أعلى. وتعتمد هذه البرامج عادة على المدارس وقد تتضمن أو لا تتضمن عناصر مهنية. وإتمام هذا التعليم بنجاح قد يزود الطلبة أو لا يزودهم بمؤهل ملائم لسوق العمل.
- **تعليم الكبار:** الأنشطة التعليمية التي توفر من خلال أطر التعليم النظامي أو غير النظامي أو غير الرسمي، والتي تستهدف الراشدين، وتهدف إما تطوير التعليم والتدريب الأوليين أو إلى أن تكون بديلاً لهما. ويمكن أن يتمثل هدف هذا التعليم في: (أ) استكمال مستوى معين من التعليم النظامي أو التأهيل المهني. (ب) اكتساب معارف ومهارات في مجال جديد (ليس بالضرورة للحصول على مؤهل دراسي). و/أو (ج) تجديد أو استيفاء بعض المعارف والمهارات.
- **التعليم للجميع:** يقصد بالتعليم للجميع توفير تعليم أساسي جيد لكل الأطفال والشباب والكبار، ويضم جميع الفئات التي أقرها الإعلان العالمي حول التعليم للجميع /تابلند عام 1990م، وأقرها المؤتمر العالمي للتعليم للجميع في السنغال عام 2000م وهي (الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي، تعليم الكبار، تدريب الشباب).
- **التعليم المستمر:** مصطلح عام يشير إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة التعليمية المصممة لتلبية احتياجات التعليم الأساسية لدى الراشدين.
- **التعليم غير النظامي:** أنشطة تعلم تنظم عادة خارج إطار التعليم النظامي. ويقابل هذا المصطلح عادة مصطلحا التعليم النظامي والتعليم غير الرسمي. وفي ظروف مختلفة يشمل التعليم غير النظامي الأنشطة التعليمية الرامية إلى تعليم القراءة والكتابة للكبار، وتوفير التعليم الأساسي للأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، وإكساب مهارات الحياة، ومهارات العمل، والثقافة العامة. ويكون لهذه الأنشطة عادة أهداف تعلم واضحة، ولكنها تتفاوت من حيث المدة، ومن حيث منح الشهادات المناسبة لما تم تعلمه، وتتفاوت من حيث البنية التنظيمية.

هذه النسبة الفارق بين نسبة 100% ومجموع معلمي النجاح والرسوب.

- **معدل الرسوب في كل صف:** عدد الدارسين في صف معين وعام دراسي معين، معبراً عنه كنسبة مئوية من عدد المقيدون في الصف نفسه في العام السابق.
- **المعدل الصافي للمستجدين في التعليم الأساسي:** عدد المستجدين في الصف الأول من التعليم الأساسي؛ الذين بلغوا العمر المحدد رسمياً للالتحاق بالتعليم، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان الذين بلغوا هذا العمر.
- **معدل محو أمية الكبار:** عدد الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة ممن يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق، ويعبر عن هذا العدد كنسبة مئوية من مجموع السكان في الفئة العمرية هذه. وتقضي الطرائق المختلفة لتعريف محو الأمية وتقييمه إلى نتائج مختلفة فيما يخص عدد الأشخاص الذين تطلق عليهم صفة المتعلمين.
- **المهارات الأساسية:** تشير عادة إلى حد أدنى من المهارة في القراءة والكتابة والحساب .
- **الناتج المحلي الإجمالي:** مجموع القيم الإجمالية التي يضيفها جميع المنتجين المقيمين إلى الاقتصاد، بما في ذلك صنوف التجارة التوزيعية والنقل، يضاف إليها جميع رسوم الإنتاج وتطرح منها جميع الإعانات التي لا تتضمنها قيمة المنتجات.
- **نسبة الطلبة إلى المعلمين:** متوسط عدد الطلبة/معلم في مستوى معين من مستويات التعليم، ويقوم هذا الحساب على عدد الأفراد في فئتي الطلبة والمعلمين.
- **نسبة القيد الإجمالية:** إجمالي القيد في مستوى معين من مستويات التعليم - بصرف النظر عن العمر -، يعبر عنه كنسبة مئوية من السكان المنتمين إلى فئة العمر المحددة رسمياً للالتحاق بهذا المستوى من مستويات التعليم.
- **نسبة القيد الصافية:** عدد الملتحقين بمستوى معين من مستويات التعليم في فئة العمر المحددة رسمياً لذلك، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان المنتمين إلى فئة العمر هذه.
- **نسبة القيد الصافي المعدل:** النسبة المئوية للأطفال في السن الرسمية للتعليم الأساسي والذين هم مسجلين في التعليم الأساسي أو الثانوي.

- **متعلم /أمي:** الشخص الذي يستطيع / لا يستطيع أن يقرأ ويكتب بفهم بياناً بسيطاً عن حياته اليومية (بالاستناد إلى تعريف اليونسكو لعام 1958).
- **متوسط طول الحياة المدرسية:** عدد السنوات التي من المتوقع أن يمضيها الطفل الذي بلغ عمر الالتحاق بالتعليم في المدرسة، بما فيها سنوات الرسوب. ويتمثل في مجموع نسب القيد الخاصة بكل عمر في التعليم الأساسي، والثانوي، وبعد الثانوي غير المدرج في التعليم العالي.
- **محو الأمية الوظيفية / الأمية الوظيفية:** يعد الشخص متعلماً وظيفياً أو أمياً وظيفياً عندما يكون قادراً / غير قادر على الاضطلاع بجميع الأنشطة التي تستلزم معرفة القراءة والكتابة لتسيير شؤون الفئة أو الجماعة التي ينتمي إليها، ولتمكين الشخص المعني من مواصلة استخدام القراءة والكتابة والحساب لتحقيق تدميته الذاتية وتنمية مجتمعه.
- **محو الأمية/ القرانية:** وفقاً لتعريف اليونسكو عام 1958، فإن "محو الأمية": قدرة الفرد على أن يقرأ ويكتب بفهم بياناً قصيراً وبسيطاً عن حياته اليومية. وتطور المفهوم بعد ذلك ليشمل العديد من مجالات المهارات، يصمم كل منها وفقاً لسلّم مستويات مختلف فيما يخص إتقانها، ويرمي إلى تحقيق أهداف مختلفة.
- **المعدل الإجمالي للطلبة المستجدين في التعليم الأساسي:** عدد المستجدين في الصف الأول من التعليم الأساسي بصرف النظر عن العمر، ويُعبّر عنه كنسبة مئوية من السكان ممن هم في العمر المحدد رسمياً للالتحاق بالتعليم الأساسي.
- **معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي:** المستجدون في الصف الأول من التعليم الثانوي في سنة معينة، معبراً عنه كنسبة مئوية من عدد الطلبة المقيدون في الصف الأخير من التعليم الأساسي في السنة السابقة.
- **معدل البقاء في التعليم بحسب الصف:** النسبة المئوية لفوج الطلبة الملتحقين بالصف الأول من مرحلة تعليمية في عام دراسي معين، ويُتوقع أن يبلغوا صفّاً محدداً، بصرف النظر عن رسوبهم.
- **معدل التسرب بحسب الصف:** النسبة المئوية للطلبة الذين يتسربون من صف معين في سنة دراسية معينة. وتمثل

المختصرات

متلازمة نقص المناعة المكتسبة؛ الإيدز (السيدا)	Acquired Immune Deficiency Syndrome	AIDS
معدل الالتحاق الصافي المعدل	Adjusted Net Enrolment ratio	ANER
اتفاقية حقوق الطفل	Convention on the Rights of the Child	CRC
نسبة التسرب	Dropout Rate	DR
التعليم للجميع	Education For All	EFA
الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة	Early Childhood Care and Education	ECCE
نسبة الانتقال الفعلية	Effective Transition Rate	ETR
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP
مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في التعليم للجميع	Gender equality indicators	GEI
النسبة الإجمالية للقيد	Gross Enrolment Ratio	GER
المعدل الإجمالي للطلبة المستجدين في التعليم .	Gross Intake Rate	GIR
الناتج القومي الإجمالي	Gross National Product	GNP
مؤشر المساواة بين الجنسين	Gender parity indicators	GPI
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	Information and Communications Technology	ICT
التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد)	INTERNATIONAL STANDARD CLASSIFICATION OF EDUCATION	ISCED
نسبة القيد الصافية	Net Enrolment Ratio	NER
منظمة غير حكومية	Non-Governmental Organization	NGO
المعدل الإجمالي للطلبة المستجدين في التعليم	Net Intake Rate	NIR
نسبة الطلبة إلى المعلمين	Pupil/Teacher Ratio	PTR
معدل الرسوب	Repetition Rate	RR
الحياة المدرسية المتوقعة	School life expectancy	SLE
اتجاهات في الدراسة الدولية الخاصة بالرياضيات والعلوم	Trends in International Mathematics and Science Study	TIMSS
التعليم والتدريب المهني والتقني	Technical/Vocational education and skill training	TVET
تعميم التعليم الابتدائي (الأساسي)	Universal Primary/Basic Education	UPE/UBE

الملخص التنفيذي

وتتمية علاقاته الاجتماعية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية،
وحب الحياة المدرسية.

- لا زال التعليم في رياض الأطفال لا يعتبر تعليمياً إلزامياً
وفق المرجعيات القانونية في التعليم الفلسطيني.

- يبلغ إجمالي الأطفال الملتحقين في العام 2014/2013
(55.1%)، أي أن أقل من النصف الأطفال في سن
رياض الأطفال غير ملتحقين به وهو بعيد عن
المستهدف وفق اتفاق دكاك (70% من نسبة الالتحاق
الإجمالي).

- يتم تقديم التعليم في رياض الأطفال بشكل شبه كامل
من القطاع الخاص، ومؤسسات التعليم في مرحلة
رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص باستثناء روضتي
أطفال اثنتين تشرف عليهما وزارة التربية والتعليم العالي
وهذا هو واقع الحال بين الأعوام 2004-2013.

- بلغت نسبة الطلبة إلى المعلمين (PTR) في التعليم في
رياض الأطفال (1: 17.8) عام 2012/2013.

2. تعميم التعليم الأساسي: وهي مرحلة إلزامية ومجانية في
المدارس الحكومية مدتها عشر سنوات، وتمتد من الصف
الأول وحتى الصف العاشر الأساسي، ويلتحق بها الأطفال
من عمر (خمس سنوات وسبعة أشهر) في المدارس
الحكومية ومدارس الأوتروا، و(خمس سنوات وخمسة
أشهر) في المدارس الخاصة مع بداية كل عام دراسي، أي
إذا أتم السنة السادسة من عمره في نهاية كانون الأول من
العام الدراسي الذي يقبل فيه، وتهدف إلى تحقيق الأهداف
العامة للتربية، وإعداد المواطن في مختلف جوانب
شخصيته: الجسمية، والعقلية، والروحية والوجدانية،
والاجتماعية.

- بلغ معدل القبول الإجمالي في المرحلة الأساسية
(102.5%)، والمعدل الصافي (93.7%) في العام
الدراسي 2014/2013.

- معدل القيد الإجمالي في التعليم الأساسي (1-10)
(95.3%).

- للتعليم دور أساسي في عملية التنمية الشاملة، ما يجعل
المجتمعات تعمل بصورة متواصلة على مراجعة نظمها
التعليمية، ويتطلب هذا تلبية الحاجات الأساسية للتعليم
كما جاءت في الإعلان العالمي حول التربية للجميع
"World Conference On Education For All"
المنعقد في "جومتين، تايلاند" (Jomtien, Thailand)
مارس عام 1990، وكذلك ما نادى به
المنتدى العالمي للتربية "World Education Forum"
المنعقد في دكاك في إبريل عام 2000 -
والذي حدد الأهداف العامة والالتزامات التي تعهدت بها
الحكومات والمجتمع الدولي لتجويد التعليم الأساسي
لجميع بحلول عام 2015، وأصبح التعليم للجميع
يمثل رؤية موسعة للتعليم الأساسي لا تقف عند حدوده
السابقة المتمثلة في توفير فرص التعليم المجانية إذ لم
يعد الالتزام بها في صورتها الراهنة وحده الهدف
المنشود، بل تجاوزه ليحقق تلبية الحاجات الأساسية
لل فرد من خلال تعميم الالتحاق بالتعليم والمساواة فيه.
وتوسيع نطاقه ليشمل فئات المجتمع من الأطفال
والإفريقيين والراشدين والكبار، وبرامج محو الأمية مع
الإفادة من وسائل التقنية المتطورة في تنفيذ هذه البرامج.

ويستعرض هذا التقرير ما تم الإيفاء به من احتياجات
أساسية لكل طفل ضمن التعهد السابق، مع استعراض الوضع
الراهن والفرص والتحديات وآفاق التعليم الفلسطيني لما بعد
2015.

وفيما يأتي أبرز ما تضمنه التقرير:

أولاً: التقدم المحرز نحو أهداف التعليم للجميع:

1. توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: يلتحق
بها الأطفال من عمر (4-6) سنوات، ومدتها سنتان،
وتهدف إلى توفير مناخ مناسب يوفر للطفل تربية متوازنة،
تشمل جوانب الشخصية: الجسمية، والعقلية، والروحية
والوجدانية، تساعد في تكوين العادات الصحية السليمة،

- حاجات التعليم لكافة الراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- بلغ معدل القرائية للشباب (15-24) للعام 2013 (99.3%).
- معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي للعام 2013/2012 (73.5%). وبلغت نسبة التعليم الثانوي العام (72.2) والتعليم المهني (1.3%).
- تنقسم الجهات التي تقدم خدمات التعليم والتدريب المهني إلى جهات عدة؛ منها الحكومية والأهلية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) والقطاع الخاص.
- تحسن المؤهلات العلمية لدى الشباب والكبار ممن يحملون مؤهلات علمية ثانوي فأعلى بين العام 2005 والعام 2012.
- تشير الدراسات إلى أن اتجاهات المجتمع تجاه التعليم المهني ليست إيجابية، وإلى أن غالبية الطلبة والأهل لا يفضلون الالتحاق بالتعليم المهني لأنهم يفضلون الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد الثانوية العامة، وبلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني في العام 2013/2012 حوالي (6.47)، ومن دون تخصص التجاري تصبح النسبة (2.94).
- 4. تحسين مستوى محو أمية الكبار: يتحدد هذا الهدف في تحقيق تحسين بنسبة (50%) في مستويات القرائية لدى الكبار بحلول عام 2015 ولاسيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.
- بلغت معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) للعام 2013 (96.3%). وبذا تكون فلسطين حققت الهدف الرابع من أهداف دكاك القاضى بتحقيق تحسين مستوى محو أمية الكبار أو يقترب من تحقيقه إذا وصلت النسبة (95%).
- بلغت نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى (12.1%)، ونسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية قبلت (9.4%). وأظهرت النسب أن هناك تمايزا لصالح الذكور مقابل الإناث في التحصيل العلمي، إذ بلغت

- نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي للعام 2014/2013 (94.2%)، وتتضمن مؤشرات هذا الهدف مرحلة التعليم الأساسي وفق النظام التربوي الفلسطيني، وتشمل الصفوف (1-10)، وبذا فهي تتضمن مرحلتين وفق تصنيف اليونسكو، هما: اسكد 1 ويتضمن الصفوف (1-4)، واسكد 2: ويتضمن الصفوف (5-10). وحسب المعايير المعتمدة لتحقيق الهدف الخاص بتعميم التعليم الأساسي: يتحقق الهدف أو تقترب من تحقيقه إذا بلغت نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي (1-4) إلى (95%).
- ويتحقق الهدف الخاص بملاءمة الحاجات التربوية للكبار أو تقترب من تحقيقه إذا بلغت نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي (5-10) أو (اسكد 2 التعليم الثانوي الأدنى وفق اليونسكو) إلى (95%). وحققت فلسطين وفق بيانات 2014/2013 الهدف الثاني- تعميم التعليم الابتدائي وفق اليونسكو (اسكد 1)- ويمثل التعليم الأساسي (1-4) في نظام التعليم الفلسطيني إذ بلغت النسبة (99.2%) لعام 2014/2013.
- بلغت نسبة البقاء في التعليم الأساسي حتى الصف الخامس في العام 2013/2012 (97.3%)، وحتى الصف العاشر (الصف الأخير في المرحلة الأساسية) (82.7%).
- بلغت نسبة المعلمين المؤهلين وفق إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم لجميع السلطات (36.6%)، ونسبة المعلمين المؤهلين في القطاع الحكومي (33.1%).
- بلغ معدل طالب/معلم في العام 2014/2013 (1:22.8).
- بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام (19.04%) للعام 2013/2012، بينما بلغت تكلفة الطالب الواحد في قطاع التعليم (\$849.44).
- 3. ملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار: ويتمحور حول حاجات التعليم لدى الشباب والراشدين، وضمان تلبية

نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى (12.4%) مقارنة ب(11.7%) للإناث. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور (7.1%) مقارنة مع (11.9%) للإناث.

- يلاحظ ارتفاع عدد مراكز محو الأمية وتعليم الكبار إذ بلغ عام 2014/2013 (90 مركزاً)، بينما كان عام 2012/2011 (79 مركزاً) وتعكس هذه الزيادة الاهتمام بتقليل نسب الأمية والحد منها.
- بلغ عدد المتعلمين في مراكز محو الأمية (1533) ذكراً وأنثى، ونسبة المتعلمين الذكور في مراكز محو الأمية عام 2014/2013 (51.34%) وعددهم (787)، بينما بلغت نسبة الإناث (48.66%) وعددهم (746).
- يلاحظ ارتفاع عدد مراكز التعليم الموازي إذ بلغ عام 2014/2013 (23 مركزاً)، بينما بلغ عام 2012/2011 (11 مركزاً) وتعكس الزيادة الاهتمام بتحسين مستوى التأهيل للمجتمع الفلسطيني للانتقال بهذه الفئة من فئة يقرأ ويكتب إلى فئة التعليم الابتدائي (الصف السادس).

- بلغ عدد المتعلمين في مراكز التعليم الموازي (277) ذكراً وأنثى، ونسبة المتعلمين الذكور في مراكز محو الأمية عام 2014/2013 (51.99%) وعددهم (144)، ونسبة الإناث (48.01%) وعددهم (133).

5. التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم: يقتضي هذا

الهدف القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجالي التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام 2015، مع التركيز والتأكيد على أهمية ضمان ارتفاع كامل ومستمر للفتيات من تعليم أساسي ذي جودة عالية، والحرص على تحصيلهن الدراسي في هذا المجال. وهو عبارة عن معدل قيمة مؤشر ما للإناث على مثلثاتها للذكور. ويقاس مؤشر التكافؤ بين الجنسين التقدم نحو تكافؤ الجنسين في المشاركة و/أو فرص التعلم المتاحة للإناث مقارنة بفرص التعلم المتاحة للذكور. وهو يعكس كذلك مستوى تعزيز وضع النساء في المجتمع. ووفق

معايير اليونسكو لتحقيق هدف تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم؛ يتحقق الهدف أو نقرب من تحقيقه إذا تراوح مؤشر التكافؤ فيما بين الجنسين (95-105) في التعليم الأساسي (1-10) (أو اسكد 1 و اسكد 2) وفق تصنيف اليونسكو، وجاءت مؤشرات التكافؤ بين الجنسين كما يأتي:

- معدلات القرائية لدى الكبار والشباب (15-24) = 1.00
- معدل الالتحاق الإجمالي لمرحلة رياض الأطفال = 1.00
- معدل الدخول الإجمالي للصف الأول الأساسي = 0.99
- معدل الدخول الصافي للصف الأول الأساسي = 0.99
- معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الأساسية = 1.02
- معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الأساسية = 1.02
- معدل الالتحاق الصافي المعدل للمرحلة الأساسية = 1.02
- معدل البقاء حتى الصف الخامس الأساسي = 1.00
- معدل البقاء حتى الصف العاشر الأساسي = 1.22
- معدل إكمال المرحلة الأساسية = 1.22
- معدل الانتقال من المرحلة الأساسية للمرحلة الثانوية = 1.06
- معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الثانوية = 1.31
- معدل الالتحاق الصافي المعدل للمرحلة الثانوية = 1.30
- معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الثانوية = 1.29
- النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً للمعلمين ما قبل الخدمة = 1.00
- النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين وفق إستراتيجية اعداد المعلمين وتأهيلهم = 1.28
- وتصنف فلسطين ضمن الدول التي حققت التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم.
- 6. جودة التعليم: ويشمل كما هو موضح من المنتدى العالمي للتعليم في عام 2000، "التعليم من أجل المعرفة والعمل والتعايش وتحقيق الذات" وأبرز النتائج في مجال التقدم في تحقيق هذا الهدف:
- بلوغ النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين الذين يحملون شهادة تخولهم التعليم طبقاً للمعايير الوطنية (إستراتيجية إعداد

المعلمين وتأهيلهم) للعام 2014/2013 (33.1%) وكانت للذكور (22.9%) وللإناث (30.7%).

- وصول نسبة الطلبة إلى المعلمين في مراحل التعليم المختلفة في العام 2014/2013: رياض الأطفال (1:19.3)، والمرحلة الأساسية (1:22.8)، والمرحلة الثانوية (1:17).

- وصول نسبة الطلبة إلى الصف في مراحل التعليم المختلفة في العام 2013/2014: رياض الأطفال (1:23.4)، والمرحلة الأساسية (1:31.6)، والمرحلة الثانوية (1:27.5).

- بلوغ النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة بحسب المستوى التعليمي للعام 2013/2012: الكلي (90.6%)، والمرحلة الأساسية (90.7%)، والمرحلة الثانوية (90.4%).

- احتواء جميع المدارس على مرافق صرف صحي محسنة (أي مع مراحيض منفصلة للبنات).

- تشير نتائج أداء الطلبة على الاختبارات (الموحدة، والوطنية، وفي دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم) إلى تدني مستويات الطلبة، وتذبذبها صعوداً وهبوطاً عبر السنوات.

- تشير نتائج امتلاك الطلبة للمهارات الحياتية في عام 2012 إلى أن معدل امتلاك الإناث لهذه المهارات أعلى من معدل الذكور لجميع السنوات ولجميع الصفوف. وأن معدل المهارات الحياتية يتذبذب صعوداً وهبوطاً بين السنوات ولجميع الصفوف. وكان معدل المهارات الحياتية لدى الصف العاشر أعلى من المعدل للصف الثامن والرابع وللنصف الثاني.

- بلغ معدل الحياة المدرسية المتوقعة للعام الدراسي 2014/2013 للمراحل جميعها (10.4)، والمرحلة الأساسية (9.1)، والمرحلة الثانوية (1.3).

ثانياً: تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع:

تم إيضاح واستعراض كيفية توظيف وزارة التربية والتعليم العالي للإستراتيجيات الاتتية عشرة للتعليم للجميع، وهي:

1: تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي. وذلك بربط خطة التعليم للجميع بخطط الوزارة التطويرية، وخطط الإصلاح والتنمية على الصعيد الوطني، وتبنت الوزارة مبادئ التعليم للجميع كمطلقات عامة لعملية التطوير التربوي في فلسطين، كما أخذت الوزارة بعين الاعتبار السياسات ذات العلاقة والوثائق التي تم تطويرها وطنياً ودولياً في إعداد خططها الإستراتيجية .

2: تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، يرتبط بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. حيث تضمنت الخطط الإستراتيجية للوزارة جملة من السياسات التي سعت إلى تحقيق التوازن بين متطلبات استمرار الاهتمام في توفير فرص التعليم للجميع، وبين البرامج والإجراءات اللازمة لتعزيز نوعية المخرجات التربوية، بالإضافة إلى إعطائها الاهتمام لاستمرار عملية بناء وتطوير القدرات والنظم في المجالات الإدارية والمالية والتخطيطية.

3: تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها. و

4: تطوير نظم لتسيير التعليم وإدارته من شأنها تلبية الاحتياجات وتأمين مشاركة الجميع بحيث تكون قابلة للتقييم. حيث قامت الوزارة بتشكيل هيئة وطنية للتعليم للجميع عام 2002 تضم الشركاء الأساسيين في العملية التعليمية من المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الدولية، لوضع إطار عمل مستقبلي لخطة التعليم للجميع، وفي عام 2007 تم تأسيس الائتلاف الوطني للتعليم للجميع بهدف تجميع كافة الجهود العاملة في قطاع التعليم في فلسطين من أجل تشكيل جسم ضاغط ومؤثر على السياسات التربوية وصولاً إلى مخرجات نوعية في التعليم، إضافة إلى التشبيك بين كل المؤسسات الفاعلة في برامجها لصالح قطاع التعليم، هذا بالإضافة إلى بناء وتطوير حالة تضامن دولي ضاغط للحد من الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التعليم في فلسطين.

5: تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد في درء العنف والنزاعات. فلكون فلسطين دولة تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما يقوم به الاحتلال من ممارسات مجحفة بحق العملية التعليمية بجميع مكوناتها من مدارس ومعلمين وطلبة وتربويين، ومنها التدمير للمؤسسات التعليمية أو إغلاقها أو تعطيل الدراسة فيها، أو إعاقة الطلبة والمعلمين من الوصول إليها، أو تشويش سير العملية التعليمية فيها، فقد أعطت وزارة التربية والتعليم العالي اهتماماً خاصاً لتسيير العملية التعليمية في حالات الطوارئ بهدف ضمان الحق في التعليم في كافة الظروف.

6: تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات. حيث أعتبر النوع الاجتماعي أحد أبرز السياسات التي تبنتها وزارة التربية والتعليم العالي في تنفيذ خططها الإستراتيجية. ورغم الإنجاز الملحوظ في النظام التعليمي في هذا المجال، فقد اتخذت تدابير إضافية لجسر الفجوات المتبقية بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق وعلى جميع المستويات ولجميع أنواع التعليم، ولتشجيع النساء في العمل في مجال التعليم وعلى جميع المستويات ولاسيما في أعلى مناصب صنع القرار، وتم اعتبار قضية المساواة بين الجنسين واحدة من أبرز القضايا التي سيتم العمل عليها في خطط الوزارة المستقبلية ضمن آفاق التعليم الفلسطيني لما بعد العام 2015.

7: التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز. حيث نفذت الوزارة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) منذ 2003 مشروع الصحة الإنجابية إضافة إلى مشروع الوقاية من الإيدز من العام 2012-2013، وأهم ما يميز هذه الأنشطة أنها بقيت مستمرة حيث ركزت في البداية على إدماج مفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج والآن يتم التركيز على صحة إنجابية - صديقة الشباب.

8: إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية تتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى

تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشود للجميع: إذ ركزت الوزارة في تنفيذ خططها وبرامجها على تحسين البيئة المدرسية والمناخ المدرسي وتحسين أساليب التعليم وإثراء المناهج والتدريب على مهارات الحياة وتطوير العلاقة مع المجتمع المحلي وغيرها من لآليات التي تجعل المدرسة محببة وصديقة للطفولة من كافة جوانب العملية التربوية، كما قامت الوزارة بإنجاز دراسة خاصة لتحديد المعايير الفلسطينية للمدرسة صديقة الطفل خلال العام الدراسي 2002-2003 ونتج عنها تبني الوزارة هذه المعايير في خططها وبرامجها بل وأصبحت أهم مؤشرات المتابعة والتقييم للخطتين الإستراتيجية الثانية والثالثة.

9: تحسين أوضاع المعلمين، ورفع معنوياتهم، وتعزيز قدراتهم المهنية. ففي العام (2008) وضعت الوزارة بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية واليونسكو وقسم التعليم في وكالة الغوث ومؤسسات المجتمع المدني التربوية إستراتيجية لإعداد المعلمين وتأهيلهم من أجل تطوير نوعية التعليم في فلسطين، وتطوير سياسات صريحة ومعلنة حول إعداد المعلمين، وتطويرهم المهني المستمر، وتطوير مهنة التعليم، حيث جاءت إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم في سياق محاولة جادة لإعادة الاعتبار لمهنة التعليم، وتغيير الوضع الحالي للمعلمين إلى حالة تجعل من مهنة التعليم مهنة لها احترامها وقديستها، أي مهنة جاذبة لذوي الكفاءات، محتفظة بالمتميزين منهم، ودافعة للمعلمين لتطوير أنفسهم معرفياً وسلوكياً، ومبادرين للتطوير الذاتي والنمو المهني، مع جعلهم أكثر مسؤولية عن نتائج تعلم طلبتهم.

10: تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة في تحقيق أهداف التعليم للجميع. فقد خطت الوزارة خطوات جادة تجاه توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساهمة في تحقيق هدفها نحو تحسين نوعية التعليم وذلك في إطار تطبيق مشاريع توظيف تكنولوجيا المعلومات في مختلف المدارس. ولتحقيق ذلك فقد قامت الوزارة بالتركيز على مكونات أساسية تتمثل في البنية التحتية، والمحتوى الإلكتروني، وبناء القدرات، وبناء شبكة المدارس لتحقيق الاتصال والنفوذ للمعلومات.

11: المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف، وفي تنفيذ الإستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللإستراتيجيات على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

12: الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع: إذ تبنت الوزارة نظام المتابعة والتقييم مع إطلاق خطتها الإستراتيجية الثانية (2008-2012) ويقدم هذا النظام بيانات توضح وضع الخطط والظروف المحيطة بها ويقترح التوصيات اللازمة من أجل وضع التدخلات الفعلية التي تؤدي إلى إحداث التغيير. إضافة إلى ذلك فإن هذا النظام - بمعنية التقارير الصادرة عنه - يعتبر أداة فاعلة تعطي إنذاراً مبكراً في حال حصول أي خلل في سير الخطط بحيث تتاح الفرصة لبحث أسبابه وتعديل المسار في الوقت المناسب، وذلك من خلال رصد عدد من مؤشرات الأداء لكل برنامج من برامج الخطة وإجراء التقييم المناسب.

ثالثاً: آفاق التعليم الفلسطيني لما بعد العام 2015:

في إطار النقاش المجتمعي والوطني الدائر حول ما يفترض أن يكون عليه النظام التربوي ومخرجاته؛ تبين وجود قضايا عدة حرة بالاهتمام في توجهاتنا للتعليم لما بعد عام (2015) وهي:

1. الحق في التعليم: فنظام التعليم الفلسطيني لا زال يفتقد لمرجعية قانون فلسطيني للتربية والتعليم بانتظار إقراره من المجلس التشريعي، ويستند الحق في التعليم قانونياً إلى القانون الأساسي الفلسطيني المعدل في المادة (24) بند (1) على أن التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

2. انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع التعليم في فلسطين المحتلة: طالبت الانتهاكات الإسرائيلية المؤسسات التربوية منذ الاحتلال عام (1967) وحتى وقتنا الحاضر في العديد من المحاور، وأبرزها الانتهاكات بحق:

- المؤسسة التعليمية كبنية تحتية (معمارية وصحية وتربوية): ففي ظل الاحتلال زادت الكثافة الصفية في الصفوف، وأصبحت معظم المدارس والصفوف

مستأجرة، وكثير منها يداوم على فترتين وأحياناً ثلاث فترات، وافترقت البيئة المدرسية إلى مرافق تعليمية تخصصية كالمكتبات والمختبرات، وإلى مرافق صحية مناسبة، واستمرت هذه الممارسات بصور وأشكال مختلفة حتى بعد اتفاقية أوسلو إذ مارس الاحتلال إغلاق المدارس واقتحامها وتهريب الطلبة والعاملين فيها، وحصارها، وأعاق أو منع الوصول إليها، ودمر (كلياً أو جزئياً) مدارس كثيرة كما حدث في العدوان الأخير على قطاع غزة.

- الكادر التربوي/المعلمون: خلال فترة الاحتلال حُرِم المعلمون من التطور المهني والأكاديمي، وكانت روايتهم لا تفي باحتياجات أسرهم، ويتم قطعها أو الحسم منها لأسباب سياسية، أو الفصل التعسفي من الخدمة، ومازال المعلمون حتى الآن وبعد أوسلو يعانون من ممارسات الاحتلال بحقهم من خلال إعاقة وصولهم للمدارس والاعتداء عليهم وتهديمهم واعتقالهم.

- الطلبة: ألغى الاحتلال الإسرائيلي قبل أوسلو إلزامية التعليم، وفرض غرامات ورسومًا على الطلبة وأهاليهم، ومارس بحقهم التهديد والوعيد والقتل والاعتقال، ومنع أو أعاق وصولهم للمدارس.

- المنهاج والكتب المدرسية: مع بداية الاحتلال حتى تولي السلطة مسؤولية التعليم بعد اتفاق أوسلو شوهدت السلطات الإسرائيلية المناهج التي كانت تدرس حينها من خلال حذف الكثير من المواد فيها، ومنع المكتبات المدرسية من اقتناء العديد من الكتب وخاصة ذات الطابع القومي أو الديني، كما حال الاحتلال دون تطوير هذه المناهج طوال فترة مسؤوليته عن التعليم الفلسطيني، وما زالت هذه الممارسات قائمة في القدس بمحاصرة المدارس التي تقدم المنهاج الفلسطيني، وإغراء المدارس الخاصة ومدارس المقاولات بالتوجه نحو المناهج الإسرائيلية، ومنع العديد من المعلمين من الوصول إلى القدس.

3. عدم العدالة والمساواة: إذ أظهرت المؤشرات الكمية وجود تكافؤ بين الجنسين في معظم المؤشرات الخاصة بالالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال، والالتحاق في التعليم

الأساسي، ومعدل البقاء حتى الصف الخامس. في حين برزت بعض أوجه عدم التكافؤ عبر المؤشرات الخاصة بالالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي، وفي معدل البقاء حتى الصف العاشر، وإكمال المرحلة الأساسية، ومعدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى الثانوية، والنسبة المئوية للمعلمين المؤهلين، وكانت لصالح الإناث. وأظهرت المؤشرات النوعية الخاصة بالتحصيل في الاختبارات الوطنية والموحدة والدولية (TIMSS) تفوق الإناث على الذكور، وهو ما عكسته أيضاً مؤشرات المهارات الحياتية، ومؤشر الحياة المدرسية المتوقعة.

4. تطوير التعليم غير النظامي: إذ برزت الحاجة إلى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار، وتوفير قواعد البيانات اللازمة لتشخيص هذا القطاع وتطويره، وتطوير الكوادر العاملة فيه، وزيادة عدد برامجها وتنوع التخصصات التي تقدمها برامج التعليم المهني وغير النظامي بحيث تراعى العدالة في توزيع التخصصات جغرافياً، ويراعى النوع الاجتماعي باستحداث تخصصات للفتيات غير التخصصات التقليدية الموجودة حالياً مثل الخياطة والتجميل،..الخ.

5. الشراكة المجتمعية في إدارة النظام التعليمي: برزت الحاجة إلى تطوير رؤية جامعة لمؤسسات المجتمع المدني في العملية التربوية ودمج خططها في خطة الوزارة ككل، وضرورة تشكيل مجلس استشاري داعم للمسيرة التعليمية بعضوية الجهات ذات العلاقة سواء الحكومية أو غير الحكومية، وتطوير سياسة خاصة بالشراكة واشتقاق إستراتيجية منها، والإفادة من خبرات مؤسسات المجتمع المدني وإشراكها في تحديد آليات المساءلة ومناقشة السياسات، ووضع معايير أساسية للمشاريع والبرامج المنفذة من المؤسسات والجمعيات وفعاليات المجتمع المدني داخل المدارس الفلسطينية، ووضع آلية واضحة ومركزية للمتابعة والتقييم. كما برزت الحاجة إلى تطوير أداء مجلس أولياء الأمور وتعزيز دوره داخل المدرسة عبر إعطاء الدور الأبرز في هذه المجالس لأعضاء المجتمع (الأهالي) وليس للمدرسة (المدير)، وتوسيع مهمات مجالس أولياء الأمور وألا تقتصر على طلبات إدارة المدرسة ومعالجة

شكاوي متبادلة من الطلبة والمدرسة، بل تمكنهم من المساءلة والرقابة على أداء المدرسة.

6. العناية بالأطفال ذوي الإعاقة وملاءمة النظام التعليمي لإدماجهم: تبين أن تحقيق الملاءمة للنظام التعليمي لدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب استكمال بناء سياسة وطنية شاملة للتعليم الجامع لا الاقتصار على توجهات انتقائية في النظام التعليمي، مع السعي لبناء قاعدة بيانات وطنية موحدة لفئات الطلبة ذوي الإعاقة ممن هم في سن التعليم، وتأهيل الكوادر العاملة في مجال التربية الخاصة وزيادة أعدادها، وتوفير كوادر متخصصة لكافة فئات الاحتياجات الخاصة ومنها الموهوبين، وصعوبات التعلم، والتوحد..الخ. كما يتطلب توعية الأهالي والمجتمع ليكونوا في صورة احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع، وتطوير الأنظمة والتعليمات لمختلف فئات الإعاقة بما فيها تعليمات امتحان الثانوية العامة الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة. إضافة إلى تطوير تعليمات توظيف الخريجين من ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي، وتطوير معايير لتقييم الطلبة في كافة المراحل الدراسية، وإشراك الطلبة ذوي الإعاقة في كافة الأنشطة المدرسية اللامنهجية، وتوفير الدعم النفسي والإرشادي، والدعم التربوي والاجتماعي، وتنمية قدراتهم وصولاً إلى أقصى حد من الاستقلالية والاعتماد على الذات. كما يتطلب زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية وغيرها من الإجراءات.

7. تطوير التعليم في رياض الأطفال: تبين أن نسبة الملحقين في برنامج الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) لغاية 2014/2013 (55.1%) فقط من الأطفال. وهو ما زال بعيداً عن المستهدف العالمي للتعليم للجميع (70%) حتى العام 2015. وكانت أبرز التوجهات بخصوص هذه القضية إعادة إدراج هدف الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع، والإقرار صراحة بأن هذا الهدف يمثل المرحلة الأولى من مراحل التعليم. ومن أجل تطوير هذا القطاع وتلبية احتياجات الطفولة المبكرة يجب العمل على جعل هذا التعليم متاحاً للجميع، ورفع نسبة الالتحاق فيه ووصول

خدمات الطفولة المبكرة للمناطق المهمشة والأكثر حاجة، وتخفيض تكلفته برصد موازنات خاصة للتعليم في هذا القطاع، ودعم رياض الأطفال الفقيرة لضمان استمرارها في تقديم هذه الخدمة في المجتمعات الفقيرة، علاوة على تعزيز البيئة التربوية لرياض الأطفال، وتطوير تعليمات صارمة للترخيص والبناء. وبناء منهاج خاص برياض الأطفال يراعي خصوصية الوضع الفلسطيني ... الخ.

8. دور التعليم الخاص، ودعمه، وإدماجه في عملية التطوير
بشراكة حقيقية: لا يزال دور القطاع الخاص والأهلي هامشياً في العملية التعليمية في فلسطين، إذ يتركز بكثافة أكبر في المدن وتنتشر القرى والمخيمات إلى هذا النوع من التعليم. وتشكل المدارس الخاصة في التعليم المدرسي (أساسي وثانوي) ما نسبته (13.5%) فقط، وتقدم الخدمة التعليمية لـ (9%) من طلاب فلسطين. وتقدم رياض الأطفال الخاصة هذا النوع من التعليم والرعاية لما نسبته (99.1%) من الأطفال في سنّ التعليم في رياض الأطفال، بينما نجد أن مساهمة القطاع الخاص في التعليم المهني لا تتجاوز (10.5%) من مجموع المدارس. وخلصت التوصيات في هذه القضية إلى عدم تشجيع القطاع الخاص في إنشاء مدارس تجارية ربحية، ووضع معايير صارمة للحصول على رخصة إنشاء مدرسة وتجديد رخص المدارس القائمة سنوياً مع تفعيل المتابعة والإشراف على مناهجها ومخرجات التعليم فيها. والسعي لتحقيق التكاملية في العلاقة، فالمدارس الخاصة قد تشكل حاضنة لنماذج للتعليم النشط يتم الإفادة منها لاحقاً لدمجها في القطاع العام للتعليم في حالة تميزها ونجاحها، وتحقيق الشفافية في العلاقة قد يكون أساساً لعلاقة صحية.

9. المواءمة بين التعليم والحياة والعمل: بنت وزارة التربية والتعليم العالي خطتها الإستراتيجية الثالثة وفق مجموعة منطلقات منها: تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة، والتركيز على تمثين المنظومة القيمية وسيادة القانون. وتوسيع النظرة إلى أداء النظام التربوي بما يتعدى التحصيل على الاختبارات المحلية والدولية، ليشمل التأكيد على المواطنة ومهارات القرن الحادي والعشرين، والتعلم المتمركز حول الطالب. ويعزز فرص الإبداع والريادية والنشأة السوية

(Wellbeing). كما تم التأكيد على أن تحقيق المواءمة بين التعليم الفلسطيني وسوق العمل يتطلب من مؤسسات الدولة ووزارة التربية والتعليم العالي والشركاء المحليين والدوليين العمل على دمج أسس التعليم المهني والتقني في التعليم العام من خلال المناهج الرسمية والفعاليات المنهجية وغير المنهجية حتى نهاية المرحلة الأساسية (الصف العاشر)، وزيادة نسبة الملحقين بالتعليم المهني من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية مع توسيع مشاركة الفتيات من خلال طرح برامج مناسبة لهم. وتنظيم حملات توعية وترويج وتكثيف للإرشاد والتوجيه المهني باستهداف الأهل والطلبة لزيادة عدد الملحقين بالتعليم والتدريب المهني، والتركيز على عوامل النجاح للنظام في التشغيل والتشغيل الذاتي، وجسر الفجوة بين مناهج التعليم المهني وحياة المجتمع، بإضافة إلى تضمين المهارات المطلوبة في سوق العمل ضمن الوحدات التدريبية القائمة ومن خلال إضافة وحدات تدريبية جديدة في المهارات الحياتية، والتدريب الريادي.. وغيرها.

10. تعزيز الريادة والإبداع وتوظيف التكنولوجيا في التعليم:
أولت وزارة التربية والتعليم العالي اهتماماً خاصاً بالريادة والإبداع وفق مجموعة منطلقات منها أن الريادة والإبداع رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهي تشجيع الطلبة على النقد والتفكير، وتعزيز روح العطاء والإنتاج، واستغلال التكنولوجيا الحديثة لجسر الهوة والفروقات بين مناطق تعليمية مختلفة في الواقع الفلسطيني. ومن أجل تعزيز الريادة والإبداع في النظام التعليمي يجب تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع المؤسسات الفلسطينية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وتوطيدها، وإطلاق مبادرات داعمة، واستكمال مسيرة التطوير للبنية التحتية التكنولوجية في المدارس حسب المعايير الموحدة التي وضعتها وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين، وفتح الآفاق لطلبة فلسطين المبدعين علمياً وأدبياً وأصحاب المبادرات الريادية للتواصل مع أقرانهم في العالم وتمثيل فلسطين في المحافل الدولية، وربط طلبة فلسطين المبدعين في المدارس ببرامج داعمة ومساندة في الجامعات الوطنية والإقليمية والدولية، وإنشاء حاضنة ملائمة لهم للتطور والنمو.

التعريف بالتقرير

الوطنية بغية الإسهام على نحو أفضل في تحقيق تنمية منصفة ومستدامة في سياقات متنوعة.

وتتمثل النتيجة النهائية للنقاشات الوطنية لاستعراض التعليم للجميع بحلول عام 2015 في صياغة جدول أعمال وطني للتعليم لفترة ما بعد عام 2015، عن طريق عملية استيعابية و تشاركية تستند إلى الدلائل.

وتتمثل النواتج المتوقعة في الوقوف على التقدم المحرز وعلى الكيفية التي تم بها هذا التقدم، بغية تحقيق التعليم للجميع بحلول عام 2015. ويؤمل أن تقضي هذه العملية إلى امتلاك إدراك واضح لمستوى التطور الذي حققه التعليم في سياق التعليم للجميع، وإلى قيام نقاش عام في هذا الصدد، وتحديد مدى جدوى التعليم للجميع بالنسبة إلى صياغة جداول عمل للتعليم في المستقبل تجسد تجديد الالتزام بالتعليم بوصفه عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الوطنية.

و تتمثل المخرجات الملموسة فيما يأتي:

- تقرير وطني لتقييم مدى تحقيق فلسطين لالتزاماتها في التعليم للجميع، والتعرف المنهجي على الكيفية التي حققت (أو لم تحقق) بها فلسطين التقدم في جوانب رئيسة للتعليم للجميع، وأسباب ذلك، وكيف ترمع فلسطين السير إلى الأمام ضمن إطار جدول الأعمال الوطني للتنمية التعليم.
- استعراض تشاركي عبر مجموعة حوارات وطنية عن الكيفية التي سيصاغ بها جدول الأعمال الخاص بالتعليم في المستقبل استناداً إلى استعراض التعليم للجميع بحلول عام 2015، مع الاستفادة في ذلك من تجارب الماضي، بما فيها مختلف الممارسات الجيدة.
- تجديد الالتزام الجماعي بالتعليم على الصعد الوطنية، والإقليمية، والدولية.

أهداف التقرير:

يهدف التقرير إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة يستند كل واحد منها إلى ما قبله ويسهم في تحقيق ما بعده. وتجدر الإشارة إلى أن الهدفين الأولين يعينان بتقييم التقدم المحرز بالنسبة إلى

يعتبر هذا التقرير ملخصاً لرصد الجهود المبذولة في فلسطين لتحقيق أهداف التعليم للجميع وتقييمها وهي التي مثلت التزاماً عالمياً بتوفير نوعية جيدة من التعليم الأساسي للجميع بحلول العام 2015م. وكانت فلسطين من الدول التي تعهدت- وعددها (164) دولة - خلال المنتدى العالمي للتربية المنعقد في السنغال (داكار، 2000م) بضمان انتفاع جميع فئات المجتمع من الأطفال والصغار والكبار بالتعليم. ويأتي هذا التقرير ليعبر عن مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع وغاياته منذ انعقاد مؤتمر داكار عام 2000م وحتى لحظة إعداد التقرير من خلال رصد الإنجازات الوطنية التي تحققت عند تطبيق الإستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق التعليم للجميع وتوثيقها، مع تحديد التحديات والاحتياجات التي لا تزال قائمة، واستشراف مستقبل التعليم للجميع والتخطيط التربوي، وبناء رؤية مستقبلية لما بعد 2015م سعياً إلى تعزيز فاعلية التعليم وتجويد كفاءته وتحسين مخرجاته. ويستند التقرير في إعداداته إلى نتائج عمليات التقييم الوطنية في فلسطين، وعلى الإحصائيات والوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي والجهات الأخرى ذات العلاقة.

أهمية التقرير:

تتمثل أهمية التقرير - الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 - في تقييم مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع منذ انعقاد مؤتمر داكار، ومدى ما أوفت به فلسطين من تعهداتها. ويؤمل أن يستثير هذا الاستعراض المعنيين، وأن يسفر عن نقاش نقدي واسع النطاق بين الأطراف المعنية الوطنية ليتناول مسار تطور قطاعي التعليم والتدريب على الصعيد الوطني منذ عام 2000، من حيث مدى فعالية وكفاءة الجهود التي بذلتها هذه الأطراف في السنوات الماضية، ومدى جدوى التعليم للجميع بالنسبة إلى الوضع الإنمائي الراهن للبلد، وفي فترة ما بعد عام 2015.

وحددت عمليات الاستعراض أيضاً مجالات الأولوية التي يجدر مواصلة الجهود فيها لتحقيق التحول في نظم التعليم

أهداف التعليم للجميع وإستراتيجياته، في حين يعنى الهدف الثالث بالمستقبل - بشكل أكبر -، أي بفترة ما بعد عام 2015.

1. تقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع في فلسطين.

يتمثل الهدف الأول في تقييم ما حققته البلدان من تقدم في سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع وإستراتيجياته عن طريق تحليل الاتجاهات الملحوظة منذ عام (2000) فيما يتعلق بمؤشرات رئيسة ملائمة. وتم التركيز في هذا الصدد على تحليل أوجه التفاوت في الانشقاق الفعلي والمجدي بالتعليم الأساسي في صفوف الأطفال والشباب والكبار منذ عام (2000). وتم استخدام المجموعات المتوافرة من البيانات الرسمية المفصلة مع الاستعانة بشواهد إضافية حسب الاقتضاء بغية التعرف إلى مدى ما اتسم به التقدم المحرز من مساواة وإنصاف. و عرضت سمات الوضع الراهن ليس بصورة كمية فقط، وإنما من خلال دلائل نوعية أيضاً، باستخدام نتائج وتحليلات مستمدة من البحوث ودراسات بغية إيضاح وإبراز القضايا الحساسة والطريقة التي عولجت بها.

2. استعراض تطبيق الإستراتيجيات في تحقيق التعليم للجميع.

يوفر إطار عمل داكار - إلى جانب الأهداف الستة التي يحددها للتعليم للجميع - اثنتي عشرة إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف الستة التي يعرضها بصورة مترابطة. وجرى استعراض الإستراتيجيات عن طريق تحليل الطريقة التي تم بها تطبيقها على المستوى الوطني منذ عام (2000)، ومن خلال إبراز التحديات بغية تعزيز فعالية قطاع التعليم والتدريب في إطار ما يقدمه من إسهام في جهود التنمية الوطنية. وتشمل إستراتيجيات تنفيذ إطار عمل داكار¹:

- تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.
- تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، ومرتبطة بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية.

¹ انظر إطار عمل داكار

<http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001211/121147a.pdf> (ص ص 17-22).

- تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها.
- تطوير نظم لتيسير التعليم وإدارته من شأنها تلبية الاحتياجات وتأمين مشاركة الجميع بحيث تكون قابلة للتقييم.
- تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد في درء العنف والنزاعات.
- تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تتطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات.
- التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز.
- إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية تتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع.
- تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم، وتعزيز قدراتهم المهنية.
- تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة في تحقيق أهداف التعليم للجميع.
- المتابعة المنتظمة لما يُحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الإستراتيجيات في مجال التعليم للجميع على الصعيد القطري والإقليمية والدولية.
- الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

3. تحديد مدى صلاحية إطار عمل التعليم للجميع.

التشاور بشأن مدى صلاحية إطار العمل الدولي للتعليم للجميع بالنسبة إلى السياسات والممارسات الوطنية للتعليم في المستقبل. ومثل هذا التشاور أساساً لتحديد الاتجاه وصياغة جدول الأعمال الوطني الخاص بالتعليم والملائم لأوضاع التنمية في المستقبل لفترة ما بعد عام 2015. بما يتكامل والنقاش العالمي بشأن نطاق وشكل أي جدول أعمال دولي قد يوضع للتعليم لفترة ما بعد عام 2015، انطلاقاً من أن سماع آراء الجهات الوطنية المعنية بالتعليم فيما يتعلق بفوائد إطار العمل الدولي للتعليم للجميع ونواقصه على نحو ما جرى تنفيذه منذ عام 2000 هو أمر أساسي للنقاش العالمي عن مدى صلاحية أي جدول أعمال دولي يوضع في المستقبل للتعليم.

تقديم

- يعتبر التعليم (كمّاً ونوعاً) أكبر الرهانات وأهمها لمستقبل الأمم والبشرية جمعاء، لما له من تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وحضارية. ولذا نجد الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث وحواضر الفكر المستقبلي تتعاون وتتبادل معارفها وبياناتها وتجاربها لفهم وإدراك السبل الفعالة لتحقيق تعليم جيد ودائم ومنظم، واستشراف الوضع التعليمي العالمي، في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد.
- ويحظى موضوع تعميم التعليم باهتمام الدول جميعها حيث تمثل حركة التعليم للجميع التزاماً عالمياً بتوفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال والشباب والكبار. وتعهدت (164) حكومة خلال المنتدى العالمي للتربية (داكار، 2000) بضمان انتفاع الجميع بالتعليم وحددت عام 2015 موعداً لتحقيق ستة أهداف للتعليم للجميع.
- وقد أوكل إلى اليونسكو مسؤولية إعداد التقارير حول رصد التعليم للجميع، ويتولى إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع فريق مستقل. وتمثل التقارير الصادرة عن اليونسكو مصدراً مرجعياً هادفاً إلى توجيه الالتزام الصادق بالتعليم للجميع، وإلى تعزيز هذا الالتزام وضمان استدامته، وأصدرت التقارير على مدار السنوات الماضية كما يأتي:
- 2002 التعليم للجميع - هل يسير العالم على الطريق الصحيح؟
- 2003 - 2004 قضايا الجنسين والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة.
- 2005 التعليم للجميع - ضرورة ضمان الجودة.
- 2006 القرائية من أجل الحياة.
- 2007 إرساء أسس مبنية من خلال الرعاية والتربية في الطفولة المبكرة.
- 2008 التعليم للجميع بحلول 2015، هل سنحقق الهدف؟
- 2009 أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم.
- 2010 السبيل إلى إنصاف المحرومين.
- 2011 الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم.
- 2012، الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل.
- 2013/2014، التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع.
- وانطلاقاً من التزام فلسطين بتحقيق أهداف التعليم للجميع حتى عام 2015، فإن التقييم الوطني للتعليم للجميع للعام 2015 يجب أن يكون عملية دامجة وتشاركية ومركزة على الأدلة وبناءة واستباقية، وأن يراعي المنهجية المعتمدة لجميع البلدان المشاركة والموقعة على اتفاقية التعليم للجميع، واستناداً إلى توجهات تقنية معتمدة من الجهة المنسقة (اليونسكو) للتقييم الوطني للتعليم للجميع لعام 2015 سيتضمن التقرير الحالي ستة أقسام، هي:
- القسم 1: المقدمة: تتضمن وصف السياق الفلسطيني والتزام فلسطين بالتعليم للجميع، والإستراتيجيات والسياسات والخطط والأهداف الوطنية للتعليم، وتحديد المؤسسات المسؤولة عن تطبيق التعليم للجميع وآلية التنسيق، والشراكات مع الوزارات والوكالات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والشركاء التتمويين الدوليين.
- القسم 2: التحديات الرئيسية للتعليم للجميع عام 2000 والأهداف للعام 2015، ويلخص الوضع العام للتعليم للجميع والتحديات في عام 2000، والأهداف الوطنية للعام 2015 (مراجعة: خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع)، ثم التحديات أمام تحقيق كل أهداف وإستراتيجيات التعليم للجميع.
- القسم 3: التقدم المحرز نحو أهداف التعليم للجميع: الإنجازات وأوجه القصور الإجمالية: ويتضمن الأهداف الستة التعليم للجميع، وهي: توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE)، وتعميم التعليم الأساسي، وملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار، وتحسين مستوى محو أمية الكبار، والتكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم، وجودة التعليم من حيث ما أنجز والتحديات المتبقية

القسم 4: تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع: ويتضمن تقييماً لفاعلية تطبيق الاستراتيجيات الـ12، وتحديد أبرز الإصلاحات التربوية في البلاد التي تأثرت بالتعليم للجميع، وذكر للتجارب المتعلقة بتطبيق مثل هذه الإصلاحات، وبيان النتائج.

القسم 5: وجاهة إطار التعليم للجميع: ويتضمن تلخيصاً لوجاهة الإطار الحالي للتعليم للجميع وفق النقاشات العالمية، وبيان وجاهة الإطار وفق الواقع الفلسطيني.

القسم 6: آفاق التعليم الفلسطيني لما بعد العام 2015، ويحتوي ملخصاً للسياق العالمي لآفاق التعليم للجميع ما بعد 2015، والأولويات والقضايا على أجندة التعليم الوطنية المستقبلية التي تحدد آفاق التعليم الفلسطيني لما بعد 2015.

إن استحقاق إجراء التقييم الوطني للتعليم للجميع لرصد وتقييم ما أحرز من أهداف التعليم للجميع بعد خمسة عشر عاماً من توقيعنا على اتفاقية دكا قد يكون أمراً ليس سهلاً بسبب الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين خلال هذه الفترة من تأثيرات نالت من عملية التعليم من حيث تعطل الدوام في السنة الدراسية إما بسبب إجراءات الاحتلال والعمليات العسكرية المتكررة التي تؤدي إلى إغلاق المدارس والاعتداءات عليها، والحصار الذي يفرضه الاحتلال على قطاع غزة من جهة أو بسبب الأوضاع السياسية الداخلية والإضرابات التي خاضها المعلمون لتحسين أوضاعهم من جهة أخرى. وكذا الأضرار التي طالت البنية التحتية للمدارس من هدم وتخريب ومنع إقامة مدارس في مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وتوقف المساعدات التي تعتمد عليها فلسطين لفترات زمنية أربكت العملية التعليمية، والانقسام بين الضفة وغزة، والتباين في السياسات والإجراءات التربوية بين شقي الوطن، والقطيعة التي رافقت ذلك، وكلها عوامل أدت إلى عدم التمكن من توفير البيانات الممكن أن تعطينا صورة أكثر واقعية عن مدى تقدمنا في إحراز أهداف التعليم للجميع.

المحتويات

1	القسم 1: المقدمة
3	- وصف سياق البلد والتزامه بالتعليم للجميع
11	- الإستراتيجيات والسياسات والخطط والأهداف الوطنية للتعليم.
14	- المؤسسات المسؤولة عن تطبيق التعليم للجميع وآلية التنسيق
14	- الشراكات مع الوزارات والوكالات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والشركاء التتموينيين الدوليين
17	القسم 2: التحديات الرئيسية للتعليم للجميع عام 2000 والأهداف للعام 2015
19	- الوضع العام للتعليم للجميع والتحديات في العام 2000
31	- الأهداف الوطنية للعام 2015 (مراجعة: خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع)
32	- التحديات أمام تحقيق كل أهداف واستراتيجيات التعليم للجميع
43	القسم 3: التقدم المحرز نحو أهداف التعليم للجميع: الإنجازات وأوجه القصور الإجمالية من حيث التعليم للجميع
45	1-3: توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE)
51	2-3: تعميم التعليم /الأساسي
62	3-3: ملائمة الحاجات التربوية للشباب والكبار
68	4-3: تحسين مستوى محو أمية الكبار
72	5-3: التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم
77	6-3: جودة التعليم
87	القسم 4: تطبيق استراتيجيات التعليم للجميع
88	- الإستراتيجية 1: تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.
92	- الإستراتيجية 2: تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، ويرتبط بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية.
93	- الإستراتيجية 3: تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها.
93	- الإستراتيجية 4: تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم.
94	- الإستراتيجية 5: تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، تساعد على درء العنف والنزاعات.
95	- الإستراتيجية 6: تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات.
95	- الإستراتيجية 7: التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز.
96	- الإستراتيجية 8: إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية تتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشود للجميع.
96	- الإستراتيجية 9: تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.
101	- الإستراتيجية 10: تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع.
106	- الإستراتيجية 11: المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف، وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي
106	- الإستراتيجية 12: الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

المحتويات

109	القسم 5: وجهة إطار التعليم للجميع
111	وجهة الإطار الحالي للتعليم للجميع - عالمياً
114	وجهة الإطار الحالي للتعليم للجميع - فلسطينياً
115	القسم 6: آفاق ما بعد العام 2015
117	السياق العالمي لآفاق التعليم للجميع ما بعد 2015
124	آفاق التعليم الفلسطيني ما بعد 2015
151	الملاحق

الجدول:

الصفحة	الجدول
4	الجدول 1: عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة، نهاية العام 2013:
22	الجدول 2: النسبة المئوية للمعلمين في التعليم الأساسي بحسب مستوى التأهيل الأكاديمي والمؤهلات الأكاديمية المستلزمة للتعليم في المرحلة الأساسية بحسب الجنس للعام 2004/2005.
27	الجدول 3: نسبة التوزيع المئوية للشباب (15-24 سنة) بحسب التحصيل العلمي وبحسب الجنس. 2004
28	الجدول 4: نسبة الكبار (15 سنة وما فوق) حسب أعلى مستوى من التحصيل العلمي وبحسب الجنس 2004
29	الجدول 5: مؤشرات التكافؤ بين الجنسين للعام 2004/2005:
30	الجدول 6: التوزيع المئوي للمعلمين حسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي والجنس للعام 2004/2005.
57	الجدول 7: النسبة المئوية للمعلمين في التعليم الأساسي حسب مستوى التأهيل الأكاديمي وفقاً للمعايير الوطنية .
58	الجدول 8: مقارنة بين التوزيع النسبي للمعلمين حسب أعلى مؤهل علمي لأعوام 2004/2005-2012/2013
59	الجدول 9: مستويات المدارس الحكومية في الضفة الغربية للعام 2012/2013
62	الجدول 10: النسبة المئوية للشباب (15-24 سنة) حسب التحصيل العلمي والجنس لأعوام 2004 و 2012
63	الجدول 11: معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي النظامي وفق البرنامج حسب الجنس لسنوات مختلفة
64	الجدول 12: توزيع طلبة المهني في المدارس الفلسطينية (كل السلطات) حسب الصف بما فيه الفرع التجاري لسنوات عدة
65	الجدول 13: توزيع الطلبة في المدارس الحكومية المهنية الفلسطينية حسب الجنس لعدة سنوات
66	الجدول 14: الجهات التي تقدم خدمات التعليم والتدريب المهني والبرامج المتاحة.
66	الجدول 15: نسبة خريجي التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان في سن العمل حسب التحصيل الأكاديمي والجنس
70	الجدول 16: عدد ونسبة مراكز محو الأمية والمشاركين فيها من متعلمين ومعلمين وفق الجنس لسنوات.
71	الجدول 17: عدد ونسبة مراكز التعليم الموازي والمشاركين فيها من متعلمين ومعلمين وفق الجنس لسنوات.
72	الجدول 18: النسبة المئوية للإثباتات الملتحقات من القيد الكلي حسب المستوى التعليمي لسنوات عدة.
73	الجدول 19: النسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي الأساسي والثانوي لأعوام مختلفة
74	الجدول 20: التوزيع النسبي لمديريات / رئيسيات المدارس حسب المرحلة لسنوات مختلفة
74	الجدول 21: النسبة المئوية للمسؤولات التربويات الأعلى في المكاتب التربوية الحكومية على المستوى المركزي والمقاطعات والأقاليم والمستوى المحلي لعام 2013
75	الجدول 22: مؤشرات التكافؤ بين الإثبات والذكور في سنوات مختلفة:
77	الجدول 23: التوزيع المئوي للمعلمين حسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي والجنس للعام 2012/2013.
75	الجدول 24: النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين الذين يحملون شهادة تخولهم التعليم طبقاً للمعايير الوطنية، حسب الجنس لعدة سنوات.
80	الجدول 25: النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة حسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، الأساسي، والتعليم الثانوي) للعام 2012/2013.
80	الجدول 26: مقارنة بين النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة حسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، الأساسي، والتعليم الثانوي) لأعوام 2001/2002-2012/2013
80	الجدول 27: النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مرافق صرف صحي محسنة (أي مع مرابض منفصلة للبنات) حسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، الأساسي، والتعليم الثانوي) للعام 2012/2013
81	الجدول 28: النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مرافق صرف صحي محسنة (أي مع مرابض منفصلة للبنات) بحسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، الأساسي، الثانوي) لأعوام 2001/2002-2012/2013
81	الجدول 29: معدل تحصيل الطلبة للصفين الرابع، والثامن في الرياضيات، وللصف السابع لغة عربية، وللتاسع علوم في الاختبارات الموحدة
82	الجدول 30: معدل تحصيل طلبة الصف الثامن في الرياضيات والعلوم (TIMSS) لأعوام 2003، و 2007، و 2011.
82	الجدول 31: متوسط تحصيل الطلبة في مباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصفين الرابع والعاشر لأعوام مختلفة
83	الجدول 32: معدلات امتلاك الطلبة للمهارات الحياتية للصف الرابع والثامن والعاشر لأعوام مختلفة.
84	الجدول 33: الحياة المدرسية المتوقعة للمرحلة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2013/2014
84	الجدول 34: نسبة تحقيق المدارس الفلسطينية لمعايير المدرسة صديقة الطفل لسنوات عدة.

الأشكال:

الصفحة	الشكل
46	الشكل 1: مقارنة بين معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم في رياض الأطفال بحسب الجنس لعدة سنوات.
47	الشكل 2: مقارنة بين النسبة المئوية للمتحققين الجدد بالصف الأول أساسي الذين حضروا نوعاً من برامج (ECCE) المنظمة بحسب الجنس لعدة سنوات.
47	الشكل 3: مقارنة بين معدل الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم في رياض الأطفال لعدة سنوات.
48	الشكل 4: معدل طفل لكل مربية في التعليم ما قبل الأساسي
49	الشكل 5: ترتيب فلسطين عالمياً في تحقيق هدف الرعاية والتربية في مرحلة التعليم قبل الأساسي
51	الشكل 6: معدل القبول الإجمالي في التعليم الأساسي لأعوام مختلفة حسب الجنس.
52	الشكل 7: نسب القبول الصافية في التعليم الأساسي لأعوام مختلفة حسب الجنس
52	الشكل 8: معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لعدة أعوام
53	الشكل 9: معدل القيد الصافي (NER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لعدة سنوات.
53	شكل 10: نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة
54	الشكل 10-1: نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الأساسي (1-4) بحسب الجنس للعام 2013/2014:
54	شكل 10-2: نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الأساسي (5-10) بحسب الجنس للعام 2013/2014:
54	الشكل 11: نسبة الرسوب في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة
55	الشكل 12: نسبة التسرب (DR) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة.
55	الشكل 13: نسبة النجاح (PR) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة
55	الشكل 14: نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الخامس من التعليم الأساسي (في الضفة الغربية) بحسب الجنس لأعوام مختلفة.
56	الشكل 15: نسبة البقاء في التعليم حتى الصف العاشر (الأخير) من التعليم الأساسي للضفة الغربية بحسب الجنس لأعوام مختلفة.
56	الشكل 16: نسبة إكمال الفوج الأساسي حسب الجنس لسنوات مختلفة.
57	الشكل 17: نسبة الانتقال الفعلية (ETR) من التعليم الأساسي إلى الثانوي بحسب الجنس لأعوام مختلفة.
58	الشكل 18 : النسبة المئوية للمعلمين بحسب تأهيلهم وفق إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين لعدة سنوات
58	الشكل 19: معدل الطلبة إلى المعلمين في التعليم الأساسي لسنوات مختلفة
59	الشكل 20: النسبة المئوية لمدارس التعليم الأساسي التي تقدم تعليمًا أساسيًا كاملاً للعام 2013/2014.
60	الشكل 21: نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام
60	الشكل 22: الإنفاق العام الحالي على التعليم لكل طالب- تكلفة الطالب الواحد في قطاع التعليم
62	الشكل 23: مقارنة بين معدلات القرائية بين الشباب (15-24 سنة) بحسب الجنس لسنوات مختلفة:
64	الشكل 24: مقارنة بين نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الثانوي بحسب الجنس لعدة سنوات
67	الشكل 25: نسبة خريجي التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان في سن العمل حسب الفئة العمرية والجنس
68	الشكل 26: معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب الجنس لعدة سنوات
69	الشكل 27: مقارنة بين أعلى مستوى تعليمي للفلسطينيين في العمر (15 سنة فأكثر) حسب الجنس في سنوات مختلفة.
70	الشكل 28: نسب المتعلمين الذكور والإناث في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار لسنوات مختلفة.
71	الشكل 29: نسب المعلمين الذكور والإناث في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار لسنوات مختلفة.
71	الشكل 30: نسب المتعلمين الذكور والإناث في مراكز التعليم الموازي لسنوات مختلفة.
71	الشكل 31: نسب المعلمين الذكور والإناث في مراكز التعليم الموازي لسنوات مختلفة.
73	الشكل 32: نسب الإناث الملتحقات في التعليم من القيد الكلي بحسب المستوى التعليمي لعدة سنوات.
73	الشكل 33: مقارنة بين النسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي الأساسي والثانوي لأعوام مختلفة
74	الشكل 34: مقارنة بين النسبة المئوية لمديرات/رئيسات المدارس حسب المستوى التعليمي الأساسي والثانوي لسنوات مختلفة
78	الشكل 35: مقارنة بين التوزيع المئوي للمعلمين حسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي والجنس للأعوام 2004/2005-2012/2013
79	الشكل 36: مقارنة بين نسبة الطلبة إلى المعلمين (PTR) حسب المستوى التعليمي لسنوات عدة
79	الشكل 37: مقارنة بين نسبة الطلبة إلى الصف (PCR) حسب المستوى التعليمي لسنوات
81	الشكل 38: موقع فلسطين على المقياس العالمي المتدرج لمعايير المدرسة صديقة الطفل للعام 2012.
107	الشكل 39: مخطط نظام المتابعة والتقييم القائم على النتائج

القسم الأول:

المقدمة



أولاً: وصف سياق البلد والتزامه بالتعليم للجميع

السياق التاريخي:

وينص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل على انتخاب رئيس للسلطة ومجلس تشريعي بشكل دوري، إلا أن الانتخابات تمت مرتين فقط خلال الفترة بين إنشاء السلطة وحتى عام 2014م، الأولى عام 1996م والثانية عام 2006م.

السيادة:

في فلسطين التاريخية -اليوم- كيانان سياسيان. الأول تم إنشاؤه بعد حرب 1948م وهو إسرائيل على ما نسبته (78%) من أرض فلسطين التاريخية، متجاوزاً ما خصصته الأمم المتحدة للدولة العبرية في قرار تقسيم فلسطين عام 1947م. أما الكيان الآخر، فهو غير مستقل، ويتمثل في السلطة الفلسطينية التي نشأت بناء على إتفاقية أوسلو عام 1993م، ولها سيادة جزئية على مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشكل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية المناطق المحتلة منذ حرب 1967م والتي تشكل مجتمعة نسبة (22%) من فلسطين التاريخية. إلا أنه من الوجهة الدولية، تعتبر إسرائيل دولة معترف بها دولياً، أما السلطة الفلسطينية فقد حصلت على اعتراف بدولة فلسطينية غير عضو من الأمم المتحدة.

وتفاوض منظمة التحرير الفلسطينية على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (ويشكلان معاً ما نسبته 22% من مساحة فلسطين التاريخية). تقع في هاتين المنطقتين مدن فلسطينية كبيرة مثل القدس الشرقية وغزة ونابلس والخليل ورام الله.

في الوقت الراهن تخضع منطقتا الضفة الغربية وقطاع غزة لطريقة حكم مختلطة، وبينما تتمتع أجزاء معينة منها بحكم ذاتي، لا زالت أجزاء أخرى منها تخضع للاحتلال الإسرائيلي. وتعتبر مكانة قطاع غزة السياسية معقدة بشكل خاص منذ إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي فيه عام 2005م دون اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على طبيعة السلطة فيه. ودولياً هناك إجماع ضماني بأن الأراضي التي احتلت عام 1967م ستؤول مستقبلاً للدولة الفلسطينية، وإن إسرائيل هي طرف محتل لها.

فلسطين تاريخياً؛ أرض تشغل الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط حتى نهر الأردن. تقع في قلب الشرق الأوسط وتشكل الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام، وتصل بين غربي آسيا وشمال أفريقيا بوقوعها وشبه جزيرة سيناء عند نقطة التقاء القارتين. تحوي فلسطين على عدد كبير من المدن الهامة تاريخياً ودينياً بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاثة، وعلى رأسها القدس. تقوم عليها اليوم كيانين سياسيين هما دولة إسرائيل (التي أقيمت في حرب 1948م بعد تهجير مئات الآلاف الفلسطينيين من وطنهم) والتي تسيطر أيضاً عسكرياً على الضفة الغربية مع سيطرة مدنية للسلطة الفلسطينية في مدن الضفة الغربية بالإضافة إلى قطاع غزة حتى انسحاب إسرائيل منه عام 2005م.

الوضع السياسي:

من ناحية سياسية، تعتبر فلسطين دولة تحت الاحتلال بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (67/19) للعام 2012م، وهي من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً جزءاً ما تعتبره كثير من منظمات حقوق الإنسان الدولية انتهاكات إسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين إلى جانب العمليات الاستيطانية وهي أجسام سرطانية في الأراضي الفلسطينية ومخالفة لجميع الشرائع والمواثيق الدولية، إضافة إلى جدار الفصل الإسرائيلي العنصري الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية، كل هذه الأمور تسببت في خلق مناخ أمني سيء منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993م. ويستخدم اسم فلسطين دولياً ضمن بعض السياقات للإشارة أحياناً إلى الأراضي الواقعة تحت حكم السلطة الفلسطينية.

وتشكل الحكومة (المجلس الوزاري) السلطة التنفيذية للدولة وهي مكلفة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية بما في ذلك الشؤون الآتية. وتحدد الحكومة الإجراءات الخاصة بعملها وآلية اتخاذ القرار حيث تلتزم عادة مرة في كل أسبوع.

السكان:

يُقدر عدد سكان فلسطين منتصف عام 2014 (4.55) مليون نسمة يعيش في الضفة الغربية منهم (2.31) مليون ذكر و(2.24) مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها (103.3) ذكر لكل (100) أنثى. في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي (2.79) مليون نسمة، وعدد سكان قطاع غزة للعام ذاته حوالي (1.76) مليون نسمة.²

نسبة كبيرة من الفلسطينيين في فلسطين التاريخية لاجئون تم تهجيرهم قسراً عن بلداتهم الأصلية بشكل مخطط ومنظم من العصابات الصهيونية وقوات الاحتلال الإسرائيلي على فترات متعاقبة منذ العام 1948. ويقطن في المنطقة المسماة بالضفة الغربية وقطاع غزة أغلبية من السكان الأصليين واللاجئين والنازحين من المناطق التي تأسست عليها دولة إسرائيل، وهناك أقلية من المستوطنين الإسرائيليين في تجمعات سكانية متفرقة في الضفة الغربية بما يسمى بالمستوطنات أقيمت على أراضٍ مصادرة غصبا من مالكيها الفلسطينيين.

الفلسطينيون الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة:

هناك اليوم ما يزيد على خمسة ملايين فلسطيني يعيشون خارج حدود فلسطين التاريخية موزعين في بلدان عربية وأجنبية وذلك حسب الجدول الآتي الموضح عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة نهاية 2013.

الجدول 1 : عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة، نهاية العام 2013:

الدولة	العدد	النسبة
فلسطين	4485459	38%
إسرائيل (أراضي 48)	1430212	12.1%
الدول العربية	5225776	44.3%
الدول الأجنبية	665288	5.6%
المجموع	11806735	100%

وبقدر تواجد الفلسطينيين في الدول العربية:

- في الأردن: عددهم يزيد عن (3) ملايين يمثلون حوالي نصف فلسطيني الشتات.

- في سوريا: عددهم حوالي 600 ألف يحملون وثائق سفر خاصة للاجئين الفلسطينيين هناك. ويتركزون في مخيم اليرموك في دمشق.

- في لبنان: عددهم حوالي 550 ألف يحملون وثائق سفر خاصة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

العمالة:³

بلغت نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات (16.6%) في الربع الأول من العام 2014.

وبلغت نسبة العاملين المستخدمين بأجر (67.6%) من إجمالي العاملين في فلسطين، بواقع (64.8%) في الضفة الغربية و (74.6%) في قطاع غزة.

من جانب آخر، يعتبر قطاع الخدمات المشغل الأساسي للعاملين، حيث تصل نسبة العاملين في قطاع الخدمات (يشمل الصحة والتعليم والإدارة العامة) إلى (35.7%) من إجمالي العاملين في فلسطين في الربع الأول من عام 2014، بواقع (56.3%) في قطاع غزة و (32.6%) في الضفة الغربية و (2.8%) من بين العاملين في إسرائيل. كما يعتبر قطاع البناء والتشييد القطاع الأساسي للعاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات حيث تصل النسبة إلى (63.0%).

وبأني قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بعد قطاع الخدمات كمشغل أساسي للعاملين بنسبة (21.1%) في فلسطين، وتصل نسبة العاملين فيه إلى (23.5%) في الضفة الغربية و(20.2%) في قطاع غزة و(11.1%) من بين العاملين في إسرائيل.

وبلاحظ أن للقطاع العام دوراً أساسياً في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ويشغل القطاع العام حوالي ربع العاملين (22.9%) من فلسطين، بواقع (40.5%) في قطاع غزة و(15.9%) في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014.

³ أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2014

² أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2014

الزراعة:

نسبة الأشخاص (10 سنوات فما فوق) الذين يستخدمون الكمبيوتر (53.7%)، أما نسبة (الأشخاص 10 سنوات فما فوق) الذين يستخدمون الانترنت فبلغت (39.6%).

الثقافة:

تشكل الثقافة في فلسطين جزءاً لا يتجزأ من هوية الشعب الفلسطيني على مرّ التاريخ والعصور. ويُعتبر المثقفون الفلسطينيون جزءاً لا يتجزأ من الأوساط الفكرية العربية، فمنذ ثلاثين عاماً، كان الفلسطينيون أكبر نخبة من المتعلمين بين جميع الشعوب العربية، فالثقافة الفلسطينية هي الأوثق صلة بتلك الثقافات الشرقية القريبة وبالأخص بلدان مثل لبنان، وسوريا، والأردن، وكثير من بلدان العالم العربي. وأظهرت المساهمات الثقافية لمجالات الفن والأدب والموسيقى والملابس والمطبخ تميز التجربة الفلسطينية، وهي لا زالت تزدهر، رغم الفصل الجغرافي الذي حدث في فلسطين التاريخية نتيجة الاحتلال.

ومن المؤشرات الثقافية المختارة لعام 2013 وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المراكز الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية (656)، وعدد المتاحف (15)، وعدد المسارح (9)، وعدد المساجد في فلسطين (2725).

وتشير البيانات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁴ للعام 2009 إلى حصول (32.1%) من الأسر الفلسطينية على الصحف يومياً، وأن (31.5%) من الأفراد من ذوي الأعمار (10 سنوات فأكثر) في المجتمع الفلسطيني يقرؤون الصحف، بواقع (34.9%) للذكور و(28.0%) للإناث، كما أشارت البيانات إلى أن (55.9%) من الأسر تستمع للمحطات الإذاعية، وأن نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستمعون للراديو بلغت (45.7%). أما فيما يختص بقراءة الكتب فإن البيانات تشير إلى أن (61%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يقرؤون الكتب، وأن (6.9%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) ينتسبون لناد رياضي، و(4.3%) ينتسبون لجمعيات خيرية، و(4.6%) ينتمون لاتحاد أو جمعية، و(3.3%) ينتسبون

تمثل الزراعة القطاع الإنتاجي السلمي الرئيس في الضفة الغربية، فقد كانت تسهم ب (27%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و(37%) من الأيدي العاملة. وبلغت المساحات المزروعة في الخمسينيات حوالي (2,435,000) دونم، أي ما يوازي (40%) من مجموع مساحة الضفة الغربية، بلغت المساحات المروية (322,000) دونم أي ما يوازي (13.2%) من مجموع المساحات المزروعة.

وشهدت المساحة المزروعة في قطاع غزة زيادة مستمرة من عام 1948، وحتى عام 1967 فارتفعت من (97) ألف دونم عام 1948 إلى (146) ألف دونم. أدت عملية مصادرة الأراضي، والسيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية إلى انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي لذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بشكل ملحوظ من (36.3%) عام 1966 إلى (5.1%) عام 2011 في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من (28.1%) إلى (8.3%) في السنوات نفسها، ويعود هذا الانخفاض إلى سياسة إسرائيل، في مصادرة الأراضي، والتحكم بكميات المياه المتاحة ودفع العمالة الزراعية على هجرة حرفة الزراعة.

التكنولوجيا:

وفقاً لمؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ فإن نسبة الأسر الفلسطينية التي تتوافر لديها أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل للعام 2013 جاءت على النحو الآتي: جهاز حاسوب (50.5%) بواقع (54.1%) في الضفة الغربية، و(45.4%) في قطاع غزة. وخط هاتف ثابت (35.4%)، بواقع (38.9%) في الضفة الغربية، مقابل (28.8%) في قطاع غزة. وخدمة الانترنت في البيت (35.7%)، بواقع (39.5%) في الضفة الغربية، و (28.3%) في قطاع غزة.

فيما أشارت البيانات إلى أن (96.4%) من الأسر في فلسطين يتوافر لديها خط خلوي واحد على الأقل، بواقع (96%) في الضفة الغربية، مقابل (97.1%) في قطاع غزة، وإلى أن

⁴ أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2014

لمكتبة عامة، و (3.5%) لحزب سياسي، و(3%) ينتسبون لنواد ثقافية.

وأجري مسح⁵ حول عادات القراءة في المجتمع الفلسطيني عام 2011 للأطفال، على عينة مكونة من (1200) فرد فلسطيني موزعين على (75) وحدة معاينة أعمارهم بين 10-18 سنة، وأظهرت نتائج المسح:

- ❖ نسبة (55%) من الأطفال (30%) أجابوا نعم، و25% (أحياناً) يشاركون أو يحضرون أو يمارسون أنشطة ثقافية (كالفنون، والموسيقى، والرسم، والمطالعة، والرقص والديكة وغيرها)، مقابل 44% لا يشاركون في أنشطة.
- حضور أنشطة ومسابقات رياضية (66%). (70% الضفة الغربية، 59% قطاع غزة).
- حضور مسرح وتمثيل (65%) (79% الضفة الغربية، 60% قطاع غزة).
- حضور رقص وديكة (62%). (64% الضفة الغربية، 58% قطاع غزة).
- حضور غناء وموسيقى (54%). (55% الضفة الغربية، 53% قطاع غزة).
- حضور أنشطة رسم ونحت (48%). (46% الضفة الغربية، 51% قطاع غزة).
- حضور أنشطة الكتابة والقراءة (47%). (46% الضفة الغربية، 48% قطاع غزة).
- مشاركة الإناث أعلى من مشاركة الذكور في البنود أعلاه، باستثناء الأنشطة والمسابقات الرياضية.
- ❖ نسبة الأطفال الذين يقرؤون كتباً بمختلف أنواعها (غير مقرراتهم الدراسية) بلغت (54%). (65% إناث، 43% ذكور).
- ❖ عدد ساعات المطالعة والقراءة الخارجية الأسبوعية: (47%) يطالعون من ساعة إلى ساعتين، و (40%) أقل من ساعة، و(13%) أقل من ثلاثة ساعات.

الصحة:

يتكون قطاع الخدمات الصحية في فلسطين⁶ من خمسة قطاعات رئيسة، هي وزارة الصحة، ووكالة الغوث، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاع العسكري. وتشير المؤشرات الصحية للعام 2012 إلى أن وزارة الصحة تشرف على (31.6%) من المستشفيات، وعلى (54.3%) من مجموع الأسرة، وعلى (61.3%) من عيادات الرعاية الصحية الأولية للعام 2012. وتشرف وكالة الغوث الدولية على (1.3%) من المستشفيات، وعلى (1.1%) من مجموع الأسرة، وعلى (8.1%) من عيادات الرعاية الصحية الأولية. أما قطاع المنظمات غير الحكومية فيشرف على (41.8%) من مستشفيات فلسطين، وعلى (32.6%) من مجموع الأسرة، وعلى (27.5%) من عيادات الرعاية الأولية، في حين أشرف القطاع الخاص على (21.5%) من المستشفيات، وعلى (8.7%) من مجموع الأسرة، أما القطاع العسكري فيشرف على (3.8%) من المستشفيات، وعلى (3.2%) من مجموع أسرة المستشفيات في فلسطين، وعلى (3.1%) من عيادات الرعاية الأولية للعام 2012م.

كما بلغت⁷ نسبة الأفراد (18 سنة فأكثر) الذين يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل في فلسطين (18.1%)، إذ تصل في الضفة إلى (19.3%)، وفي قطاع غزة إلى (16%). وتعتبر فلسطين خالية تماماً من جميع الأمراض المنقولة بالنواقل المعروفة الأكثر شيوعاً - مثل البعوض وذبابة الرمل والبق والقراد والقواقع - باستثناء مرض الليشمانيا الذي لا تزال تسجل إصابات به في الضفة الغربية، بينما قطاع غزة خال منه نتيجة اختلاف الطبيعة البيئية. وبلغ عدد المستشفيات في فلسطين (79) مشفى في العام 2012 بسعة (5,487) سريراً. وعدد مراكز الرعاية الأولية (750) مركزاً صحياً من بينها (603) عيادة ومركز صحي في الضفة الغربية و(147) مركزاً في قطاع غزة. وتباينت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في عام 2010 حسب المنطقة والجنس؛ إذ بلغ المعدل في الضفة الغربية (21.0 لكل 1000) ولادة حية بينما كان أعلى في قطاع غزة (26.8 لكل 1000) ولادة حية. وأظهرت البيانات فروقاً

⁶ أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2014

⁷ www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=687832

⁵ مركز موارد أدب الأطفال في مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي.

واضحة في وفيات الأطفال دون الخامسة بين الذكور والإناث، ويرتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بين الذكور مقارنة بالإناث وبلغ المعدل (26.6 لكل 1000) ولادة حية بين الذكور مقابل (20.1 لكل 1000) ولادة حية بين الإناث، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في فلسطين (18.9 لكل 1000) ولادة حية، بواقع (18.1 و 20.1 لكل 1000) ولادة حية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وتظهر البيانات الصحية أن الأطفال دون سن الخامسة الذكور يعانون من قصر قامته بصورة متوسطة أو حادة أكثر من الإناث في عام 2010 وبلغت النسبة (11.9%) للذكور و (10.0%) للإناث، وبلغت النسبة في الضفة (11.5%) وفي القطاع (10.4%).

الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

يعيش الشعب الفلسطيني أوضاعاً اقتصادية صعبة وغير مستقرة، فرغم التحسن الطارئ على المؤشرات الاقتصادية في الأعوام الأخيرة، إلا أن ارتفاع نسبة البطالة ومعدل الفقر في الشعب الفلسطيني لا يزال واضحاً، إذ أشارت التقديرات الأولية في الأسعار الثابتة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال العام 2012 بنسبة (5.9%) مقارنة بالعام 2011، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة (1,679) دولار أمريكي خلال عام 2012 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (2.7%) مقارنة بالعام 2011، إلا أن معدل البطالة -15 سنة فأكثر- في العام 2012 بلغ ما نسبته (23%). وفي ما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية للتعليم، أشارت بيانات الحسابات الوطنية للتعليم بالأسعار الجارية إلى ارتفاع مجموع ما أنفق في مجال التعليم خلال عام 2012/2013 بواقع (19.04) مليون دولار مقارنة بعام 2011/2012 الذي سجل (17.4) مليون دولار.

ويواجه الاقتصاد الفلسطيني مشاكل جذرية تساهم وبشكل كبير في زيادة الضغط على الأسر والشباب الفلسطيني، فالبنية الاقتصادية - ونتيجة سنوات الاحتلال - مهلهلة ومتفككة وغير قادرة على تلبية حاجة الجمهور المستفيد، إذ تطغى على الاقتصاد الفلسطيني ملامح التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فلا يزال سوق العمل الإسرائيلي مشغلاً كبيراً للأيدي العاملة الفلسطينية، والظروف المتاحة سيئة للغاية، كما يوجد غياب

للعادلة في توزيع الثروة وتفاوت في الدخل، وسوء استغلال للموارد البشرية منها والمادية، وقلة الموارد مقارنة بالحاجة ما يسبب خلافاً في البنى الاقتصادية.

وأشارت نتائج مسح القوى العاملة الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة المشاركة في فلسطين بلغت (46.3%) من إجمالي القوة البشرية (أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر) خلال الربع الأول من العام 2014 (أي من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر هناك 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة). بواقع (47.2%) من الضفة الغربية مقابل (44.8%) في قطاع غزة. كما تعتبر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة بالذكور، وتصل نسبة مشاركة الإناث إلى (20.1%) بواقع (19.8%) في الضفة الغربية و (20.5%) في قطاع غزة، مقابل (71.9%) نسبة مشاركة للذكور في القوى العاملة، بواقع (73.8%) في الضفة الغربية و (68.5%) في قطاع غزة. وتشير البيانات إلى أن نسبة عاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول من عام 2014 بلغت (26.2%) في فلسطين، بواقع (18.2%) في الضفة الغربية و (40.8%) في قطاع غزة، كما أن نسبة البطالة في فلسطين بين الإناث المشاركات في القوى العاملة وصلت (36.5%) مقابل (23.3%) بين الذكور.⁸

وقد قدر معدل الفقر بين السكان وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقة (25.8%) خلال العام 2011، بواقع (7.8%) في الضفة الغربية و (38.8%) في قطاع غزة. وتبين أن حوالي (12.9%) من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع (7.8%) في الضفة الغربية و (21.1%) في قطاع غزة علماً أن خط الفقر للأسرة المرجعية بلغ (2293) شيكل وخط الفقر المدقع بلغ (1832) شيكل.

التعليم:

يعيش الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال وضعاً مأساوياً، يمارس خلاله المحتل صنوفاً من التعنت والصلف

⁸ أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2014

والعنف المسلح الذي يهدد حياة الرجال والنساء والأطفال والشيوخ ما يعطل عجلة الحياة والعمل ناهيك عن تعطيل التقدم والتنمية. وكانت المعرفة وبنائها ضحية من ضحايا الاحتلال، فقد تضرر جهاز التعليم بشكل كبير نتيجة عدم تمكن كثير من المعلمين والطلبة من الوصول إلى المدرسة على مدار أيام طويلة، وتقوم قوات الاحتلال في كثير من الحالات بمنع إدخال أجهزة الحواسيب إلى المدارس، أما الكتب والأدوات فقد سمح الاحتلال بإدخالها "بالقطارة"⁹. ولا تزال إسرائيل ماضية في سياستها الهادفة إلى إعاقة العملية التعليمية للفلسطينيين، عبر تنفيذ سياسات الإغلاق وقطع الطرق والحصار، وإغلاق وهدم المدارس ومراكز التعليم، وإعاقة وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، ومنع بناء المدارس في المناطق المصنفة "C" وفي القدس، وفرض حصار على قطاع غزة ومنع وصول مواد البناء لتشييد المدارس وترميمها.

وتعتبر النسبة الوطنية الفلسطينية للتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة عالية بالمقاييس العالمية والإقليمية، ومن النسب المرتفعة في العالم العربي، إذ بلغ معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة في عام 2013 (96.3%) .

الإطار التنظيمي للتعليم الفلسطيني: تتحمل وزارة التربية والتعليم العالي مسؤولية إدارة المدارس الحكومية وتشرف على مدارس القطاع الخاص، فالحكومة تشرف على (67.08%) من مجموع الطلبة، ووكالة الغوث الدولية (الأونروا) على نسبة (24.07%) بينما يشرف القطاع الخاص على (8.85%) من الطلبة، في حين تشرف وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس على (56) مدرسة. ويتكون النظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية من:

1. مرحلة التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال): يلبي احتياجات الأطفال لمدة سنتين في الفئة العمرية (4-6) سنوات، وتقوم مؤسسات محلية وأهلية ودولية بتقديم الخدمات لهذا النوع من التعليم. وتشرف وزارة التربية والتعليم العالي بشكل غير مباشر على هذا النوع من التعليم بمنح التراخيص اللازمة لرياض الأطفال وفق

مواصفات محددة تشترط توفرها، إضافة إلى توفر بعض الشروط المتعلقة بالكادر البشري الذي يدير التعليم قبل المدرسي ونوعية المناهج والبرامج المقررة، إلا أنها في المرحلة الأخيرة توجه سياساتها نحو افتتاح صفوف للمرحلة التمهيدية في المدارس الحكومية.

2. مرحلة التعليم المدرسي والمنقسم إلى قسمين:

- مرحلة التعليم الأساسي (الإلزامي) وتشمل الصفوف (1-10) وتقسّم إلى قسمين، الأول: المرحلة الأساسية الدنيا (التهيئة) وتشمل الصفوف الأساسية (1-4)، والثانية: الأساسية العليا (التمكين) وتشمل الصفوف (5-10).

- مرحلة التعليم الثانوي (الانطلاق) وتتكون من التعليم الأكاديمي والمهني والشرعي في الصفوف (11-12)، ويشمل التعليم المهني الفروع: (الزراعي والصناعي والفندقي والتجاري). والتعليم الأكاديمي يشمل الفروع (العلمية والأدبية والشرعي). وحالياً يحسب الفرع التجاري ضمن التعليم الأكاديمي.

3. التعليم غير النظامي: ويتناول كل نشاط تعليمي هادف ومنظم، وكل معرفة أو مهارة أو قيمة أو سلوك يتم خارج إطار النظم التربوية المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية القائمة على نحو نظامي سواء كان في مؤسسات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو في المصانع، أو المجتمع المدني .. الخ، فهو كل نشاط تعليمي هادف يجري خارج إطار التعليم المدرسي أو أي نشاط منظم يقع خارج النظام التعليمي المدرسي. ويندرج تحت هذا النوع من التعليم برنامجان تقدمهما وزارة التربية والتعليم العالي وهما: (1) برنامج التعليم الموازي: مقدم للمتسربين ممن أنهوا 5-6 سنوات في التعليم الأساسي، و(2) برنامج محو الأمية وتعليم الكبار: لمن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ولم يتقنوا القراءة والكتابة.

الالتزام بالتعليم للجميع:

يمثل قطاع التعليم أحد أهم قطاعات المجتمع، وتوليه الحكومات اهتماماً خاصاً، وهو يمثل الاستثمار الحقيقي في مستقبل

⁹ تقرير المعرفة العربي للعام 2010/2011

الشعوب. واحتل تعليم الأطفال أولوية عليا في العديد من المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية، وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني في مؤتمر جومتان. وفي العام 2000 شاركت فلسطين في المنتدى الدولي للتعليم للجميع السنغال/ دكار ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي وممثلين عن بعض المؤسسات التربوية. وقد أقر المنتدى ستة أهداف لتقوم الدول الأعضاء في المنتدى بالالتزام بها وتحقيقها حتى عام 2015 من خلال إعداد خطط وطنية للتعليم للجميع، وشملت الخطة خمسة مجالات، هي: الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم المستمر.

وتنفيذاً لإطار عمل دكار الصادر عن المنتدى العالمي للتربية، شكلت وزارة التربية والتعليم العالي هيئة وطنية تضم الشركاء الأساسيين في العملية التعليمية من المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الدولية، لوضع إطار عمل مستقبلي لخطة التعليم للجميع، وأنجزت الهيئة الوطنية الوثيقة الأولية التي تشخص الواقع التربوي الفلسطيني في ثلاثة محاور رئيسية، هي: الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، والتعليم غير النظامي والمستمر، ومحو الأمية وتعليم الكبار.

وهدف ت خطة التعليم للجميع إلى تحسين العناية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً، وتمكين الأطفال جميعهم من الحصول على تعليم أساسي جيد مجاني وإلزامي وإكسابهم المهارات اللازمة للحياة وتحسين نوعية تعليمهم، وخفض مستويات الأمية ولاسيما لصالح الفتيات.

وسعيًا لربط خطة التعليم للجميع بالخطط التطويرية لوزارة التربية والتعليم العالي، وبخطط الإصلاح والتنمية على الصعيد الوطن، ولضمان توافقها مع الجهود الدولية المبذولة في مجال التعليم للجميع، أخذت الوزارة بعين الاعتبار السياسات ذات العلاقة والوثائق التي تم تطويرها وطنياً ودولياً وأهمها:

- خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2012)، وخطة (2014-2016).

- خطط الوزارة الإستراتيجية : الأولى (2000-2005)، والثانية (2008-2012)، والثالثة (2014-2019)
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة ، 2013
- الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار ، 2013.
- إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم، 2008.
- الأهداف الإنمائية الألفية.
- الخطة العشرية للتعليم في الوطن العربي.
- الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.

لقد كان هناك اهتماماً متزايداً بأهمية تعليم الأطفال في فلسطين، باعتباره حقاً إنسانياً، فمن حق جميع الأطفال في سن التعليم الحصول على التعليم الأساسي والمجاني بغض النظر عن معتقداتهم ووضعتهم الاجتماعي والاقتصادي، على اعتبار أن التعليم أساس للتنمية الشاملة المستدامة.

وحددت الوزارة في خططها الإستراتيجية الأولى والثانية والثالثة رؤيتها وإستراتيجياتها التي وجهت برامجها ونشاطاتها، مستندة في تحديد تلك الإستراتيجيات إلى عمليات تشخيص واعية ومنهجية ومستمرة للتحديات التربوية والتعليمية التي تواجه الشعب الفلسطيني في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) والمحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بما في ذلك القدس. وتضمنت الخطط جملة سياسات استهدفت معالجة تلك التحديات، وسعت إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع التي شكلت التزاماً لفلسطين بتوقيعها على اتفاقية دكار عام 2000. ومن أبرز ما أنجز في هذا الإطار:

- تحقيق تحسن في الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال إذ ارتفعت نسبة الالتحاق من (29.9%) في العام الدراسي 2004/2005 إلى (55.1%) في العام 2013/2014 بواقع تحسن ب (25.2) درجة.¹⁰
- تحقيق مستويات مقبولة في مجال الالتحاق بالتعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية، إذ ارتفعت نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي من (93.2%) عام 2004/2005 إلى (95.3%) عام 2013/2014 بواقع تحسن (2.1) درجة. وفي التعليم الثانوي من (71.6%)

¹⁰ وزارة التربية والتعليم العالي، قاعدة البيانات التربوية لعدة سنوات.

عام 2004/2005 إلى (73.5%) عام 2012/2013
بواقع تحسن (1.9) درجة.¹¹

- التحسّن في ردم الفجوة بين الجنسين على المستويات كافة.
- الانخفاض المتحقق في نسب الأمية، وارتفاع نسب القرائية لدى الشباب والكبار، إذ ارتفعت نسب القرائية بين الكبار من (92.3%) عام 2004/2005 إلى (95.9%) عام 2012/2013 بواقع (3.6) درجة.¹²
- التطوير الكبير في البنية التحتية للنظام التربوي، بدلالة إنجاز بناء المدارس وترميمها، والتحسين المتحقق في البيئة التربوية، وفي الإمكانات المادية لنظام التعليم.
- إصلاح نظام إعداد المعلمين وتأهيلهم على مستوى الوزارة والجامعات، وتم ذلك في إطار تنفيذ إستراتيجية محددة في هذا المجال، بما يشمل إحداث تغيير جوهري في مهنة التعليم، يكون المعلم على أساسها صاحب مهنة، بالإضافة إلى التوجه نحو التغيير في الدور المنوط به ليكون مسيراً للعملية التعليمية. وتجدر الإشارة هنا إلى إنشاء هيئة تطوير مهنة التعليم كوحدة دائمة وشبه مستقلة في وزارة التربية والتعليم العالي التي تأسست في أواخر العام 2009 كإحدى توصيات إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين. وتعمل الهيئة على وضع المعايير المهنية للمعلمين حسب رتبهم ولمديري المدارس، ووضع معايير لبرامج التطوير المهني المستمر للمعلمين. وهيئة تطوير مهنة التعليم مسؤولة عن تطبيق جزء مهم من إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين، وجاري العمل لوضع المعايير لمربي رياض الأطفال ومعلمي محو الأمية وتعليم الكبار ومعلمي التعليم المهني.

إن قراءة متأنية للمشهد التربوي التعليمي في فلسطين، توضح بشكل جلي أهمية مواصلة الجهود التي بذلت للنهوض بالواقع التربوي وتوجيهها نوعياً، وتدعو إلى استثمار كافة الفرص المتاحة في المرحلة القادمة للنهوض، وكل ذلك في إطار إستراتيجية وتوجهات جديدة للتعليم للجميع لما بعد 2015 تعالج

تحديات أساسية ما زالت ماثلة أمام المجتمع الفلسطيني في المجال التربوي والتعليمي.

وسيقى تحقيق التعليم للجميع كحق إنساني ابتداءً بمرحلة التعليم الأساسي، والتوسع في توفيره في مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) وتحسين نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي بجميع تفرعاته من التحديات البارزة في التوجهات القادمة، بالإضافة إلى ضرورة الاستمرار في - والالتزام ب- تحسين نوعية التعليم، مستلهمة في سبيل ذلك التوجهات الحديثة، والممارسات الإبداعية، التي تتم على المستويين المحلي والدولي، و كل ذلك في إطار الشراكة المجتمعية، والتعاون الإقليمي والدولي، والمسؤولية الجمعية عن عملية النهوض التربوي والتعليمي، بما يُفضي إلى حالة من التنسيق بين كافة الجهود، نحو تحقيق الرؤية الوطنية للتعليم الفلسطيني، والأهداف العامة لنظام التعليم وأهداف التعليم للجميع ما سيعزز قدرتنا على تحقيقها.

وبأني التقييم الوطني للتعليم للجميع للعام 2015 وتطوير أهداف وإستراتيجيات التعليم للجميع لما بعد 2015 استمراراً لجهود مخصصة في هذا الاتجاه، وانسجاماً مع الأهمية الكبرى لإدراك التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وانعكاساتها الحاسمة على بنية نظام التعليم ونوعية مخرجاته، وكل ذلك دون إهمال لأهمية تحقيق التوازن بين الانفتاح على العالم من جهة، والحفاظ على الهوية الوطنية وصيانة الموروث الثقافي من جهة أخرى.

يتضمن هذا التقرير التقدم المُنجَز لتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع منذ المؤتمر العالمي للتربية الذي عقد في دكار عام 2000 في إطار التقييم للعام 2015. ويهدف التقرير إلى مراجعة التقدم المنجز في الفترة ما بين 2005-2014. وتعتمد منهجية التقييم الوطني للتعليم للجميع للعام 2015 - التوجهات التقنية - الصادرة عن اليونسكو في نيسان 2013.

¹¹ وزارة التربية والتعليم العالي، قاعدة البيانات التربوية لعدة سنوات

¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله

ثانياً: الإستراتيجيات والسياسات والخطط والأهداف الوطنية للتعليم:

ومعلميهم، بما يضمن المشاركة الفاعلة لكافة الأطراف في تطوير نظام التعليم.

- توسيع النظرة إلى أداء النظام التربوي بما يتعدى التحصيل على الاختبارات المحلية والدولية، ليشمل التأكيد على المواطنة ومهارات القرن الحادي والعشرين، والتعلم المتمركز حول الطالب، ويعزز فرص الإبداع والريادة والنشأة السوية (Well-being).

- الاهتمام بكافة الجوانب المؤدية إلى تطوير التعليم كمهنة، وتعزيز الثقة بالمعلم، وتوظيف نظم التقويم للتحسين التربوي في إطار التطوير المتمركز حول المدرسة والمتعلم بالتركيز على التقويم البنائي.

وتسعى وزارة التربية والتعليم العالي إلى تحقيق رؤيتها وغاياتها والتي تضمنتها خطط الوزارة وسياساتها:

وتنص رؤية الوزارة على:

"تهيئة إنسان فلسطيني يعتز بدينه وقوميته ووطنه وثقافته العربية والإسلامية، ويسهم في نهضة مجتمعة، ويسعى للمعرفة والإبداع، ويتفاعل بإيجابية مع متطلبات التطور العلمي والتكنولوجيا، وقادر على المنافسة في المجالات العلمية والعملية، ومنفتح على الثقافات والأسواق الإقليمية والعالمية، وقادر على بناء مجتمع يقوم على المساواة بين الجنسين والتمسك بالقيم الإنسانية والتسامح الديني، والنهوض بنظام التعليم العالي الذي تميز ب: سهولة الالتحاق به، وتنوع برامجه، وتعدد مستوياته، ومرونته، وكفاءته، وفعاليته، واستدامة، واستجابته للاحتياجات المحلية، وجودته".

بما أن إعداد خطة التعليم للجميع يجب ألا يكون منفصلاً عن خطط وزارة التربية والتعليم العالي وخطط التنمية، فقد تم إعداد خطة التعليم للجميع استناداً إلى الخطة الخمسية الأولى لوزارة التربية والتعليم العالي (2000-2004)، وإلى خطة التنمية الشاملة. كما كانت خطة التعليم للجميع بمحاورها مكوناً أساسياً في الخطة الإستراتيجية الثانية للوزارة (2008-2012)، وكانت حاضرة أيضاً في تطوير الخطة الإستراتيجية الثالثة للوزارة (2014-2019).

وتتطلب وزارة التربية والتعليم العالي في خططها للإصلاح التربوي من مجموعة منطلقات أبرزها:

- تحقيق مبدأ الالتحاق الحر والأمن خاصة في القدس والمناطق المهمشة بسبب الإجراءات الإسرائيلية.
- الشراكة في تعزيز التعليم كونه قيمة اجتماعية عليا، ورافعة للنهوض الوطني.
- تحسين مستويات التحصيل خاصة للمهارات والمعارف الأساسية وفي مراحل التعليم كافة.
- تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة، والتركيز على تمثين المنظومة القيمية وسيادة القانون.
- تحسين الظروف المهنية والمادية للمعلمين.
- الحفاظ على وحدة النظام التربوي في أرجاء فلسطين.
- منح مزيد من الاهتمام بالتعليم الثانوي بما يقود إلى تحقيق توزيع أفضل للطلبة بين فروعهم، وتوسيع فرص الالتحاق في مرحلة ما قبل المدرسة.
- إعادة صياغة التركيب الصفّي للمدارس بما ينسجم وهيكلية نظام التعليم الفلسطيني.
- الاهتمام بمعايير المدرسة لضمان الالتحاق في التعليم، مع ضرورة التركيز على المضامين والنوعية للمساواة في الالتحاق وفي جودة البيئة التعليمية التعليمية.
- التأكيد على أهمية الاندماج لكافة الأطراف في العملية التعليمية والتعليمية، ويشمل ذلك المتعلمين أنفسهم

وتحقيقاً لهذه الرؤية، واستناداً إلى ما تحقق من دروس مستفادة من عمليات التقييم والمراجعة لخطط الوزارة وبرامجها، ونتيجة للاحتكاك بالمبادرات الخلاقة في المجال التربوي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، واستجابة للتحديات التربوية الوطنية الماثلة أمام المجتمع الفلسطيني، فإن الخطة الإستراتيجية الثالثة لقطاع التعليم - التي تتضمن في محتواها مبادئ التعليم للجميع وأهدافه وإستراتيجياته - ستسعى لتحقيق:

أولاً: ضمان فرص الالتحاق الآمن والعادل للتعليم للجميع، وفق التوجهات السياساتية الآتية:

1. ضمان حصول الأطفال الفلسطينيين كافة على التعليم وفقاً للقانون، والتركيز على ذلك كحق إنساني، وإبلاء الاهتمام الخاص للأطفال القاطنين في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية كالقدس والمناطق المهمشة، في إطار ضمان حقوق جميع الأطفال في فلسطين كمنطقة صراع.
2. ترسيخ العلاقة مع وكالة الغوث الدولية والمدارس الخاصة كجهتين تشاركان في تحمل أعباء توفير التعليم للأطفال في فلسطين، وتنسيق الجهود في هذا المجال في إطار من الشراكة والمسؤولية .
3. توفير السبل الكفيلة لإدماج مزيد من الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، والتركيز على كافة الفئات ومنهم الموهوبون، في إطار إستراتيجية وطنية تحدد العلاقة بين جميع الشركاء في هذا المجال، ودور كل منهم، والمتطلبات اللازمة لتحقيق الإدماج.
4. الاستمرار في التقدم نحو توسيع الالتحاق في برامج الطفولة المبكرة (رياض الأطفال)، بما في ذلك توسع الوزارة في تقديم الخدمة للأطفال في المناطق النائية، على شكل برامج محددة لمرحلة ما قبل المدرسة، ملحقه بالمدارس الأساسية الدنيا.
5. القيام بالإجراءات الكفيلة بفضح سياسات الاحتلال التي تنتهك حق الأطفال في تعليم حر وآمن، والتركيز على

تقديم حلول ملائمة لضمان حصول الأطفال في المناطق التي تخضع لسيطرة الاحتلال على حقهم في التعليم.

ثانياً: تحسين البيئة التعليمية التعليمية الآمنة والمحفزة والعادلة المتمركزة حول الطالب بما يضمن تحسين المخرجات التربوية، وذلك وفق التوجهات السياساتية الآتية:

1. إعطاء الأولوية لإتقان جميع الطلبة للمهارات الأساسية في مراحل تعليمية مبكرة، من خلال توسيع البرامج التي تستهدف المدارس والمناطق وفئات الطلبة ذات الأولوية، والإفادة من الإمكانيات التي توفرها البرامج النوعية في هذا المجال.
2. تعزيز التوجه نحو التعليم المتمركز حول المتعلم، واحترام الاختلاف والتنوع، والقيام بما يتطلبه ذلك من إجراءات على صعيد تطوير المناهج وإعداد المعلمين وتأهيلهم، وتوفير مصادر تعليمية تعليمية تخدم التوجه.
3. مواصلة اعتماد مبدأ التطوير الشامل للمدرسة، لتكون المدرسة وحدة التطوير، بما يضمن التطوير الشامل للجوانب المادية والتربوية في المدرسة الفلسطينية وفق المعايير الوطنية للمدارس.
4. مواصلة الجهود لإعادة تركيز نظام الاشراف التربوي للعمل على تكثيف توفير الدعم الفني للمعلمين في إطار متابعة العمل بنظام عناقيد المدارس ومجموعات التعلم المهنية للمعلمين.
5. الانسجام بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات الفرد المتعلم لمتابعة تعليمه أو لانخراطه الإيجابي في مسيرة التنمية المجتمعية، وتمكينه من المنافسة على مستوى المنطقة والعالم، والقيام بما يتطلبه ذلك من إجراءات لتعديل مسارات برامج التعليم والتقويم، مع التركيز على تمكين الطلبة من امتلاك مهارات القرن الحادي والعشرين، وعلى رعاية الريادة والإبداع والتميز لدى الطلبة والمعلمين، والاهتمام بزيادة الخيارات والفرص المتاحة للطلبة خاصة

7. تطوير كادر مالي للعاملين بمهنة التعليم، انسجاماً مع التوجهات الإستراتيجية للتعليم كمهنة.

8. تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة والمديریات والمدارس، وتدريب الطاقات البشرية المتاحة وتعزيزها بما ينسجم وبرامج الخطة الإستراتيجية ويحقق أهدافها.

9. إعادة صياغة التركيب الصفی للمدارس بما ينسجم وهيكل التعليم ومراحله في فلسطين، وتوزيعها بعدالة اعتماداً على معايير محددة في هذا المجال.

في المرحلة الثانوية، انطلاقاً من توعيتهم بقدراتهم وبتوجهاتهم الأكاديمية والمهنية.

6. تعزيز دور النظام التربوي في بناء الشخصية الوطنية، والقيام بالبرامج الضرورية لترسيخ الهوية الوطنية، وصيانة الموروث الثقافي، بما يقود إلى التوجيه الأمثل للطاقة الكامنة في الشباب .

7. تعزيز التوجه نحو التعليم المهني، وتحسين نوعيته من خلال ربطه بسوق العمل، وتوسيع الاهتمام بالتعلم الريادي وتوفير الفرص للتشغيل الذاتي للخريجين.

ثالثاً: تطوير أطر القيادة و الحاكمية والمساءلة في النظام التربوي، وذلك وفق التوجهات السياساتية الآتية:

1. متابعة تطوير قانون التربية والتعليم الفلسطيني، ومراجعة الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

2. تعزيز التوجه نحو اللامركزية في الإدارة التربوية، والقيام بالإجراءات لتفويض صلاحيات إضافية للإدارات الميدانية والمدارس، وتعزيز الشراكة المجتمعية في تطوير التعليم .

3. القيام بكل ما يلزم لمواصلة الحفاظ على وحدة النظام التربوي الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وصولاً إلى المدارس الفلسطينية في الشتات، وتعزيز مظاهر ومكونات هذه الوحدة.

4. تطوير المزيد من النظم والإجراءات الكفيلة بتحسين مستوى الأداء الإداري والمالي للنظام التربوي، وتحقيق الكفاءة

5. والفاعلية في الخدمات التربوية، وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة فيها.

6. تحسين المساءلة في النظام التربوي، من خلال ترسيخ ومأسسة إجراءات التقييم والمتابعة، بما ينسجم والأهداف التي حددتها الخطة الإستراتيجية، ويلتزم بمعايير الأداء المحددة في كافة جوانب ومجالات العمل ومستوياته.

ثالثاً: المؤسسات المسؤولة عن تطبيق التعليم للجميع وآلية التنسيق:

عدد من وزارات الدولة الفلسطينية كوزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ..، ووكالة الغوث الدولية وعدد من المؤسسات الأهلية والدولية.

تعتبر وزارة التربية والتعليم العالي الجهة الرسمية المسؤولة عن تطبيق مبادئ التعليم للجميع كجزء أصيل من مهامها، وهي الجهة التي تقوم بتنسيق الجهود نحو تطبيق التعليم للجميع وتعميمه على المستوى الوطني. ويشارك الوزارة في هذه الجهود

رابعاً: الشراكات مع الوزارات والوكالات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والشركاء التتموينيين الدوليين:

عقدت الدول المانحة في تشرين أول من العام ذاته مؤتمراً بهدف تبني إستراتيجية لتقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية. وشكلت أموال الدول المانحة المستثمرة في التربية المصدر الأساسي لتمويل تكاليف التعليم وتمويل نشاطات التطوير التربوي في الخطط الإستراتيجية للوزارة، وتجدر الإشارة إلى ضعف التمويل خلال السنوات الأخيرة نظراً للأحداث الإقليمية وتوجه التمويل نحو دول جديدة.

2. العلاقة بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني:

لا يزال القطاع الخاص والأهلي يلعب دوراً ثانوياً في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، بينما يحتل الدور الأساسي في مرحلة رياض الأطفال، ويقوم بدور فاعل في التعليم الجامعي في فلسطين، ويتركز نشاط القطاع الخاص في العملية التعليمية بكثافة أكبر في مدن منطقة الوسط في رام الله والقدس وضواحيها وفي منطقة بيت لحم في الجنوب وفي مدينة نابلس في الشمال، وتفتقر القرى والمخيمات إلى خدمات هذا القطاع في التعليم. وتعاني مراكز ومؤسسات التعليم الأهلي من ضعف الحوافز والامتيازات المالية وغير المالية من الجهات الحكومية، فلا توجد لدى المؤسسات الرسمية سياسات اقتصادية وحوافز خاصة بالمشروعات التعليمية، بالإضافة إلى عدم مواءمة الظروف السياسية والاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم بسبب انعدام الأمن نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

مع بداية العمل الفعلي لخطة التعليم للجميع عام 2002م تم تشكيل الهيئة الوطنية للتعليم للجميع وهي هيئة تضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وتكونت الهيئة من ممثلي وزارة التربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والصحة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن مؤسسات أممية ودولية وأهلية وخاصة تعنى بشؤون الطفولة ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر.

وفي عام 2007؛ تأسس الائتلاف الوطني للتعليم للجميع بهدف تجميع الجهود العاملة في قطاع التعليم في فلسطين لتشكيل جسم ضاغط ومؤثر على السياسات التربوية وصولاً إلى مخرجات نوعية في التعليم، إضافة إلى التنسيق والتشبيك بين كل المؤسسات الفاعلة في برامجها لصالح قطاع التعليم من أجل تحسين الخدمات المقدمة والحصول على مخرجات عمل نوعية. ويعمل الائتلاف على حث الحكومة الفلسطينية للإيفاء بالتزاماتها تجاه أهداف التعليم للجميع، وتمكين الائتلاف الفلسطيني من لعب دور فاعل في الضغط والمناصرة للوصول إلى بيئة تعليمية آمنة، إضافة إلى بناء وتطوير حالة تضامن دولي ضاغطة للحد من الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التعليم في فلسطين، وتوسيع الائتلاف التربوي ليشمل مؤسسات المجتمع المحلي، ونقابات المعلمين، والائتلافات الخاصة بالطفل وذوي الإعاقة.

العلاقة بالمانحين ومؤسسات المجتمع المدني والمحلي:

1. العلاقة مع الدول المانحة وممولي المشاريع التربوية:

في أعقاب اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول 1993م،

3. العلاقة مع الاونروا - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

شكلت وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين بقرار من الأمم المتحدة بتاريخ 8/ كانون أول/ 1949 لتتولى أعمال الإغاثة والتشغيل بالتعاون مع الحكومات المحلية، والبرنامج التعليمي الذي تتولاه الوكالة جعلها تشبه كثيراً وزارات التربية من حيث نوع الأعمال والخدمات التي تقدمها ولكنها تفقر إلى السلطة السياسية على المنفعين من هذه الخدمات. وهناك صنفين بارزين يميزان عمل الوكالة في المجال التربوي: أولهما، التعاون والتنسيق مع منظمة اليونسكو، وثانيهما، التزامها إتباع المناهج الرسمية المقررة للتعليم في البلدان المضيفة، أما بالنسبة للموضوع الأول فقد وقعت الوكالة اتفاقاً مع منظمة اليونسكو في 15/ آذار/ 1951 وبموجبه تقدم اليونسكو إعانات مالية وخدمات فنية لدعم النشاطات التربوية مثل التوجيه والتفتيش التعليمي، وعقد دورات تدريبية، واختيار الكتب المدرسية والوسائل المساعدة في التعليم وتطوير المناهج. وحيث أن وكالة الغوث تستوعب (24.2%) من مجموع الطلبة في المدارس الفلسطينية، بالإضافة إلى إدارتها ل (12%) من مجموع المدارس، فإن عملية التنسيق بينها وبين وزارة التربية تتم عبر وثائق متبادلة ومن خلال سلسلة اجتماعات دورية على المستويات كافة، وتشكيل لجان تنسيق مشتركة يتم فيها:

1. إطلاع الوكالة على الخطط المستقبلية للوزارة ومناقشة سبل تطوير العملية التعليمية.
2. استمرار التنسيق بين الوزارة والأونروا لإدخال الصف العاشر في برنامج تعليم الوكالة وادخل هذا البرنامج في مدارس القدس الشريف.
3. التنسيق في مجال الكتب المدرسية والحصول على حصتها من هذه الكتب.
4. التعاون بين الوزارة والأونروا في مجال تدريب المعلمين والإداريين والمشرفين التربويين.
5. إشراك طلاب الاونروا في الأنشطة الطلابية اللاصفية وفي المخيمات الصيفية والبرامج الرياضية.. وغيرها.

6. إشراك مدارس الاونروا في أغلب البرامج الريادية التطويرية التي تنفذها الوزارة في المدارس الحكومية كبرامج الصحة المدرسية والتغذية والمدرسة صديقة الطفل وبرامج المهارات الحياتية... وغيرها.
7. التنسيق في برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني والخريطة المدرسية وفي مواصفات البناء المدرسي.
8. التنسيق في مجال إعداد المناهج الفلسطينية من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين في الأونروا والتنسيق في مجال الإدارة المدرسية وتبادل التقنيات والوسائل التعليمية بين المدارس والمختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب.
9. التنسيق في مجال الاختبارات الوطنية التحصيلية وتطبيق المناهج الفلسطينية في مدارس (الأونروا).
10. التنسيق في جميع المستويات في مجال إعداد الخطة الخمسية لعكس خطة الوكالة في خطة الوزارة.
11. التنسيق في مجال تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية خاصة المتعلقة بالطلبة اللاجئين في المدارس الحكومية والخاصة، وفي الدراسات النوعية مثل التسرب وصعوبات التعلم والسلوك الصحي .. وغيرها.
12. التنسيق في مجال انتقال الطلبة من الصف التاسع واستيعابهم في المدارس الحكومية.
13. الحوار والتفاهم مع الاونروا بخصوص اعتماد تصنيف المعلمين وفق إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم، وإجازة مزاوله المهنة.

القسم الثاني:
التحديات الرئيسة للتعليم
للجميع عام 2000،
والأهداف للعام 2015



أولاً: الوضع العام للتعليم للجميع والتحديات في 2000:

اشتمل تشخيص الوضع العام لخطة التعليم للجميع على خمس فئات مستهدفة تم تشخيصها بشكل كامل في المرحلة الأولى (مرحلة التشخيص)، أما في المرحلة الثانية فتم عرض أهم التحديات فيها، وفي المرحلة الثالثة تم دمج هذه المراحل في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، والتعليم غير النظامي (محو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم المستمر). وتضمنت المراحل وصفاً للواقع الحالي - في حينه - لكل مجال، وتمت الاستفادة من مصادر مختلفة ومتنوعة للحصول على المعلومات اللازمة مثل: قواعد البيانات التربوية المختلفة، والمنشورات والدراسات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، ووثيقة الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم العالي (2000-2004)، ومنشورات مختلفة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإحصاءات وتقارير لوزارتي: الشؤون الاجتماعية والصحة، ووثائق ومنشورات ودراسات مختلفة تختص بمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر وظاهرة التسرب تم جمعها من مصادر مختلفة. كما تم تحديد أبرز التحديات التي تواجه كل مجال من المجالات الثلاث الرئيسة المذكورة سابقاً.

وفيما يأتي أبرز نتائج تشخيص الواقع والتحديات لكل مجال من مجالات خطة التعليم للجميع وفق الأهداف :

الهدف 1: توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، بخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً:

مرحلة الطفولة المبكرة هي مرحلة تبدأ منذ تكوين الجنين وحتى سن الثامنة، لكن خطة هذا القطاع تشمل فقط الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن السادسة. يتم تقديم التعليم لمرحلة ما قبل المدرسة في رياض الأطفال للأطفال البالغة أعمارهم ما بين أربع وست سنوات، وأما دور الحضانة، فهي مخصصة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات. الالتحاق بهذه المرحلة طوعي بشكل عام، رغم أن بعض المدارس الخاصة لا تقبل طلاباً في الصف الأول دون أن يكونوا أنهما سنة على الأقل في الرياض.

وتعرف اليونيسكو التعليم قبل الابتدائي (المستوى صفر في إسكد) بأنه برامج تندرج في المرحلة الاستهلاكية من التعليم المنظم ومصممة أساساً لتيسير انخراط الأطفال الصغار، البالغين من العمر 3 سنوات على الأقل، في البيئة المدرسية ولمد جسور بين المنزل والمدرسة وتطلق على هذه البرامج تسميات مختلفة مثل رياض الأطفال أو دور الحضانة أو التعليم قبل المدرسي أو التربية في مرحلة الطفولة المبكرة وهي أهم عنصر نظامي في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وبعد إتمام هذا البرنامج، يواصل الأطفال تعليمهم في المستوى 1 من تصنيف إسكد (التعليم الابتدائي).

- الواقع التربوي مع بداية خطة التعليم للجميع للعام 2005/2004:

كان العام 2005/2004 سنة الإسناد لمؤشرات التعليم للجميع، وبالتالي فإن غالبية المؤشرات ستكون لسنة الإسناد، وفيما يأتي أبرز مؤشرات تشخيص الواقع لمرحلة ما قبل التعليم المدرسي (رياض الأطفال)¹³:

1. بلغ معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم في رياض الأطفال للعام 2005/2004 (29.9%)، وكان معدل الذكور (30.6%)، والإناث (29.3%)، وتشير هذه النسب المنخفضة من معدل القيد الإجمالي في التعليم في رياض الأطفال إلى ضعف مستوى المشاركة سواء أكان الطلبة ينتمون إلى فئة العمر الرسمية أم لا ينتمون إليها. ولأن نسب القيد الإجمالية بمستوى تعليمي معين ينبغي أن تكون مبنية على مجموع المسجلين في جميع أنواع المدارس والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك المؤسسات العامة والخاصة وغيرها من المؤسسات التي تقدم برامج تعليمية منظمة، إلا أن واقع رياض الأطفال يشير إلى أن العديد من رياض الأطفال التي تقدم هذه الخدمة التعليمية غير مرخصة وبالتالي لا تظهر ضمن النسب المحتسبة.
2. كانت النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الأساسي الذين حضروا نوعاً من برامج (ECCE) المنظمة

¹³قاعدة البيانات التربوية للعام 2005/21004 - الإدارة العامة للتخطيط

بحسب الجنس للعام 2005/2004 (49.1%)، وكانت النسبة للذكور (50.1%)، وللاتات (48.0%).

وبمقارنة النسب في مؤشر معدل القيد الإجمالي بمؤشر النسبة المئوية للمتقنين الجدد بالصف الأول الأساسي الذين حضروا نوعاً من برامج (ECCE) للعام 2005/2004، نجد أن النسب أكبر في المؤشر الثاني ويعود ذلك لكون قاعدة البيانات للتعليم قبل المدرسي ترصد بيانات رياض الأطفال المرخصة، وهناك رياض أطفال كثيرة غير مرخصة وتمارس عملها وبعض الطلبة يلتحقون بها، وهذه الرياض غالباً في المناطق النائية والتجمعات الصغيرة.

3. بلغت نسبة الالتحاق في برامج التعليم قبل المدرسي الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم ما قبل المدرسي للعام 2005/2004 (99.8%) إذ أن مؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص باستثناء روضتين فقط تشرف عليهما وزارة التربية والتعليم العالي وهي لا تستوعب إلا عدداً قليلاً.

4. النسبة المئوية للمعلمين المدربين في التعليم ما قبل المدرسي ذوي المؤهلات الأكاديمية المستلزمة للتعليم في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي وفقاً للمعايير الوطنية بحسب الجنس للعام 2005/2004، كانت (100%) لأن شروط الترخيص التي تعتمدها وزارة التربية والتعليم العالي لترخيص رياض الأطفال تشترط أن يكون لدى (المريبات) تخصص وتدريب، لذا فالمريبات جميعهن تتوافر لديهن معايير التدريب اللازم لممارسة المهنة. وهذه النسبة قد لا تعبر عن الواقع الحقيقي لتدريب المعلمين (المربين) في هذه المرحلة فهناك العديد من رياض الأطفال تقوم بعمليات استبدال لهؤلاء المريبات بعد الحصول على الترخيص دون إعلام المديريات ولا يتم اكتشاف ذلك إلا في وقت متأخر عند طلب الترخيص مرة أخرى، كما أن جزءاً لا بأس به من رياض الأطفال - خاصة في المناطق البعيدة والمهمشة - غير مرخص ولا يتوافر بيانات حولها.

5. بلغت نسبة الطلبة إلى المعلمين (PTR) في التعليم في رياض الأطفال للعام 2005/2004 (1:20)، أي 20 طفل لكل مربية.

6. الإنفاق العام على التعليم في رياض الأطفال وغيره من برامج (ECCE) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام على التعليم قليل جداً ولا يكاد يذكر إذ يتبع هذا القطاع جهات إشراف خاصة غير حكومية تتولى الإنفاق عليه.
- التحديات في بداية خطة التعليم للجميع¹⁴:
حرصاً على تعميم رعاية الطفولة المبكرة، وانسجاماً مع ما ورد في الهدف الأول: "توسيع وتحسين العناية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وبخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً". انبثقت عن التشخيص لواقع هذا القطاع للأعوام التي تسبق تطبيق خطة التعليم للجميع على المستويين المجتمعي والنظامي عدة تحديات ونقاط ضعف، من أهمها:
7. التحدي الأبرز هو الوصول إلى خدمات رياض الأطفال مع نسبة قيد إجمالي لعام 2005/2004 (29.9%) فقط.
1. تفعيل التنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة بقطاع الطفولة المبكرة لإعداد الخطط الإستراتيجية الوطنية.
2. تفعيل وتوسيع دور وزارة التربية والتعليم العالي الرسمي في مراقبة نوعية التعليم، وتدريب المريبات، وتحديث المنهاج وتوحيده.
3. إدراج احتياجات الطفولة المبكرة وهومها ضمن الإستراتيجيات والبرامج التنموية الحكومية كالحد من الفقر والبرامج التنموية، ووسائل الإعلام وبرامج توعية الآباء والأمهات.
4. تفعيل دور المجتمع المحلي وأولياء أمور الطلبة في صياغة برامج تربية للطفل.
5. رفع معدل الالتحاق الإجمالي لمرحلة الطفولة المبكرة من (30.1%) في العام 2002/2001 إلى (100%) مع نهاية الخطة.
6. زيادة حصة وزارة التربية والتعليم العالي في توفير فرص الالتحاق للأطفال في المرحلة التمهيديّة.

¹⁴وزارة التربية والتعليم العالي (2004)، التعليم للجميع، الجزء الأول: الواقع والتحديات. التقرير الموجز. (ص: 118)

الهدف 2: العمل على أن يتم بحلول عام 2015م تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي. وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية:

تتضمن مرحلة التعليم الأساسي وفق نظام التعليم الفلسطيني الأطفال من عمر (6-17) سنة، والذين هم في عمر يؤهلهم للالتحاق بجميع مراحل التعليم الأساسي (6-15) سنة والثانوي بفروعه المختلفة (16-17) سنة، مع التركيز بشكل خاص على التعليم الأساسي، والاهتمام بالأطفال المتسربين من المدارس (التعليم النظامي) وتعرف أهم أسباب تسربهم.

والتعليم الأساسي- حسب اليونسكو - هو المجموعة الكاملة للأنشطة التعليمية المندرجة في أطر مختلفة (التعليم النظامي وغير النظامي وغير النظامي) الرامية إلى تلبية احتياجات التعليم الأساسية. وفي إطار عمل داكار، يستخدم هذا المصطلح كمرادف لتحقيق جدول الأعمال الواسع للتعليم للجميع. كما أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونظم التصنيف المستخدمة لأغراض المعونة، تستخدم تعريفاً لهذا المصطلح يشمل التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، وتعليم المهارات الأساسية للشباب والكبار، بما في ذلك مهارات القراءة. أما التعليم الابتدائي (المستوى 1 في إسكد) فهو برامج مصممة عادة على أساس وحدات أو مشروعات تعليمية لمنح الطلبة تعليماً أساسياً مناسباً في القراءة والكتابة والرياضيات، وفهماً أولياً لبعض الموضوعات كالتاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والفن والموسيقى.

- **الواقع التربوي مع بداية خطة التعليم للجميع للعام 2005/2004:**

1. كانت نسبة القبول الإجمالية (GIR) في التعليم الأساسي حسب الجنس وفق قاعدة البيانات التربوية للعام 2005/2004: (81.1%)، (للذكور 81.5)، وللابنات 80.8%. ويرجع سبب الانخفاض إلى قرار وزارة التربية والتعليم العالي- في ذلك الوقت - بتخفيض سن الالتحاق بالصف الأول من خمس سنوات وتسعة أشهر إلى خمس

سنوات وثمانية أشهر في المدارس الحكومية، وخمس سنوات وستة أشهر في المدارس الخاصة وقد التحق عدد كبير من الأطفال بالصف الأول الأساسي.

2. بلغت نسبة القبول الصافية (NIR) في التعليم الأساسي حسب الجنس للعام 2005/2004 (57.2%)، وكانت للذكور (58.7%)، وللابنات (55.7%). وتفسير هذه النسب ما ذكر سابقاً في الالتحاق الإجمالي من تخفيض سن القبول علماً أن حساب نسب القبول وغيرها اعتمد على الإسقاطات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3. بلغ معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم الأساسي حسب الجنس للعام 2005/2004 (93.2%)، وبلغ للذكور (92.8%)، وللابنات (93.6%). وتوضح نسبة القيد (التمدرس) الإجمالية التي تفوق (90%) أن الطاقة الاستيعابية المتوفرة تقارب تلك المطلوبة لتعميم التحاق السكان في السن الرسمية، ولا يمكن لهذا التفسير أن يكون ذا مغزى إلا إذا تم في المستقبل تخفيض عدد الطلبة فوق السن المقررة ودونها لإفصاح الأماكن لطلبة الفئة العمرية المتوقعة.

4. بلغ معدل القيد الصافي (NER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس للعام 2005/2004 (89.0%)، وكان للذكور (89.0%)، وللابنات (89.1%). ويشير معدل القيد (التمدرس) الصافي المرتفع إلى درجة عالية من المشاركة من جانب فئة العمر الرسمية المناظرة للمستوى المعني. وتبلغ القيمة القصوى للقيد الصافي (100%). ويعكس ارتفاع معدل القيد الصافي بمرور الوقت تحسناً في المشاركة في المستوى التعليمي المحدد. وعندما يقارن معدل القيد الصافي بنسبة القيد الإجمالية، فإن الفرق يعكس نواتر قيد الأطفال ممن هم دون السن الرسمية أو فوقها، وإذا كانت نسبة القيد الصافية أدنى من (100%)، فإن النسبة المئوية لهذا الفرق (4.2%) تقدم مقياساً لنسبة الأطفال غير الملتحقين بالمستوى التعليمي المحدد. ونظراً لكون جزء من هؤلاء الأطفال غير مسجلين في مستويات أخرى من التعليم، فإنه لا ينبغي اعتبار الفرق في النسبة

المئوية مؤشرا على النسبة المئوية الدقيقة للأطفال غير المسجلين. ولقياس تعميم التعليم الأساسي، على سبيل المثال، يتم احتساب معدل القيد (التمدرس) الصافي المعدل.

5. نسبة القيد الصافي المعدل (ANER)¹⁵ في التعليم الأساسي حسب الجنس للعام 2005/2004: (89.8%)، وللذكور (89.7%)، وللاإناث (90.0%). ويلاحظ أن نسبة القيد الصافي المعدل زادت عن القيد الصافي ب (0.8%) وهي نسبة تشير إلى الطلبة في التعليم الثانوي ممن هم في عمر التعليم الأساسي.

6. كانت نسبة الرسوب (RR) في التعليم الأساسي بحسب الصف والجنس للعام 2005/2004 (1.5%) - للذكور (1.7%)، وللاإناث (1.4%) - وهي نسبة لا تعبر عن نسبة الطلبة الذين لم يحصلوا كفايات الحد الأدنى لنجاحهم في الصف الذي رسبوا فيه فقط، ولكنها تتأثر بقرارات الوزارة بتحديد نسبة الرسوب بحيث لا تتجاوز بعد نتيجة امتحان الإكمال (5%) في الصف الواحد مهما كان عدد شعبه، إلا في حالات استثنائية بشرط ألا تزيد النسبة الكلية عن (15%).

7. بلغت نسبة التسرب (DR) في التعليم الأساسي حسب الصف والجنس للعام 2005/2004 (1%)، وكانت للذكور (1%)، وللاإناث (0.9%). وتعتبر هذه النسب غير مرتفعة، ومع ذلك تبذل الوزارة جهودا كبيرة لتقليلها إلى أقصى درجة ممكنة ومعالجة آثارها من خلال البرامج الإرشادية ومتابعة الطلبة المتسربين، وفتح البرامج كالتعليم الموازي وبرامج محو الأمية وغيرها.

8. كانت نسبة النجاح (PR) في التعليم الأساسي بحسب الصف والجنس للعام 2005/2004 (97.5%)، وبلغت للذكور (97.3%)، وللاإناث (97.9%). وتشير هذه النسب إلى فعالية جيدة للنظام التعليمي، ولكنها تتأثر بتعليمات الوزارة التي لا تسمح بالرسوب إلا بنسب محددة.

9. بلغت نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الخامس من التعليم الأساسي بحسب الجنس للعام 2005/2004

(98.2%)، - للذكور (98.1%)، وللاإناث (98.3%) - وهذا المؤشر مهم لتقييم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي وقدرته على الإبقاء على الطلبة فيه. ويشير إلى الوضعية المتعلقة ببقاء طلاب الفوج في الدراسة من صف إلى صف آخر من جهة، وإلى معدل التسرب حسب الصفوف من جهة أخرى. ويدل معدل البقاء في الدراسة المرتفع على مستوى إبقاء عالي ونسبة متدنية من التسرب. والتمييز بين معدل البقاء في الدراسة مع إعادة صفوف ودون إعادة صفوف أمر مهم لتحديد مدى الهدر الناجم عن التسرب وإعادة الصفوف.

10. بلغت نسبة البقاء حتى الصف الأخير من التعليم الأساسي بحسب الجنس للعام 2005/2004 (84.4%)، وكانت للذكور (78.9%)، وللاإناث (90.2%). ويلاحظ انخفاض نسبة البقاء بين الصف الخامس الأساسي والصف العاشر ب (14%)، حيث انخفضت لدى الذكور (19.2%) بينما انخفضت لدى الإناث (11%).

11. نسبة إكمال الفوج الأساسي للعام 2005/2004 (82.9%)، وكانت للذكور (79.9%)، وللاإناث (86.1%)، والمؤشر مهم جدا لقياس الكفاءة الداخلية للتعليم في هذه المرحلة.

12. نسبة الانتقال الفعلية (ETR) من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي العام بحسب الجنس للعام 2005/2004 (91.5%)، حيث كانت للذكور (89.4%)، وللاإناث (93.5%).

13. توزعت النسبة المئوية للمعلمين في التعليم الأساسي (الحكومي) بحسب مستوى التأهيل الأكاديمي والمؤهلات الأكاديمية المستلزمة للتعليم في المرحلة الأساسية بحسب الجنس وفق قاعدة البيانات التربوية للعام 2005/2004 كما في الجدول الآتي:

الجدول 2 : النسبة المئوية للمعلمين في التعليم الأساسي بحسب مستوى التأهيل الأكاديمي والمؤهلات الأكاديمية المستلزمة للتعليم في المرحلة الأساسية بحسب الجنس للعام 2005/2004.

الجنس/أعلى مؤهل علمي	التوزيع النسبي للمعلمين حسب أعلى مؤهل علمي للعام 2005/2004		
	متوسط فما دون	دبلوم	دبلوم عالي
ذكور	30.2	65.0	0.9
إناث	36.7	61.4	0.4
الكل	33.7	63.1	0.6

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - الإدارة العامة للتخطيط - قواعد البيانات التربوية.

¹⁵الإطلاع على فهرس معهد اليونسكو للإحصاء على:

<http://glossary.uis.unesco.org/glossary/en/term/2631/en>

- التحديات¹⁶ :

أظهرت نتائج التشخيص للواقع التربوي للأعوام التي سبقت تنفيذ خطة التعليم للجميع 2015/2005 أن فلسطين لم تصنف ضمن الدول التي تتسع فيها الفجوة بين فرص الالتحاق بين الجنسين، إلا أن التحدي يكمن في الحفاظ على هذا التكافؤ في السنوات اللاحقة، وفي مواجهة التحديات التي تعوق تحقيق الهدف الثاني (العمل على أن يتم بحلول عام 2015م تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم أساسي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية)، من خلال:

1. توفير أبنية مدرسية، إضافية تستجيب للمواصفات والمعايير التربوية الحديثة في بيئتها الفيزيائية واحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وترسيخ التوزيع العادل بما يتناسب والتجمعات السكانية ومواقع الجذب السكاني، وتوفير الوسائل التعليمية العلمية والتجهيزات التقنية ووسائل للأنشطة غير المنهجية لجميع الطلبة بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة؛ إذ أن هناك أقل من نصف المدارس الحكومية لا تمتلك غرفاً غير صفية (للمكتبات والمختبرات العلمية والحاسوب والرياضة والمرشد)، وهناك انخفاض في عدد مدارس الضفة الغربية التي تمتلك غرفاً غير صفية (لإدارة وللمعلمين وللخدمات الرياضية) بسبب تحويل هذه الغرف إلى غرف صفية نتيجة للنقص في عدد الغرف الصفية، وبلغ عدد المدارس التي تداوم على فترتين بإدارتين مستقلتين ما يقارب (80) مبنى يداوم فيها (160) مدرسة أي ما يعادل (11.4%) من المدارس الحكومية، وبلغت نسبة مدارس الفترتين في قطاع غزة (70%).
2. إعادة تفعيل دور القطاع الخاص في دعم المسيرة التعليمية؛ فنسبة المدارس الخاصة بلغت (12.5%) ونسبة طلبتها حوالي (6%) من مجموع الطلبة والمدارس.
3. رفع معدل القبول الإجمالي للصف الأول الأساسي من (94%) إلى (100%) مع نهاية الخطة.

وبلاحظ من البيانات في الجدول أعلاه أن نسبة المعلمين الذين يحملون مؤهل دبلوم أو أقل حوالي ثلث المعلمين.

14. بلغت النسبة المئوية من المعلمين المدربين في التعليم الأساسي بحسب الجنس للعام 2005/2004 (100%) لأن معايير المعلمين المعمول فيها حالياً لم تكن قد طورت في حينه وبالتالي فالمعلمون جميعهم حصلوا على تدريب أساسي قبل ممارستهم التعليم وفق سياسة الوزارة وبرامج الإشراف التربوي التي تشترط حضور المعلم الجديد لبرنامج تأهلي خاص قبل ممارسته المهنة. ويعد المعلمون المدربون والمؤهلون بشكل جيد ضرورة لتطبيق توصيات دكاك حول تأمين التعليم الأساسي ذي النوعية الجيدة. وبقيس المؤشر في الواقع نواح مختلفة من مؤهلات المعلمين إذ يركز السابق على مستوى التعليم العام لدى المعلمين ويركز هذا المؤشر على تدريب المعلمين على أساليب التدريس.

15. بلغت نسبة الطلبة إلى المعلمين في التعليم الأساسي للعام 2005/2004 (1:28.6). ونشير هنا إلى أن التعليمات التربوية لم تحدد عدد الطلبة لكل معلم لكنها تحدد عدد الطلبة في الشعبة وفق مراحل التعليم.

16. بلغ الإنفاق العام الكلي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي / الناتج المحلي الإجمالي للعام 2003/2002 (5.8%).

17. بلغت النسبة المئوية لمدارس التعليم الأساسي التي تقدم تعليماً أساسياً كاملاً للعام 2005/2004 (17.4%)، وكانت نسبة مدارس الذكور (11.1%) ومدارس الإناث (18.6%)، والمدارس المختلطة (23.4%). أي أن الغالبية العظمى من المدارس لا تقدم التعليم الأساسي كاملاً وإنما لصفوف محددة منه.

18. النسبة المئوية من المدارس الأساسية التي تعتمد اللغة (اللغات) المحلية/اللغة الأم لعام 2005/2004 (100%) فجميع المدارس تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تدرس على الأقل مبحثاً واحداً باللغة العربية (اللغة الأم) حتى لو كانت المدرسة تعتمد برامج أجنبية.

¹⁶وزارة التربية والتعليم العالي (2004)، التعليم للجميع، الجزء الأول: الواقع والتحديات. التقرير الموجز. (ص: 119)

4. رفع معدل الالتحاق الإجمالي للصفوف (1-10)، من (95.5%) إلى (100%) مع نهاية الخطة 2015.
5. تفعيل دور وزارة التربية والتعليم العالي في استيعاب الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس النظامية.
6. رفع المؤهلات العلمية للمعلمين بصفتهم محور العملية التعليمية التعلمية لتعزيز عملية الإصلاح التربوي، ومواجهة الصعوبات التي يواجهها النظام التربوي خصوصاً خلال فترة الطوارئ التي تمر بها المنطقة من إغلاق ومنع التجول ما يتطلب تواجد نسبة من الكفاءات البشرية في كل منطقة وقرية ومخيم تمهيدا لتطبيق بعض مبادئ القيادة التربوية التحويلية التعاونية التي تقتضي مشاركة المعلمين في اتخاذ القرار ضمن إطار الإدارة المستندة إلى المدرسة؛ وبلغت نسبة المعلمين من حملة الدبلوم المتوسط (38.5%) من مجموع المعلمين، وحملة البكالوريوس (51.4%)، ولم تتجاوز نسبة حملة الماجستير (2%) خلال العام 2002/2001.
7. خفض معدل الازدحام التدريسي كما تقتضيه بنود الخطط التطويرية، إذ وصلت (1:27) طالبا/معلم في المدارس الحكومية و (1:37) في الوكالة خلال العام 2002 علما أن المتوقع في الخطة الخمسية (1:24.4) في المدارس الحكومية للعام ذاته.
8. تطوير أساليب برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة وقبلها وسياساتها وإستراتيجياتها (وتشمل معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة) بحيث تستجيب لاحتياجات نظريات التعلم الحديثة وأساليبها، ومتطلبات الإصلاح التربوي في عناصر العملية التعليمية، وتقييم أثر التدريب.
9. استبدال أساليب الإشراف التربوي التقليدية بأساليب مشتقة من أساليب الإشراف العلاجي بصفته يستجيب إلى الإصلاحات التربوية في أساليب التدريس الحديثة، ويعزز مبادئ الإدارة المدرسية التعاونية المستندة للمدرسة.
10. تطوير الكوادر البشرية الإدارية على المستويات كلها (المدارس، والمديريات، والوزارة) في مجالات التخطيط والتفويض والمتابعة.
11. رفع مستوى تحصيل الطلبة في المواد الأساسية، إذ بلغ متوسط تحصيل الطلبة في فلسطين في مادتي الرياضيات واللغة العربية للصف الثامن (33.1، و44.5) على الترتيب خلال العام (2000)، والصف العاشر (51.5) في اللغة العربية و(29.9) في الرياضيات خلال عام 1999.
12. استحداث برامج تربوية علاجية وإرشادية وصحية وأنشطة للطلبة لمواجهة ظروف الطوارئ ومعالجة آثارها على الطلبة.
13. تفعيل دور وسائل الإعلام والنشر في التربية والتعليم كبرامج التعلم عن بعد، وبرامج الإرشاد والتوعية والتثقيف الصحي التربوي.
14. تفعيل برنامج الإرشاد التربوي في المدارس من خلال: (1) بناء نظام إشراف مهني متخصص، و (2) توفير مرشد تربوي لكل مدرسة من المدارس الحكومية، و (3) تطوير إستراتيجية لتدريب وتأهيل طاقم المرشدين، و (4) توفير غرفة لكل مرشد تربوي، و (5) تطوير قسم للصحة النفسية في كل مديرية.
15. تحديث وتطوير أساليب وإستراتيجيات القياس والتقييم التربوي للعملية التعليمية.
16. رفع معدل المشرفين التربويين بالنسبة لعدد المعلمين (معلم/ مشرف).
17. تطوير معايير لتحديد المعلم المؤهل وفق الكفاءات التربوية.
18. تفعيل استخدام التقنيات التربوية في التعليم والتعلم خاصة في تحسين نوعية التعليم باعتبار الحاسوب وسيلة تعليمية.
19. تطوير الخدمات الصحية المدرسية: توفير خدمات علاجية ووقائية مجانية لجميع الطلبة، وتفعيل التنسيق بين القطاعات ذات العلاقة بالصحة (الحكومية وغير الحكومية)، وتطوير نظام معلومات صحي، ونظام نقص، ونظام للرصد الوبائي، ومواجهة مشكلة التغيرات الوبائية (نسب انتشار الأمراض ومسيباتها)، وتطوير قوانين وأنظمة خاصة بالصحة المدرسية والإرشاد التربوي.

20. تطوير البيئة الصحية والمرافق المدرسية، إذ أثبتت الدراسة المسحية عام 2002م لأوضاع المرافق الصحية في المدارس أن معدل عدد الطلبة (20 طالباً/جلسة) والوطني (40 طالباً/جلسة)، وأن (23%) من المدارس لا تصلها المياه عبر شبكة عامة، و(47%) من المقاصف لا يوجد تصريف صحي لمياهها، و(67%) من المدارس لا توفر صابوناً على مغاسلها.
21. الاعتداء على الطلبة: تعرضت المدارس للعديد من الممارسات والهجمات التعسفية خصوصاً خلال الانتفاضة الأولى عام 1987، والانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000، كإغلاقها لفترات طويلة واقتحامها ومحاصرتها واستخدامها كمعتقلات وثكنات عسكرية، والاعتداء على الطلبة واعتقالهم وإطلاق النار عليهم، وانتهاك حق الطفل الفلسطيني في التعليم والحياة، وبلغ عدد الجرحى والمصابين خلال الفترة ما بين 2000/9/29 ولغاية 2002/1/13 حوالي (2288) طالباً والشهداء حوالي (163) طفلاً من عمر (6 - 18) سنة، وكانت أشنع صور الاعتداء على الطلبة قيام قوات الاحتلال بزرع قنابل في الطرق المؤدية إلى المدارس كما في مدرسة (عبد الله صيام) في خان يونس، ما أسفر عن وقوع مجزرة راح ضحيتها خمسة طلاب.
22. محاولة تدمير البنية النفسية للطلبة، وأثبتت دراسات قامت بها الوزارة بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل حول (أثر الانتفاضة على البناء النفسي للطلبة) وجود ظواهر نفسية بات الطلبة يعانون منها، كالأزدياد في توجه الطلبة للممارسة العنف على الآخرين في المدرسة والمنزل، وتفجر الإحساس بالملل والحزن والغضب لديهم، وانخفاض التركيز والانتباه للدرس وتدهور الانضباط الصفّي، وازدياد أعداد الطلبة الذين يهاجمون المعلمين والمديرين، والتوقف عن التفكير في المستقبل الشخصي للانخراط بالوضع العام والخوف من الفقر والقتل، وانخفاض معدل تجاوب الكبار معهم لإجابة أسئلتهم.
23. ازدياد التسرب لدى الطلبة: أجمع أولياء الأمور على وجود زيادة في تسرب البنات من المدرسة بسبب العنف

- والإغلاق، وازدياد نسبة الزواج المبكر، وبلغ عدد المتسربات بسبب الزواج حوالي (100) طالبة خلال هذا العام 2000 / 2001.
24. غياب الانتظام في دوام المعلمين والطلبة: إن فرض منع التجوال في الأراضي الفلسطينية، والإغلاق المستمر بين المناطق من جهة وبين المدن والقرى والمخيمات من جهة أخرى، كلها ممارسات كانت كفيلة بتعطيل سير العملية التعليمية التعلمية إما جزئياً أو كلياً، حيث تفاوتت نسبة الخلل في دوام المعلمين من مديرية لأخرى فبلغت حوالي (20%) في الخليل و (15%) في نابلس، و (14%) في رام الله و (13%) في طولكرم وأريحا، و (6%) في قطاع غزة من مجموع معلمي كل مديرية خلال الفترة (2000/9/29 - 2001/5/25)، وأما الخلل في دوام الطلبة خلال الفترة نفسها فبلغ (18%) من مجموع الطلبة في مديرية الخليل و (12%) في مديرية أريحا و (10%) في ضواحي القدس ورام الله و (4%) في غزة.
25. تدمير البنية التحتية للمدارس وإعاقة تنفيذ المشاريع التطويرية فيها. فنتيجة للظروف السياسية الصعبة تأثرت جميع المدخلات التربوية للعملية التعليمية والتعلمية بما فيها تنفيذ مشاريع أبنية مدرسية تطويرية تم إقرارها في الخطة الخمسية التطويرية للوزارة لاستيعاب النمو الطبيعي في عدد الطلبة وزيادة الالتحاق، خصوصاً فيما يتعلق بخطة التطوير المهني، وزيادة الالتحاق بالمدارس المهنية، وذلك لصعوبة وصول الموظفين والمهندسين إلى مواقع عملهم في الميدان، وصعوبة استيراد مواد البناء بسبب الحصار ومنع التجوال المفروض على المناطق.
26. لم يقتصر التدمير على المشاريع التطويرية بل تجاوزها إلى القائم منها، فتعرضت الأبنية المدرسية للتدمير والهدم نتيجة للقصف خلال عمليات الاجتياح العسكري للمدن، ما أسفر عن تدمير وهدم العديد من المدارس والمرافق التعليمية بما فيها من تقنيات وأجهزة وأثاث، وبلغ عدد المدارس المتضررة خلال الفترة (2001/9/1 - 2001/11/30) حوالي (8) مدارس في الخليل، و (6) في طولكرم، ومدرستين في سلفيت، ومدرسة واحدة في

قباطية، و (4) مدارس في نابلس، و (4) مدارس في رام الله.

27. إعاقاة تنفيذ المشاريع التطويرية التربوية. لم يقتصر أثر الاعتداءات الإسرائيلية على البنية الفيزيائية للمدارس بما فيها التطويرية والقائمة، بل تعداها إلى إعاقاة تنفيذ المشاريع التطويرية التربوية خاصة في قطاع غزة كمشاريع المهارات الحياتية، والقانون الدولي الإنساني، ومشاريع تأهيل المصادر البشرية، وتعطلت خطط التدريب المركزية للمعلمين والمشرفين (ما زاد التكلفة بسبب الاستعاضة عنها بدورات مناطقية)، وخطط الدورات التي تعقد بالتعاون مع الوزارات الأخرى كدورات أدب الأطفال، وأعيقت المتابعة الميدانية والتدريب أثناء العمل لعدم تمكن المشرفين من الوصول لجميع المدارس، وألغيت اجتماعات مركزية لإعداد المواد التدريبية، وحُرم الطلبة من النشاطات التربوية (المساندة) الرياضية والكشفية والفنية والثقافية والرحلات كما خطط لها.

28. اكتظاظ الطلبة في المدارس لنقل الطلبة من المدارس الواقعة تحت منع التجوال ومواقع التماس إلى مدارس أخرى إما بفتح شعب أو بتحويل المدارس إلى فترتين.

29. انتقال طلبة بعض المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، وبينت دراسة بعنوان (أثر وانعكاسات الأزمة الاقتصادية والسياسية على طلبة المدارس) انتقال ما مجموعه (11780) طالباً/ة من مدارسهم خلال الفترة (2000/9/29 - 2002/3/15)، منهم (1312) طالباً/ة اضطروا لمغادرة البلاد بحثاً عن الأمن والاستقرار، و(419) طالباً/ة تحولوا إلى مدارس البلدية الإسرائيلية في القدس.

الهدف 3: ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة:

التعليم غير النظامي هو كل تعليم/ تعلم خارج النظام التعليم الرسمي، وقد لا يقود إلى شهادة معينة، وقد يقدم عبر ورشة عمل أو أي نشاط مجتمعي.

وتعرف اليونسكو التعليم غير النظامي بأنه "أي نشاط منظم ومنخرط في الزمان لا يدخل بالتحديد في إطار النظم التربوية النظامية المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية القائمة على نحو نظامي". وفي ظروف مختلفة، يشمل التعليم غير النظامي الأنشطة التعليمية الرامية إلى محو أمية الكبار، وتوفير التعليم الأساسي للأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، وتعليم المهارات الحياتية، ومهارات العمل، والثقافة العامة. ويتضمن التعليم غير النظامي:

أ. **تعليم الكبار:** وهي أنشطة تعليمية تستهدف الراشدين وترمي إما إلى تطوير التعليم والتدريب الأوليين، أو إلى أن تكون بديلاً لهما. ويتم تقديم برامج تعليم وتدريب الكبار بشكل رئيس من خلال المراكز الثقافية. وتتركز الدورات المقدمة في مجالات الحاسوب والمهن التجارية، إضافة لدورات في المجالات الصحية والهندسية والزراعية والصحافة والإلكترونيات والميكانيك وغيرها. ولا يشترط في تعليم الكبار وجود شهادة لدى المتعلم للالتحاق به ويهدف إلى محو أمية الكبار، أو إكسابه مهارات وخبرات إضافية في مجالات مختلفة.

ب. **التعليم المستمر:** مصطلح عام يشير إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة التعليمية المصممة لتلبية احتياجات التعلم الأساسية لدى الراشدين ويتضمن جميع السكان لفئات عمرية مختلفة سواء كانوا ملتحقين بالتعليم النظامي أو تسربوا من المدارس والتحقوا ببرامج تؤهلهم مهنيًا أو تسربوا من المدارس ولكنهم لم يلتحقوا بهذا النوع من التعليم. وهذا التعليم عموماً يشترط فيه وجود شهادة لدى المتعلم للالتحاق بأحد برامجها الفعالة للحصول على شهادة رسمية. التعلم المستمر مدى الحياة هو حكم أو استخدام فرص التعلم الرسمية وغير الرسمية طوال حياة الناس من أجل تعزيز التطوير والتحسين المستمر للمعارف والمهارات اللازمة للعمل وتحقيق الذات. تتشاطر دلالات مختلطة مع المفاهيم التربوية الأخرى، مثل تعليم الكبار والتدريب والتعليم المستمر والتعليم الدائم وغيرها من المصطلحات التي تتعلق بالتعلم خارج النظام التعليمي الرسمي.

- الواقع التربوي مع بداية خطة التعليم للجميع للعام 2005/2004:

1. بلغت معدلات القرائية بين الشباب (15-24 سنة) بحسب الجنس وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني¹⁷ للعام 2004 (98.9%)، حيث بلغت للذكور (99.0%)، وللإناث (98.9%).
2. كانت نسب التوزيع المئوية للشباب (15-24 سنة) بحسب التحصيل العلمي (أعلى مستوى تعليمي منجز أو محصل مثلاً الأساسي والثانوي والجامعي) وبحسب الجنس للعام 2004م وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما في الجدول الآتي:

الجدول 3 : نسبة التوزيع المئوية للشباب (15-24 سنة) بحسب التحصيل العلمي وبحسب الجنس. 2004

الجنس	اعلى مستوى تعليمي					
	أدنى	الأساسي	الثانوي	الجامعي	أعلى	غير محدد
ذكر	1.0	3.2	15.9	51.0	25.1	1.3
أنثى	1.1	2.2	12.2	50.4	28.2	2.2
كلا الجنسين	1.1	2.7	14.1	50.6	26.6	1.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3. بلغ معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم الثانوي بحسب نوع البرنامج (تعليم عام وتعليم تقني ومهني والتدريب والتعليم غير النظامي وتدريب المهارات) وبحسب الجنس للعام 2005/2004 (71.6%)، حيث بلغ للذكور (67.6%)، وللإناث (75.7%) -.
4. نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الثانوي بحسب نوع البرنامج (تعليم عام وتعليم تقني ومهني والتدريب والتعليم غير النظامي وتدريب المهارات) بحسب الجنس للعام 2005/2004 (68.6%)، وكانت للذكور (64.9%)، وللإناث (72.5%).

- التحديات¹⁸:

أظهرت نتائج تشخيص قطاع محو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم المستمر لخطة 2015/2005 تحديات عدّة، وهي:

1. غياب خطة وطنية موحدة لبرامج التعليم المستمر الحكومية والأهلية تستجيب لمتطلبات واحتياجات السوق المحلية والحد من الفائض في عدد الخريجين في عدد من التخصصات؛ ف (42.2%) فقط من الخريجين يجدون عملاً في السنة الأولى لتخرجهم.
2. التخطيط الإستراتيجي لعملية محو الأمية وتعليم الكبار الأبجدية، والحضارية (كالانتماء الحياتية للأسرة) والوظيفية؛ لتحضير خطة وطنية شاملة لصياغة خطط تنفيذية وإستراتيجيات، وسياسات مستقبلية وتشريعات وقوانين؛ لتنظيم حملة شاملة لمحو الأمية بأشكالها.
5. تشخيص المستوى الحقيقي للأمية وتحديد التجمعات والفئات السكانية المستهدفة؛ لعدم توفر دراسات سابقة أو حديثة، وإن توفرت فإنها إما أن تكون عينات ليست ممثلة أو استطلاعية أو دراسات مسحية شاملة ولكنها لا تمثل الواقع الحقيقي للأمية لاعتمادها على متغير واحد من تعريف اليونسكو للأمية ألا وهو عدد السنوات المدرسية اللازمة للتحرر من الأمية الأبجدية ولم تبحث متغير امتلاك المهارات الأساسية الثلاث (القراءة والكتابة والحساب) من خلال اختبار عينات ممثلة من مجتمع الدراسة باستخدام أدوات قياس المهارات (اختبارات المستوى المقننة)؛ لخصوصية الظروف التي مر بها النظام التربوي الفلسطيني عبر سنوات طويلة؛ مما يعيق تطبيق تعريف اليونسكو للأمية ولعدد السنوات المدرسية للتحرر من الأمية على هذا النظام التربوي الفلسطيني؛ إذ بلغت نسبة النجاح لطلبة الصف الرابع (عدد السنوات المدرسية للتحرر من الأمية) في اللغة العربية (58.8%) وفي الرياضيات (28.7%) خلال العام 1999.

¹⁸ وزارة التربية والتعليم العالي (2004)، التعليم للجميع، الجزء الأول: الواقع والتحديات. التقرير الموجز... (ص: 119-120)

¹⁷ الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

6. توفير الدعم الكافي لتنفيذ الحملات والخطط الوطنية الشاملة لمحو الأمية وإدراج هموم الأميين ضمن الخطط الوطنية التنموية كمكافحة الفقر وبرامج التوعية للمرأة.

7. إعادة دمج الأميين والمتسربين من مراكز محو الأمية في ركب التعليم عبر تطوير نظام للحوافز والدوافع للتقليل من إجمام الدارسين عن الالتحاق بمراكز محو الأمية أو التسرب منها، وهذا يمكن أن يتحقق إذا ما تم ربط البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات والوزارات الحكومية والأهلية بمحو الأمية الأبجدية بتشكيل لجنة عليا لمحو الأمية الأبجدية والحضارية من مختلف المؤسسات ذات العلاقة.

8. تحديث وتطوير مناهج الكبار بما يتلاءم ومتطلبات واحتياجات الدارسين الفلسطينيين.

الهدف 4: تحقيق تحسين بنسبة (50%) في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015م، لاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص الحصول على التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار:

يتضمن هذا الهدف جميع السكان في الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) والمتحقين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار أو المؤهلين للالتحاق بهذا النوع من التعليم. وهذه البرامج تعنى بالأشخاص الراشدين الذين تركوا أو لم يلتحقوا قط بالتعليم النظامي الأساسي. ويندرج مفهوم تعليم الكبار ضمن الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار (في سياق التعلم مدى الحياة): على أنه مجمل العمليات التعليمية التي ينمي بفضلها الأفراد الفلسطينيون - الذين يُعتبرون كباراً أو راشدين - قدراتهم ويثرون معارفهم، ويحسّنون مؤهلاتهم التقنية أو المهنية، ويسلكون بها سبيلاً جديداً ليلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم، وتلك التي تُحدث تغييرات في اتجاهاتهم أو سلوكهم وتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية المتكاملة والمتوازنة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ومن هنا يشمل تعليم الكبار والتعليم غير النظامي وكافة أشكال التعليم غير الرسمي والعفوي المتاحة في مجتمع يتعلم ويسعى إلى المعرفة، إذ يتم الاعتراف بالمنهجية النظرية المرتكزة على التطبيق العلمي".

الواقع التربوي مع بداية خطة التعليم للجميع للعام 2005/2004:

- بلغت معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب الجنس لسنة 2004 وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (92.7%)، وكانت للذكور (96.5%)، وللإناث (88.0%).
- كانت نسبة الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب أعلى مستوى من التحصيل العلمي المنجز أو المحصل (الأساسي والثانوي والجامعي) وبحسب الجنس 2004 وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما في الجدول الآتي:

الجدول 4 : نسبة الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب أعلى مستوى من التحصيل العلمي وبحسب الجنس 2004

الجنس	أعلى مستوى تعليمي	أعلى مستوى تعليمي	أعلى مستوى تعليمي	أعلى مستوى تعليمي	أعلى مستوى تعليمي	أعلى مستوى تعليمي	أعلى مستوى تعليمي
ذكر	3.5	7.7	19.7	35.3	19.8	4.8	9.2
أنثى	12	7.8	17.3	33.9	19.1	4.5	5.4
كلا الجنسين	7.7	7.7	18.5	34.8	19.4	4.6	7.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يبين الجدول أن نسبة الذكور في المستويات التعليمية أساسي فأعلى أكبر من نسبة الإناث، وأن نسبة الإناث في المستويات التعليمية أُمّي وملم أعلى من نسبة الذكور.

الهدف 5: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005م، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015م، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في التعليم الأساسي بشكل جيد :

يعبر التكافؤ بين الجنسين (GPI) عن القيم التي تمثل نسبة الإناث إلى الذكور (أو الذكور للإناث في بعض الحالات) قياساً إلى مؤشر معين. وعندما يكون مؤشر التكافؤ بين الجنسين يساوي (1)، فهذا يعني أن هناك تكافؤاً بين الجنسين، أما إذا كانت قيمته أعلى أو أدنى من (1)، فهذا يدل على وجود تفاوت لصالح أحد الجنسين.

أما مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم للجميع (GEI) فهو مؤشر مركب لقياس التحقيق النسبي للتكافؤ بين الجنسين في المشاركة الكلية في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وكذلك التكافؤ بين الجنسين في محو أمية الكبار. ويحسب هذا المؤشر كمتوسط حسابي لمؤشرات التكافؤ بين الجنسين في نسب القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي بالإضافة إلى نسبة القرائية لدى الكبار.

- ويدعو هذا الهدف إلى تحقيق المساواة بين عدد الفتيات وعدد الفتيان الذين يتم قيدهم في التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005، وذلك هو ما يعنيه مفهوم التكافؤ بين الجنسين (حتى وإن لم يكن من الممكن قيد جميع الفتيات والفتيان في هذه المرحلة). كما أن هذا الهدف يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2015. ويُعتبر ذلك من أكثر الأهداف طموحاً، إذ أنه يعني أن جميع الفتيات والفتيان لديهم فرص متساوية للالتحاق بتعليم أساسي جيد، وتحقيق مستويات متكافئة واكتساب منافع متساوية من التعليم.

- الواقع التربوي مع بداية خطة التعليم للجميع للعام 2005/2004:

1. بلغت النسبة المئوية للإناث الملتحقين من القيد الكلي بحسب المستوى التعليمي (رياض الأطفال والأساسي والتعليم الثانوي) للعام 2005/2004 (49.6%)، وكانت للمرحلة الأساسية (49.3%)، وللمرحلة الثانوية (51.8%). أي أن النسبة المئوية للفتيات الملتحقين في التعليم الثانوي أعلى من النسبة للفتيات الملتحقين في التعليم الأساسي، ويعود ذلك إلى زيادة معدلات تسرب الذكور في المرحلة الثانوية.

2. كانت النسبة المئوية للمعلمين من العدد الكلي لمعلمي الأساسي والثانوي للعام 2005/2004 (53.7%)، وبلغت للمرحلة الأساسية (55.4%)، وللمرحلة الثانوية (50.8%). فنسبة المعلمين في المرحلة الأساسية أعلى منها في المرحلة الثانوية ويعود ذلك لتفضيل الوزارة تعيين معلمات للصفوف الدنيا (1-4) في المدارس المختلطة.

3. بلغت النسبة المئوية لمديرات المدارس بحسب المستوى التعليمي (الأساسي والثانوي) للعام 2005/2004 (49.0%)، وكانت نسبة المديرات في المرحلة الأساسية (50.4%)، وفي المرحلة الثانوية (46.7%).

4. كان مؤشر التكافؤ بين الجنسين للعام 2005/2004 كما في الجدول الآتي:

الجدول 5 : مؤشرات التكافؤ بين الجنسين للعام 2005/2004:

المؤشر	2004/2005
1. معدلات القرائية لدى الكبار (15 فأعلى).	0.91
2. معدلات القرائية لدى الشباب (15-24).	0.99
3. معدل القيد الإجمالي في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.	0.96
4. نسبة القبول الإجمالية في التعليم الأساسي.	0.99
5. صافي نسبة القبول الصافية في التعليم الأساسي.	0.95
6. معدل القيد الإجمالي في التعليم الأساسي.	1.01
7. صافي معدل القيد الصافي في التعليم الأساسي.	1.00
8. نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي.	1.00
9. نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الخامس.	1.01
10. نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير.	1.13
11. معدل إنجاز الفوج الأساسي.	1.08
12. معدل الانتقال الفعلي من التعليم الأساسي إلى الثانوي (العالم).	1.05
13. معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي وبحسب المستوى (الأدنى والأعلى).	1.12
14. معدل القيد الإجمالي في التعليم الأساسي (التعليم الأساسي والتعليم الثانوي الأدنى).	1.01
15. نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الثانوي.	1.18
16. نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي.	1.04
17. النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً للمعلمين ما قبل الخدمة بحسب المستوى التعليمي والجنس.	1.00
18. النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً للمعلمين أثناء الخدمة بحسب المستوى التعليمي والجنس.	1.00

وبين الجدول أن مؤشرات التكافؤ تميل لصالح الإناث في المؤشرات: 5-8-9-10-11-12-13-14-15. بينما تميل لصالح الذكور في المؤشرات: 1-2-3-4. وكان المؤشر متساوياً لكلا الجنسين في المؤشرات: 6-7-16-17.

الهدف 6: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

ويتضمن هذا الهدف تحسين جميع الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

وتتمثل المهمة الرئيسة لأي نظام تعليمي في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا يمثل التحاق الأطفال بالمدارس الأساسية وبقاؤهم فيها طوال فترة صفوفهم الأولية ثم التحاقهم بالمدارس الثانوية غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتزويدهم بهذه المهارات. ولا يعد إبقاء الأطفال في المدارس لعدد أكبر من السنوات العامل الحاسم الوحيد الذي يتوقف عليه نجاح أو إخفاق البلدان في توفير التعليم للجميع، إذ يكمن المقياس النهائي فيما يتعلمه الأطفال وفي نوعية تجربتهم المدرسية.

إن الجودة هي جوهر عملية التعليم، فمن غير المرجح أن يتقن الأطفال المهارات الأساسية عندما يفتقرون إلى معلمين مؤهلين، ومواد تعليمية جيدة، ووقت كاف للدراسة، وتجهيزات مدرسية مناسبة. ويتضمن هذا الهدف تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم .

- الواقع التربوي مع بداية خطة التعليم للجميع للعام 2005/2004:

1. التوزيع المئوي للمعلمين بحسب المؤهلات الأكاديمية، والجنس وفق قواعد البيانات التربوية للعام 2005/2004 كما في الجدول الآتي:

الجدول 6: التوزيع المئوي للمعلمين بحسب المؤهلات الأكاديمية، والجنس للعام 2005/2004.

الجنس/أعلى مؤهل علمي	متوسط فما دون	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير فأعلى
ذكور	30.2%	65.0%	0.9%	3.9%
إناث	36.7%	61.4%	0.4%	1.4%
الكل	33.7%	63.1%	0.6%	2.6%

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي-قواعد البيانات التربوية.

يبين الجدول أن (33.7%) من المعلمين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فما دون، و(3.2%) يحملون مؤهلاً أعلى من البكالوريوس، وغالبية المعلمين (63.1%) يحملون مؤهل البكالوريوس، ونسبة الذكور حسب المؤهل أعلى في البكالوريوس، والدبلوم العالي، والماجستير من الإناث، ونسبة الإناث أعلى في مؤهل دبلوم متوسط فما دون من الذكور.

2. النسبة المئوية للمعلمين الحاملين شهادة تخولهم التعليم طبقاً للمعايير الوطنية، حسب المستوى التعليمي والجنس عام 2009 وفق إستراتيجية إعداد المعلمين (27.3%)، حيث بلغت للذكور (22.9%)، وللإناث (30.7%).

3. نسبة الطلبة إلى المعلمين (PTR) بحسب المستوى التعليمي لعام 2005/2004 لرياض الأطفال (1:20)، وللمدارس الأساسية (1:28.6)، والمدارس الثانوية (1:21.6). ويشار هنا إلى أن التعليمات التربوية تحدد عدد الطلبة في الصف حسب المراحل التعليمية لكنها لا تحدد عددهم للمعلم الواحد، وتحديد عددهم للمعلم مهم جداً لنوعية التعليم لأن بوسع المعلم إيلاء اهتمام أكبر إلى كل طالب على حدة في الصف الأصغر حجماً.

4. نسبة الطلبة إلى الصف (PCR) بحسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، والأساسي، والثانوي) لعام 2005/2004 لمرحلة الرياض (1:25)، وللمدارس الأساسية (1:36.6)، وللمدارس الثانوية (1:31.8).

5. النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة بحسب المستوى التعليمي لعام 2002/2001 (81.3%) وهي عبارة عن نسبة المدارس المتصلة بشبكة مياه عامة حسب مسح المرافق الصحية¹⁹.

6. النسبة المئوية للمدارس التي تحوي مرافق صرف صحي محسنة (أي مع مراحيض منفصلة للبنات) بحسب المستوى التعليمي لعام 2005/2004 كانت (100%) إذ لا يمكن فتح مدرسة إلا بتوافر مرافق صحية مناسبة مع مراحيض خاصة للفتيات في المدارس المختلطة.

¹⁹وزارة التربية والتعليم العالي- الإدارة العامة للتخطيط - مسح المرافق الصحية. 2002/2001.

ثانياً: الأهداف الوطنية للعام 2015 (مراجعة: خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع).

الهدف السادس: تطوير دور المجتمع المحلي، وتنمية وعيه
حيال قضايا التعليم الأساسي.

الهدف السابع: رفع كفاءة المصادر البشرية بما يتلاءم
ومتطلبات واحتياجات المجتمع، ومواكبة التطور المعرفي.

الأهداف الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار 2014-2019:²⁰

الهدف العام الأول:

إعداد نظام إداري ذي كفاءة عالية لتعليم الكبار في سياق التعلم
مدى الحياة.

الأهداف الخاصة للهدف العام الأول:

1. إنشاء نظام إدارة البيانات والمعلومات.
2. تطوير إطار تشريعي ناظم لتعليم الكبار.
3. حوكمة / مأسسة / هيكلية نظام تعليم الكبار.
4. التخطيط الفعال والتمويل اللازم.
5. ربط تعليم الكبار بسوق العمل.
6. الاستخدام الأمثل والفعال لمصادر التمويل.

الهدف العام الثاني:

توفير تعليم الكبار وإتاحته للجميع ضمن مواصفات ومقاييس
الجودة والتميز.

الأهداف الخاصة للهدف العام الثاني:

1. وجود بنية تحتية وبيئة تعليمية داعمة.
2. دورات وبرامج عالية الجودة لتعليم الكبار، متوافرة ومتاحة للجميع.
3. كفاءة مزودي الخدمة.
4. تحفيز الفئات المستهدفة على الوصول والمشاركة.
5. تعزيز ثقافة وفرص التعلم.

هدفت خطة التعليم للجميع إلى تطوير التعليم الفلسطيني
في مراحل التعليم المختلفة: رياض الأطفال والأساسي والثانوي
والتعليم المجتمعي (محو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم
المستمر)، من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية
الآتية:

الأهداف الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة:

الهدف الأول: تطوير سياسات شاملة متكاملة وموحدة في
مجالات رعاية وحماية وتنمية الطفولة المبكرة.

الهدف الثاني: توفير فرص التعلم لجميع الأطفال في مرحلة
الطفولة المبكرة بمن فيهم الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة وفي
جميع الظروف بما فيها الطوارئ.

الهدف الثالث: تحقيق التربية الشاملة للأطفال في كافة المجالات
النمائية.

الهدف الرابع: تحسين نوعية التعليم لتمكين الطفل من بناء
معارف واكتساب المهارات.

الأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي

الهدف الأول: توفير فرص الالتحاق بالتعليم لجميع الأطفال في
سن (6-15) سنة بمن فيهم الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.

الهدف الثاني: تمكين جميع الطلبة من ممارسة حقهم بالتعليم
والتعلم والالتحاق به أثناء الطوارئ والظروف الأمنية الصعبة.

الهدف الثالث: تحسين نوعية التعليم والتعلم لتحقيق تعلم متميز
للجميع لاكتساب المهارات المعرفية والوظيفية والحياتية.

الهدف الرابع: تحقيق التربية الشاملة للأطفال بعمر (6-15)
سنة (صحياً وتربوياً ونفسياً واجتماعياً).

الهدف الخامس: تطوير النظامين الإداري والمالي وعملية
التخطيط في مختلف المراحل التعليمية والمستويات.

²⁰ الإستراتيجية الوطنية لتعليم / تعلم الكبار 2014/2019

ثالثاً: التحديات أمام تحقيق كل أهداف وإستراتيجيات التعليم:

- إيجاد مؤشرات مرجعية على المستوى الوطني لرصد واقع الطفولة عبر القطاعات من منظور شمولي تكاملي: صحة، وثقافة، وإعلام، وتشريع.
 - رفع مستوى الوعي بطبيعة الحياة الداخلية للطفل وتهيئة الظروف المواتية لازدهارها.
 - تحسين وتنشيط نوعية التفاعل بين الكبار والصغار وبين الصغار أنفسهم.
 - تغيير اتجاهات الكبار نحو الصغار.
 - تطوير مواد ثقافية موجهة للطفل.
 - تنمية اعتزاز الطفل بلغته الأم.
 - تعزيز قدرة الوالدين والعاملين مع الأطفال على إكساب الأطفال مهارات الحياة.
 - ضرورة وجود تعليمات ونماذج واضحة.
 - تعليمات صارمة للترخيص والبناء.
 - دعم وتشجيع الأهالي لإرسال أبنائهم إلى رياض الأطفال
- ب. التعليم المدرسي (الأساسي والثانوي):**
1. **تحديات ذات علاقة بالالتحاق، وتشمل:**
 - الإبقاء على معدلات الالتحاق الإجمالية للصف الأول الأساسي والمرحلة الأساسية مرتفعة لكلا الجنسين.
 - زيادة معدلات الالتحاق الإجمالية للمرحلة الثانوية لكلا الجنسين (مع التركيز على الذكور).
 - زيادة معدلات الالتحاق العمرية الصافي لكلا الجنسين في المراحل العمرية (15-17) (مع التركيز على الذكور).
 - المحافظة على معدلات طالب/شعبة في المدارس الحكومية منخفضة في الضفة وغزة، رغم الزيادة الطبيعية في السكان، بالتركيز على المدارس المزدهمة.
 - خفض معدلات الاكتظاظ المكاني (المساحة المخصصة للطلاب التي تقل عن 1.2م²) في الغرف الصفية الحكومية (ضفة وغزة والقدس على وجه الخصوص).
 - خفض معدلات التسرب في مدارس الحكومة في المرحلة الأساسية والثانوية لكلا الجنسين بالتركيز على الذكور.
- لأن خطة التعليم للجميع في فلسطين لا تتفصل وظيفياً عن خطط الوزارة الإستراتيجية ، فقد تمثلت التحديات أمام تحقيق كل أهداف وإستراتيجيات التعليم للجميع في :
- أ. تحديات خاصة برياض الأطفال ، وشملت:**
- تطوير منحى سياساتي واضح لدمج مرحلة رياض الأطفال بالتعليم النظامي.
 - رفع نسبة الالتحاق في رياض الأطفال .
 - بناء منهاج خاص برياض الأطفال يراعي خصوصية الوضع الفلسطيني.
 - رفع نسبة الوعي لأهمية رياض الأطفال بين أولياء الأمور .
 - تدريب العاملين في رياض الأطفال على قضايا الطفولة المبكرة.
 - زيادة الدعم وإيجاد ميزانيات كافية لدعم قطاع الطفولة.
 - بناء مراكز تدريب للطفولة.
 - دعم رياض الأطفال الفقيرة لضمان استمرارها في تقديم هذه الخدمة في المجتمعات الفقيرة.
 - عمل دراسات على واقع الطفولة لتوفير معلومات وإحصائيات عن هذا القطاع تفيد بدراسته وتشخيصه.
 - تفعيل عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة برياض الأطفال.
 - تفعيل قانون الطفل الفلسطيني وصياغة التشريعات في مختلف المجالات (الصحية، والتعليمية، والحقوق المدنية) واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تطبيقه.
 - إدراج احتياجات وهموم الطفولة المبكرة ضمن الاستراتيجيات والبرامج التنموية الحكومية كالحد من الفقر والبرامج التنموية، ووسائل الإعلام وبرامج نوعية الآباء والأمهات.
 - تفعيل دور المجتمع المحلي وأولياء أمور الطلبة في صياغة برامج تربوية للطفل.
 - توحيد رؤية القطاعات المختلفة لمفهوم الطفولة المبكرة من منظور شمولي تكاملي.

- زيادة عدد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين في المدارس الحكومية.
- توفير أراضي مناسبة للتجمعات السكانية الحضرية بما يتناسب مع مناطق الجذب السكاني.
- توفير المصروفات الرأسمالية والتشغيلية لتغطية الاحتياجات الإضافية الناتجة عن عملية الفصل بين مستويات المدارس التعليمية.
- 2. **تحديات خاصة بإعادة تحديد مستويات المدارس حسب المرحلة التعليمية:**
 - **تحديات تربوية:** زيادة المسافة التي يمشيها الطلبة والتي قد تؤثر سلباً على نوعية التعليم في بعض الحالات أو تزيد من التسرب من المدارس، أو قد تزيد الهدر في الموارد المادية التربوي والبشرية سواء في البيئة الفيزيائية أو البشرية؛ إذ يمكن أن تؤدي عملية الفصل إلى وجود غرف فارغة زائدة عن الحاجة أو نقص احتياجات في مدارس.
 - **تحديات اقتصادية:** زيادة المسافة التي يمشيها الطلبة الناتجة عن عملية الفصل قد تزيد أجور المواصلات للطلبة. وترفع التكلفة المادية التطويرية والتشغيلية نتيجة زيادة الاحتياجات من الأبنية المدرسية والكوادر البشرية والخدماتية خلال الفصل.
 - **تحديات اجتماعية:** كرفض الأهالي نقل أبنائهم من مدرسة لأخرى في بعض الحالات بسبب زيادة المسافة بين المدرسة والبيت أو ارتفاع التكلفة المادية عليهم. كما أن تنوع تركيبة التجمعات الجغرافية للمجتمع الفلسطيني (مدينة، قرية، مخيم، تجمعات بدوية) قد يصعب عملية الفصل للمدارس إذ قد لا تفي أعداد الطلبة في بعض المجتمعات الريفية باحتياجات الفصل، مع مراعاة ثقافة عدم الاختلاط حتى في المراحل الأساسية.
 - **تحديات سياسية (تتعلق بالاحتلال)، وتشمل:**
 - أ- عدم السماح بالبناء في مناطق "ج" والقدس الشرقية.
 - ب- وجود جدار الفصل العنصري والبوابات، وصعوبة تنقل الطلبة والمعلمين في بعض المناطق القريبة من المستوطنات والمهددة بالمصادرة.
- ج- عدم السماح بتطوير أو إضافة أي غرفة إسمنتية أو غيرها في المناطق المهددة بالمصادرة.
- د- قصف مرافق تعليمية.
- هـ- إصابات من (طلاب، ومعلمين، وإداريين).
- و- شهداء من (طلاب، ومعلمين، وإداريين).
- ز- مشكلة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة.
- ح- الحصار وتبعاته (الأجهزة، والأثاث، والكتب، والمطبوعات، والمعدات).
- ط- الحصار وعدم توفر المواد لبناء المدارس.
- ي- منع السفر للخارج.
- ك- الوضع النفسي والاجتماعي.
- ل- المدارس في مناطق الخطر والمدارس الأكثر ضعفاً في قطاع غزة.
- م- أعداد الطلبة والكثافة الصفية.
- ن- عدم توافر الوقود والمواصلات.
- س- الطلبة الذين يتأخرون في الوصول للمدرسة لإطلاق النار في المناطق العازلة.
- ع- الفقر وسوء التغذية.
- ف- التأثير الدراسي (مستوى التحصيل).
- 3. **التحديات الخاصة بالبنية التحتية لنظام التعليم، وتشمل:**
 - خفض نسبة الشعب أو الغرف التي تداوم مسائي في المدارس الحكومية، مع التركيز على المديريات التي فيها دوام مسائي مرتفع.
 - خفض عدد الغرف غير الصالحة للاستخدام حسب المعايير التربوية للغرفة الصفية المستأجرة وللغرف المملوكة.
 - زيادة نسبة المدارس التي تتوفر فيها غرف متخصصة ذات جودة عالية حسب معايير المباني المدرسية وتجهيزاتها.
 - تفعيل معايير المدرسة المحفزة للجاذبة للطلبة أو تعزيزها.
 - توفير خدمة التعليم في المناطق الجغرافية الجديدة ورفع مستوى المدارس وفقاً للمعايير المتعلقة بعدد الطلبة والمسافات ما بين أماكن سكنهم والمدارس.

- التخفيف من اكتظاظ الطلبة في الساحات والملاعب.
- فصل الذكور عن الإناث في الصفوف من 5-12.
- صيانة وتأهيل الأبنية المدرسية القائمة لتحسين البيئة التعليمية وإطالة عمرها.
- تطوير البيئة المدرسية من حيث موقع المدرسة، وسلامة وجاهزية مرافقها، وتوفير جميع متطلبات السلامة والأمان فيها. (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- إعادة تشكيل هيكلية مستويات المدارس المتعددة التي تتكون من (82 تشكيلة) تدريجياً بما ينسجم وسياسات المناهج وإستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم، وتطوير خطة لفصل المدارس حسب مستواها تدريجياً مروراً بمرحلة انتقالية.
- صياغة سياسات منظمة ورؤية واضحة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية.
- إعادة بناء هيكلية واضحة لتكنولوجيا المعلومات لتلبية الحاجة لتوظيف التكنولوجيا في التعليم .
- توفير نظام واضح للمتابعة والتقييم في توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم.
- تطوير وعي المعلمين والمجتمع بأهمية استخدام التكنولوجيا في التعليم للتخفيف من مقاومة التغيير لديهم في تطبيق المستجدات في هذا المجال.
- تحسين البيئة التكنولوجية الداعمة والبيئة المادية الفيزيائية من أدوات ووسائل تعليمية وتجهيزات ومختبرات الحاسوب....لتفعيل توظيف التكنولوجيا في التعليم وتطبيق التعلم الإلكتروني.
- تحسين مهارة الطلبة واستعدادهم وتفاعلهم مع التكنولوجيا وخاصة المهارات الحاسوبية.
- توفير مصادر وكفاءات بشرية فنية لتفعيل توظيف التكنولوجيا في التعليم على مستويات إدارية خاصة في المدارس كاستخدام الأجهزة التقنية وصيانتها وتحديثها (حواسيب وملحقاتها، أجهزة مخبرية، وسائل تعليمية ..إلخ) (توصيات نظام التقييم والمتابعة).
- تفعيل الشراكة والتشبيك مع جميع الشركاء على مستوى الوزارة والمدارس والمديريات والمجتمع المحلي والدولي للتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.
- توفير نظام حوافز بأشكال مختلفة لتعزيز الإبداع والتميز في توظيف التكنولوجيا في التعليم. (توصيات نظام التقييم والمتابعة).
- توفير خدمة الانترنت داخل المدارس و الصفوف.
- 4. التحديات الخاصة بالقدس ومناطق "ج"، وتشمل:**
- توفير الحماية والدعم الدولي للمؤسسات الفلسطينية في القدس عامة والمؤسسات التعليمية خاصة لمواجهة العمل على تجاوز التحديات التالية:
- تحسين البيئة الفيزيائية في المدارس في مناطق "ج" بما فيها القدس سواء بتوسعة الأبنية القائمة أو توفير أبنية مدرسية جديدة عبر دعم المؤسسات الإنسانية الدولية لإصدار تراخيص لبناء مدارس جديدة أو إضافة غرف صفية.
- منع الاحتلال من تنفيذ سياسة الهدم الممنهج بحجة عدم الترخيص بحق المؤسسات التعليمية، وإلغاء الغرامات المالية على المدارس في حالة إضافة مظلات لحماية الطلبة من مطر الشتاء وحر الصيف.
- إلغاء تحريف وتهويد المنهاج الفلسطيني وتطبيقه في المدارس العربية في القدس.
- توفير معلمين مؤهلين من مختلف التخصصات خاصة الذكور من خلال دعم الحصول على الدعم المؤسسات الدولية لإصدار تصاريح للمعلمين الذي لا يحملون الهوية المقدسية للتدريس داخل المدينة المحاطة بجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية.
- تخصيص علاوة إضافية للتعليم على رواتب العاملين في قطاع التعليم في القدس في كافة المدارس خاصة للذكور من أجل التخفيف من توجه المعلمين للتدريس في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال بسبب ارتفاع الأجور فيها مقارنة برواتب السلطة الفلسطينية.

- توفر الحماية والوصول الآمن والمستمر للطلبة والمعلمين المضطرين لعبور حواجز عسكرية وبوابات الكترونية.
- تكثيف الخدمات الإرشادية والصحية وحملات التوعية والبرامج العلاجية للحد من الآثار السلبية لظروف يعيشها الطلبة كارتفاع نسب التسرب وتعاطي المخدرات.
- توحيد كافة جهود الشركاء الدوليين والمحليين (القطاع العام، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع والمدني، والمنظمات الدولية لدعم التعليم في مناطق "ج" والقدس.

5. التحديات الخاصة بالتعليم المهني، وتشمل:

- زيادة نسبة الملحقين بالتعليم المهني من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية مع توسيع مشاركة الفتيات.
- رفع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني لتلائم الاحتياجات الكمية والنوعية من مخرجات النظام عبر برامج (تخصصات) جديدة والوصول لأماكن متعددة.
- حملات توعية وترويج وتكثيف للإرشاد والتوجيه المهني تستهدف الأهل والطلبة لزيادة عدد الملحقين بالتعليم والتدريب المهني بتكثيف برامج الإرشاد والتوجيه المهني في المدارس للطلبة والأهل، والتركيز على عوامل النجاح للنظام في التشغيل والتشغيل الذاتي.
- تطوير البرامج التدريبية لتتلاءم واحتياجات سوق العمل وتوقعات المتوجهين للتعليم والتدريب المهني من خلال:

1. إضافة وتغيير وتطوير التخصصات في مؤسسات التعليم والتدريب المهني انسجاماً مع واقع وحاجات سوق العمل.
2. إضافة المهارات المطلوبة من سوق العمل ضمن الوحدات التدريبية القائمة ومن خلال إضافة وحدات تدريبية جديدة في المهارات الحياتية، والتدريب الريادي.
3. تطوير النظام التدريبي ليشمل تدريباً يحتوي على الجوانب العملية والتطبيقية ويحاكي سوق العمل لإعداد الطلبة للانخراط في سوق العمل بعد تخرجهم.
4. تطوير المدربين والتجهيزات لتتلاءم التطورات التكنولوجية والتطور المهني.

5. إعداد ومساندة الخريجين لدخول سوق العمل انسجاماً مع تطلعاتهم من خلال تشكيل وحدات دعم للخريجين والاتصال مع السوق ووحدات متابعة الخريجين.
6. تطوير وتنفيذ خطط باستحداث وحدات مهنية جديدة للإناث في المدارس القائمة.
7. فتح تخصصات على مستوى الدبلوم في بعض التخصصات التقنية في بعض المدارس المهنية ما سيسهم في تمكين وتسهيل التحاق الفتيات والشباب في هذه التخصصات خاصة في مناطق قريه من المدارس.
- تعزيز الشراكة مع سوق العمل من خلال :
 1. تطوير نظام معلومات (LMIS)، وإنشاء شبكة معلومات بين المؤسسات التعليمية والتشغيلية.
 2. استحداث أنماط جديدة للتدريب في سوق العمل كالنمذجة المهنية، وإشراك ممثلي سوق العمل ذوي العلاقة في التخطيط وإعداد برامج التعليم والتدريب المهني.
 3. دعم المبادرات الخاصة بإنشاء مراكز متميزة للتدريب.
 4. إيجاد تمويل مناسب لدعم العملية التدريبية.
 5. اعتماد إطار وطني للمؤهلات لتعزيز الشراكة.
 6. سنّ قوانين تشريعية في اتجاهي الترغيب والإلزام.
 7. استخدام شبكات التلغزة التعليمية لتبادل المعلومات.
- توسيع نظام إجازة مزاولة المهنة ليشمل طاقم ومعلمي التربية الخاصة، والمرشدين والمشرفين، ومعلمي المهني.
- تطوير وتطبيق معايير مهنية وأخلاقيات مهنية ليشمل طاقم ومعلمي التربية الخاصة، والمرشدين والمشرفين ومعلمي التعليم المهني.
6. التحديات الخاصة بإعداد وتأهيل المعلمين والإشراف التربوي، وتشمل:
 - الاستمرار في تطوير نظام موحد معتمد لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين أثناء الخدمة وقبلها.
 - تطوير سياسات واضحة لاستقطاب أفضل الخريجين لكليات التربية.
 - تطوير هيكلية إدارية موحدة في الوزارة كمرجعية لبرامج تأهيل المعلمين.

- توسيع البرامج المنفذة لإعداد المعلمين وتأهيلهم لتشمل - إضافة إلى قطاع التعليم العام -، معلمي المرحلة الثانوية والقطاعات التعليمية الأخرى كرياض الأطفال ، والتعليم غير النظامي، والتعليم المهني، والمشرفين والمرشدين ومعلمي التربية الخاصة.
- تطبيق نظام مهنة التعليم لكافة القطاعات التعليمية والفئات المختلفة العاملة في مهنة التعليم، مع التركيز على دور برامج تأهيل المعلمين وإبداعات العاملين في مهنة التعليم في هذا النظام.
- تطوير وتطبيق نظام للمتابعة والتقييم والمسائلة لتنفيذ إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم، ويستند إلى نظام معلومات محدث وموحد وشامل.
- توسيع برامج الإعلام والتوعية المتعلقة بالإستراتيجية وعناصرها وبرامجها، وتطوير نظام شراكة وتنسيق مع ذوي العلاقة في مجال تنفيذ ومتابعة إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم.
- تقليص نسبة معلم/مشرف ليصبح (1/50).
- زيادة عدد مشرفي المتابعة الشاملة خاصة المرحلة الأساسية.
- نقل تدريب المعلمين إلى العقود (المدرسة).
- تطوير نظام تصنيف المدارس بالتزامن والتوافق والشراكة مع الإدارات المعنية.
- تطوير نظام الاختبارات وتقييم الذات لتقييم المعلمين باعتبار الاختبارات وسيلة محفزة للتقدم.
- تحسين تصميم التدريس والممارسات التعليمية باستخدام استراتيجيات التعلم النشط، ومناسبة الأساليب لجميع فئات الطلبة بما فيهم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ويكون تصميم التدريس مبني على نتائج تقييم الطلبة.
- 7. **التحديات الخاصة بالمناهج، وتشمل:**
 - تطوير خطة شاملة ومتكاملة وموحدة لتقويم وإصلاح المناهج وتطويرها بما يشمل كل المتغيرات ذات العلاقة التي تتأثر وتؤثر فيها كإستراتيجية تأهيل المعلمين ومبادرة التعليم الإلكتروني وحوسبة المنهاج ومنهاج رياض الأطفال ومناهج التعليم غير النظامي (محو الأمية وتعليم الكبار).
- تقويم المناهج (المقصود والمنفذ والمكتسب) تقويماً تحليلياً وشاملاً يشمل الأهداف والأنشطة والمحتوى والتقويم (وتقويم تخطيط المنهاج، وتقويم تطويره، وتقويم تنفيذه وتقويم نتاجاته) باستخدام أدوات تقويم متنوعة.
- تعديل المناهج أو تغييرها وفقاً لنتائج التقويم بما يشمل العوامل المؤثرة فيه والمتصلة به كطرائق وأساليب التعليم وأساليب التقويم.... والكتاب المدرسي والأدلة، والمصادر التعليمية/ التعليمية،
- تطوير سياسة واضحة في تطوير المنهاج باعتماد منحى الكفايات أو منحى الأهداف.
- تطوير تصور واضح معتمد لتطوير نظام الثانوية العامة.
- تطوير إستراتيجية واضحة معتمدة للتعليم الإلكتروني وحوسبة المنهاج.
- تعزيز مهارات التفكير العليا والحياتية والبحث العلمي في المناهج. (دراسة تشخيص الواقع ، 2013)
- إعادة النظر في المناهج من حيث طولها ومحتواها وعددها وترتيب وحداتها، والنشاطات المتضمنة فيها والحد من التناقض بين ما يتضمنه الكتاب المدرسي من أنشطة وقرارات مديري المدارس والمديريات والوزارة .
- 8. **التحديات الخاصة بالتقويم التربوي والتحصيل، وتشمل:**
 - تطوير أساليب تقييم تتصف بالشمول والتنوع والاهتمام بجميع جوانب التعلم، وتراعي الفروق الفردية بين الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وتوظيف نتائج التقويم بشكل فاعل في تحسين عملية التعلم والتعليم.
- 9. **التحديات الخاصة بالخدمات والنشاط الطلابي والتربوي**
 - **في مجال الإرشاد، وتمثل في:**
 - تغريغ المرشدين التربويين في مدرسة واحدة، وتوفير مراكز إرشاد في مدارس لا يوجد بها مرشدون تربويون.
 - التنسيق مع التعليم العالي والجامعات المحلية بهدف تطوير برامجها والعمل الميداني الخاص بالإرشاد النفسي والخدمة الاجتماعية بحيث تتوافر متطلبات إجبارية ينهياها الطالب قبل التخرج للحصول على إجازة للعمل كمدرس مدرسي.

- اعتماد برنامج تدريبي قبل مباشرة العمل للذين تم قبولهم للعمل في الإرشاد التربوي.
- الحصول على المسمى الوظيفي للمرشد المكلف بالعملية الإشرافية وأن يكون (مشرف إرشاد).
- تعيين رئيس قسم إشراف إرشادي/الوزارة لمتابعة عمل المرشدين المكلفين بالإشراف الإرشادي في الميدان.
- تنفيذ دراسة حول أداء المرشدين المكلفين بالإرشاد الإشرافي والمرشدين التربويين لتعرف مستوى أدائهم واحتياجاتهم التدريبية، ومدى الرضا الوظيفي لديهم.
- تنفيذ دراسة حول أثر الإرشاد التربوي المباشر وغير المباشر، ومدى انعكاسه على الفئات المستهدفة.
- تقييم البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها لتحويلها إلى سياسات متبناة من الوزارة.
- تكثيف الإرشاد التربوي في مناطق (ج) والقدس
- **في مجال الصحة المدرسية والبيئة، وتشمل:**
- زيادة عدد مرافق الصرف الصحي: بناء مرافق جديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة، بما يشمل المراحيض للفتيات في المدارس، مع إعطاء الأولوية لغزة.
- ضمان نظافة مرافق المياه والصرف الصحي بتحديد معيار موحد لعدد عاملي التنظيف، وتوفير مواد تنظيف كافية، وضمان وجود مراقبة منتظمة.
- تحسين جودة المياه من خلال وضع معايير وإجراءات لرصد جودة المياه في المدارس.
- ضمان توفير مستلزمات ممارسات النظافة بما يتيح توفير ورق التواليت والصابون ومواد التنظيف...الخ، في المدارس بشكل مستدام.
- تعزيز ممارسات النظافة السليمة بزيادة الجهود في تنظيم الفعاليات مثل اليوم العالمي لغسل الأيدي ويوم المياه العالمي، وألا تقتصر على يوم واحد، وإيجاد فرص على مدار السنة لتعزيز ممارسات النظافة السليمة.
- تطوير معايير وطنية للبيئة المدرسية لمتطلبات مرافق المياه والنظافة في المدارس وإقرارها وتطبيقها.
- تمكين الطلبة من المهارات الحياتية والصحية التي تمكنهم من التعاطي مع تحديات الحياة اليومية بكفاءة واقتدار بغض النظر عن نوع المشكلة أو القضية الصحية.
- الاستثمار في المعلم كعنصر فاعل في التغيير في سلوكيات الطلبة بتدريبه وتمكينه من المهارات الصحية.
- تشكيل وتفعيل اللجان الصحية المدرسية في كل المدارس الفلسطينية والتي من خلالها يتم تنفيذ العديد من القضايا الهامة كمراقبة وضع الطلبة، وتنفيذ الأنشطة الوقائية، وتسهيل تقديم الخدمات الصحية ورعاية البيئة المدرسية.
- دعم المنهاج الدراسي برسائل صحية تثقيفية بتوفير مصادر وأدلة تثقيفية كمرجعية ومواد مساندة للمعلمين والمتقنين الصحيين من المؤسسات الأخرى تحوي أهم الرسائل الصحية المناسبة للفئات العمرية المختلفة.
- توفير بيانات ومعلومات لازمة لاستخلاص المؤشرات الخاصة بالمجال الصحي وتقييم البرامج الصحية ومساهمتها في تحسين الوضع الصحي والأكاديمي.
- توفير بيئة صحية داعمة ببناء وتفعيل السياسات الصحية (كسياسة الحد من العنف، وتعليمات منع التدخين، وتعليمات الحقيبة المدرسية، وسياسة المقاصف المدرسية، وتعليمات السلامة العامة والأمان في المدرسة).
- تطوير خطة وطنية للصحة المدرسية وتعزيز التنسيق بين مقدمي الخدمات الصحية لتأمين خدمات ذات جودة عالية للميدان.
- تأهيل الطواقم الطبية العاملة في المدارس لتعزيز قدرتها على تغطية كافة الطلبة المستهدفين بالفحوصات الطبية.
- تعزيز نظام التحويل الصحي، وتعزيز دور أولياء أمور الطلبة في متابعة الوضع الصحي للطلبة المعنيين.
- تطوير منهجية واضحة لتزويد الطلبة بأدوات مساندة.
- تنفيذ وتفعيل أنشطة الصحة المدرسية بعد الدوام المدرسي، وتوفير دعم لازم لتنفيذها، وتحفيز سياسة فتح المدارس بعد الدوام الرسمي.
- تطوير واعتماد آلية واضحة ومعايير محددة لاحتساب قيمة ضمان المقصف، واعتماد نظام المزايدة.

- إعداد سياسات وطنية للتنقيف الصحي والبيئة المدرسية والتغذية المدرسية وغيرها من محاور الصحة المدرسية.
 - وضع سياسات وآليات واضحة لتفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي.
 - تطوير سياسة برنامج كوب الحليب الوطني وتزويد الطلبة بمواد غذائية مدعمة (150 مل + 60 غم بسكويت) مدعمة بالفيتامينات والحديد لسد (25%) من احتياجات الطالب اليومية من السعرات الحرارية والمواد الغذائية الموصى بها.
 - تعزيز السلوكيات التغذوية الصحية والسليمة لدى الطلبة في المدرسة وخارجها، وترجم من خلال أهداف أساسية لتحسين الوضع الصحي والتغذوي للطلبة.
 - إيجاد بيئة تغذوية صحية وسليمة للطلبة في المدارس.
 - **في مجال النشاط الطلابي، وتشمل:**
 - زيادة عدد معلمي الأنشطة الطلابية المتخصصين: التربية الموسيقية والتربية الفنية والنشاط الرياضي في المدارس.
 - توفير زيادة وعي بعض مديري المدارس والأهل والمجتمع لأهمية الأنشطة الطلابية وأثرها في إثراء العملية التعليمية.
 - تعزيز التراث الفني الفلسطيني والمتمثل في الدبكات الشعبية والزجل الشعبي والتطريز.
 - تحسين البيئة المادية في المدارس والمديريات لممارسة الأنشطة الطلابية وتأهيلها بما يتناسب والطلبة ذوي الإعاقة.. كالمصالات الرياضية والملاعب، وغرف صفية لأنشطة الفن، والموسيقى..
 - توفير المخيمات الدائمة في الوزارة والمديريات.
 - تعزيز دور الإدارة العامة للنشاطات الطلابية في عملية تقييم الأداء الخاص بالمعلم علماً أن تفرغ الأنشطة يجعل المعلمين فئات مستهدفة للمشاركة في النشاطات.
 - توفر مراكز للأنشطة في مختلف المحافظات من خلال التشبيك مع وزارت أخرى (رياضية، وكشفية، وثقافية).
 - المحافظة على بقاء المعلمين المؤهلين في بعض الأنشطة في مدارسهم وعدم نقلهم إلى مدارس أخرى.
 - توفير الأدوات والأجهزة (الرياضية، والكشفية، والثقافية والموسيقية) في المديريات والمدارس حسب الاحتياجات وخاصة لذوي الإعاقة.
 - توافق أعداد معلمي التربية الفنية والموسيقية في المدارس مع عدد الحصص في البرنامج الأسبوعي حيث تصل نسبة المختصين في الميدان (40%) من المطلوب في مجال النشاط الفني و (10%) فقط في مجال الموسيقى.
 - إشراك جميع الطلبة في الأنشطة واللجان وفق قدراتهم وعدم الاقتصار على فئة محددة منهم. والسماح للطلبة بالمشاركة في اللجان حسب رغباتهم. (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
 - توفير موارد بشرية كافية ومؤهلة في المدرسة حسب الاختصاصات اللازمة وفي الوقت المناسب، والاستمرار في تعيين مسؤولي النشاط الرياضي وتعيين موظف مسؤول لمتابعة الأنشطة الثقافية والفنية، ومشرفة نشاط رياضي وتعيين معلم/ة (قائدة) كشافة لكل خمس مدارس.
 - عدم تحويل حصص الرياضة والفن لحصص أخرى والسماح للطلبة بممارسة الأنشطة في مرافق المدرسة خارج أوقات الدوام.
- 10. التحديات الخاصة بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشمل:**
- بناء سياسة وطنية للتعليم الجامع.
 - بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة لفئات الطلبة ذوي الإعاقة ممن هم في سن التعليم.
 - تعديل رؤية مراكز المصادر، واعتماد فتح مراكز جديدة في مديريات التربية ضمن رؤية إستراتيجية باعتمادها ضمن تشكيلات المديرية وتعيين موظفين.
 - التوسع في فتح غرف مصادر في المدارس ضمن رؤية إستراتيجية مقرر من حيث توافر الغرفة ضمن المبنى المدرسي واعتماد تعيين موظفين.
 - تأهيل الكوادر العاملة في مجال التربية الخاصة وزيادة أعدادها وتوفير الكوادر المتخصصة لكافة فئات ذوي

- توسيع نظام إجازة مزاولة المهنة ليشمل طاقم ومعلمي التربية الخاصة، والمرشدين، والمشرفين، ومعلمي المهني.
- تطوير معايير مهنية وتطبيقها، وأخلاقيات مهنية ليشمل طاقم ومعلمي التربية الخاصة، والمرشدين والمشرفين ومعلمي التعليم المهني.
- تركيز وتوفير خدمات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اختيار مدارس معينة (في كل عنقود) وتوفير كافة المتطلبات فيها. من معلمين متخصصين، وتجهيزات، وتسهيلات..). (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- توفير الخدمات اللازمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة كالتسهيلات الإنشائية، وبرامج الدعم الأكاديمي والمادي والصحي. (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- توفير إجراءات وأساليب محددة ومعلنة لاكتشاف الطلبة الموهوبين والمتفوقين وتوفير برامج الدعم والرعاية لهم ومتابعتها مع المدرسة. وتوفير برامج علاجية للطلبة المتعثرين وتقديم الدعم والرعاية لهم.
- تركيز التعليم الجامع في عدد محدد من المدارس مجهزة ماديا وفنيا بكوادر مناسبة للتعامل مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- تحسين بيئة المدارس بتوفير مرافق تعليمية وصحية مناسبة، وتوفير وسائل وتجهيزات لازمة للتعليم. (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- منح المعلمين الصلاحيات الكافية للعمل بحرية واستقلالية في عملية التعليم ويكون المعلم مسؤولاً عن نتائج تعلم طلابه. (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- إعادة النظر في التعليم الجامع وطبيعة الإعاقات التي يمكن أن تستوعبها المدارس حتى لا يؤثر ذلك على الطلبة من حيث سلوكهم أو إضاعة وقت المعلم بالاهتمام بهذه الفئة على حساب غالبية الطلبة، وتحسين البيئة المدرسية بمرافقها التعليمية والصحية وتجهيزاتها والبيئة الصفية... (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- وضع آليات واضحة ومحددة لتكامل أدوار المدرسة والأسرة في تعليم الطالب. (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- الاحتياجات الخاصة ومنها الموهوبين، صعوبات التعلم، التوحد ...
- تطوير الأنظمة والتعليمات لمختلف فئات الإعاقة، بما فيها تعليمات امتحان الثانوية العامة الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة. إضافة إلى تطوير تعليمات توظيف الخريجين من ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي.
- تطوير معايير لتقييم الطلبة في كافة المراحل الدراسية.
- إشراك الطلبة ذوي الإعاقة في كافة الأنشطة المدرسية اللامنهجية، وتوفير الدعم النفسي والإرشادي والتربوي والاجتماعي، وتنمية قدراتهم وصولاً إلى أقصى حد من الاستقلالية والاعتماد على الذات.
- زيادة نسبة مج الطلبة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية.
- تنفيذ حملة وطنية وتوعوية لتقديم كافة الأجهزة والأدوات المساعدة للطلبة ذوي الإعاقة ضمن خطة وطنية محددة الأهداف والوقت وتشكيل قاعدة بيانات وطنية مترابطة.
- تأسيس مركز مصادر لقطاع الإعاقة في فلسطين يضمن بداخله أربع جوانب هي: (1) قاعدة بيانات، و(2) قاعدة بيانات حول الخدمات المتوفرة، و(3) مركز مساند للتوجيه والإرشاد للخدمات والبرامج، و(4) برنامج استشارات وتدريب.
- تأسيس مركز تشخيص متكامل يضمن كافة المؤسسات الحكومية (الصحة، الشؤون، التربية...) وتفعيل التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية فيما يخص بطاقة المعاق لتقديم الأفضل في مجال تعليم الطلبة ذوي الإعاقة.
- تضمين الدبلوم المهني المتخصص في مجال التربية الخاصة ضمن إحدى الجامعات الأهلية بحيث يستفيد منه كافة الطواقم العاملة في مجال التربية الخاصة (مرشدو التعليم الجامع)، ومعلمو غرف المصادر، والمعلمون المنتدبون في مجال التربية الخاصة، والراغبون من المعلمين بالعمل في مجال التربية الخاصة ضمن إستراتيجية تأهيل المعلمين في هذا المجال.

- قيام المدرسة بمعاينة الطلبة العنيفين الذين يهددون ويؤذون الطلبة الآخرين.
- ج. التحديات الخاصة بالتعليم غير النظامي، وتشمل:
 - تطوير خطة إستراتيجية وخطط واضحة لتعليم الكبار في فلسطين.
 - بناء قواعد بيانات موحدة عن المراكز والمؤسسات التي تتولى هذا النوع من التعليم حول طبيعة المراكز والفئات التي تستهدفها (الأعمار والجنس ومستوى تعليمهم، والكادر التدريسي: الكفاءة والتخصص)
 - بناء قاعدة بيانات مركزية خاصة بحملة المؤهلات من برامج التعليم غير النظامي وتعليم الكبار، لمتابعتهم وإخضاعهم لدورات في مجال تخصصهم (التعليم المستمر)، وبيانات خاصة بالتخصصات المختلفة.
 - إعداد خطة متكاملة أو مشاريع تطويرية تُعنى بتأهيل الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة بكل ما هو جديد للتخصصات المعنية.
 - توفير ثقافة التعلم الإلكتروني والتعلم الذاتي بين الخريجين، حيث ستساهم هذه الثقافة في حال نشرها في تعزيز اعتماد الخريجين على أنفسهم في تطوير معلوماتهم في مجال تخصصهم.
 - زيادة عدد البرامج للتدريب الحرفي والمهني المرتبطة ببرامج ما بعد محو الأمية، بحيث تكسب المتحرر من الأمية حديثاً المهارات التي ترفع من مستواه المهني، وتعيّنه في الوقت ذاته على الاستمرار في توظيف مهارات القراءة والكتابة التي سبق أن اكتسبها.
 - توفير تمويل ثابت ومواد خام وتجهيزات، وبنى تحتية.
 - توفير دراسات عن المؤسسات، ومنجزاتها، وبرامجها ومدى ملاءمتها لاحتياجات الأفراد، وحاجة سوق العمل والخطط التنفيذية للدولة.
 - زيادة إقبال الطلبة على بعض البرامج، والتقليل من النظرة الدونية لمراكز التدريب المهني، ولبعض برامج التعليم غير النظامي.
- إعادة بناء هيكل تنظيمي وطني موحد لمؤسسات التعليم غير النظامي وتعليم الكبار.
- د. التحديات الخاصة بالعلاقة مع الشركاء المحليين والدوليين
 1. في مجال العلاقة مع المانحين، وتتمثل في:
 - ضرورة العمل على إيجاد انسجام في إجراءات عمل المانحين وتنسيق الإجراءات مع الوزارة في مختلف المجالات مثل: طريقة عقد الاتفاقيات، وطرق التمويل والدفع وفتح الحسابات و تمويل الوحدات أو التمويل المركزي، وطريقة دفع التبرع و العطاءات، والعروض والاتفاقيات.
 - عند عقد الاتفاقيات مع المانحين يجب مراعاة القواعد والأنظمة والإجراءات الخاصة بالوزارة أو إيجاد وسائل للعمل وفق عقود وتمويل خاص بما لا يتعارض وأنظمة الوزارة.
 - اتخاذ إجراءات لتحسين وتطوير عملية الدعم من الجهات المانحة بإصلاح وظائف التدقيق الداخلي في الوزارة وإصلاح نظام الدفع وتفعيل التنسيق لمشاريع وبرامج الدول المانحة.
 - اتخاذ آليات فعالة للتنسيق مع الممولين تضمن توزيع الموارد بناء على الحاجات الوطنية التربوية وفق أولوياتها، وتوحيد إجراءات تنفيذ وتمويل وتقييم البرامج التطويرية المنفذة وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة والإجراءات السائدة في الوزارة.
 - ضرورة وضع آلية لاستمرار العمل في المشاريع بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع الممولة بهدف تدعيم تراكم الإنجازات التي حققتها هذه المشاريع.
 - التمحيص في دور عمل الخبراء المرافقين للمشروع ومعرفة مدى الحاجة إليهم وتوافق خبراتهم مع مضمون المشروع وكلفتهم على المشروع.
 - سياسة الباب الواحد في التعامل مع المانحين (one-gate policy).

- التنسيق بين الوزارة ووكالة الغوث في مجال تعليم الفلسطينيين في مخيمات الشتات في البلدان المستضيفة للاجئين.

- سياسة (closed season): بإغلاق الوزارة أبوابها في شهر معين لتتمكن من تنفيذ الخطة ومراجعة برامجها.

2. في مجال الشراكة الوطنية، وتتمثل في:

- غياب للجمعيات والاتحادات العامة لمؤسسات التعليم الأهلي، ما يضعف درجة التنسيق والتطوير فيما بينها ويقلل من أهمية رسم السياسات والتوجهات العامة.

- غياب مؤسسات تمويلية متخصصة تعني بتمويل التعليم الأهلي بشروط سهلة. وضعف التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم الأهلي وشركات القطاع الخاص في مجال التمويل القائم على أسس منهجية واضحة.

- عدم توافر معلومات عن سوق العمل واحتياجاته، للمواءمة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية من الأيدي العاملة المدربة.

- عدم الثقة والتشكك بكفاءة مخرجات التعليم من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدماتية.

- عدم وجود أطر مؤسسية ومنهجية واضحة تنظم العلاقة بين الأطراف الثلاث، مؤسسات القطاع الخاص التعليمي، والمؤسسات الرسمية، ومؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية والخدماتية.

- ضعف الرقابة والإشراف على إدارة المؤسسات التعليمية الأهلية، فدور المؤسسات الرسمية مقتصر على إصدار التراخيص اللازمة لإنشائها.

- ضعف مساهمة القطاع الخاص في التعليم المهني، فهي لا تتجاوز (10.5%) من مجموع المدارس.

3. في مجال العلاقة مع وكالة الغوث:

- استمرار دراسة أوجه العمل المشترك ووضع خطة مشتركة بجدول زمني وموازنة واليات للتنفيذ والمتابعة والتقييم، وتجتمع دوريا ووفق الحاجة.

- الانسجام في تنفيذ السياسات والأنشطة المقررة واقتراح سياسات.. وغيرها.

- المراجعة الدورية لآليات التنسيق لمعالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة.

القسم الثالث:

التقدم المحرز نحو أهداف

التعليم للجميع: الإنجازات، وأوجه

القصور الإجمالية من حيث

التعليم للجميع



مقدمة:

عمل دكار بتنسيق أنشطة هؤلاء الشركاء بالتعاون مع الوكالات الأربعة التي دعت إلى منتدى دكار وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف والبنك الدولي. والنظر في السياسات العمومية حول التعليم مرتبط بمدى التزام الدول بتحقيق الأهداف المنفق عليها في قمة دكار. ولذا من الأهمية بمكان معرفة ماهية الأهداف الستة المحددة بموافقة الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

تعتبر قمة دكار في السنغال سنة 2000م المخصصة لأهداف التعليم للجميع، محطة تاريخية مهمة للاتفاق حول مهلة إنجاز الأهداف الستة للتعليم؛ التي تعاهدت الدول (164) على إنجازها في حدود العام 2015م، ففي المنتدى العالمي للتربية (دكار، 2000) تم الالتزام بأن تكون سنة 2015م الموعد لتعميم انتفاع الجميع بالتعليم. وتعمل الحكومات والوكالات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص على تحقيق هذه الأهداف. وتم تكليف اليونسكو بموجب إطار

1-3: توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE):

وتشير الدراسات والأبحاث إلى وجود منافع للتعليم في رياض الأطفال من حيث الأداء المدرسي، إذ بين برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA) لعام (2009) ²¹، بأن أداء الطلبة البالغين الـ15 سنة والذين قضوا فقط سنة واحدة على الأقل في رياض الأطفال في (58) دولة من أصل (65)، كان أفضل من أولئك الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من التعليم قبل الأساسي: أما في البلدان المتقدمة، فتبين الدراسات الطويلة الأمد، أن التمدد قبل الأساسي، له منافع وتأثير على مستوى الإنجاز الأكاديمي وتطوير المهارات غير المعرفية مثل الانتباه والجهد والمبادرة والسلوك، هذا بالإضافة بالطبع إلى المهارات المعرفية مثل القراءة والرياضيات. ويشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2012) إلى مجموعة أخرى من الدراسات والبرامج التي تتفق جميعها حول أهمية التعليم ما قبل الأساسي. وينتهي التقرير بخصوص الهدف الأول، إلى القول "يُضطلع الوصول المتكافئ إلى التعليم في رياض الأطفال العالي الجودة، كجزء من رزمة شاملة من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بدور أساسي في تحسين استعداد صغار الأطفال للنجاح في المدرسة. ولابد من أن يكون التعليم في رياض الأطفال الذي يساعد على تسهيل الانتقال إلى المدرسة الأساسية معقول الكلفة وعالي الجودة. حتى في الدول الفقيرة، قد يساهم الالتزام السياسي والتمويل الملائم في تحسين الوصول ليشمل عددا أكبر من الأطفال. وبغية الحد من انعدام المساواة، يتوجب على الحكومات إيلاء اهتمام خاص لأطفال الأسر الفقيرة الذين يعانون من

تشكل الطفولة المبكرة مرحلة مهمة في حياة الإنسان من حيث التعلم الذي يتم فيها، وما يكتسبه الطفل من خبرات ومهارات ومواقف تعليمية ومهارات اجتماعية وحياتية تمكنه من التفاعل والتعاون مع الآخرين، والنجاح في التعامل مع المستجدات في المواقف المختلفة، فهي مرحلة حاسمة في تشكيل أبعاد نمو الطفل من النواحي الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية، وتعتبر مرحلة الروضة (4-6) سنوات مرحلة الإعداد للمدرسة، فهي تهدف إلى توفير قاعدة متينة من الخبرات والمعلومات المهمة للأطفال، تساعد على التعلم في المراحل اللاحقة، وتثير دافعيتهم للتعلم بتوفير فرص نموية للمهارات المختلفة، وحب الاستطلاع واحترام الذات.

كما أن مرحلة الروضة هي فترة بدء تمكن الطفل من اللغة، وتبدأ مرحلة الخيال والسؤال والأداء الحركي النشط، وفيها يبدأ السيطرة على العضلات الدقيقة، ويميل للصداقة والمشاركة واللعب التقليدي والجماعي، لذا فهي مرحلة حساسة تستدعي الحذر والانتباه فيما يتعلق بمشاعر الطفل والخبرات التي تقدم له من حيث نوعيتها، وكيف نقدمها ونراقبها، ومتى يمكننا أن نتدخل، آخذين بالاعتبار حاجة الطفل إلى مزيد من الاستقلالية، والتزود بالخبرات والمعارف، إضافة إلى ضرورة الإجابة عن استفساراته بما يتناسب وقدراته، وتشجيعه على التفكير والاعتماد على الذات، ومعاملته كفرد له خصوصيته المختلفة عن الآخرين. وهذا يمكن تحقيقه من خلال بيئة ومواد تعليمية، وأسلوب تعليمي يتناسب ومستوى تطور الأطفال في هذه المرحلة لحمايتهم، وتقديم كل ما يساهم في تقدمهم.

²¹التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو 2012 ص: 48.

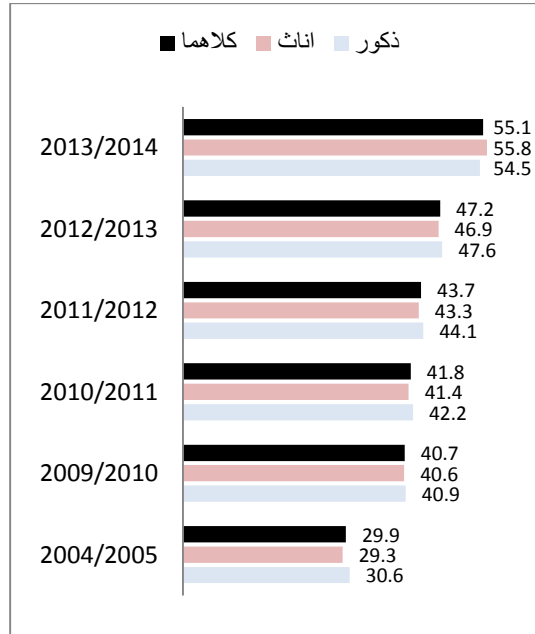
الحرمان أصلاً - والذين سيكونون أكبر المستفيدين²². وحسب المعايير المعتمدة لتحقيق الهدف الخاص بتوسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، يتحقق الهدف أو تقترب من تحقيقه في حال بلغت نسبة القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الأساسي (70%).

وفيما يأتي أبرز المؤشرات المعتمدة لرصد التقدم المحرز في هذا الهدف:

1. معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم في رياض الأطفال.

يعبر معدل القيد الإجمالي عن مجموع عدد الأطفال المسجلين في برامج التنمية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بغض النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المحددة رسمياً للالتحاق بهذا المستوى من التعليم، ويقاس هذا المؤشر المستوى العام لمشاركة صغار الأطفال في برامج تنمية وتربية الطفولة المبكرة. ويدل أيضا على قدرة البلد على إعداد صغار الأطفال للالتحاق بالتعليم الأساسي.

الشكل 1: مقارنة بين معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم في رياض الأطفال بحسب الجنس لعدة سنوات.



يبين الشكل تزايداً مضطرباً في معدل القيد الإجمالي في التعليم قبل الأساسي، وبلغ معدل القيد الإجمالي في العام الأخير 2014/2013 (55.1%)، وكان للذكور (54.5%)، وللإناث (55.8%). ويلاحظ تقارب بين معدل القيد لكل من الذكور والإناث في جميع السنوات. بينما كان معدل القيد الإجمالي للعام 2005/2004 (29.9%)، وكان للذكور (30.6%)، وللإناث (29.3%).

ويمكن تفسير أسباب تدني المعدل إلى عوامل كثيرة منها: (1) أن رياض الأطفال قطاع خاص وكثير من أولياء الأمور دخلهم متدني لا يسمح لهم بإلحاق أبنائهم بالرياض، و(2) عدم وعي الأهل بأهمية رياض الأطفال في تطوير مهارات الأطفال، و(3) عدم وجود رياض في بعض التجمعات الفقيرة والمهمشة، وإلحاق بعضهم بالروضة لمدة سنة يتسبب في تقليل نسبة الالتحاق²³.

ويشير التقرير الإقليمي للتعليم للجميع للعام 2014 للمنطقة العربية²⁴ إلى أن الدول العربية ككل، أظهرت تقدماً كبيراً في توسيع نطاق التعليم قبل المرحلة الأساسية، مع زيادة بنسبة (72%) في معدلات الالتحاق خلال فترة التعليم للجميع من العام 1999 ولغاية العام 2011، حيث التحق (4.1) مليون طفل - أي تحقيق متوسط (23%) في نسبة الالتحاق الإجمالي، وأشار أيضاً إلى أن الالتحاق في رياض الأطفال في فلسطين كان لصالح الإناث.

2. النسبة المئوية للمتقنين الجدد بالصف الأول أساسي الذين حضروا نوعاً من برامج ECCE المنظمة.

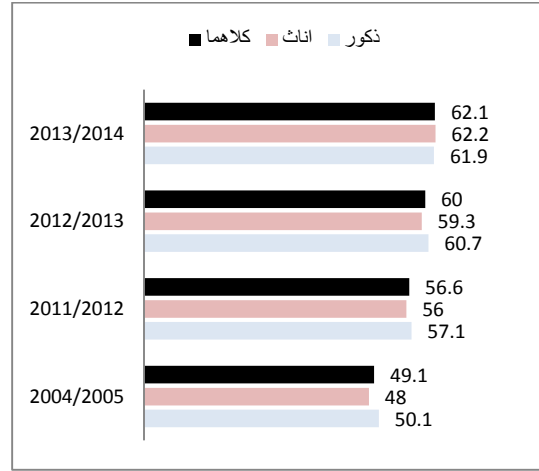
وهو عدد المستجدين في الصف الأول من التعليم الأساسي ممن شاركوا في برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لما يعادل 200 ساعة على الأقل، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي المستجدين في الصف الأول من التعليم الأساسي. ويبين الجدول الآتي النسب المئوية للمتقنين.

²³ العملية التعليمية في فلسطين: الواقع - الطموح - التحديات، 2013.

²⁴ Education for All Regional Report for the Arab States 2014

²² التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو 2012 ص: 49.

الشكل 2: مقارنة بين النسبة المئوية للمتقنين الجدد بالصف الأول أساسي الذين حضروا نوعاً من برامج (ECCE) المنظمة بحسب الجنس لعدة سنوات.



يلاحظ وجود زيادة مضطردة في نسبة أطفال الصف الأول الذين التحقوا بالرياض حيث بلغت النسبة المئوية للمتقنين الجدد بالصف الأول والذين حضروا نوعاً من برامج (ECCE) في العام 2014/2013 (62.1%)، وكانت للذكور (61.9%)، وللإناث (62.2%). وكانت هذه النسب في عام 2005/2004 (49.1%)، وكانت للذكور (50.1%)، وللإناث (48%).

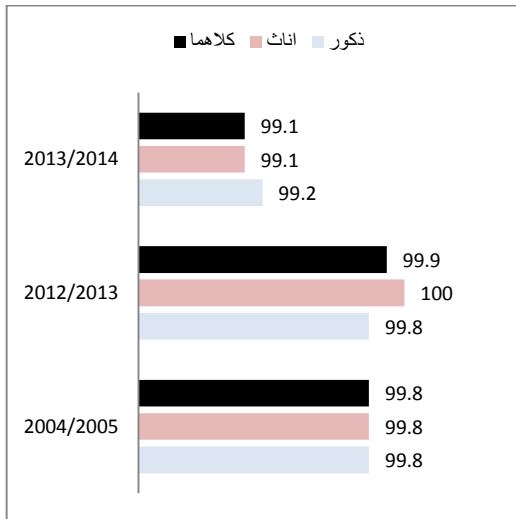
3. الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم في رياض الأطفال.

يكاد التعليم ما في رياض الأطفال ينحصر في القطاع الخاص، ومؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص باستثناء اثنتين من رياض الأطفال تشرف عليهما وزارة التربية والتعليم العالي وهذا هو واقع الحال بين 2004-2005، حيث كانت نسبة التعليم في رياض الأطفال الخاص (99.8%) بينما بلغت في العام 2014/2013 (99.1%).

وتستهدف البرامج في هذا المستوى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 4-6 سنوات، وتنقسم إلى نوعين من البرامج: برنامج لمدة عام (5-6 سنوات) أو برنامج لمدة عامين (4-6 سنوات). لدى برنامج العاميين فئتين عمريتين هما: مستوى الروضة (1) KG1 (عمر 4-5 سنوات) و مستوى الروضة (2) KG2 (عمر 5-6 سنوات). ويتمثل دور وزارة التربية

والتعليم العالي في وضع المواصفات والمعايير التي تضمن بيئة صحية وأمنة في رياض الأطفال بالشراكة مع وزارة الصحة من أجل ترخيصها. وحيث أن التعليم في رياض الأطفال حالياً ليس جزءاً من نظام التعليم الرسمي، وعملية التعليم/التعلم في هذا المستوى تدار من القطاع الخاص، فإن دور وزارة التربية والتعليم العالي يقتصر على الإشراف التربوي وتدريب الموظفين وتطوير المناهج الدراسية والاستراتيجيات ذات الصلة. وفي السنوات القادمة تخطط وزارة التربية والتعليم العالي لإدخال برنامج رياض أطفال لمدة عام واحد كجزء من نظام التعليم الرسمي علماً بأنها باشرت بافتتاح عدد من الصفوف الدراسية في المدارس الحكومية في المناطق المهمشة ومناطق "ج".

الشكل 3: مقارنة بين معدل الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم في رياض لعدة سنوات.



يبين الشكل أعلاه أن القطاع الخاص في مرحلة التعليم قبل الأساسي ما زال المسيطر على التعليم فيه وأن نسبة مشاركة الحكومة في استيعاب الطلبة في هذه المرحلة (0.9%) في العام 2014/2013 أي بزيادة مقدارها (0.7%) عن العام 2005/2004.

4. النسبة المئوية للمعلمين المدربين في التعليم في رياض الأطفال وفقاً للمعايير الوطنية .

ويقصد بالمعلمين المدربين عدد المعلمين الحاصلين على الأقل على الحد الأدنى من التدريب أو التكوين المنظم للمعلمين (قبل الخدمة أو أثناءها) التي تشترطها السلطات العامة للتدريس

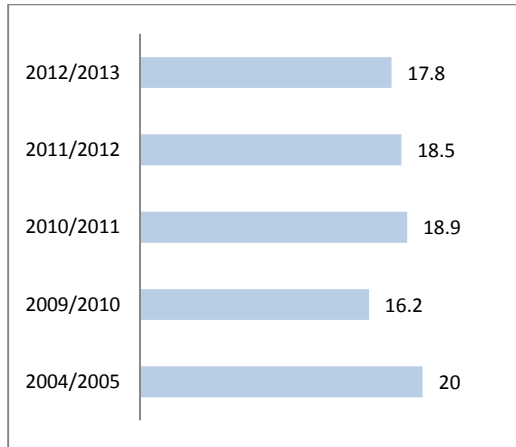
5. نسبة الطلبة إلى المعلمين (PTR) في التعليم في رياض الأطفال لأعوام مختلفة.

تعد عادة نسبة (طالب/معلم) مؤشراً لنوعية التعليم نادت بها أهداف دكار. ويمكن إدماجها في مجموعة المؤشرات المتعلقة بتوافر الموارد البشرية . كما تعد هذه النسبة عنصراً ضرورياً لتخطيط تطوير النظام التربوي. وتشكل نسبة (طالب/معلم) بمفردها قياساً بدائياً لتتمكن بمفردها من الإشارة لنوعية التعليم والتعلم. ويجب إضافتها إلى مؤهلات المعلمين الأكاديمية والتدريب التربوي وإلى تجاربهم ومكانتهم وأساليب التدريس والوقت المخصص للتعليم والمواد التعليمية والظروف داخل غرفة الصف - كلها عناصر تؤثر في نوعية التعليم والتعلم-.

والنسبة (طالب/معلم) هي متوسط عدد الطلبة للمعلم الواحد في مستوى تعليمي معين في سنة دراسية محددة. ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المعلمين إلى حجم مجموعة الطلبة. ويجب أن يستخدم عادة للمقارنة مع المعايير الوطنية بعدد الطلبة للمعلم الواحد لكل مستوى أو نوع من أنواع التعليم.

ويجب ألا تتخطى قيم نسب الطلبة للمعلمين المعايير الوطنية التي تحدد نوعية التعليم والتعلم، عملاً بالاعتقاد الشائع أن بوسع المعلم إيلاء اهتمام أكبر لكل طالب على حدة في الصف الأصغر حجماً.

الشكل 4: معدل طفل لكل مربية في التعليم ما قبل الأساسي.



في المستوى التعليمي المحدد، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد مدرسي المستوى التعليمي نفسه.

وعند تفحص مؤهلات مربيات رياض الأطفال ، يتضح بأن هؤلاء المربيات لا يحملن مؤهلات عالية تمكنهن من المشاركة الفاعلة في تطوير هذا القطاع وهذا الأمر ينطبق على المربيات قبل الخدمة وأثناء الخدمة والكفاءة التعليمية. ويعزى السبب في ذلك إلى عدم اعتماد الجامعات والمعاهد الأكاديمية برامج الطفولة المبكرة كتخصصات يدرسها الملتحقون فيها. وتشتدق قوانين وزارة التربية والتعليم العالي على المربيات أن يحملن على الأقل شهادة الدبلوم ولكن المؤشرات تدل على أن هنالك نسبة عالية تحمل فقط شهادة الثانوية العامة. وما زالت الكفاءة التعليمية للعاملات في هذا القطاع متدنية لأن معايير وظروف العمل لهذه المهنة لا تجذب ذوات المؤهلات العليا والأشخاص المؤهلين. كذلك تعد مهنة التعليم في رياض الأطفال مهنة مؤقتة حتى تتمكن من الحصول على وظيفة بظروف جيدة. بدوره، يضع هذا الأمر وزارة التربية والتعليم العالي أمام تحديات منها التدريب في مجال رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تحقيق أي تقدم ملموس رغم أن وزارة التربية والتعليم العالي تعقد دورات تدريبية سنوية لمربيات رياض الأطفال. ومؤخراً، طورت الوزارة بالتعاون مع شركائها معايير للمؤهلات التعليمية، والتدريب ومتطلبات أخرى²⁵.

والمؤهلات المتوافرة حالياً هي الحد الأدنى التي تشترطه تعليمات الوزارة للحصول على الترخيص، وهناك جهود تبذلها الوزارة لتطوير معايير للمربين في رياض الأطفال ضمن أنشطة إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين في الخطة الإستراتيجية الثالثة لوزارة التربية والتعليم العالي.

وأشار التقرير الإقليمي للتعليم للجميع لعام 2014 للمنطقة العربية إلى أن ستة دول من الدول العربية العشرة التي توافرت بياناتها للعام 2011 أفادت أن جميع معلميهما يتم تدريبهم قبل قيامهم بعملية التعليم، وهي: جيبوتي والأردن والمغرب وعمان وفلسطين والإمارات العربية المتحدة.

²⁵ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة، 2013، فلسطين.

يبين الشكل انخفاض في النسبة بين سنة الأساس 2004/2005 (1:20) وبين سنة 2012/2013 حيث بلغت (1:17.8).

مناقشة مؤشرات توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

• طوّرت الوزارة عام (2013) بالتعاون مع ذوي العلاقة من المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية إستراتيجية للطفولة المبكرة في فلسطين، واستناداً للإستراتيجية سيتم اتخاذ إجراءات وتدابير حكومية ومجتمعية لتحقيق رؤية مستقبلية تشكل نقطة الانطلاق لحياة أفضل للأطفال الفلسطينيين كافة. وتهدف الإستراتيجية إلى وضع سياسات وبرامج وسن وتنفيذ القوانين التي تتعلق بالأطفال والطفولة المبكرة لضمان حصول الأطفال الفلسطينيين على حقوقهم وتلبية احتياجاتهم وضمان رفاهيتهم. ويأتي ذلك كمرحلة تطويرية متكاملة في تطوير الطفل بشكل عام. كما تهدف الإستراتيجية إلى اقتراح سياسات وقوانين يمكن أن تنهض بالخدمات، والموارد، والصحة والحماية التي تلبي بدورها احتياجات الأطفال وتضمن لهم حياة كريمة.

• أفردت الوزارة برنامجاً متكاملاً لتحسين التعليم في رياض الأطفال في خطتها الإستراتيجية الثالثة (2014-2019). ويتضمن البرنامج سياسة الوزارة في تعميم التعليم في رياض الأطفال عبر رفع نسبة الالتحاق بصفوف التمهيدي في المدارس الحكومية بحيث "تنشئ الوزارة رياض الأطفال في حدود إمكانياتها وفق خطة مرحلية" واتخذت قراراً بإضافة صف تمهيدي في كل الأبنية المدرسية الجديدة، وتأمل على المدى البعيد بوجود صف تمهيدي في كل مدرسة أساسية مختلطة لتصل في المحافظات الشمالية إلى (266) مدرسة. وقد افتتحت الوزارة ثمانية صفوف في ثمانى مدارس في أربع مديريات. وتعمل على افتتاح (37) صف تمهيدي في المحافظات الشمالية و(14) صفا في المحافظات الجنوبية في نهاية عام 2014.

• استندت إستراتيجية تطوير الطفولة المبكرة في دولة فلسطين إلى مرجعيات هامة منها وثائق قانون و حقوق الطفل الدولية والوطنية والاتفاقيات الدولية والوطنية حول التعليم والمؤتمرات مثل التعليم للجميع (جوماتيين، وداكار) وأهداف التطوير الألفية (The Millennium Development Goals (MDGs)، وأهداف ومبادئ عالم ملائم للأطفال (A World Fit for Children) وخطة تطوير التعليم في العالم العربي وخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية وغيرها. والمركزات القانونية الأساسية التي تشتمل عليها الإستراتيجية :

1. القانون الأساسي المعدل لدولة فلسطين لسنة 2003.
2. قانون الطفل الفلسطيني (PCL) لسنة 2004 (المعدل في نوفمبر 2012).
3. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) لعام 1989.
4. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).
5. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) لسنة 1979.
6. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006).

• يتم تقديم التعليم في رياض الأطفال بشكل شبه كامل من قبل القطاع الخاص، وهو قطاع يسعى إلى الربح قبل كل شيء، وبالتالي نجد خدمات هذا القطاع تتركز في المناطق السكنية الكبيرة وفي المناطق التي يستطيع فيها أولياء الأمور دفع تكاليف تعليم أبنائهم، بينما يحرم منها الأطفال الفقراء المتواجدون في المناطق المهمشة والبعيدة، لذا كانت الأولوية لدى الوزارة فتح صفوف رياض أطفال في المدارس في المناطق الأكثر معاناة.

• تسعى وزارة التربية والتعليم العالي إلى تطوير التعليمات الخاصة بترخيص رياض الأطفال لتحسين الجودة والنوعية في هذه المرحلة التعليمية، والتي تتضمن تطوير معايير المعلمين، والمناهج، .. الخ.

• أبرز التحديات التي قد تؤثر في الالتحاق في التعليم قبل المدرسي قرار الحكومة بتحديد الحد الأدنى من الأجور ما قد يؤدي إلى رفع أقساط التعليم على الأطفال أو إغلاق

رياض أطفال في مناطق لا يستطيع أولياء الأمور فيها تحمّل الزيادة.

- ما زال التعليم في رياض الأطفال لا يعتبر تعليمياً إلزامياً وفق المرجعيات القانونية في التعليم الفلسطيني، وجدير بالتذكير ما أشار إليه تقرير المتابعة لأهداف التعليم للجميع 2014/2013 من أن فلسطين تقع ضمن الفئة الثانية في تحقيق هذا الهدف (Far From Target) كما في الشكل الآتي:

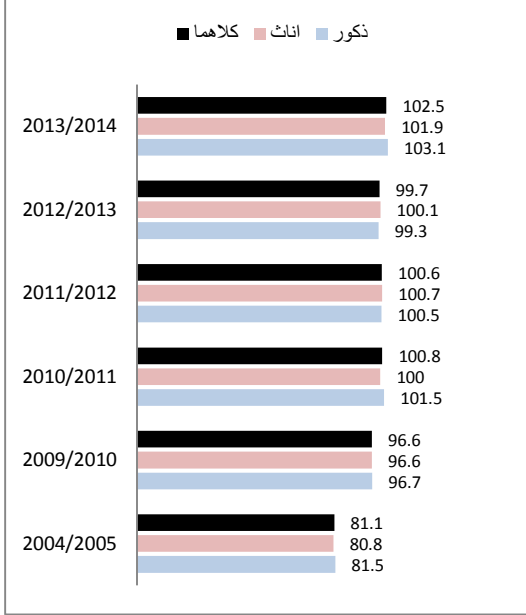
الشكل 5: ترتيب فلسطين عالمياً في تحقيق هدف الرعاية والتربية في مرحلة التعليم قبل الأساسي

Table 11.2: Likelihood of countries achieving a pre-primary enrolment target of at least 70% by 2015

Level expected by 2015	Target reached or close (≥70%)	Algeria, Angola, Antigua and Barbuda, Argentina, Aruba, Australia, Austria, Barbados, Belarus, Belgium, Brunei, Danusalam, Bulgaria, Canada, Cape Verde, Chile, Cook Islands, Costa Rica, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Denmark, Dominica, Ecuador, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Finland, France, Germany, Ghana, Greece, Grenada, Guatemala, Guyana, Hungary, Iceland, India, Israel, Italy, Jamaica, Japan, Latvia, Lebanon, Lithuania, Luxembourg, Malaysia, Maldives, Malta, Mexico, Mongolia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Norway, Panama, Peru, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Saint Kitts and Nevis, Seychelles, Slovakia, Slovenia, South Africa, Spain, Suriname, Sweden, Switzerland, Thailand, Ukraine, United Kingdom, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam	
	78		
	Far from target (50-69%)	Armenia, Belize, Cameroon, China, Croatia, Egypt, Honduras, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Kazakhstan, Lesotho, Montenegro, Philippines, Sao Tome and Principe, Solomon Islands, Turkey	Albania, Bermuda, Bolivia (Plurinational State of), Cayman Islands, Colombia, Dominican Republic, Jordan, Kenya, Marshall Islands, Morocco, Palestine, Paraguay, Saint Lucia, Samoa, Serbia, United States, Vanuatu
	33		
Very far from target (<30%)		Azerbaijan, Bangladesh, Benin, Bhutan, Burkina Faso, Burundi, Cambodia, Congo, Côte d'Ivoire, Democratic Republic of the Congo, Djibouti, Eritrea, Ethiopia, Guinea-Bissau, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Madagascar, Mali, Myanmar, Niger, Nigeria, Rwanda, Senegal, Togo, Yemen	Fiji, Syrian Arab Republic, Tajikistan, The former Yugoslav Republic of Macedonia, Uzbekistan
	30		
		Strong relative progress	41
		Slow progress or moving away from target	22
		Change between 1999 and 2011	
Countries not included in analysis because of insufficient data		Afghanistan, Andorra, Anguilla, Bahamas, Bahrain, Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, British Virgin Islands, Central African Republic, Chad, Comoros, Democratic People's Republic of Korea, Gabon, Gambia, Georgia, Guinea, Haiti, Iraq, Ireland, Kiribati, Kuwait, Liberia, Libya, Macao (China), Malawi, Mauritania, Mauritius, Micronesia (Federated States of), Monaco, Montserrat, Mozambique, Namibia, Nauru, Netherlands Antilles, Niue, Oman, Pakistan, Palau, Papua New Guinea, Republic of Korea, Saint Vincent and the Grenadines, San Marino, Saudi Arabia, Sierra Leone, Singapore, Somalia, South Sudan, Sri Lanka, Sudan, Swaziland, Timor-Leste, Tokelau, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkmenistan, Turks and Caicos Islands, Tuvalu, Uganda, United Arab Emirates, United Republic of Tanzania, Zambia, Zimbabwe	
		64	

2-3: تعميم التعليم الأساسي:

الشكل 6: معدل القبول الإجمالي في التعليم الأساسي لأعوام مختلفة حسب الجنس.



يلاحظ ارتفاع نسبة القبول الإجمالية منذ عام 2005/2004 إذ كانت (81.1) - للذكور (81.5) وللإناث (80.8) لتصل حدها الأعلى منذ عام 2011/2010 ولغاية الآن.

وتشير النسبة الإجمالية المرتفعة للالتحاق عموماً إلى درجة عالية من فرص التعليم الأساسي. وبالنظر إلى أن هذا الحساب يشمل جميع الملحقين بالصف الأول، بما في ذلك الأطفال فوق السن الرسمية ودونها الذين يلتحقون بالمدرسة الأساسية للمرة الأولى، فمن الممكن أن تتجاوز النسبة الإجمالية للالتحاق مائة في المائة كما هو واضح في الشكل (6) لسنوات 2011/2010 و 2012/2011 و 2014/2013.

2. نسبة القبول الصافية (NIR) في التعليم الأساسي.

يعبر صافي الالتحاق عن الملحقين الجدد بالصف الأول الأساسي المنتمين إلى السن الرسمية لدخول المدرسة الأساسية، معبرا عنهم كنسبة مئوية من السكان في السن نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض نسبة القبول الصافية في الصف الأول يعزى إلى أن سن القبول الرسمي للالتحاق بالصف الأول ليس

يقضي هذا الهدف "تمكين جميع الأطفال وبوجه خاص البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية، من الانتفاع ومن إكمال تعليم أساسي جيد مجاني وإلزامي بحلول عام 2015". ويمكن القول بأن الالتزام بهذا الهدف، يفترض نظرياً، تعميم هذا التعليم على جميع الفئات ذكورا وإناثا، والتركيز تحديداً على الإناث ثم تمكين الفقراء من التعليم، ثم ضمان المجانية والجودة.

المؤشرات في هذا الهدف تتضمن مرحلة التعليم الأساسي وفق النظام التربوي الفلسطيني وتشمل الصفوف (1-10)، وبذلك فهي تتضمن مرحلتين وفق تصنيف اليونسكو، هما:

- إسكد 1 ويتضمن الصفوف (1-4).

- إسكد 2: ويتضمن الصفوف (5-10).

وحسب المعايير المعتمدة لتحقيق الهدف الخاص بتعميم التعليم الأساسي، يتحقق الهدف أو تقترب من تحقيقه إذا بلغت نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي (4-1) (95%).

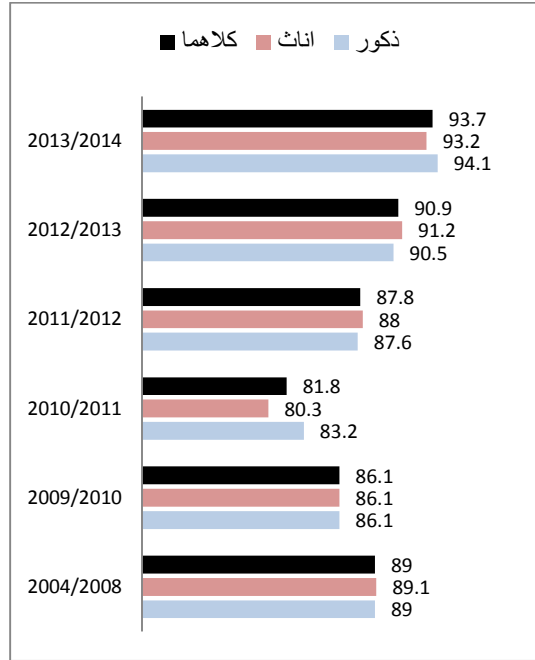
ويتحقق الهدف الخاص بملاءمة الحاجات التربوية للكمبار أو تقترب من تحقيقه إذا بلغت نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي (5-10) أو (إسكد 2 التعليم الثانوي الأدنى وفق اليونسكو) إلى (95%).

1. نسبة القبول الإجمالية (GIR) في التعليم الأساسي.

وهو عبارة عن مجموع عدد الملحقين الجدد بالصف الأول للمستوى التعليمي الأساسي، بغض النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للالتحاق بالمدرسة الأساسية. ويعكس هذا المؤشر صورة عن المستوى العام للالتحاق بالتعليم الأساسي، كما يشير إلى قدرة النظام التعليمي على إتاحة فرص الالتحاق بالصف الأول الأساسي لمن هم في السن الرسمية لدخول المدارس.

كان معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأول عام 2014/2013 لفلسطين (102.5%) إذ نسبة الذكور (103.1%)، والإناث (101.9%)، كما يظهر ملحق (2). ويبين شكل (6) نسب القبول الإجمالية في الصف الأول لعدة سنوات.

ست سنوات بل خمس سنوات وثمانية أشهر حيث يستبعد الطلبة من هم أقل من ست سنوات عند احتساب الالتحاق الصافي. الشكل 7 : نسب القبول الصافية في التعليم الأساسي لأعوام مختلفة حسب الجنس



يلاحظ التحسن المضطرب في نسب الالتحاق الصافية - وفق الملحق 2 - منذ العام 2005/2004 حيث كانت النسبة (89%)، وكانت للذكور (89%)، وللإناث (89.1%) ولغاية العام الدراسي 2014/2013 حيث بلغت النسبة (93.7%)، وبلغت للذكور (94.1%)، وللإناث (93.2%).

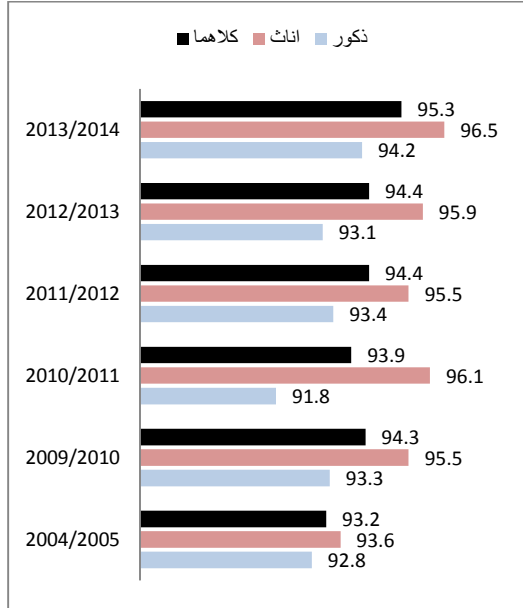
يشير المعدل الصافي للالتحاق المرتفع والذي بلغ في العام 2014/2013 (93.7%) إلى درجة عالية من فرص التعليم الأساسية المتاحة للأطفال في السن الرسمية لدخول المدرسة الأساسية في فلسطين، غير أن ذلك لا يعني تعميم التعليم الأساسي المطلوب أن تكون النسبة (100%) شرطاً أساسياً لتعميمه.

3. معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم الأساسي.

وهو مجموع عدد المسجلين في التعليم الأساسي، بغض النظر عن السن، معبرا عنه بنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للالتحاق بنفس المستوى التعليمي في عام دراسي معين. يظهر الشكل (8) أن معدل القيد الإجمالي في التعليم الأساسي عام 2014/2013 لفلسطين (95.3%)، - للذكور

(94.2%)، وللإناث (96.5%)، -، بزيادة عن العام 2005/2004 إذ بلغت النسبة (93.2%)، - للذكور (92.8%)، وللإناث (93.6%) -.

الشكل 8 : معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لعدة أعوام



يوضح الشكل (8) أن معدل القيد الإجمالي للإناث أعلى من معدل الذكور للسنوات جميعها في مرحلة التعليم الأساسي، وتشير نسبة القيد (التمدرس) الإجمالية المرتفعة إلى درجة عالية من المشاركة سواء أكان الطلبة ينتمون إلى فئة العمر الرسمية أم لا ينتمون إليها. وتوضح نسبة القيد (التمدرس) الإجمالية التي تفوق (90%) التي كانت في العام الدراسي 2014/2013 (95.3%) أن الطاقة الاستيعابية المتوافرة تقارب تلك المطلوبة لتعميم التحاق السكان في السن الرسمية، ولا يعني تحقيق التعليم للجميع.

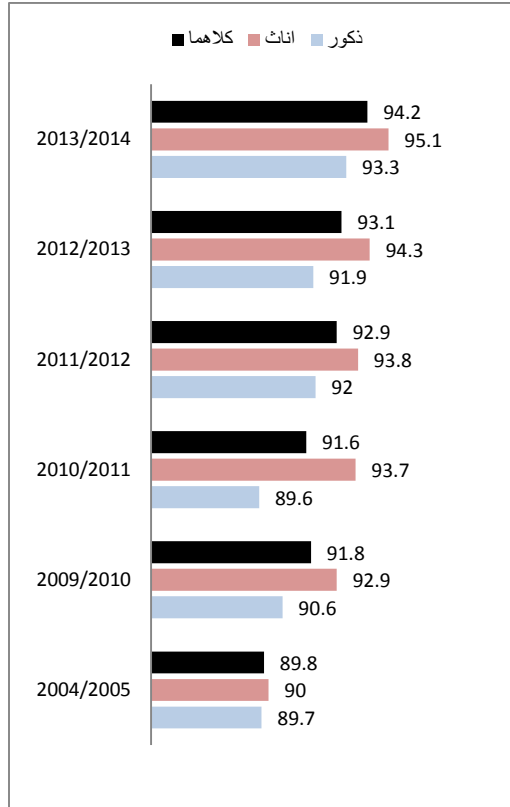
4. معدل القيد الصافي (NER) في التعليم الأساسي.

عبارة عن مجموع عدد المسجلين في التعليم الأساسي ممن هم في فئة العمر الرسمية المناظرة لهذا المستوى التعليمي معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة. يظهر الشكل (9) أن معدل القيد الصافي في التعليم الأساسي عام 2014/2013 لفلسطين (93.6%)، - للذكور (92.7%)، وللإناث (94.6%)، -، وهي نسبة تفوق ما كانت عليه عام 2005/2004 إذ كانت (89%)، - للذكور (89%)،

5. نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس.

يستخدم هذا المؤشر لقياس تعميم التعليم الأساسي باحتساب معدل القيد (التلميذ) الصافي المعدل على أساس النسبة المئوية للأطفال في السن الرسمية للتعليم الأساسي الذين هم مسجلون في التعليم الأساسي أو الثانوي. ويبين الشكل (10) نسبة القيد الصافي المعدل حسب الجنس لأعوام مختلفة.

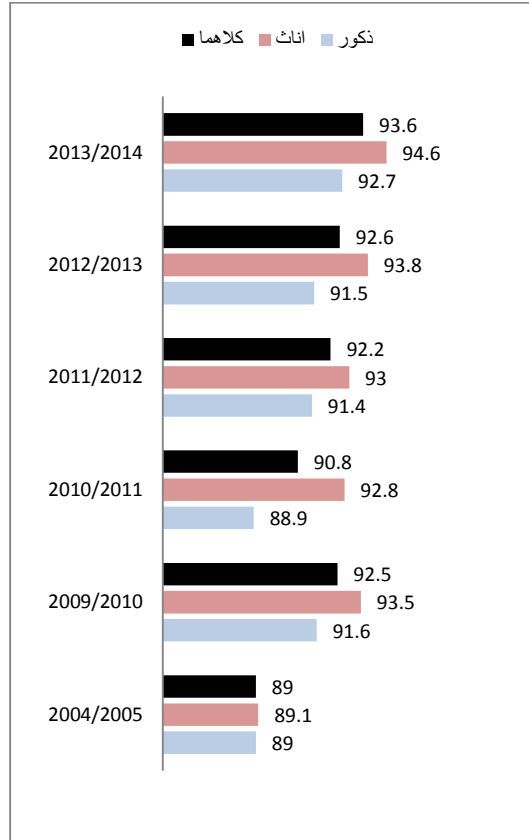
الشكل 10 : نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة



يشير الشكل إلى ارتفاع النسبة بشكل مضطرب منذ العام 2005/2004، إذ بلغت فلسطين (89.8%)، - للذكور (89.7%)، وللإناث (90%)، - وأصبحت عام 2014/2013 لفلسطين (94.2%)، - للذكور (93.3%)، وللإناث (95.1%)، -، كما يشير الشكل أعلاه إلى أن نسبة الإناث كانت أعلى من نسبة الذكور للسنوات جميعها، وأشار التقرير الإقليمي للتعليم للجميع للمنطقة العربية 2014 إلى ازدياد المعدل الصافي للالتحاق المعدل في التعليم الابتدائي (ANER) بعشر نقاط مئوية في جميع أنحاء المنطقة 1999-2011، من

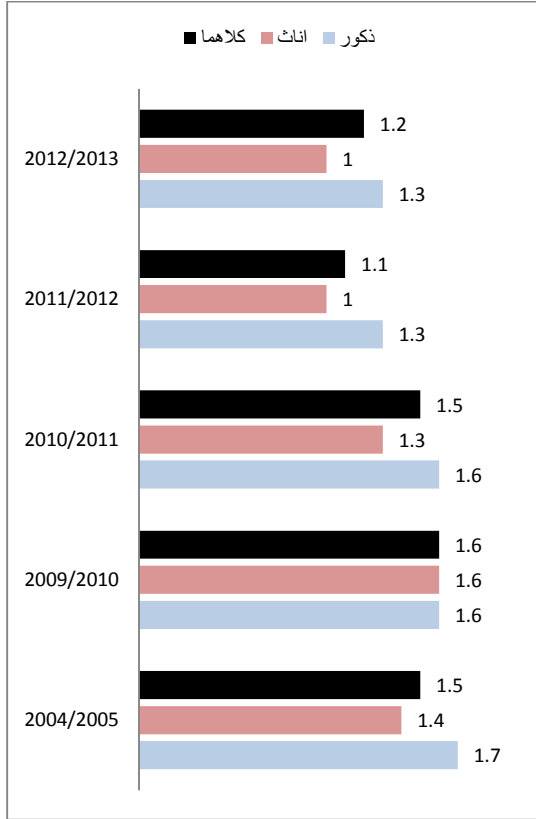
وللإناث (89.1%) -، ويوضح شكل (9) معدل القيد الصافي في التعليم الأساسي لعدة سنوات.

الشكل 9 : معدل القيد الصافي (NER) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لعدة سنوات



ويظهر الشكل أن التقدم في معدل القيد الصافي للإناث كان أكثر من الذكور إذ كان الفارق لعام 2004 (0.1%)، وأصبح عام 2013 (1.9%)، ويشير معدل القيد (التلميذ) الصافي المرتفع (93.6%) إلى درجة عالية من المشاركة من جانب فئة العمر الرسمية المناظرة للمرحلة الأساسية، وإلى أن ارتفاع معدل القيد الصافي بمرور الوقت يعكس تحسناً في المشاركة في التعليم الأساسي. وعندما يقارن معدل القيد الصافي بنسبة القيد الإجمالية، فإن الفرق يعكس تواتر قيد الأطفال ممن هم دون السن الرسمية أو فوقها. ولما كانت نسبة القيد الصافية أدنى من (100%)، فإن النسبة المئوية لهذا الفرق (100-93.6=6.4) تقدم مقياساً لنسبة الأطفال غير الملحقين بالتعليم الأساسي، ونظراً لأن بعضهم مسجلون في التعليم الثانوي، فإن هذا الفرق في النسبة المئوية لا ينبغي اعتباره بآية حال مؤشراً على النسبة المئوية الدقيقة للأطفال غير المسجلين.

مجموع الطلبة في هذا الصف، ويبين شكل (11) نسبة الرسوب (RR) في التعليم الأساسي بحسب الصف والجنس لسنوات. الشكل 11 : نسبة الرسوب في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة



يبين الشكل (11) أن نسب الرسوب انخفضت منذ العام 2004/2005 وبلغت لفلسطين (1.5%)، - للذكور (1.7%)، وللاإناث (1.4%)، - وأصبحت عام 2013/2012 (1.2%)، - للذكور (1.3%)، وللاإناث (1.3%)، -، ويبين الشكل أعلاه أن نسب رسوب الإناث أقل من نسب الذكور للسنوات كلها، وهي نسبة لا تعبر عن نسبة الطلبة الذين لم يحصلوا كفايات الحد الأدنى لنجاحهم في الصف الذي رسبوا فيه فقط، ولكنها تتأثر بقرارات الوزارة بتحديد نسبة الرسوب بحيث لا تتجاوز النسبة بعد نتيجة امتحان الإكمال (5%) في الصف الواحد مهما كان عدد شعبه، إلا في حالات استثنائية بشرط ألا تزيد النسبة الكلية عن (15%).

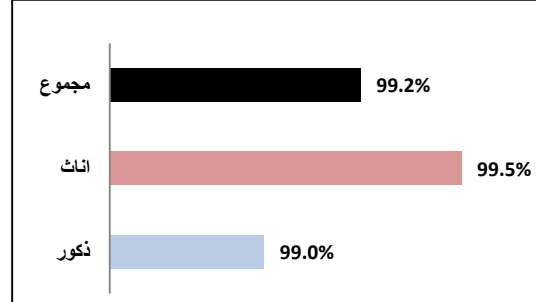
7. نسبة التسرب (DR) في التعليم الأساسي.

وهي النسبة المئوية من الطلبة أو الطلبة المسجلين في صف معين في سنة دراسية محددة وغير المسجلين في السنة الدراسية التالية، ويبين شكل (12) نسبة التسرب في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة.

(79%) إلى (89%). وهذا يعتبر إنجاز كبيراً في ضوء النمو السكاني في جميع أنحاء المنطقة.

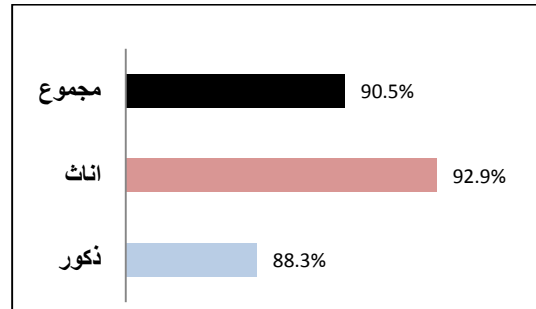
ووفق تصنيف اليونسكو للتعليم الابتدائي (اسد 1) وتطبيقه على نظام التعليم الفلسطيني التعليم الأساسي (1-4)، فإن نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) وهو المؤشر الرئيس في تعميم التعليم الابتدائي كان المؤشر:

الشكل 10-1 : نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الأساسي (1-4) بحسب الجنس للعام 2014/2013:



ووفق البيانات أعلاه، تكون فلسطين حققت المستهدف العالمي الخاص بهدف تعميم التعليم الابتدائي - التعليم الأساسي (1-4) -.

أما المرحلة الأساسية التي تتضمن الصفوف (5-10) وفق نظام التعليم الفلسطيني وتكافئ المرحلة (إسك 2) وفق تصنيف اليونسكو - التعليم الثانوي الأدنى) فقد كان المؤشر: الشكل 10-2 : نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الأساسي (5-10) بحسب الجنس للعام 2014/2013:

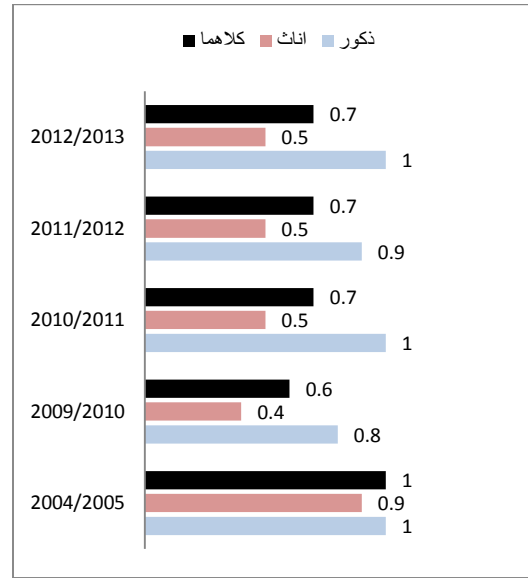


ووفق البيانات أعلاه، تصنف فلسطين من الدول البعيدة عن تحقيق الهدف الخاص بملاءمة الحاجات التربوية للشباب ولللكبار - التعليم الأساسي (5-10) -.

6. نسبة الرسوب (RR) في التعليم الأساسي.

وهي عبارة عن مجموع الطلبة الملتحقين بالصف نفسه الذين التحقوا به السنة الماضية، معبراً عنه كنسبة مئوية من

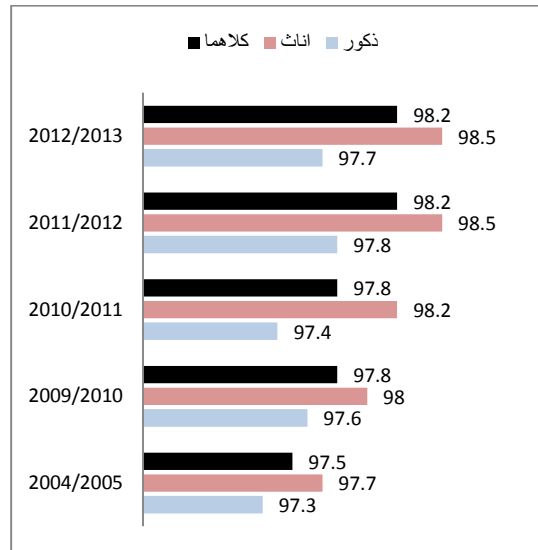
الشكل 12 : نسبة التسرب (DR) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة.



ويتبين من شكل (12) أن نسب التسرب لا تتجاوز (1%) في السنوات جميعها، وأن نسب تسرب الإناث كانت دائماً أقل من نسب تسرب الذكور.

8. نسبة النجاح (PR) في التعليم الأساسي.

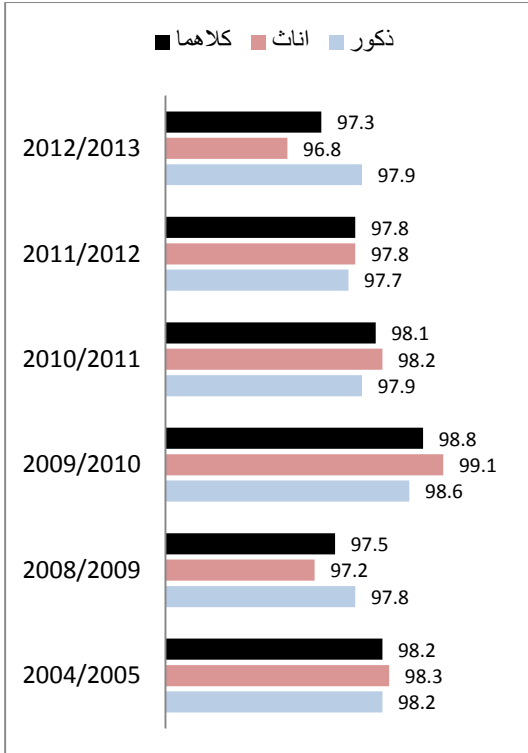
نسبة الطلبة المسجلين في صف ما لسنة ممن يتم انتقالهم إلى الصف التالي في السنة الدراسية التالية. ويبين الشكل (13) نسب النجاح في التعليم الأساسي حسب الجنس لأعوام مختلفة. الشكل 13: نسبة النجاح (PR) في التعليم الأساسي بحسب الجنس لأعوام مختلفة.



يظهر الشكل تحسناً طفيفاً ومضطرباً في نسب النجاح منذ 2005/2004 ولغاية 2013/2012، وأن نسب نجاح الإناث كانت أعلى من نسب نجاح الذكور للسنوات جميعها.

9. نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الخامس من التعليم الأساسي.

وهي عبارة عن النسبة المئوية لعدد الطلبة المنتمين إلى فوج التحق بالصف الأول من مستوى تعليمي معين في عام دراسي معين ممن يتوقع وصولهم الصف الخامس من التعليم الأساسي، ويدل معدل البقاء المرتفع في الدراسة على مستوى إبقاء عال وعلى نسبة متدنية من التسرب، ويبين شكل (14): نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الخامس من التعليم الأساسي (للضفة الغربية) بحسب الجنس لأعوام مختلفة. الشكل 14 : نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الخامس من التعليم الأساسي (في الضفة الغربية) بحسب الجنس لأعوام مختلفة.



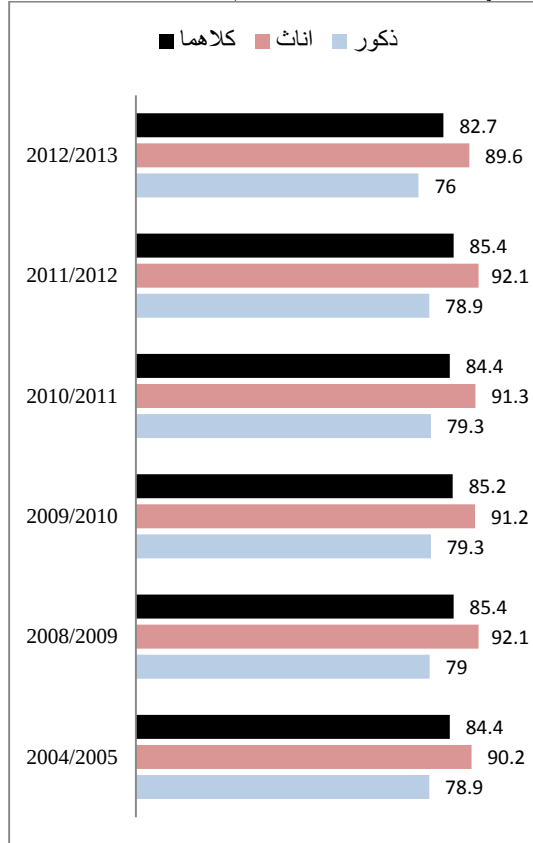
وبشير الشكل أعلاه إلى نسب بقاء مرتفعة في التعليم حتى الصف الخامس الأساسي، وهي متقاربة بين الذكور والإناث.

10. نسبة البقاء حتى الصف الأخير من التعليم الأساسي.

عبارة عن النسبة المئوية لعدد الطلبة المنتمين إلى فوج التحق بالصف الأول من مستوى تعليمي معين في عام دراسي معين ممن يتوقع وصولهم الصف العاشر الأساسي، ويبين

شكل(15): نسبة البقاء في التعليم حتى الصف العاشر (الأخير التعليم الأساسي حسب الجنس لأعوام مختلفة).

الشكل 15 : نسبة البقاء في التعليم حتى الصف العاشر (الأخير) من التعليم الأساسي للضفة الغربية بحسب الجنس لأعوام مختلفة.



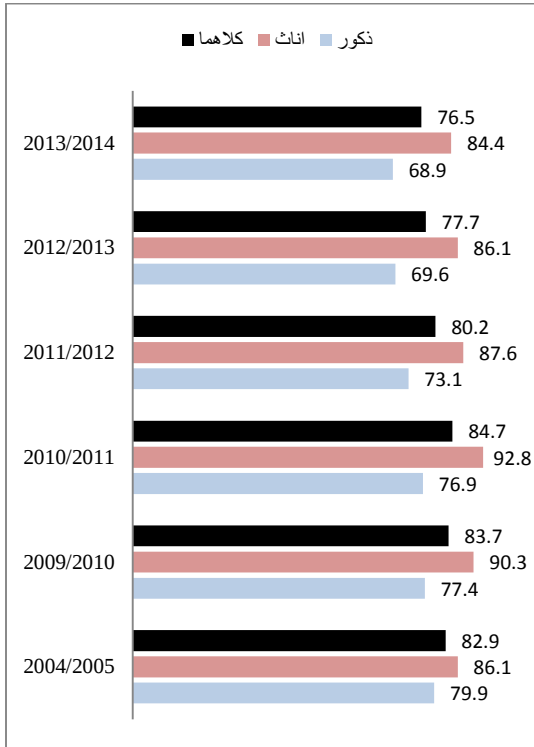
يُظهر الجدول انخفاضاً طفيفاً في نسبة البقاء في التعليم حتى الصف العاشر من العام 2005/2004 إذ كانت في الضفة الغربية (84.4%)، ووصلت عام 2013/2012 (82.7%) وهذا الانخفاض كان متذبذباً ليرتفع في عام وينخفض في آخر. كما يبين أن نسب بقاء الإناث في التعليم حتى صف عاشر أعلى دائماً من الذكور.

11. نسبة إكمال الفوج الأساسي.

يعرف الفوج كمجموعة من الأشخاص الذين يختبرون معاً سلسلة من الأحداث فترة معينة من الزمن، كما يعرف على أنه مجموعة من الطلبة الذين دخلوا الصف الأول من مرحلة تعليمية معينة خلال السنة الدراسية نفسها وبالتالي اختبروا الترفيع إلى صفوف أعلى أو الإعادة أو التسرب أو أتموا بنجاح الصف

الأخير. ويبين الشكل (16) نسبة إكمال الفوج الأساسي لسنوات مختلفة

الشكل 16: نسبة إكمال الفوج الأساسي حسب الجنس لسنوات مختلفة.



ويظهر الشكل أعلاه وجود تناقص في نسبة إكمال الفوج الأساسي، وكانت نسبة فلسطين عام 2005/2004 (82.9%) ووصلت عام 2014/2013 (76.5%). وهذا التناقص في النسبة شمل الذكور والإناث، مع أن نسب الإكمال للإناث أكثر في السنوات جميعها.

12. نسبة الانتقال الفعلية (ETR) من التعليم الأساسي إلى الثانوي.

وهي عدد الطلبة المستجدين في الصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي لسنة معينة معبر عنه كنسبة مئوية من مجموع الطلبة المقيدون في الصف الأخير من المرحلة الأساسية في السنة السابقة.

يشير معدل الانتقال المرتفع إلى درجة التحاق أو انتقال مرتفعة من مستوى تعليمي معين إلى مستوى تعليمي آخر، ويعكس قدرة استيعاب المستوى التعليمي التالي. وعلى نقض ذلك يشير معدل الانتقال المتدني إلى مشاكل ناجمة عن الرابط بين دورتين تعليميتين أو مستويين تعليميين يعود سببها إلى

الجدول 7 : النسبة المئوية للمعلمين في التعليم الأساسي بحسب مستوى التأهيل الأكاديمي وفقاً للمعايير الوطنية لعدة سنوات .

جهة الإشراف	الجنس	السنة الدراسية				
		2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
حكومة	ذكور	22.9	23.5	25.1	26.4	28.2
	إناث	30.7	31.4	32.4	33.7	36.5
	معدل	27.3	28.0	29.3	30.6	33.1
وكالة	ذكور	غ.م	غ.م	56.4	61.2	64.4
	إناث	غ.م	غ.م	71.2	75.6	77.4
	معدل	غ.م	غ.م	65.8	70.3	72.6
خاصة	ذكور	غ.م	غ.م	24.5	23.1	24.9
	إناث	غ.م	غ.م	38.8	40.3	43.4
	معدل	غ.م	غ.م	35.4	36.2	39.1
جميع المعلمين	ذكور	غ.م	غ.م	26.9	28	29.9
	إناث	غ.م	غ.م	36.2	37.6	40.4
	معدل	غ.م	غ.م	32.5	33.8	36.4

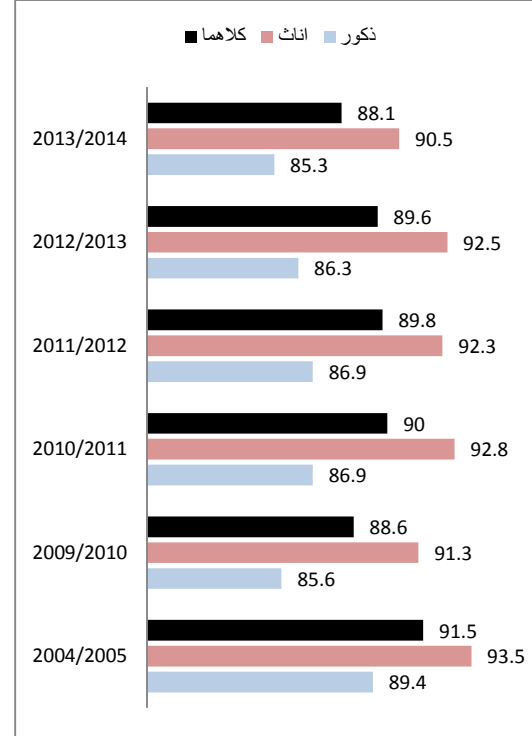
المصدر: قاعدة البيانات التربوية وهيئة تطوير مهنة التعليم

يبين الجدول أعلاه تطور نسب المعلمين المؤهلين وفق إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين منذ عام 2009 وبلغت نسبة المعلمين المؤهلين في القطاع الحكومي (27.3%)، -الذكور (22.9%) والإناث (30.7%)-. ولغاية عام 2013 إذ بلغت نسبة المعلمين المؤهلين (33.1%)، - للذكور (28.2%) وللاإناث (36.5%) - وهذا التطور نتاج التوجهات لتعيين المعلمين المؤهلين وفق الإستراتيجية ، أما المعلمون الذين كانوا ضمن الخدمة فلم يتخرج معظمهم من برامج التأهيل التي التحقوا بها. كما تطورت نسب المعلمين المؤهلين في وكالة الغوث منذ العام 2011 وكانت نسبتهم (65.8%)، - للذكور (56.4%)، وللاإناث (71.2%) -. وفي عام 2013 أصبحت نسبة المعلمين المؤهلين (72.6%)، - للذكور (64.4%) وللاإناث (77.4%) - . وفي المدارس الخاصة كانت النسبة لعام 2011 (35.4%)، - للذكور (24.5%)، وللاإناث (38.8%) -، وأصبحت في 2013 (39.1%)، - للذكور (24.9%)، وللاإناث (43.4%)-. أما النسبة العامة للمعلمين المؤهلين لجميع جهات الإشراف فكانت عام 2011 (32.5%)، - للذكور (26.9%)، وللاإناث (36.2%)، وفي 2013 (36.4%)، - ذكور (29.9%)، وإناث

عجز في نظام الامتحانات أو إلى قدرة استيعاب غير مناسبة للطلبة في الدورة العليا أو المستوى الأعلى أو كلاهما.

ويبين الشكل (17) نسبة الانتقال الفعلية (ETR) من التعليم الأساسي إلى الثانوي بحسب الجنس لأعوام مختلفة.

الشكل 17: نسبة الانتقال الفعلية (ETR) من التعليم الأساسي إلى الثانوي بحسب الجنس لأعوام مختلفة.



يبين الشكل أعلاه وجود تذبذب طفيف في نسبة الانتقال الفعلية من التعليم الأساسي إلى الثانوي، ومنه يتضح أن الإناث حصلن نسبة انتقال أكثر من الذكور للسنوات جميعها.

13. النسبة المئوية للمعلمين في التعليم الأساسي بحسب مستوى التأهيل الأكاديمي وفقاً للمعايير الوطنية.

يُعدُّ المعلمون المدربون والمؤهلون بشكل جيد ضرورة لتطبيق توصيات دكاك حول تأمين التعليم الأساسي ذي النوعية الجيدة. و معظم المدارس الفلسطينية غير مفصولة المراحل وتجد نسبة كبيرة من المعلمين يدرسون في المرحلتين لذا؛ من الصعب الفصل بين المعلمين المؤهلين حسب المرحلة. ويرصد الجدول الآتي نسب المعلمين المؤهلين وفق إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم تبعاً لجهة الإشراف والجنس لسنوات.

14. النسبة المئوية من المعلمين المدربين في التعليم الأساسي.

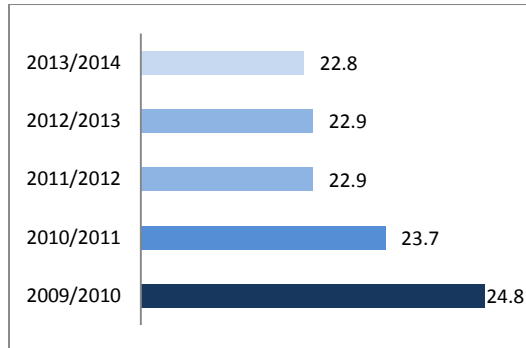
وهي عبارة عن عدد المعلمين الحاصلين على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم (قبل الخدمة أو أثناءها) التي تشترطها السلطات العامة للتدريس في المستوى التعليمي المحدد، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد مدرسي المستوى التعليمي نفسه.

ولأن سياسة الوزارة وبرامج الإشراف التربوي التي تشترط حضور المعلم الجديد لبرنامج تأهيلي خاص قبل ممارسته المهنة فإن جميع المعلمين (100%) حصلوا على التدريب الأساسي قبل ممارستهم التعليم.

15. معدل الطلبة إلى المعلمين في التعليم الأساسي.

وهي متوسط عدد الطلبة لكل معلم في مستوى تعليمي معين في عام دراسي معين. ويستخدم هذا المؤشر في قياس مستوى مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المعلمين مقارنة بأعداد الطلبة. وتقرن نسبة الطلبة إلى المعلمين عادة بالمعايير السائدة على المستوى الوطني في ما يخص عدد الطلبة لكل معلم بكل مستوى تعليمي أو نوع من أنواع التعليم. ويجب ألا تتخطى قيم نسب الطلبة للمعلمين المعايير الوطنية التي تحدد نوعية التعليم والتعلم، عملا بالاعتقاد الشائع أن بوسع المعلم إيلاء اهتمام أكبر لكل طالب على حدة في الصف الأصغر حجماً.

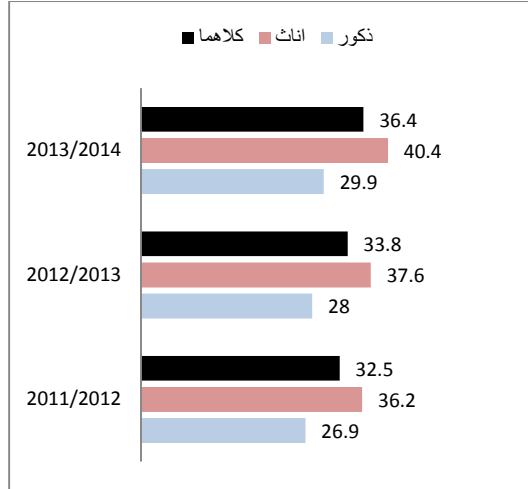
الشكل 19 : معدل الطلبة إلى المعلمين في التعليم الأساسي لسنوات مختلفة



يبين الشكل أعلاه تناقص عدد الطلبة لكل معلم بين الأعوام 2005/2004 حيث بلغت (1:24.8) و 2014/2013 حيث أصبحت (1:22.8).

(40.4%)، ويبين الشكل (18) النسبة للمعلمين حسب تأهيلهم وفق الإستراتيجية .

الشكل 18 : النسبة المئوية للمعلمين بحسب تأهيلهم وفق إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين لعدة سنوات



وفيما يتعلق بمؤهلات المعلمين يبين الجدول الآتي نسب المعلمين وفق المؤهل العلمي الذي يحملونه للمعلمين الدراسيين 2005/2004 و 2013/2012 وفق جنس المعلم.

الجدول 8 : مقارنة بين التوزيع النسبي للمعلمين حسب أعلى مؤهل علمي للأعوام 2013/2012-2005/2004

أعلى مؤهل علمي	ذكور	إناث	الكل	الفرق
دبلوم متوسط	30.2	36.7	33.7	↓
فما دون	16.3	17.5	17	
بكالوريوس	65	61.4	63.1	↑
	74.8	77.3	76.2	
دبلوم عالي	0.9	0.4	0.6	↑
	0.9	0.7	0.8	
ماجستير	3.9	1.4	2.6	↑
فأعلى	8	4.5	6	

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - قواعد البيانات التربوية.

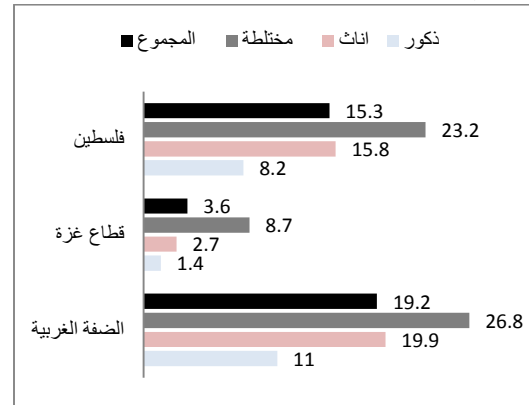
يبين الجدول السابق تناقص نسبة المعلمين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط ب (16.7%) بين العام 2005/2004 والعام 2013/2012 بالنسبة لكل من الذكور والإناث، وزادت نسبة المعلمين الذين يحملون مؤهل بكالوريوس ب (13.1%)، كما ارتفعت بشكل بسيط نسبة المعلمين الذين يحملون دبلوما عاليا (0.2%)، و ارتفعت أيضا نسبة الذين يحملون مؤهل ماجستير فأعلى ب (3.4%).

وبقيس هذا المؤشر مؤهلات المعلمين من حيث مستوى التعليم العام لديهم، ويركز على تدريب المعلمين على أساليب التدريس.

16. النسبة المئوية لمدارس التعليم الأساسي التي تقدم تعليمًا أساسيًا كاملاً .

وهي عبارة عن المدارس التي تقدم تعليمًا أساسيًا كاملاً من الصف الأول حتى العاشر من مجموع المدارس في التعليم العام الأساسي والثانوي.

الشكل 20: النسبة المئوية لمدارس التعليم الأساسي التي تقدم تعليمًا أساسيًا كاملاً للعام 2013/2014.



يبين الشكل أن نسبة المدارس التي تقدم تعليمًا أساسيًا كاملاً للعام 2013/2014 هو (15.3%) وكانت (19.2%) في الضفة، و(3.6%) في غزة، وكانت نسبة مدارس الذكور (8.2%)، والإناث (15.8%)، والمختلطة (23.2%).

و باستعراض الوضع الحالي لمستويات المدارس الحكومية في الضفة الغربية نجد أنها تتشكل من مستويات غير منسجمة مع هذه السياسة وهناك أكثر من (83) تشكيلة من مستويات المدارس حسب دراسة "بيرجمان" كما هو في الجدول ادناه.²⁶

جدول 9: مستويات المدارس الحكومية في الضفة الغربية للعام 2012/2013

المجموعة 1/ مستوى المدارس	عدد المدارس	نسبتها
(4-1)	137	8.35
(9-1)	74	4.51
(10-1)	122	7.44
(9-5)	16	0.97
(10-5)	14	0.85
(12-5)	85	5.18
(12-10)	72	4.39
(12-11)	40	2.44
المجموعة 2/ مستوى المدارس	عدد المدارس	نسبتها
1-2، 3-1، 4-7 وغيره		65.83

ومن استعراض تجارب الدول العربية المحيطة بخصوص مستوى المدارس في نظامهم التربوي نجد الوضع مشابهاً إلى حد كبير لفلسطين من حيث المستوى وتوزيع المدارس إلى عدة تشكيلات، ففي الأردن (82) تشكيلة، و(33) تشكيلة في سلطنة عمان، وعملية فصل مراحل المدارس الفلسطينية ستشكل نقلة نوعية في مسار التعليم، محاورها:

- تحسين نوعية التعليم.
- انسجام المستويات مع المنهاج وإستراتيجية المعلمين.
- سهولة المتابعة الإدارية.
- سهولة تطبيق المشاريع المختلفة.
- الحد من العنف في المدارس، وتعزيز الجوانب النفسية الإيجابية لدى الطلبة.
- تسهيل عملية تطبيق مشاريع تطويرية في المدرسة.
- تخفيف العبء على المديرية وإدارات المدارس في (تنقل الطلبة، ضبط الطلبة، تنفيذ المشاريع، ...).
- تسهيل عملية دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

17. النسبة المئوية من المدارس الأساسية التي تعتمد اللغة (اللغات) المحلية/ اللغة الأم.

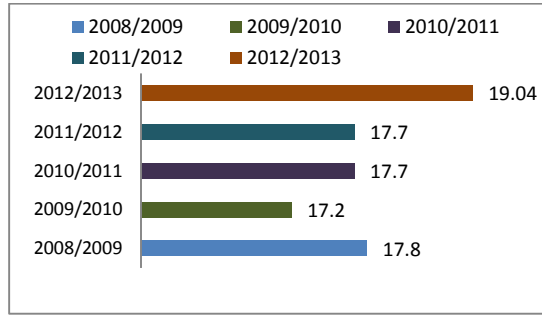
في إطار نظام التعليم الفلسطيني، ورغم ترخيص أنظمة تعليم عالمية يعترف فيها نظام التعليم الفلسطيني، إلا أن اللغة العربية تدرّس على الأقل ضمن مبحث واحد فيها، وبالتالي فنسبة المدارس الأساسية المعتمدة اللغة العربية هي (100%).

18. الإنفاق العام الكلي على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الكلي.

هو إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم جاري و رأسمالي - كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي في سنة مالية معينة، ويعرض النسب المخصصة للتعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي في سنة مالية معينة ويعكس مستوى التزام الحكومة في تخصيص الموارد المالية لتطوير نظامها التربوي.

²⁶ وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الإستراتيجية للتعليم العام (2014/2019).

الشكل 21: نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام

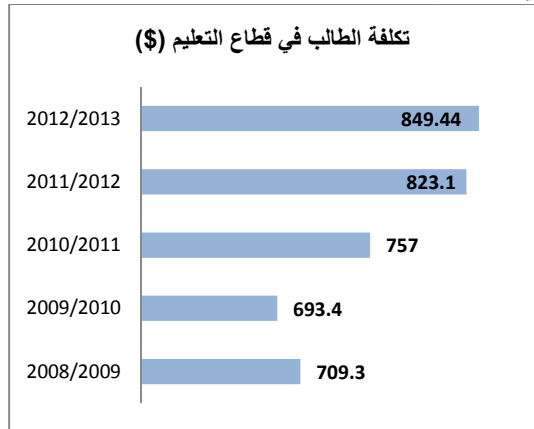


يبين الشكل أعلاه ارتفاعاً مضطرباً في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام إذ كانت النسبة 2009/2008 (17.8%) وأصبحت في 2013/2012 (19.04%).

19. الإنفاق العام الحالي على التعليم الأساسي لكل طالب كنسبة مئوية من حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي/الناتج المحلي الإجمالي.

وهو عبارة عن الإنفاق العام الجاري على الطالب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد في سنة معينة، ويبين المؤشر الحصة النسبية من الناتج القومي للفرد التي تتفق على كل طالبا وطالبة. ويساعد على تقييم مستوى استثمار البلد في تطوير الرأس المال البشري. ويوضح كذلك حسب مستويات التعليم، التكاليف النسبية و أولوية البلد على مستوى معين من التعليم. ويجوز احتساب المؤشر استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

الشكل 22 : الإنفاق العام الحالي على التعليم لكل طالب- تكلفة الطالب الواحد في قطاع التعليم.



يلاحظ من الشكل أعلاه وجود ارتفاع مضطرب في تكلفة الطالب في قطاع التعليم خلال السنوات الخمس الأخيرة.

مناقشة مؤشرات تعميم التعليم الأساسي:

- التشريعات الوطنية :

1. عملت وزارة التربية كغيرها من المؤسسات والوزارات في فلسطين تبعاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 وهو القانون الأردني المعمول به في الضفة الغربية والقانون المصري في قطاع غزة. وبعد مجيء السلطة تم إصدار أنظمة وتعليمات داخلية للعمل بها في جميع المؤسسات الحكومية بما فيها وزارة التربية والتعليم العالي.

2. أعدت الوزارة مسودة قانون التربية والتعليم الفلسطيني لسنة 2004، الذي تم تقديمه للمجلس التشريعي لمناقشته وإقراره، وبالتالي فإن هذا القانون لا يعتبر ساري المفعول إلا بعد إقراره من السلطة التشريعية ونشره في الجريدة الرسمية. وبضم القانون المبادئ والأهداف الخاصة به، جاء في المادة 3 (ب) بند 4 "التربية والتعليم حق لكل مواطن، والسلطة كفيلة بضمانه بحيث لا يقتصر على طلبة المدارس فقط، بل يشمل أيضاً مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية والمهنية".

3. ونص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل في المادة 24 بند (1) على أن التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

- توجهات الوزارة نحو فصل المراحل التعليمية في المدارس: عملية الفصل ليست عملية سهلة لأنها من المؤكد أن تواجه تحديات وصعوبات نجل أبرزها في:

1. تحديات تربوية: زيادة المسافة التي يمشيها الطلبة التي قد تؤثر سلباً على نوعية التعليم في بعض الحالات أو تزيد من التسرب من المدارس، أو يمكن أن تساهم العملية في زيادة هدر الموارد المادية التربوية والبشرية سواء في البيئة الفيزيائية أو البشرية حيث يمكن أن تقود عملية الفصل إلى وجود غرف فارغة زائدة عن الحاجة أو إلى نقص بعض الاحتياجات في بعض المدارس.

2. تحديات اقتصادية: زيادة المسافة التي يمشيها الطلبة الناتجة عن عملية الفصل قد تساهم في زيادة أجور

المواصلات للطلبة، علاوة على ارتفاع التكلفة المادية التطويرية والتشغيلية الناتجة عن الزيادة في الاحتياجات من الأبنية المدرسية والكوادر البشرية والخدماتية خلال عن عملية الفصل.

3. تحديات اجتماعية: كرفض الأهالي نقل أبنائهم من مدرسة

لأخرى في حالات بسبب زيادة المسافة بين المدرسة والبيت، أو لارتفاع التكلفة المادية عليهم، كما أن تنوع تركيبة التجمعات الجغرافية للمجتمع الفلسطيني (مدينة، وقرية، ومخيم، وتجمعات بدوية) قد تصعب عملية الفصل للمدارس ففي بعض المجتمعات الريفية قد لا تفي أعداد الطلبة باحتياجات الفصل، أو أن عدم توافر أرض في أماكن مناسبة تنسجم مع مناطق الاستجلاب للسكان، ووجود ثقافة عدم الاختلاط حتى في المراحل الأساسية.

4. تحديات سياسية (تتعلق بالاحتلال): كعدم السماح بالبناء

في مناطق "ج" والقدس الشرقية، ووجود جدار الفصل العنصري والبوابات، وصعوبة تنقل الطلبة والمعلمين في بعض المناطق القريبة من المستوطنات والمهددة بالمصادرة، وعدم السماح بتطوير أو إضافة أي غرفة إسمنتية أو غيرها في المناطق المهددة بالمصادرة.

وحققت فلسطين وفق بيانات 2013/2014 الهدف الثاني وهو تعميم التعليم الابتدائي وفق اليونسكو (إسكد 1)، ويمثل التعليم الأساسي (1-4) في نظام التعليم الفلسطيني إذ بلغت نسبة الالتحاق الصافي المعدل (99.2%). وكانت فلسطين بعيدة عن تحقيق الهدف الخاص بالمرحلة الأساسية للصفوف (5-10) حيث حققت نسبة التحاق صافي معدل (90.5%).

3-3: ملائمة الحاجات التربوية للشباب والكبار:

(88%) وأصبحت في العام 2013 (99.3%)، كما ارتفعت النسبة بين الذكور من (96.5%) عام 2005، إلى (99.4%) عام 2013.

2. نسبة التوزيع المئوية للشباب (15-24 سنة) بحسب التحصيل العلمي وبحسب الجنس.

وهو التوزيع النسبي للسكان البالغين من العمر (15-24) عاماً حسب أعلى مستوى تعليمي بلغوه أو أكملوه وفقاً للتصنيف الدولي المقنن للتعليم.

ويهدف إلى إبراز التكوين التعليمي للسكان الذين يبلغون (15-24) عاماً وبالتالي إبراز كمية رأس المال البشري للشباب ونوعيته في بلد معين بهدف تحديد الحاجات واعتماد السياسات التي تساهم في تحسينه، كما ويعكس المؤشر بنية النظام التعليمي وفعاليته وتأثيره المتراكم على تكوين رأس المال البشري. ويوضح الجدول الآتي النسبة المئوية لتوزيع الشباب (15-24) سنة وفق أعلى تحصيل علمي بلغوه وبحسب الجنس.

الجدول 10 : النسبة المئوية للشباب (15-24 سنة) بحسب التحصيل العلمي والجنس لآعام 2004 و 2012

أعلى مستوى تعليمي	ذكور	إناث	الكلي
امي	1	1.1	0.7
ملم	3.2	2.2	2.7
ابتدائي	15.9	12.2	14.1
إعدادي	51	50.4	50.6
ثانوي	25.1	28.2	26.6
دبلوم متوسط	1.3	2.2	1.8
بكالوريوس فاعلي	2.5	3.7	3.1
	8.7	11.9	10.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 و 2013، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة. رام الله- فلسطين

حيث نلاحظ تحسناً في مستويات التحصيل العلمي لدى

الشباب من هذه الفئة كما هو موضح فيما يأتي:

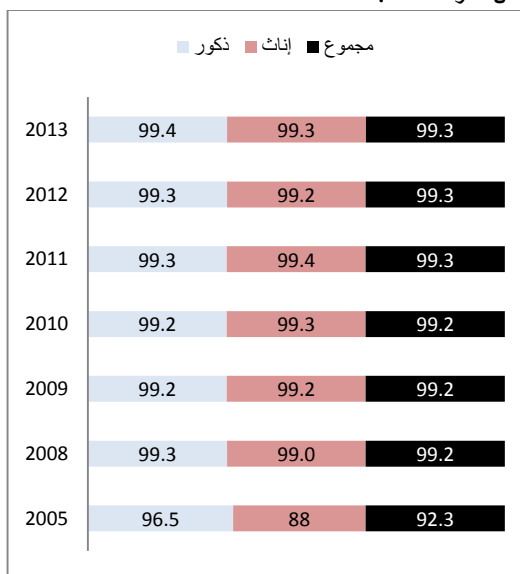
- انخفاض الأمية بين فئة الشباب (15-24) عام من (1.1) سنة 2004 - النسبة للذكور (1%) وللإناث (1.1%) - إلى (0.7%) عام 2012 - للذكور (0.7%) وللإناث (0.8%).

يتوخى الهدف الثالث المتمحور حول حاجات التعليم لدى الشباب والراشدين، ضمان "تلبية حاجات التعليم لكافة الراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة"²⁷. ولا يقتصر الهدف الثالث للتعليم للجميع على التعليم الثانوي - ويمثل وفق نظام التعليم الفلسطيني الصفوف (11-12)-، ويتضمن التعليم المهني والتقني، والتدريب المتقدم وإعادة التدريب للكبار، وفيما يأتي قراءة في مؤشرات هدف 3 من أهداف التعليم للجميع:

1. معدلات القرائية بين الشباب (15-24 سنة) بحسب الجنس.

ويعرف بأنه عدد الأشخاص المنتمين إلى فئة العمر (15-24) سنة الذين يمكنهم قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير يتناول حياته اليومية، مقسوماً على عدد السكان في فئة العمر نفسها. ويبين الشكل (23) معدلات القرائية بين الشباب (15-24 سنة) بحسب الجنس لسنوات مختلفة.

الشكل 23: مقارنة بين معدلات القرائية بين الشباب (15-24 سنة) بحسب الجنس لسنوات مختلفة:



ويلاحظ من الشكل (23) وجود تحسن مضطرد في

معدلات القرائية بين الشباب عبر السنوات السابقة وخاصة بالنسبة للإناث، إذ بلغت نسبة القرائية بين الإناث للعام 2005

²⁷ تقرير التعليم للجميع 2012، ص: 80.

- انخفاض نسبة من يلمون بالقراءة والكتابة دون التعليم الأساسي من (2.7%) عام 2004 - نسبة الذكور (3.2%) والإناث (2.2%) - إلى (1.8%) عام 2012 - للذكور (2.6%) وللإناث (0.9%) -.
- انخفاض نسبة من يحملون مؤهل التعليم الابتدائي من (14.1%) عام 2004 - للذكور (15.9%) وللإناث (12.2%) - إلى (9.2%) عام 2012 - للذكور (11.5%) وللإناث (6.8%) -.
- انخفاض نسبة من يحملون مؤهل التعليم الإعدادي من (50.6%) عام 2004 - حيث كانت النسبة للذكور (51%) وللإناث (50.4%) - إلى (44.8%) عام 2012 - للذكور (46.5%) وللإناث (43.1%) -.
- ارتفاع نسبة من يحملون مؤهل التعليم الثانوي من (26.6%) عام 2004 - حيث كانت النسبة للذكور (25.1%) وللإناث (28.2%) - إلى (29.3%) عام 2012 وكانت نسبة الذكور (26.3%) والإناث (32.5%) -.
- ارتفاع نسبة من يحملون مؤهل دبلوم متوسط من (1.8%) عام 2004 - النسبة للذكور (1.3%) وللإناث (2.2%) - إلى (3.9%) عام 2012 وكانت نسبة الذكور (23.7%) والإناث (4%) -.
- ارتفاع نسبة من يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى من (3.1%) عام 2004 - حيث كانت النسبة للذكور (2.5%) وللإناث (3.7%) - إلى (10.3%) عام 2012 وكانت نسبة الذكور (8.7%) والإناث (11.9%) -.
- كما يوضح الجدول انخفاض النسبة بين عام 2004 وعام 2012 لمستويات: (أسي، ملم، أساسي، إعدادي)، وارتفاعها لكل من (الثانوي، والدبلوم المتوسط، والبكالوريوس فأعلى).

3. معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم الثانوي بحسب نوع البرنامج (تعليم عام وتعليم تقني)

القيد الإجمالي في التعليم الثانوي هو مجموع عدد المسجلين في التعليم الثانوي، بغض النظر عن السن، معبرا عنه

كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الثانوي في عام دراسي معين، أما القيد الإجمالي في التعليم الثانوي حسب نوع البرنامج فهو التوزيع النسبي للقيد (المتدريس) بالتعليم الثانوي حسب توجه البرامج: ثانوي عام، ثانوي مهني/ فني/ تقني بما فيه إعداد المعلمين، ويهدف إلى عكس التوجهات والقدرات الخاصة بالبرامج التعليمية الثانوية إضافة للعرض الاحتمالي للعاملين من ذوي المهارات في الاختصاصات المختلفة. ويرصد الجدول الآتي معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي النظامي حسب البرنامج وحسب الجنس لسنوات مختلفة.

الجدول 11 : معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي النظامي وفق البرنامج حسب الجنس لسنوات مختلفة

العام الدراسي	الجنس	ثانوي عام	ثانوي مهني	الإجمالي
2012/2013	ذكور	62.7	2.3	64.9
	إناث	82.2	0.3	82.5
	مجموع	72.2	1.3	73.5
2011/2012	ذكور	65.5	2.4	67.9
	إناث	84.2	0.3	84.5
	مجموع	74.6	1.4	76.0
2010/2011	ذكور	65.9	2.5	68.3
	إناث	86.7	0.4	87.1
	مجموع	76.0	1.5	77.5
2009/2010	ذكور	70.5	2.4	72.9
	إناث	89.7	0.3	90.0
	مجموع	79.9	1.4	81.3
2008/2009	ذكور	70.5	2.2	72.7
	إناث	86.7	0.3	87
	مجموع	78.4	1.3	79.7
2004/2005	ذكور	64.9	2.7	67.6
	إناث	75.5	0.2	75.7
	مجموع	70.1	1.5	71.6

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، قاعدة البيانات التربوية

يبين الجدول أعلاه ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي النظامي من (71.6%) في العام 2005/2004 حيث كانت نسبة الثانوي العام (70.1%) والتعليم المهني (1.5%)، إلى (73.5%) عام 2013/2012 وبلغت نسبة التعليم الثانوي العام (72.2) والتعليم المهني (1.3%)، ويلاحظ ارتفاع معدل القيد الإجمالي للإناث مقارنة بالذكور في التعليم الثانوي العام وانخفاضها عن الذكور في التعليم الثانوي المهني ولجميع السنوات.

جدول 12 : توزيع طلبة المهني في المدارس الفلسطينية (كل السلطات) حسب الصف بما فيه الفرع التجاري لعدة سنوات

السنة	الأول الثانوي	الثاني الثانوي	المجموع الكلي
2009/2008	4,919	3281	8200
2010/2009	4857	4398	9255
2011/2010	5167	4453	9620
2012/2011	5171	4575	9746
2013/2012	4907	4571	9478

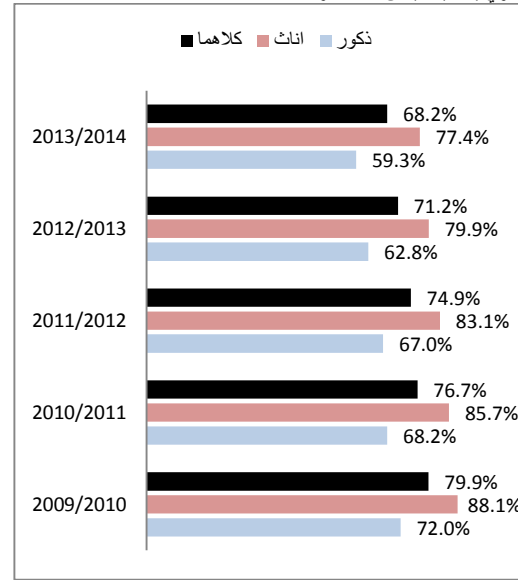
المصدر : وزارة التربية والتعليم العالي، قاعدة البيانات الإحصائية.

- بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني (بما فيه الفرع التجاري) في فلسطين (كل السلطات) من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية حوالي (6.47%)، وفي الضفة الغربية حوالي (10.6%)، وفي غزة (0.46%) مع العلم انه لا يوجد مدارس خاصة مهنية في غزة في العام 2013/2012. بينما بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني (باستثناء الفرع التجاري) في فلسطين (كل السلطات) من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية حوالي (2.94%)، وفي الضفة الغربية حوالي (4.6%)، وفي غزة (0.51%) مع العلم انه لا يوجد مدارس خاصة مهنية في غزة في العام 2013/2012. كما بلغت نسبة طلبة المهني في المدارس الحكومية من مجموع الذين انهوا الصف العاشر في فلسطين حوالي (1.8%)، في الضفة (2.7%)، وفي قطاع غزة (0.5%) باستثناء الفرع التجاري في العام 2012/2011، وارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني في جميع فروعهم: (الصناعي، والزراعي، والفندقي، والاقتصاد المنزلي والتجاري) من (8200) طالباً وطالبة في العام 2009/2008 إلى (9478) طالباً وطالبة في العام 2013/2012 بنسبة زيادة مقدارها (15.6%)، وقد تسارعت الزيادة خلال العامين الأولين حيث وصلت إلى (12.9%) وقد بدأت بعد ذلك بالتناقص حتى وصلت

4. نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الثانوي الجنس لعدة سنوات

وهو عبارة عن مجموع عدد المسجلين في التعليم الثانوي ممن هم في فئة العمر الرسمية المناظرة لهذا المستوى التعليمي، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة، وفيما يأتي مقارنة بين نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الثانوي بحسب الجنس.

الشكل 24 : مقارنة بين نسبة القيد الصافي المعدل (ANER) في التعليم الثانوي بحسب الجنس لعدة سنوات



يبين الشكل انخفاض نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الثانوي من (79.9%) عام 2010/2009 حيث كان للذكور (72.0%) وللإناث (88.1%) إلى (68.2%) عام 2014/2013 - للذكور (59.3%) وللإناث (77.4%) -.

5. توزيع طلبة التعليم المهني في المدارس الفلسطينية

تشير الدراسات إلى أن اتجاهات المجتمع تجاه التعليم المهني ليست إيجابية، وإلى أن غالبية الطلبة والأهل لا يفضلون الالتحاق بالتعليم المهني لتفضيلهم الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد الثانوية العامة، ما يتطلب برامج توعية للأهل والطلبة (برامج إرشاد وتوجيه مهني) بأهمية المسارات المهنية خاصة على مستوى التشغيل وفرص العمل، ولذا فالطلبة الملتحقون بالتعليم المهني اختاروا هذا النوع من التعليم للحصول على فرصة عمل أو لإدارة عمل بعد التخرج وإقامة مشروعاتهم الخاص أو لضعفهم الأكاديمي.

خلال 2012/2011 إلى (1.3%) وإلى (-2.7%) خلال
العام 2014/2013.

جدول 13 : توزيع الطلبة في المدارس الحكومية المهنية الفلسطينية حسب
الجنس لعدة سنوات

السنة الدراسية	ذكور	إناث	كلا الجنسين
2008/2009	1758	224	1982
2009/2010	1927	286	2213
2010/2011	2151	278	2429
2011/2012	2115	308	2423
2012/2013	2048	351	2399

بلغ عدد الطلبة في المدارس الحكومية في فلسطين (2399) طالبا (2094 طالب في المحافظات الشمالية و305 طالب في المحافظات الجنوبية)، ونسبة الطلبة في المحافظات الشمالية كانت (7%)، و(13%) في المحافظات الجنوبية من مجموع طلاب الفرع المهني في الحكومة في العام 2013/2012. ومتوسط الزيادة السنوية للطلبة في الحكومة خلال 2010/2009 - 2013/2012 كان (9) في المحافظات الشمالية، بينما كان (-2) في المحافظات الجنوبية بمعنى ان طلبة المهني في تناقص، كما بلغ عدد الشعب (دون التجاري) في المدارس المهنية الحكومية في فلسطين في العام 2013/2012 حوالي (124) شعبة (94 شعبة في المحافظات الشمالية و 30 شعبة في المحافظات الجنوبية)، ان متوسط الزيادة السنوية في الشعب كانت (7) في الفترة 2010/2009 - 2013/2012 في كل المدارس الحكومية: منها (8) في المحافظات الشمالية، و(4) في المحافظات الجنوبية، وهذه الزيادة تقارب متوسط الزيادة في عدد الطلبة.

ارتفعت نسبة الإناث في المدارس الحكومية من مجموع الطلبة من (11.3%) في العام 2009/2008 إلى (14.4%) في العام 2013/2012، إلا أنه ورغم التحسن المحدود إلا أن نسبة الإناث لا زالت متدنية لأن الزيادة انحصرت في الضفة وبقيت شبه ثابتة أو انخفضت قليلا في غزة، وقد أشارت الدراسات إلى أن أهم المشاكل التي لا زالت تحد من توجه الإناث نحو التعليم المهني والتقني تتلخص في:

1. قلة عدد المؤسسات التي تطرح برامج تناسب الإناث مما يؤدي إلى حصر الخيارات المتاحة للتوجه لهذا النوع من التعليم (محدودية التخصصات).
2. الموروث الثقافي والاجتماعي لدى المجتمع ونظرة لعمل المرأة بالإضافة إلى نظرة المجتمع العامة الدونية للتعليم المهني والتقني.
3. قلة الوعي لدى مديرات ومعلمات وطالبات المدارس الثانوية حول أهمية التعليم المهني والتقني (معهد ماس للدراسات والبحوث).
4. توجه عدد كبير من الفتيات نحو التعليم المفتوح باعتباره بديلاً لهن، ما ساهم في إحجامهن عن الالتحاق بمؤسسات التعليم المهني والتقني (معهد ماس للدراسات والبحوث).
5. نسبة مشاركة الإناث بسوق العمل متدنية: (15%) إناث و(67%) ذكور. (المؤتمر الثاني للتعليم والتدريب المهني - كلية هشام حجاوي)
6. نسبة البطالة بين الإناث مرتفعة: (22%) حيث تزيد بزيادة المستوى التعليمي ونقل بزيادة العمر (المؤتمر الثاني للتعليم والتدريب المهني - كلية هشام حجاوي)²⁸

6. عدد ونسبة التوزيع المئوية لبرامج و/أو مراكز التعليم التقني/المهني وتدريب المهارات (TVET) للشباب والكبار بحسب النوع (نظامي و/أو غير نظامي)

تنقسم الجهات التي تقدم خدمات التعليم والتدريب المهني إلى جهات عدة، منها الحكومية والأهلية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) والقطاع الخاص، وتقدم برامج تدريبية كما يبينها الجدول أدناه، وتعتبر وزارتا التربية والعمل الجهة المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين. وتنقسم برامج التعليم والتدريب المهني في المستويات الأساسية إلى البرامج النظامية المدرسية تقدم صفين الحادي عشر والثاني عشر، من قبل مدارس مهنية ثانوية في الفروع المهنية (صناعي، زراعي،

²⁸ وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية للتعليم العام (2014-2019).

الخاص فتساهم بأكثر من (14) مركزاً ومدرسة مهنية.

7. نسبة التوزيع المئوية للشباب والكبار الذين أنجزوا مختلف أنواع برامج التعليم التقني/المهني وتدريب المهارات (TVET)

اتفق على وصف التدريب المهني بأنه عملية حصول الفرد على مجموعة من المهارات والمعلومات والاتجاهات أو تزويده بها أو تطويرها لديه بشكل يؤدي إلى تغيير في سلوكه وإرادته ليصبح قادراً على القيام بجزء من عمل أو بعمل متكامل أو مجموعة من الأعمال بمستوى محدد ومناسب من الأداء³⁰. يبين الجدول أدناه أن نسبة خريجي التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان (15 سنة فأكثر) كانت متقاربة لدى الذكور لكل من الدبلوم المتوسط (11.5%)، والبكالوريوس والدبلوم العالي (11.7%)، والماجستير فأعلى (11.5%)، بينما كان هناك تفاوت بالنسبة للإناث إذ بلغت نسبة من يحملون دبلوماً متوسطاً فأقل (6.6%)، والبكالوريوس والدبلوم العالي (9.9%)، والماجستير فأعلى (12.5%).

الجدول 15 : نسبة خريجي التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان في سن العمل حسب التحصيل الأكاديمي والجنس³¹:

التحصيل العلمي	ذكور	إناث
دبلوم متوسط فأقل	11.5	6.6
بكالوريوس ودبلوم عالي	11.7	9.9
ماجستير فأعلى	11.5	12.5

أما نسبة خريجي التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان في سن العمل حسب الفئة العمرية والجنس³². فيشير الشكل (26) إلى أن هناك فروقات واضحة بين خريجي التدريب المهني حسب الفئة العمرية. لترتفع في مرحلة الشباب وتبدأ بالتراجع بين فئات العمر المتقدمة. فالمرحلة الأولى من العمر يكون فيها الفرد متحمساً للعمل ويريد أن يكتسب الخبرة ليكون مستقلاً بعمله فيبدأ بالبحث عن برامج تدريبية، ومع تقدم العمر يقل الطلب على برامج التدريب لأسباب رئيسية، وهي:

وتجاري، واقتصاد مدرسي، وفندقي) وتعتمد برامجها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي. ونظام التدريب المهني والذي تتراوح مدته ما بين السنة أشهر والسنتين بحسب المؤسسة والنظام المتبع كما يظهرها الجدول اللاحق وتعتمد غالبيتها من قبل وزارة العمل، كما تتواجد المراكز الثقافية المختلفة والتي توفر التدريب ضمن المستوى الأول أو توفر فرصة التعليم المستمر²⁹.

الجدول 14 : الجهات التي تقدم خدمات التعليم والتدريب المهني والبرامج المتاحة.

الجهة المسؤولة	المؤسسة	العدد	المدة	متطلبات الدخول
وزارة التربية والتعليم العالي	مدرسة مهنية (صناعية، زراعية، ..)	17	سنتان	طلاب صف 10
وزارة العمل	مركز تدريب مهني	14	6-10 أشهر	الصف العاشر باستثناء العسكرية للصف 12
وزارة الشؤون الاجتماعية	مراكز تأهيل الشبابية	16	سنتان	المجموعات المستهدفة
مؤسسات أخرى مرتبطة بالقطاع الحكومي	نادي الأسير	1	2-9 أشهر	المجموعات المستهدفة
	المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات	1	30-1200 ساعة	المجموعات المستهدفة
	وزارة الصحة والسياحة وغيرها	حسب الطلب		المجموعات المستهدفة
وكالة الغوث الدولية	مركز تدريب مهني	3	سنتان	طلاب صف 9-12 والمجموعات المستهدفة
المؤسسات غير الحكومية (مدارس)	مدرسة مهنية (صناعية وفندقية)	4	سنتان دراسيتان	طلاب صف 10
المؤسسات غير الحكومية	مركز تدريب مهني	7	11 شهر إلى سنتين	الطلبة المتسربين، الصف 9-12
المؤسسات غير الحكومية (تدريب)	مركز تدريب مهني	3	6-11 شهر	الصف 10-12
المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، مراكز ثقافية، مراكز نسوية	أكثر من 200 مركز ثقافي مسجلة لدى وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل	300-30 ساعة تدريب	حسب موضوع الدراسة	

يبين الجدول أن من يقوم بمعظم الخدمات الخاصة بالتعليم والتدريب المهني جهات حكومية كوزارة التربية والتعليم العالي ب (17) مدرسة مهنية، ووزارة العمل ب (14) مركزاً مهنيًا ووزارة الشؤون الاجتماعية ب (16) مركز تأهيل للشبابية، وجهات حكومية أخرى، وتساهم وكالة الغوث الدولية ب (3) مراكز تدريب مهني، أما المؤسسات غير الحكومية والأهلية والقطاع

²⁹ وزارة التربية والتعليم العالي (2011)، دراسة الاحتياجات الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية للمشروع البلجيكي - دعم التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين.

³⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، ظروف خريجي التعليم والتدريب المهني في سوق العمل الفلسطيني. ص 37

³¹ نفس المرجع السابق. ص 49

³² نفس المرجع السابق. ص: 39-40

مناقشة مؤشرات الهدف الثالث:

من خلال نتائج رصد مؤشرات الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع يلاحظ ما يأتي:

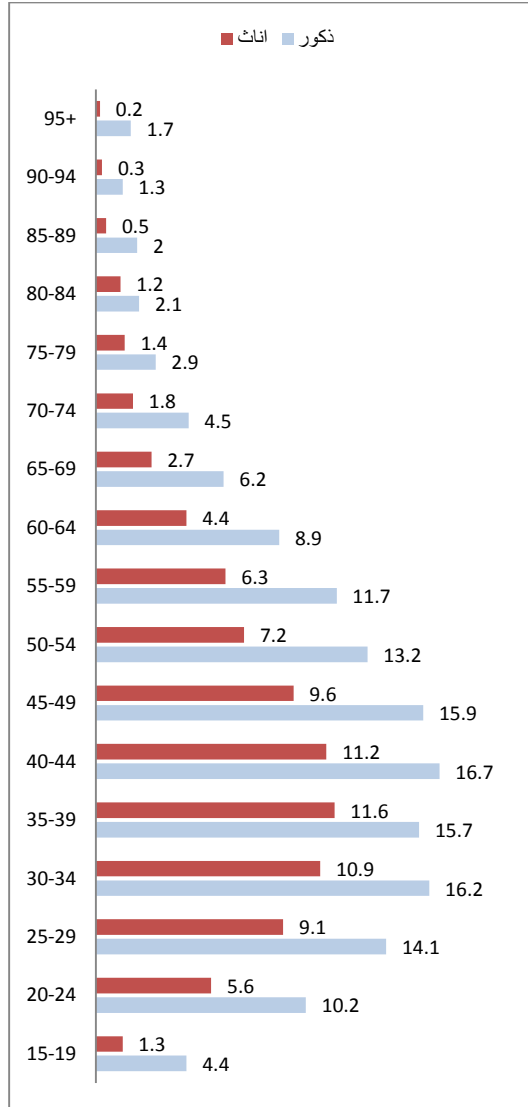
- وصول نسبة القرائية في العام 2013 لكلا الجنسين إلى (99.3%) بينما كان عام 2005 (92.3%).
- تحسن المؤهلات العلمية لدى الشباب والكبار ممن يحملون مؤهلات علمية ثانوي فأعلى بين العام 2005 والعام 2012 .
- ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي النظامي من (71.6%) في العام 2004/2005 إذ كانت نسبة الثانوي العام (70.1%) والتعليم المهني (1.5%)، إلى (73.5%) عام 2012/2013 وبلغت نسبة التعليم الثانوي العام (72.2%) والتعليم المهني (1.3%). وكان معدل القيد الإجمالي للإناث أكبر مقارنة بالذكور في التعليم الثانوي العام وأقل من الذكور في التعليم الثانوي المهني، وكان هناك تناقص في معدل الالتحاق الإجمالي للالتحاق في التعليم الثانوي من 2008 ولغاية 2013.
- انخفاض نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الثانوي من (79.9%) عام 2009/2010 - للذكور (72.0%) وللإناث (88.1%) - إلى (68.2%) عام 2013/2014 وبلغت النسبة للذكور (59.3%) وللإناث (77.4%).
- تشير الدراسات³³ إلى أن اتجاهات المجتمع تجاه التعليم المهني ليست إيجابية، وإلى أن غالبية الطلبة والأهل لا يفضلون الالتحاق بالتعليم المهني لأنهم يفضلون الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد الثانوية العامة، وبلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني في العام 2012/2013 حوالي (6.47%) وبدون تخصص التجاري تصبح النسبة (2.94%). في العامين 2008/2009 و 2009/2010 كانت هناك زيادة واضحة في أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم المهني حيث وصلت نسبة الزيادة (12.9%) وبدأت بعد ذلك بالتناقص حتى وصلت خلال العام 2011/2012 إلى (1.3%) وإلى (-2.7%) خلال العام 2013/2014.

أولاً: الفرد يصبح صاحب خبرة في مجال عمله وهو ليس بحاجة إلى برامج تدريب إضافية، ويستطيع كسب قوته بما لديه من رصيد مهارات .

ثانياً: مع تقدم العمر تصبح فرصة استرداد تكلفة التدريب أقل خاصة في برامج التدريب ذات التكلفة العالية.

ثالثاً: يرتبط اختيار الفرد لبرنامج التدريب باختياره للمهنة التي يرغبها، وتكون عملية الاختيار عادةً في مراحل عمر شبابية. كما يشير الشكل إلى ارتفاع نسب الذكور بالنسبة للإناث لجميع الفئات العمرية.

الشكل 25 : نسبة خريجي التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان في سن العمل حسب الفئة العمرية والجنس

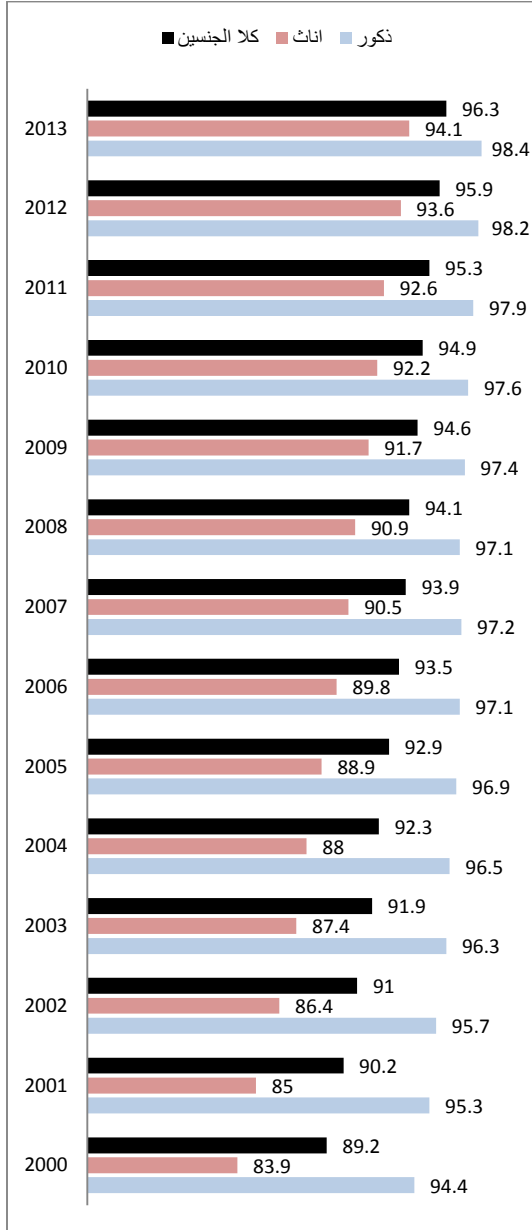


³³ وزارة التربية والتعليم العالي (2011)، دراسة الاختياجات الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية للمشروع البلجيكي - دعم التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين.

3-4: تحسين مستوى محو أمية الكبار:

ونصف مثيلتها بين الذكور في العام 2013، ويلاحظ أن معدلات معرفة القراءة والكتابة للإناث في قطاع غزة أفضل منها في الضفة الغربية بعكس الذكور، ويرصد الشكل (27) تطور معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب الجنس عبر سنوات مختلفة.

الشكل 26: معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب الجنس لعدة سنوات.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله

يُحدد هذا الهدف في تحقيق "تحسين بنسبة (50%) في مستويات القرائية لدى الكبار بحلول عام 2015 ولاسيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار"³⁴. ومن المعلوم أن تحسين مستوى القرائية له تأثير مهم على تقدم المجتمعات، ولذا هناك ضغط متواصل من طرف المنظمات الدولية على الحكومات للاهتمام بوضع سياسات عمومية فعالة بخصوص محو الأمية. إذ وصل معدل أمية الكبار العالمي عام 2010 إلى (16%) أي ما يعادل 775 مليون راشد وثلاثا هؤلاء من النساء. ويهتم برنامج تقييم ورصد محو الأمية التابع لمعهد اليونسكو للإحصاء، بجميع جميع المعطيات حول طرق اكتساب مهارات القراءة والسيقات المرتبطة بها، وغالبا ما تكتسب هذه المهارات في المدارس أو المراكز المخصصة لمحو الأمية. و"لفهم العمليات المرتبطة باكتساب مهارات القرائية، يجمع برنامج تقييم ورصد محو الأمية معلومات أساسية بشأن نطاق واسع من بيانات القرائية وممارسات محو الأمية. وتستخدم هذه المعلومات لتطوير قياس "كثافة بيانات القرائية" على المستويين الفردي والأسري والمجتمع"³⁵.

يتحقق الهدف الرابع المتمثل في تحسين مستوى محو أمية الكبار أو الاقتراب تحقيقه وفق معايير اليونسكو إذا بلغت نسبة محو الأمية لدى الكبار (95%).

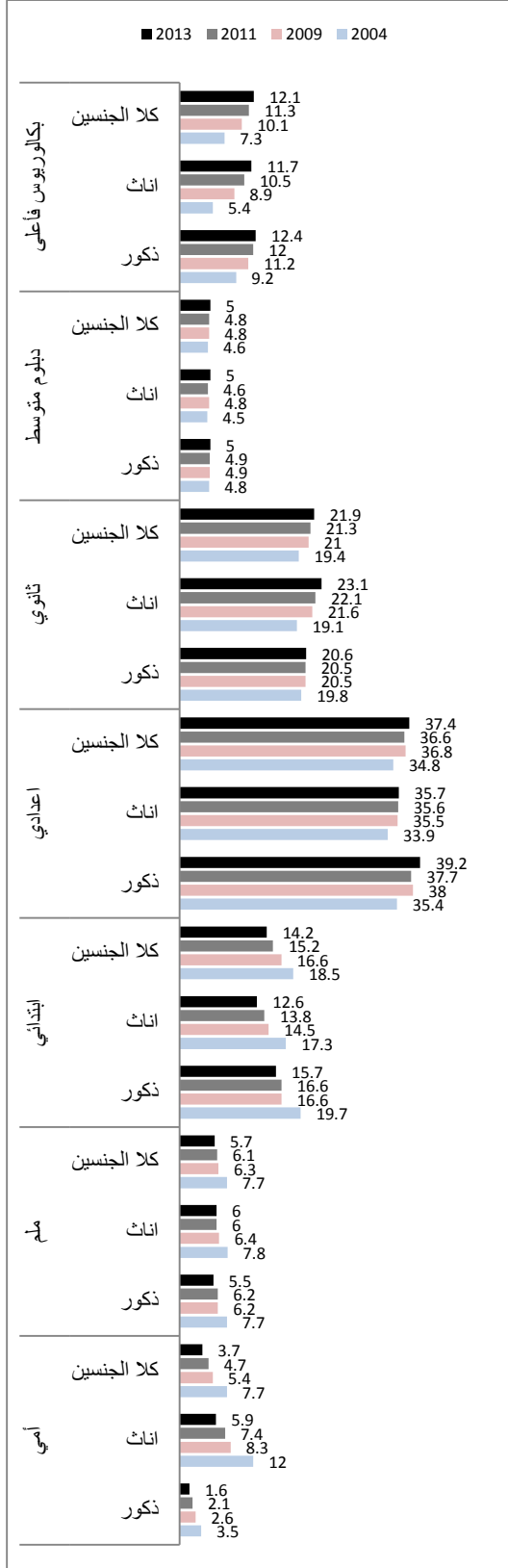
1. معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب الجنس.

وهو عبارة عن عدد الأشخاص المنتمين إلى فئة العمر (15 سنة فما فوق) الذين يمكنهم قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير يتناول حياته اليومية، مقسوما على عدد السكان في فئة العمر نفسها. وتشير البيانات المتوفرة (الملحق 3) إلى زيادة معدل معرفة القراءة والكتابة في فلسطين للأفراد (15 سنة فأكثر) وانخفاض معدلات الأمية، إذ زادت معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) من (92.3%) عام 2004 - وكانت (96.5%) للذكور و(88%) للإناث - إلى (96.3%) في العام 2013 - (98.4%) للذكور و(94.1%) للإناث -، وبلغت نسبة الزيادة الكلية (4%) في معدل القراءة والكتابة بين العامين 2004 و 2013. وبلغت الأمية بين الإناث ثلاثة أضعاف

³⁴ تقرير التعليم للجميع 2012، ص: 89.

³⁵ تقرير التعليم للجميع 2012، ص: 90.

الشكل 27 : مقارنة بين أعلى مستوى تعليمي للفلسطينيين في العمر (15 سنة فأكثر) حسب الجنس في سنوات مختلفة.



يمكننا القول من خلال الشكل أعلاه إن معدلات القرائية لدى الكبار يتحسن بشكل مضطرب عبر السنوات ما يدل على وجود جهود كبيرة ومخلصة بذلت وتبذل في جناحي الوطن أدت إلى الزيادة الملحوظة في معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والمنطقة.

ووفق البيانات أعلاه تكون فلسطين من الدول التي حققت الهدف الرابع للتعليم للجميع المتمثل في تحسين مستوى محو الأمية لدى الكبار ببلوغ نسبة القرائية في عام 2013 (96.3%) والمستهدف عالميا لتحقيق الهدف أو الاقتراب من تحقيقه (95%).

2. نسبة الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب أعلى مستوى من التحصيل العلمي المنجز أو المحصل (الأساسي والثانوي والجامعي).

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2013 على مستوى فلسطين أن نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى بلغت (12.1%). أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية بلغت (9.4%). وأظهرت أن هناك تمايزا لصالح الذكور مقابل الإناث في التحصيل العلمي، حيث أن نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى بلغت (12.4%) مقارنة ب (11.7%) للإناث. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت نسبة الذكور (7.1%) مقارنة ب (11.9%) للإناث.

وبوضح الشكل الآتي أعلى مستوى علمي للفلسطينيين في العمر (15 سنة فأكثر) وفق الجنس وعبر سنوات مختلفة.

3. عدد ونسبة التوزيع المئوية لبرامج القرائية والتعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج

يتضمن هذا المؤشر في الوضع الفلسطيني برنامجين: الأول: برنامج محو الأمية وتعليم الكبار، والثاني: برنامج التعليم الموازي.

أولاً: برنامج محو الأمية وتعليم الكبار: مقدّم لكل من لا يتقن مهارات القراءة والكتابة والحساب، ممن لم يلتحق بالتعليم نهائياً، أو من أنهى سنة أو اثنتين من تعليمه الأساسي لكن ظروفه أرغمته على ترك المدرسة، فأصبح بمرور الوقت أمياً، وهذا المجال يستهدف الفئة العمرية (14-65) عاماً. يلتحق الدارسون في هذا المجال لمدة سنتين دراسيتين، يتقدم بعدها الدارس لامتحان الاجتياز ويحصل الناجحون منهم على شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي. وفي الجدول الآتي عدد ونسب مراكز محو الأمية والمشاركين فيها من متعلمين ومعلمين وفق الجنس لسنوات عدّة.

الجدول 16 : عدد ونسبة مراكز محو الأمية والمشاركين فيها من متعلمين ومعلمين وفق الجنس لعدة سنوات.

الجنس	عدد	نسبة	2013/2014		2012/2013		2011/2012	
			عدد	%	عدد	%	عدد	%
المتعلمين	787	51.3	680	48.4	651	54.6		
	746	48.7	726	51.6	541	45.4		
	1533	100	1406	100	1192	100		
المعلمين	73	54.9	57	51.8	56	56.0		
	60	45.1	53	48.2	44	44.0		
	133	100	110	100	100	100		
عدد المراكز		90	84	79				

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - الإدارة العامة للتعليم العام

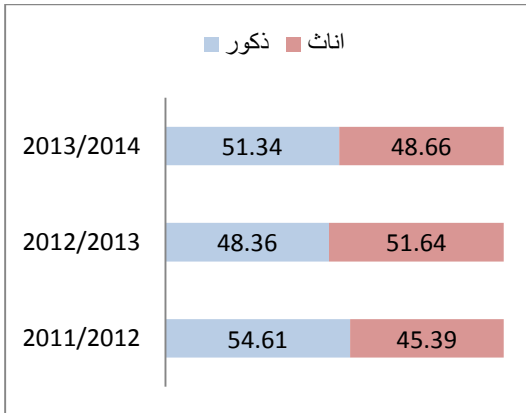
يشير الجدول أعلاه إلى :

- مراكز محو الأمية وتعليم الكبار: يلاحظ ارتفاع عدد مراكز محو الأمية وتعليم الكبار حيث بلغ في العام 2014/2013

(90) مركزاً، بينما كان في العام 2012/2011 (79) مركزاً وهذه الزيادة تعكس الاهتمام بتقليل نسب الأمية.

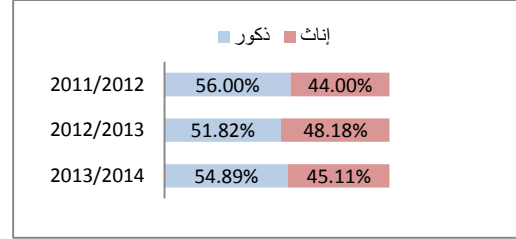
- المتعلمون: بلغ عدد المتعلمين في المراكز (1533) دارساً/ة، ونسبة المتعلمين الذكور فيها عام 2014/2013 (51.34%) وعددهم (787)، والإناث (48.66%) وعددهم (746). أما في عام 2012/2011 فكان عدد المتعلمين (1192) ذكراً وأنثى، وبلغت نسبة الذكور (54.61%) وعددهم (651)، أما الإناث فنسبتهن (45.39%) والعدد (541). أي أن هناك زيادة في أعداد الملتحقين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار للذكور وللإناث، غير أن التطور في نسبة الإناث أكبر بحيث تقلصت الفجوة من (9.22%) في العام 2012/2011 إلى (2.68%) فقط خلال سنتين. والشكل التالي يبين نسب الذكور والإناث للمتعلمين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار للأعوام 2012/2011، 2013/2012، 2014/2013.

الشكل 28 : نسب المتعلمين الذكور والإناث في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار لسنوات مختلفة.



- المعلمون: صاحبت الزيادة في أعداد المراكز والمتعلمين زيادة في أعداد المعلمين في مراكز محو الأمية وبلغ عدد المعلمين في 2014/2013 في مراكز محو الأمية (133) معلماً/ة، ونسبة الذكور (54.89%) والإناث (45.11%)، بينما كان عدد المعلمين والمعلمات في العام 2012/2011 (100) معلماً/ة، ونسبة المعلمين (56%)، والمعلمات (44%). ويبيّن الشكل التالي نسب الذكور والإناث المعلمين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار للأعوام 2012/2011، 2013/2012، 2014/2013.

الشكل 29 : نسب المعلمين الذكور والإناث في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار لسنوات مختلفة.



ثانياً: التعليم الموازي: يقدم للمتسربين من المدارس ممن أنهوا 5-6 سنوات في التعليم الأساسي، ولكنهم تسربوا من المدرسة وانخرطوا في الحياة العملية. يلتحق الدارسون بهذا المجال لعامين دراسيين، يتقدم الدارس بعدها لامتحان الاجتياز لبرنامج التعليم الموازي، حيث يحصل الناجحون منهم على شهادة توازي شهادة الصف التاسع الأساسي. ويرصد الجدول الآتي عدد ونسب مراكز التعليم الموازي ومن فيها من متعلمين ومعلمين وفق الجنس لسنوات.

الجدول 17 : عدد ونسبة مراكز التعليم الموازي والمشاركين فيها من متعلمين ومعلمين وفق الجنس لعدة سنوات.

الجنس	2013/2014		2012/2013		2011/2012	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المتعلمين	144	52	124	47.5	69	43.7
المعلمين	133	48.0	137	52.5	89	56.3
المشاركين	277	100	261	100	158	100
المتعلمين	61	70.9	31	59.6	15	55.6
المعلمين	25	29.1	21	40.4	12	44.4
المشاركين	86	100	52	100	27	100
عدد المراكز	23		16		11	

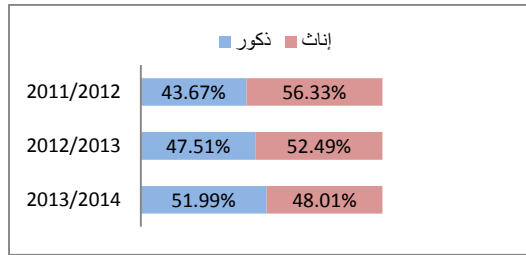
المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - الإدارة العامة للتعليم العام

يشير الجدول أعلاه إلى :

- مراكز التعليم الموازي: يلاحظ ارتفاع عدد مراكز التعليم الموازي حيث بلغ في العام 2014/2013 (23) مركزاً، بينما كان في العام 2012/2011 (11) مركزاً وهي تعكس الاهتمام بتحسين مستوى التأهيل للمجتمع الفلسطيني الانتقال بهذه الفئة من فئة يقرأ ويكتب إلى فئة التعليم الابتدائي.

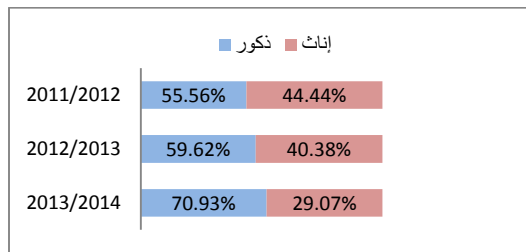
- المتعلمون: بلغ عدد المتعلمين في هذه المراكز (277) ذكراً وأنثى، ونسبة المتعلمين الذكور في مراكز محو الأمية في العام 2014/2013 (51.99%) وعددهم (144)، ونسبة الإناث (48.01%) وعددهم (133). أما في عام 2012/2011 فكان عدد المتعلمين (158) ذكراً وأنثى، وبلغت نسبة الذكور (43.67%) وكان عددهم (69)، أما الإناث فنسبتهن (56.33%) وعددهن (89). أي بزيادة في أعداد الملتحقين في مراكز التعليم الموازي لكل من الذكور والإناث، غير أن تطور نسبة الإناث أكبر بحيث تقلصت الفجوة من (12.66%) في العام 2012/2011 لصالح الإناث إلى (3.98%) فقط خلال سنتين ولصالح الذكور. ويوضح الشكل اللاحق نسب الذكور والإناث للمتعلمين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار للأعوام: 2012/2011، 2013/2012، 2014/2013.

الشكل 30: نسب المتعلمين الذكور والإناث في مراكز التعليم الموازي لسنوات مختلفة.



- المعلمون: كما كانت هناك زيادة في أعداد المراكز والمتعلمين طرأت زيادة على أعداد معلمين مراكز التعليم الموازي وبلغ عددهم في 2014/2013 (86) معلماً ومعلمة للذكور (70.3%) وللإناث (29.07%)، وكان عدد المعلمين والمعلمات في العام 2012/2011 (27) معلماً ومعلمة ونسبة المعلمين (55.56%) والمعلمات (44.44%). والشكل التالي يرصد نسب الذكور والإناث المعلمين في مراكز التعليم الموازي للأعوام: 2012/2011، 2013/2012، 2014/2013.

الشكل 31: نسب المعلمين الذكور والإناث في مراكز التعليم الموازي لسنوات مختلفة.



3-5: التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم:

يقتضي هذا الهدف، القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجالي التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام 2015، مع التركيز والتأكيد على أهمية ضمان انتفاع كامل ومستمر للفتيات من تعليم أساسي ذو جودة عالية والحرص على تحصيلهن الدراسي في هذا المجال، ويسلط الهدف الضوء على الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم في مجموعة مواضيع منها الأمية والالتحاق وغيرها من القضايا ذات العلاقة، من خلال عرض ومناقشة الإحصاءات المتوافرة والمؤشرات ذات العلاقة وتوفير الدلائل والقرائن لمتخذي القرار لمعالجة الخلل ما أمكن والتأكيد على الجوانب الإيجابية وإبرازها لتعزيزها.

ووفق معايير اليونسكو لتحقيق هدف تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم فإن الهدف يتحقق أو تقترب من تحقيقه إذا تراوح مؤشر التكافؤ فيما بين الجنسين (95-105) في التعليم الأساسي (1-10) أو إسكد 1 و إسكد 2 وفق تصنيف اليونسكو.

ومما لاشك فيه أن تعميم التعليم على الذكور والإناث، وضمان الاستفادة، هو هدف في غاية الأهمية، كما يعتبر حقا أساسيا ومؤشرا لتطوير الوضع الاجتماعي. ومن الملاحظ بحسب التقارير الدولية والإقليمية التي تهتم بتقييم التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية اختلاف الأنماط المرتبطة بقضايا الجنسين بحسب اختلاف المواد، فالفتيات يؤدين أفضل من الصبيان في القراءة في جميع البلدان ماعدا واحدا، في حين يتفوق الصبيان على الفتيات في مجال الرياضيات في معظم البلدان. وتختلف الأمور بالنسبة إلى العلوم، حيث لا يسجل العديد من البلدان فوارق تذكر بين الصبيان والفتيات. تتشابه هذه الأنماط إلى حد كبير على صعيد مستويات التعليم والمناطق ومجموعات الدخل في كل بلد. وتشير الإحصائيات ونتائج برنامج التقييم الدولي للطلبة للعام 2009، إلى كون وضع الفتيات في مجال المهارة القرائية، قد تحسن بشكل كبير، بحيث أصبح وضعهن أفضل بكثير من الفتيان وفي كثير من الدول وخصوصا المتقدمة، ويشير تقرير تعميم التعليم للجميع إلى وجود تفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي وهو على حساب

الفتيان؛ بحيث يعتبر الفتيان "أقل احتمالا من الفتيات في الالتحاق بالمدرسة الثانوية وفي تحقيق أداء متساو معهن في حال الالتحاق خاصة في عديد البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أو البلدان المرتفعة الدخل. وتشكل تجارب هذه البلدان عبرة للدول الأكثر فقرا بحيث ترتفع نسبة الالتحاق.

1. النسبة المئوية للإناث الملتحقات من القيد الكلي بحسب المستوى التعليمي.

وهي عبارة عن عدد الطالبات (الطالبات) في مرحلة تعليمية معينة، معبر عنه كنسبة مئوية من مجموع الطلبة أو الطلبة (ذكورا وإناثا) في نفس المرحلة، لسنة مدرسية معينة، ويوضح الجدول (18) أدناه النسبة المئوية لطلبات ملتحقات من القيد الكلي بحسب المستوى التعليمي لسنوات مختلفة.

الجدول 18: النسبة المئوية للإناث الملتحقات من القيد الكلي بحسب المستوى التعليمي لعدة سنوات.

المرحلة	2005/2004	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014
المرحلة الابتدائية	47.9	48.2	48.5	48.6	48.7	49.04
المرحلة الأساسية	49.3	49.4	49.7	49.6	49.8	49.6
المرحلة الثانوية	51.8	54.1	54.8	54.4	54.9	55.7

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - قواعد البيانات التربوية.

يظهر الجدول أعلاه تقدما ملحوظا في نسبة الإناث في التعليم بمراحله المختلفة إذ كانت النسبة المئوية للإناث الملتحقات من القيد الكلي للعام 2005/2004 لمرحلة رياض الأطفال (47.9%)، وللمرحلة الأساسية (49.3%)، وللمرحلة الثانوية (51.8%)، وبلغت في عام 2014/2013 لمرحلة رياض الأطفال (49.04%)، وللمرحلة الأساسية (49.6%)، وللمرحلة الثانوية (55.7%). ويمكن القول إن هناك تفاوتاً في الالتحاق في رياض الأطفال والتعليم الأساسي ولصالح الذكور؛ أي أن هناك تمييزاً سلبياً ضد الإناث، بينما تميل الكفة في

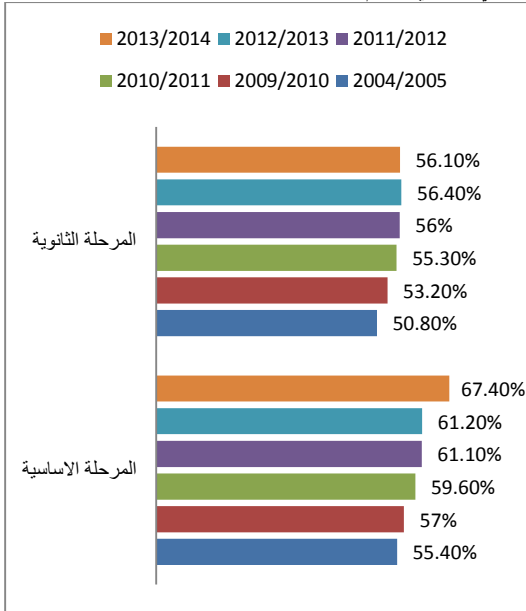
الجدول 19 : النسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي الأساسي والثانوي لأعوام مختلفة

المرحلة	2005/2004	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014
الأساسية	55.4	57.0	59.6	61.1	61.2	67.4
الثانوية	50.8	53.2	55.3	56.0	56.4	56.1

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - قواعد البيانات التربوية.

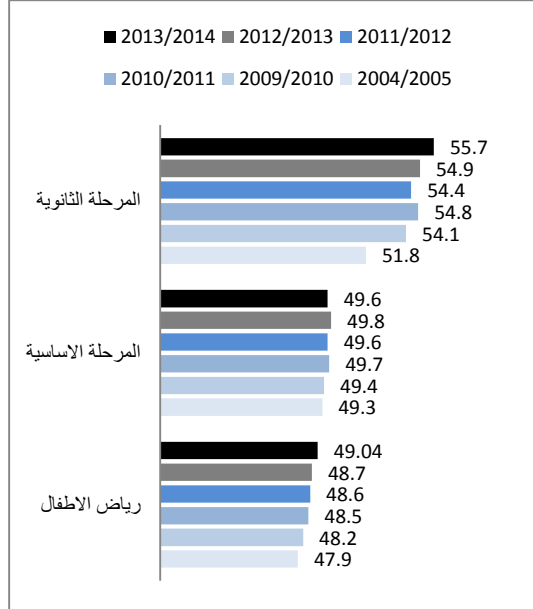
يبين الجدول أعلاه زيادة مضطردة للنسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي الأساسي والثانوي لأعوام مختلفة، وبلغت النسبة لعام 2005/2004 في المرحلة الأساسية (55.4%)، وفي الثانوية (50.8%)، بينما وصلت في عام 2014/2013 (67.4%) للمرحلة الأساسية، و(56.4%) للمرحلة الثانوية، وقد يكون من أسباب الزيادة في المرحلة الأساسية سياسة الوزارة لتأنيث التعليم للصفوف الأربعة الأولى، وفي الثانوية انخفاض نسبة تسرب الإناث بالنسبة للذكور وبالتالي زيادة عددهن عن الذكور في المرحلة.

ويوضح الشكل الآتي تطوّر نسب المعلمات من العدد الكلي لمعلمي المرحلة الأساسية والثانوية لسنوات. الشكل 33 : مقارنة بين النسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي الأساسي والثانوي لأعوام مختلفة



مرحلة التعليم الثانوي لصالح الإناث وبشكل ملحوظ. ويرصد الشكل الآتي تطوّر نسب الإناث في مراحل التعليم في سنوات مختلفة.

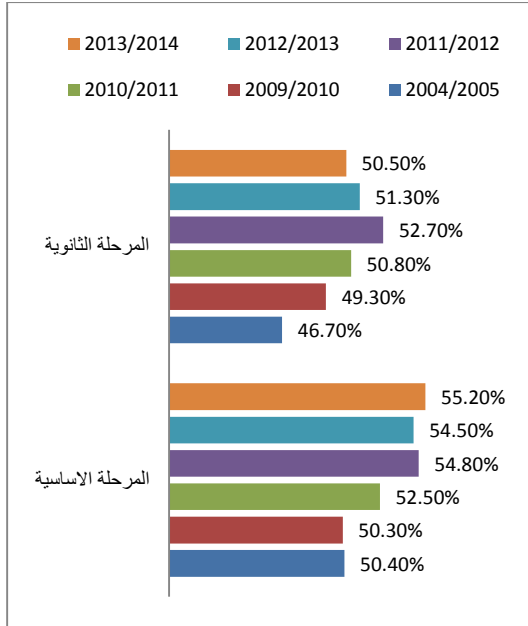
الشكل 32: نسب الإناث الملتحقات في التعليم من القيد الكلي بحسب المستوى التعليمي لعدة سنوات.



2. النسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي الأساسي والثانوي.

هذا المؤشر عبارة عن عدد المعلمات (المدرسات) في مرحلة تعليمية معينة، معبّرًا عنه كنسبة مئوية من مجموع المعلمين والمعلمات (ذكورًا وإناثًا) في هذه المرحلة، لسنة مدرسية معينة. ويهدف إلى تبيان تركيب قوى التعليم حسب الجنس، ويساعد هذا المؤشر في تقييم الحاجة إلى تواجد الفرص و/أو الدوافع لتشجيع النساء على المشاركة في الأنشطة التعليمية في مستوى تعليمي معين، وتشير النسبة المئوية للمعلمات التي تقارب (50%) إلى تكافؤ الجنسين فيما يتعلق بتركيب قوى التعليم، بينما تدل قيمة أكثر من (50%) إلى فرص أكبر و/أو إلى تفضيل النساء المشاركة في الأنشطة التعليمية في مرحلة ما أو صف أو برنامج تعليمي معين. ويرصد الجدول النسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي المرحلتين الأساسية والثانوية لسنوات.

الشكل 34 : مقارنة بين النسبة المئوية المئوية لمديرات/ رئيسات المدارس بحسب المستوى التعليمي الأساسي والثانوي لسنوات مختلفة



4. النسبة المئوية للمسؤوليات التربويات الأعلى في المكاتب التربوية الحكومية على المستوى المركزي والمقاطعات والأقاليم والمستوى المحلي.

يقوم هذا المؤشر بتحديد نسبة مشاركة الإناث في إشغال المراكز العليا في القطاع التربوي الحكومي، خاصة في مستوى الفئة العليا التي تتضمن مسميات وظيفية من مدير عام فأعلى، والفئة الأولى التي تتضمن مسمى مدير أو رئيس وحدة أو مستشار. ويظهر الجدول الآتي نسبة مشاركة الإناث في الفئتين العليا والأولى.

الجدول 21 : النسبة المئوية للمسؤوليات التربويات الأعلى في المكاتب التربوية الحكومية على المستوى المركزي والمقاطعات والأقاليم والمستوى المحلي لعام 2013.

النسبة	الفئة
21.7	الفئة العليا
21.1	الفئة الأولى
21.3	المجموع

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي- الإدارة العامة للشؤون الإدارية.

5. مؤشر التكافؤ بين الجنسين لكل من:

وهو عبارة عن معدل قيمة مؤشر ما للإناث على مثلثتها للذكور، ويقاس التقدم نحو تكافؤ الجنسين في المشاركة و/أو

3. النسبة المئوية لمديرات/ رئيسات المدارس بحسب المستوى التعليمي لسنوات مختلفة.

هذا المؤشر عبارة عن عدد المديرات (الرئيسات) في مرحلة تعليمية معينة، معبر عنه كنسبة مئوية من مجموع المديرات/الرئيسات (ذكورًا وإناثًا) في هذه المرحلة، لسنة مدرسية معينة.

ويهدف إلى تبيان تركيب قوى التعليم حسب الجنس، كما يساعد هذا المؤشر على تقييم الحاجة إلى تواجد الفرص و/أو الدوافع لتشجيع النساء على المشاركة في الأنشطة التعليمية في مستوى تعليمي معين. والجدول الآتي يبين التوزيع النسبي لمديرات / رئيسات المدارس حسب المرحلة لسنوات مختلفة.

الجدول 20 : التوزيع النسبي لمديرات / رئيسات المدارس حسب المرحلة لسنوات مختلفة

المرحلة	2004/2005	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014
الأساسية	50.4	50.3	52.5	54.8	54.5	55.2
الثانوية	46.7	49.3	50.8	52.7	51.3	50.5

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي-قواعد البيانات التربوية.

يظهر الجدول أعلاه تطور نسب المديرات في المدارس في كلا المرحلتين الأساسية والثانوية. وبلغت نسبة المديرات في المرحلة الأساسية للعام 2005/2004 (50.4%)، وللمرحلة الثانوية (46.7%)، ووصلت هذه النسبة في العام 2014/2013 للمرحلة الأساسية (55.2%)، وللمرحلة الثانوية (50.5%). وقد يكون من أسباب الزيادة في المرحلة الأساسية سياسة الوزارة في تأنيث التعليم للصفوف الأربعة الأولى، وفي المرحلة الثانوية انخفاض نسبة تسرب الإناث بالنسبة للذكور وبالتالي زيادة عددهم عن الذكور وبالتالي زيادة عدد مدارس الإناث في هذه المرحلة.

فرص التعلم المتاحة للإناث مقارنة بفرص التعلم المتاحة للذكور، كما يعكس مستوى تعزيز وضع النساء في المجتمع. وتدل قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين التي تساوي 1 على تكافؤ بين الإناث والذكور، وتشير قيمة أقل من 1 عموماً إلى تباين لصالح الفتيات/الرجال، بينما تدل قيمة أعلى من 1 على تباين لصالح الفتيات/النساء. ولكن يختلف إلى حد بعيد تفسير المؤشرات التي يجب أن تقارب الصفر في المائة بشكل مثالي ويبين الجدول التالي مؤشر التكافؤ بين الإناث والذكور في سنوات في مجالات القرائية، والالتحاق بالتعليم بمراحله المختلفة وإكمال المرحلة التعليمية..الخ.

الجدول 22 : مؤشرات التكافؤ بين الإناث والذكور في عدة سنوات:

مؤشر تكافؤ الجنسين						
اسم المؤشر	2004/2005	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014
معدلات القرائية لدى الكبار والشباب (فأكثر)	0.91	0.94	0.95	0.95	0.95	غ.م
معدلات القرائية لدى الكبار والشباب (24-15)	0.99	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
معدل الالتحاق الإجمالي لمرحلة رياض الأطفال	0.96	0.99	0.98	0.98	0.99	1.00
معدل الدخول الإجمالي للصف الأول الأساسي	99	1.00	0.99	1.00	1.01	0.99
معدل الدخول الصافي للصف الأول الأساسي	0.95	1.00	0.96	1.00	1.01	0.99
معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الأساسية	1.01	1.02	1.05	1.02	1.03	1.02
معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الأساسية	1.00	1.02	1.04	1.02	1.03	1.02
معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الأساسية	1.00	1.03	1.05	1.02	1.03	1.02
معدل البقاء حتى الصف الخامس الأساسي	1.01	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
معدل البقاء حتى الصف العاشر الأساسي	1.13	1.15	1.18	1.19	1.19	1.22
معدل المرحلة الأساسية إكمال	1.08	1.17	1.21	1.20	1.24	1.22
معدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية	1.05	1.07	1.07	1.06	1.07	1.06

مؤشر تكافؤ الجنسين						
اسم المؤشر	2004/2005	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014
معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الثانوية	1.12	1.24	1.27	1.25	1.27	1.31
معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الثانوية	1.18	1.22	1.26	1.24	1.27	1.30
معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الثانوية	1.04	1.21	1.27	1.23	1.26	1.29
النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً للمعلمين ما قبل الخدمة	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين وفق إستراتيجية إعداد المعلمين	-	1.34	1.34	1.29	1.28	1.28

المصدر 1: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 و 2013، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة. رام الله- فلسطين. بيانات غير منشورة
المصدر 2: وزارة التربية والتعليم العالي-قواعد البيانات التربوية
المصدر 3: وزارة التربية والتعليم العالي- تقارير المتابعة والتقييم

يشير الجدول السابق إلى عدة قضايا في مجال التكافؤ بين

الجنسين، وهي:

- تقلص الفجوة بين الإناث والذكور في معدلات القرائية لدى الكبار والشباب (15- فأكثر) خلال 2004- 2013 ولكن ما زالت معدلات القرائية للذكور أعلى من الإناث.
- تقلص الفجوة بين الجنسين في معدلات القرائية لدى الكبار والشباب (15-24 سنة) خلال الأعوام 2004 - 2013 وكانت معدلات القرائية للذكور أعلى من الإناث عام 2004 ولكن منذ 2009 تحقق التكافؤ بين الجنسين.
- تقلص الفجوة بين الإناث والذكور في معدل الالتحاق الإجمالي لمرحلة رياض الأطفال من 2004-2013 بمعدلات التحاق إجمالية للذكور أعلى من الإناث عام 2004 ولكن منذ العام 2013 تحقق التكافؤ بين الجنسين.
- وجود تذبذب في تحقيق مؤشر التكافؤ في معدل الدخول الإجمالي للصف الأول خلال الأعوام 2004-2013 فنجد أحياناً يميل لصالح الذكور، وأحياناً يتعادل ويميل أحياناً لصالح الإناث دون نمط ثابت في التكافؤ أو عدمه.

- يميل مؤشر التكافؤ في معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الأساسية في جميع السنوات لصالح الإناث مع تذبذب الفارق خلال السنوات زيادة ونقصان.
- مؤشر التكافؤ لمعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الأساسية متعادل في 2004 لكنه بدأ يميل لصالح الإناث من 2009 - 2013 مع التذبذب في مقدار الزيادة.
- كان مؤشر التكافؤ في معدل البقاء حتى الصف الخامس الأساسي يميل لصالح الإناث 2004 ولكن يظهر التعادل في المؤشر منذ العام 2009 ولغاية العام الحالي.
- يميل مؤشر التكافؤ في معدل البقاء حتى الصف العاشر في السنوات جميعها لصالح الإناث مع زيادة مضطردة في الفارق خلال السنوات.
- يميل مؤشر التكافؤ في معدل إكمال المرحلة الأساسية في جميع السنوات لصالح الإناث مع زيادة مضطردة في الفارق خلال السنوات حتى العام 2012/2013 ثم بدأ بالتقلص عام 2013/2014.
- يميل مؤشر التكافؤ في معدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية في جميع السنوات لصالح الإناث مع تذبذب الفارق خلال السنوات زيادة ونقصان.
- يميل مؤشر التكافؤ في معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الثانوية في جميع السنوات لصالح الإناث مع تذبذب الفارق خلال السنوات زيادة ونقصان.
- يميل مؤشر التكافؤ في معدل الالتحاق الصافي المعدل للمرحلة الثانوية في السنوات جميعها لصالح الإناث مع الزيادة المضطردة في الفارق خلال السنوات.
- يميل مؤشر التكافؤ في معدل الالتحاق الصافي المعدل للمرحلة الثانوية في السنوات جميعها لصالح الإناث مع تذبذب الفارق خلال السنوات زيادة ونقصان.
- كان مؤشر التكافؤ للنسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً قبل الخدمة متعادلاً طوال السنوات.
- يميل مؤشر التكافؤ في النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين وفق إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم في السنوات جميعها لصالح الإناث مع نقصان مضطرد.
- ووفق الجدول أعلاه تكون فلسطين من الدول التي حققت التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم.

1. التوزيع المئوي للمعلمين بحسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، والأساسي، والثانوي) والجنس.

يعد الاستثمار في المعلمين أمراً هاماً لتعليم الطلبة ورفاهيتهم: فالمعلمون المؤهلون والمدرسون تدريباً جيداً قادرون على إدارة التنوع في الفصول الدراسية بصورة أفضل، والتعامل - على سبيل المثال - مع مجموعة واسعة من الأعمار التي توجد عادة في المدارس في البلدان الخارجة من الصراعات، ويمكنهم الإسهام في الحد من العنف وإدارة الانضباط بطريقة إيجابية، ومن خلال التدريب الجندري، يمكنهم دعم مشاركة أفضل للفتيات في الفصل بطريقة تزيد بدرجة كبيرة من فرص نجاحهن. والجدول الآتي يبين التوزيع المئوي للمعلمين بحسب مؤهلاتهم الأكاديمية والجنس.

الجدول 23 : التوزيع المئوي للمعلمين بحسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي والجنس للعام 2012/2013.

التوزيع النسبي للمعلمين حسب أعلى مؤهل علمي	ماجستير فاعلي	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط فما دون	الجنس
ذكور	8.0	0.9	74.8	16.3	
إناث	4.5	0.7	77.3	17.5	
الكلي	6.0	0.8	76.2	17.0	

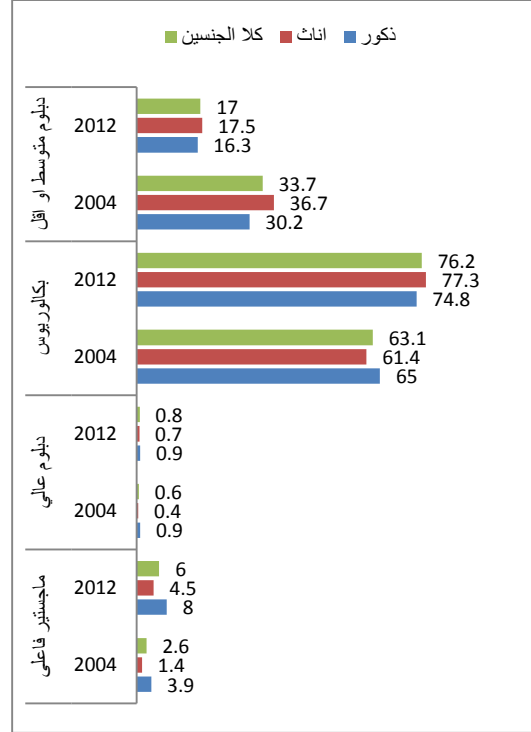
المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - قواعد البيانات التربوية.

يبين الجدول أن حملة مؤهل البكالوريوس من المعلمين يشكلون (76.2%)، - ذكور (74.8%)، وإناث (77.3%) - ونسبة حاملي الدبلوم المتوسط فما دون (17%) - الذكور (16.3%)، والإناث (17.5%) - أما حاملي الدبلوم العالي فيشكلون (0.8%)، - ذكور (0.9%)، وإناث (0.7%) - وأخيراً نسبة حاملي ماجستير فاعلي (0.6%)، - (0.8%) ذكور، وإناث (4.5%) - أي أن نسبة الإناث أعلى من الذكور في مؤهل البكالوريوس فما دون، والذكور أعلى في المؤهلات العليا (دبلوم عال وماجستير فاعلي).

يكون الحق في التعليم حقيقة واقعة فقط إذا وفرت المدرسة لطلبتها التعليم النوعي والجيد، والذي يشمل وكما هو موضح من المنتدى العالمي للتعليم عام 2000، "التعليم من أجل المعرفة والعمل والتعايش وتحقيق الذات"، وهذا يظل بعيداً كل البعد عن الواقع في كثير من أنحاء العالم: وعلى العكس من ذلك، فإن ثلاثة أرباع الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض لم يتعلموا القراءة والكتابة بعد سنتين أو ثلاثة سنوات من التعليم في المدارس، ناهيك عن تطوير المهارات والمعرفة لديهم. إن الفجوة في التعليم النوعي والجيد هائلة، وردمها ضروري لإعمال الحق في التعليم الشامل.

وتؤمن الحملة العالمية للتعليم (GCE) والمنظمة الدولية للتعليم (EI) أن أحد الأسباب الأساسية لهذه الفجوة في التعليم النوعي والجيد هو النقص الحاد في أعداد المعلمين المؤهلين والمدرسين تدريباً جيداً والمدعومين بشكل جيد. فوجود المعلمين النوعيين هو الذي يحدد ما يتعلمه الأطفال، وهناك أدلة كثيرة على أن وجود العدد الكافي من المعلمين لتجنب الاكتظاظ في الفصول المدرسية، يعد أمراً حاسماً في تعليم الطلبة، فقد وجدت دراسة بحثية علمية إحصائية موسعة نشرت منذ 1990 وحتى 2010 أن وجود المعلم والمعرفة كان لهما، وإلى حد بعيد الأثر الأقوى والأوضح على درجات اختبارا لطلبة. كما وجدت تقييمات متعمقة لنظم التعليم عالية الجودة من خلال تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع أنه "في نظم التعليم ذات الأداء الأعلى، لا توجد تنازلات تتعلق بنوعية المعلم"، في ما أشار برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم الطلبة الدوليين (PISA) بأن "الأنظمة المدرسية الناجحة... تعطي الأولوية لنوعية وجودة المعلم" والنتائج ليست مفاجئة، فالطلبة والآباء يعرفون أن المعلمين يحددون نوعية التعليم.

الشكل 35: مقارنة بين التوزيع المئوي للمعلمين بحسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي والجنس للاعوام 2004/2005-2012/2013



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - قواعد البيانات التربوية.

يبين الشكل أعلاه نقصان نسبة المعلمين الذين يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط فما دون منذ العام 2004 ولغاية العام 2012 ولكلا الجنسين وهذا مرتبط بسياسة الوزارة في الحد من توظيف هذا المؤهل في النظام التعليمي. كما يلاحظ نسبة المعلمين حاملي البكالوريوس منذ 2004 ولغاية 2012. وهناك ارتفاع بسيط في نسبة المعلمين الذين يحملون مؤهل الدبلوم العالي والبكالوريوس فأعلى ولكل من الذكور والإناث.

2. النسبة المئوية للمعلمين المدربين الذين يحملون شهادة تخوّلهم التعليم طبقاً للمعايير الوطنية، حسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، والأساسي، والثانوي).

ونقصد به عدد المدرسين الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم الذي تشترطه وزارة التربية والتعليم العالي من خلال إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم للتدريس في المستوى التعليمي المحدد، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد مدرسي المستوى التعليمي نفسه. ويقاس هذا المؤشر نسبة المدرسين الذين يستوفون الشروط الأساسية من حيث المؤهلات

الدراسية والبيداغوجية كما تحددها الإستراتيجية وهو يشير إلى المستوى العام لجودة رأس المال البشري المستثمر في التدريس في فلسطين.

ويوضح الجدول الآتي النسبة المئوية للمعلمين المستوفين شروط الإستراتيجية باعتبارهم مؤهلين للتعليم لسنوات مختلفة.

الجدول 24 : النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين الذين يحملون شهادة تخوّلهم التعليم طبقاً للمعايير الوطنية، حسب الجنس لعدة سنوات.

السنة	ذكور	إناث	مجموع
2009	22.9	30.7	27.3
2010	23.5	31.4	28.0
2011	25.1	32.4	29.3
2012	26.4	33.7	30.6
2013	28.2	36.5	33.1

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - تقرير المتابعة والتقييم 2012.

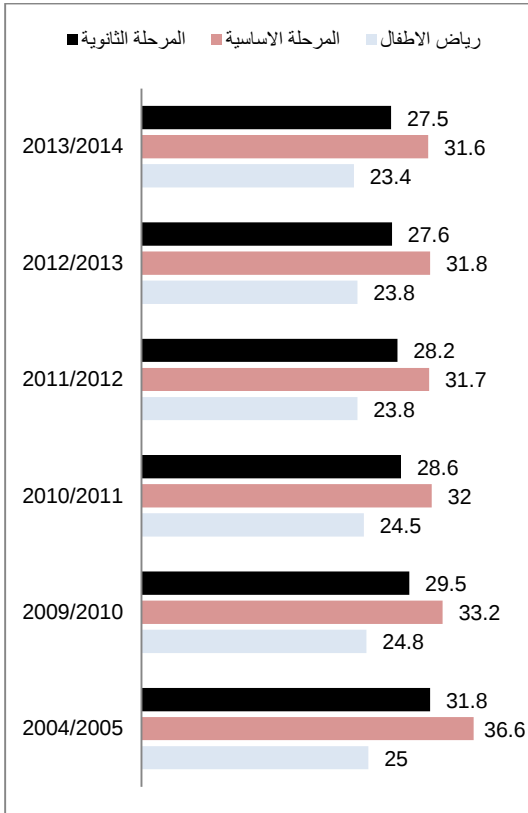
يبين الجدول أعلاه تطور نسب المعلمين المؤهلين لكلا الجنسين نتيجة للتوظيفات الجديدة، إذ أن الملحقين ببرامج التأهيل من المعلمين على رأس عملهم لم ينهوا بعد متطلبات التخرج في برامج وفرتها الوزارة لتأهيلهم بالتعاون مع الجامعات المحلية.

3. معدل الطلبة إلى المعلمين (PTR) بحسب المستوى التعليمي.

يعد عادة معدل طالب/معلم مؤشراً لنوعية التعليم نادت بها أهداف دكار. ويمكن إدماجها في مجموعة المؤشرات المتعلقة بتوافر الموارد البشرية. ويشكل معدل طالب/معلم بمفردها قياساً بدائياً لتتمكن بمفردها من الإشارة إلى نوعية التعليم والتعلم. ويجب إضافتها إلى مؤهلات المعلمين الأكاديمية والتدريب التربوي وإلى تجاربهم ومكانتهم وأساليب التدريس والوقت المخصص للتعليم والمواد التعليمية والظروف داخل غرفة الصف، كل هذه تشكل عناصر تؤثر في نوعية التعليم والتعلم، والمعدل في الشكل الآتي هو متوسط عدد الطلبة للمعلم الواحد في مستوى تعليمي معين في سنة دراسية محددة. ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المعلمين إلى حجم مجموعات الطلبة. ويجب أن يستخدم عادة للمقارنة مع المعايير الوطنية بعدد الطلبة للمعلم الواحد لكل مستوى أو نوع من أنواع التعليم.

إلى تشتت كل منهما. والشكل الآتي يبين معدّل الطلبة إلى الصف بحسب المستوى التعليمي لعدة سنوات.

الشكل 37: مقارنة بين معدّل الطلبة إلى الصف (PCR) بحسب المستوى التعليمي لعدة سنوات



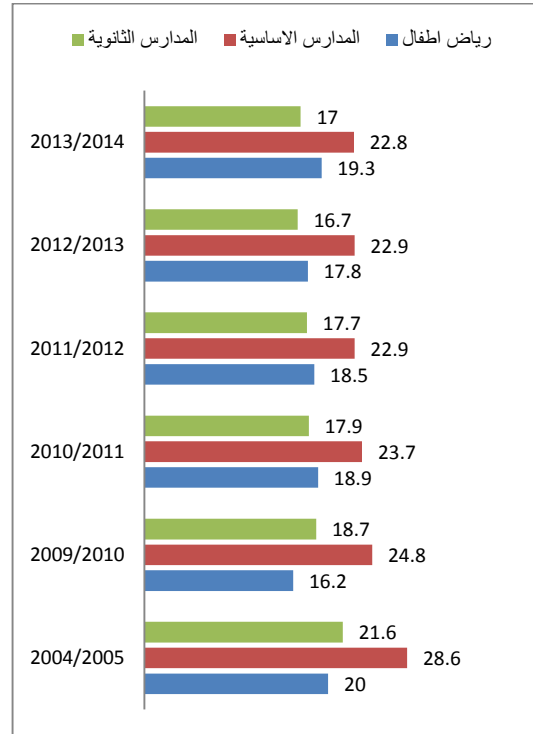
يبين الجدول والشكل أعلاه انخفاض معدّل الطلبة للصف بشكل مضطرد في جميع المراحل جميعها، وبلغ المعدّل في العام 2005/2004 في رياض الأطفال (1:25)، وفي المرحلة الأساسية (1:36.6)، وفي المرحلة الثانوية (1:31.8)، بينما وصل المعدّل عام 2013/2014 في الرياض (1:23.4)، وفي المرحلة الأساسية (1:31.6)، وفي المرحلة الثانوية (1:27.5).

5. النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسّنة بحسب المستوى التعليمي.

الوصول إلى مياه شرب محسنة داخل المدرسة يكتسب أهمية بالغة بالنسبة لصحة الطلبة ونظافتهم، وفي العادة تعتبر شبكات المياه وبائعي المياه في القطاع الخاص من مصادر المياه المأمونة في فلسطين، كما يكتسب الوصول إلى مياه شرب مأمونة داخل جدران المدرسة أهمية بالغة بالنسبة لصحة الطلبة،

وبقارن الشكل (37) الآتي معدّل الطلبة للمعلمين في رياض الأطفال والمرحلتين الأساسية والثانوية لعدة سنوات وفق قواعد البيانات التربوية المتوافرة في وزارة التربية والتعليم لعالى.

الشكل 36 : مقارنة بين معدّل الطلبة إلى المعلمين (PTR) بحسب المستوى التعليمي لعدة سنوات



يبين الشكل أعلاه انخفاض معدّل طالب لكل معلم بشكل مضطرد في جميع المراحل حيث بلغت عام 2005/2004 في الرياض (1:20)، وفي المرحلة الأساسية (1:28.6)، وفي الثانوية (1:201.6)، بينما وصلت عام 2014/2013 في رياض الأطفال (1:19.3)، وفي المرحلة الأساسية (1:22.8)، وفي المرحلة الثانوية (1:17). إن انخفاض معدّل عدد الطلبة لكل معلم يؤثر في تخفيف أعباء المعلم وتحسين مستوى أدائه.

4. معدّل الطلبة إلى الصف (PCR) بحسب المستوى التعليمي.

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على حجم الاكتظاظ في الشعب الدراسية، وهو عبارة عن عدد الطلبة في الشعبة الواحدة، ويتناول هذا المؤشر التربويين لاعتقادهم بعلاقته في موضوع نوعية التعليم حيث أن زيادة عدد الطلبة في الشعبة يؤد إلى نقصان الوقت المخصص للطالب الواحد من المعلم مما يؤدي

عادة تعتبر شبكات المياه العامة وبائعي المياه في القطاع الخاص مصادر مياه مأمونة في فلسطين.

الجدول 25: النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة بحسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، والأساسي، والتعليم الثانوي) للعام 2012/2013.

مستوى المدرسة	%
الأساسية	90.7
الثانوية	90.4
المجموع	90.6

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي-قواعد البيانات التربوية.

وفي دراسة المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية (2012)³⁷ تبين أن (87%) من المدارس المشاركة في الضفة الغربية مصدرها الرئيسي في المياه للشرب هو شبكة المياه العامة، فيما أن (8%) فقط من المدارس في غزة مصدرها شبكة المياه العامة، إذ أن أكثر من (90%) من مصادر المياه في غزة غير آمنة للشرب. فبسبب تدني جودة المياه المزودة من خلال الشبكة العامة في غزة، تحصل (92%) من المدارس هناك على المياه عن طريق الصهاريج أو شاحنات نقل المياه، والتي تقدمها في الغالب منظمات إنسانية (بما يقرب 88% من إجمالي المياه المتوفرة في المدارس). كما تبين من المسح انه في جميع المدارس تقريباً (99%) تبدو المياه نظيفة، لا رائحة ولا لون لها. يجري فحص المياه في جزء من المدارس وليس فيها جميعاً.

الجدول 26 : مقارنة بين النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة بحسب المستوى التعليمي (الأساسي، والتعليم الثانوي) للأعوام 2002/2001-2012/2013

مستوى المدرسة	2002/2001	2012/2013
الأساسية	-	90.7
الثانوية	-	90.4
المجموع	81.3	90.6

المصدر1: وزارة التربية والتعليم العالي-قواعد البيانات التربوية.

المصدر2: وزارة التربية والتعليم العالي - واقع البنية التحتية للمرافق الصحية . 2002

الجدول السابق يبين تطور نسبة المدارس التي تحتوي

مصادر مياه محسنة من (81.3%) في العام 2002/2001

إلى (90.6%) في العام 2012/2013 أي بزيادة مقدارها (9.3%).

كما تبين أيضاً عدم توافر شبكة مياه عامة في جميع المدارس كمصدر رئيس لمياه الشرب وخاصة في غزة كما أشار مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية في الأرض الفلسطينية المحتلة (2012)، ولكن المدارس كما أشارت الدراسة - تجد الوسيلة للوصول إلى مصادر آمنة أخرى لمياه الشرب وإلى وسائل المعالجة المناسبة.

6. النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مرافق صرف صحي محسنة (أي مع مراحيض منفصلة للبنات) بحسب المستوى التعليمي .

تشير البيانات المتوفرة عن الوحدات الصحية في المدارس أنه تتوفر وحدة صحية واحدة على الأقل في كل مدرسة في فلسطين. ويشير مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية في الأرض الفلسطينية المحتلة³⁸ وجود بالمعدل (9.4) فتحة مراحيض في الوحدات الصحية مخصصة للطلبة لكل مدرسة، بما يشمل مبال للطلاب الذكور. وأنه يتوفر مرحاض واحد لكل (43.7) طالب. علماً بأن معايير وزارة التربية والتعليم العالي توصي بأن يتوفر مرحاض واحد لكل (25) طالب وطالبة في الوحدات الصحية للمدارس الأساسية ومرحاض واحد لكل (30) طالب وطالبة في المدارس الثانوية كحد أعلى. والجدول الآتي يبين نسبة المدارس التي تحتوي مرافق صحية محسنة بحسب المستوى التعليمي للعام 2012/2013.

الجدول 27 : النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مرافق صرف صحي محسنة (أي مع مراحيض منفصلة للبنات) بحسب المستوى التعليمي (التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي) للعام 2012/2013

مستوى المدرسة	%
الأساسية	100
الثانوية	100
المجموع	100

³⁸ وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة اليونيسف، (2012)، مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

³⁷ وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة اليونيسف، (2012)، مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - قواعد البيانات التربوية.

وهذه النسبة المرتفعة جاءت نتيجة التعريف أنه تتوفر وحدة صحية واحدة على الأقل في كل مدرسة في فلسطين (مع مراحيض منفصلة للنبات).

وبالمقارنة بين العاميين 2002/2001 و 2013/2012 لم نجد فروق وجميعها كانت (100%) كما هو مبين في الجدول الآتي.

لجدول 28 : النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مرافق صرف صحي محسنة (أي مع مراحيض منفصلة للنبات) بحسب المستوى التعليمي (ما قبل الأساسي، والأساسي، الثانوي) للأعوام 2013/2012-2002/2001

مستوى المدرسة	2002/2001	2013/2012
الأساسية	100	100
الثانوية	100	100
المجموع	100	100

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - قواعد البيانات التربوية.

ويجب ألا تجعلنا هذه النسبة المرتفعة نغض الطرف عن أن المرافق الصحية في المدارس ليست متوافقة دائماً مع معايير الوزارة، ويوجد تباين شاسع بين المدارس، خاصة بين الضفة وغزة كما أشار مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية في الأرض الفلسطينية المحتلة (2012)، من عدم وجود مراحيض كافية في الوحدات الصحية للطالبات على وجه الخصوص.

7. النسبة المئوية للطلبة الذين أتقنوا كفاءات التعليم الأساسي المحددة وطنياً (خاصة القرائية وتعلم الحساب والمهارات الحياتية) بحسب الصف.

تمثل أنشطة التقييم التربوي ومنها اختبارات التحصيل أحد معالم ضبط الجودة للنظام التربوي الفلسطيني، وإحدى المؤشرات المهمة عن مخرجات هذا النظام. وهناك إجراءات اتخذتها وزارة التربية والتعليم العالي للتحقق من إتقان الطلبة كفاءات التعليم الأساسي ومنها:

أولاً: الاختبارات الموحدة: وتبنتها وزارة التربية والتعليم العالي وتم إجراؤها لعام: 2009، و 2010، و 2011، و 2012، وفيما يأتي مقارنة للنتائج خلال الأعوام الأربعة السابقة.

الجدول 29: معدل تحصيل الطلبة للصف الرابع، والثامن بالرياضيات، وللصف السابع لغة عربية، وللصف التاسع علوم في الاختبارات الموحدة.³⁹

الصف والمبحث	الجنس	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
الصف الرابع - رياضيات	ذكور	44.3	45.4	39	44
	إناث	48.5	50.5	43	48.1
	كلاهما	46.3	47.9	41	46
السابع - لغة عربية	ذكور	44.2	39.2	45	52.1
	إناث	56.2	55.7	61	67.7
	كلاهما	49.3	47.2	53	60
الثامن - رياضيات	ذكور	28.2	34.8	25	34.3
	إناث	38.2	43.7	34	43.5
	كلاهما	34	39.1	29	39
التاسع - علوم	ذكور	42.4	28.7	28	27.2
	إناث	54	40.3	42	41.9
	كلاهما	47.8	34.6	35	35

• العلامة من (100)

يبين الجدول أعلاه تذبذب وتيرة معدل تحصيل الطلبة في

الصفوف والمواضيع.

ثانياً: دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم

(TIMSS): وتهدف إلى توفير قاعدة بيانات تربوية حول

تحصيل الطلبة في العلوم والرياضيات في الأنظمة التربوية

المشاركة في الدراسة في مختلف أنحاء العالم، كما قدمت قاعدة

من البيانات السياقية ذات العلاقة بالتحصيل. وتشارك فلسطين

في هذه الاختبارات منذ 2003 ويتم رصد المؤشر كل أربع

سنوات باستهداف عينة من طلبة الصف الثامن. واعتمدت

الدراسة مقياساً معيارياً للعلامات بمتوسط حسابي مقداره 500

³⁹ وزارة التربية والتعليم العالي (2013)، تقرير المتابعة والتقييم للعام 2012.

وانحراف معياري مقداره 100، وفيما يأتي تفصيلاً لمعدلات

الطلبة الذكور والإناث للأعوام 2003، 2007، 2011.

الجدول 30: معدل تحصيل طلبة الصف الثامن في الرياضيات والعلوم (TIMSS) للأعوام 2003، 2007، و2011.

الصف والمبحث	الجنس	2003	2007	2011
الرياضيات	ذكور	386	349	392
	إناث	394	385	415
	كلاهما	390	367	404
العلوم	ذكور	428	386	406
	إناث	441	422	434
	كلاهما	435	404	420

المتوسط الحسابي (500)، والانحراف المعياري (100).

يلاحظ من الجدول أن تحصيل الإناث كان أعلى من تحصيل الذكور في كل من الرياضيات والعلوم ولل سنوات جميعها، وأن تحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم انخفض عام 2007 عن العام 2003 ثم عاد وارتفع عام 2011. وقد يعود سبب ذلك إلى أن الطلبة الذين تقدموا للدراسة عام 2007 قد عانوا من اضطراب العملية التعليمية خلال سنوات الانتفاضة (2000-2005).

ثالثاً: الاختبارات الوطنية: تنفذ وزارة التربية والتعليم العالي دراسة التقييم الوطني كل عامين - وبشكل منتظم بدءاً من العام 2008 - على عينات وطنية ممثلة من الصفين الرابع والعاشر لمباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم، وفيما يأتي نتائج تحصيل الطلبة في مباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصفين الرابع والعاشر لسنوات مختلفة.

الجدول 31 : متوسط تحصيل الطلبة في مباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصفين الرابع والعاشر لأعوام مختلفة⁴⁰

الصف والمبحث	2005	2004	2008	2007	2010	2009	2012	2011
الصف الرابع - رياضيات	24.4	31	27	30	36	33	26	33
ذكور	24.4	31	27	30	36	33	26	33
إناث	27.9	34	29	36	33	28	26	33
كلاهما	26	33	28	33	26	33	26	33
الصف الرابع - لغة عربية	50.2	58	50	45	66	59	53.7	59
ذكور	50.2	58	50	45	66	59	53.7	59
إناث	58	62	55	66	59	50	53.7	59
كلاهما	53.7	56	50	59	50	56	53.7	59
الصف الرابع - علوم	-	-	43	50	49	47	-	45
ذكور	-	-	43	50	49	47	-	45
إناث	-	-	43	50	49	47	-	45
كلاهما	-	-	43	50	49	47	-	45
الصف العاشر - رياضيات	-	24	20	27	30	29	-	27
ذكور	-	24	20	27	30	29	-	27
إناث	-	24	20	27	30	29	-	27
كلاهما	-	24	20	27	30	29	-	27
الصف العاشر - لغة عربية	-	49	38	45	55	51	-	45
ذكور	-	49	38	45	55	51	-	45
إناث	-	49	38	45	55	51	-	45
كلاهما	-	49	38	45	55	51	-	45
الصف العاشر - علوم	-	40	34	30	37	34	-	30
ذكور	-	40	34	30	37	34	-	30
إناث	-	40	34	30	37	34	-	30
كلاهما	-	40	34	30	37	34	-	30

• العلامة من (100)

⁴⁰ تقرير المتابعة والتقييم (2013) وتقرير التعليم للجميع (2007)

يلاحظ من الجدول أن:

- ارتفاع نسب التحصيل الطلبة في مباحث العلوم للصف

- تحصيل الإناث كان أعلى من تحصيل الذكور في كل من

العاشر بين العام 2008/2007 والعام 2010/2009 ثم

اللغة العربية و الرياضيات والعلوم ولجميع السنوات.

يثبت حتى العام 2012/2011.

- انخفاض متوسطات الطلبة في الصف الرابع لمبجني

رابعاً: درجة امتلاك الطلبة للمهارات الحياتية: نفذت وزارة التربية

الرياضيات واللغة العربية للعام 2010/2009 عن العام الذي

والتعليم العالي دراسة تكشف عن مدى امتلاك الطلبة للمهارات

قبله (2008/2007) والعام الذي بعده (2012/2011).

الحياتية في الأعوام 2009 و 2010 و 2011 و 2012 من

- ارتفاع في نسب التحصيل الطلبة في مباحث العلوم للصف

خلال إعداد نموذجين من الأدوات اعتماداً على الحالات

الرابع بين العام 2008/2007 والعام 2010/2009 ثم

والمواقف، إذ تم وضع الطالب أمام مواقف حياتية يستطيع من

يعاود الانخفاض قليلاً عام 2012/2011.

خلالها توظيف مهارته الحياتية في الحكم على الموقف أو

- ارتفاع مضطرب في متوسط تحصيل الطلبة في الرياضيات

الحالة. واستهدف الدراسة طلبة الصف الرابع في النموذج الأول،

واللغة العربية للصف العاشر.

وطلبة الصف الثامن والعاشر في النموذج الثاني. وفيما يأتي

معدلات امتلاك الطلبة للمهارات الحياتية للصف الرابع والثامن

والعاشر لأعوام مختلفة.

الجدول 32 : معدلات امتلاك الطلبة للمهارات الحياتية للصف الرابع والثامن والعاشر لأعوام مختلفة.

المهارات الحياتية			2009			2010			2011			2012		
ذكور	إناث	الكل	ذكور	إناث	الكل	ذكور	إناث	الكل	ذكور	إناث	الكل	ذكور	إناث	الكل
49.6	49.7	49.7	48	49.4	48.7	40.5	48.1	44.3	52.9	51.7	52.3	49.6	49.7	49.7
70.7	83.3	77.9	81.5	84.2	82.8	60.2	78.4	69.3	76.1	84.5	80.3	70.7	83.3	77.9
68.7	69.7	69.3	78.6	78.6	78.8	69.8	76.7	73.2	77.3	79.3	78.3	68.7	69.7	69.3
61.8	72.9	67.4	62.4	68	65.2	50.3	68.9	59.5	57.7	69.7	63.6	61.8	72.9	67.4
57.1	67.6	63	69.5	70.5	70	45.5	62.1	53.8	65.4	73.0	69.1	57.1	67.6	63
62.4	70.0	66.7	70.6	72.7	71.7	55.5	69.4	62.5	67.6	74.1	70.8	62.4	70.0	66.7
59.8	62.5	61.3	58.2	62	60	56.3	59.9	57.9	58.9	62.0	60.5	59.8	62.5	61.3
75.8	82.2	79.4	73.2	82.8	77.7	69.6	80.5	74.6	73.2	84.5	79.0	75.8	82.2	79.4
82.3	85.1	83.9	79.1	86	82.4	77.0	83.6	80.0	81	86.3	83.7	82.3	85.1	83.9
68.6	75.9	70.8	64.0	74.8	69	61.9	72.2	66.6	63.8	74.4	69.2	68.6	75.9	70.8
69.3	74.0	71.2	66	74.3	69.9	63.0	73.5	67.8	68.0	76.6	72.4	69.3	74.0	71.2
68.6	72.9	71	66	73.3	69.4	63.5	71.2	67.0	66.7	74.0	70.4	68.6	72.9	71
62.2	66.1	64.6	60.8	65	63	60.8	62.7	61.7	60.0	65.0	62.6	62.2	66.1	64.6
79.2	84.4	82.6	77	85.4	81.5	75.9	84.3	80.1	75.2	85.4	80.6	79.2	84.4	82.6
68.1	71.7	70	84.2	87	85.7	81.1	85.6	83.4	82.0	86.8	84.5	68.1	71.7	70
72.2	78	75	70.5	77.8	74.4	69.0	77.6	73.3	68.6	76.9	73.0	72.2	78	75
74.0	79.8	77.3	72.5	77.5	75.2	70.1	77.6	73.8	71.2	79.6	75.8	74.0	79.8	77.3
72	76.7	74.8	70.4	75.9	73.3	69.2	74.8	72.0	69.0	76.2	72.8	72	76.7	74.8

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي (2013)، تقرير المتابعة والتقييم للعام 2012.

يبين الجدول (32) ما يأتي:

- معدل المهارات الحياتية للإناث أعلى من معدل الذكور لجميع السنوات ولجميع الصفوف.
- معدل المهارات الحياتية يتذبذب صعوداً وهبوطاً بين السنوات وللصفوف جميعها.
- معدل المهارات الحياتية لدى الصف العاشر أعلى من المعدل للصف الثامن والرابع وللصفين كلاً.
- معدل المهارات الحياتية للصف الثامن أعلى من المعدل للصف الرابع في السنوات 2009 و2011 وادني في السنوات 2010 و2012.

8. الحياة المدرسية المتوقعة:

وهو عبارة عن عدد سنوات التعليم التي يتوقع لطفل ما، في سن معينة، قضاءها، على افتراض أن احتمالات التحاقه بالتعليم في عمر ما تبقى مساوية لنسب القيد السائدة بالنسبة لذلك العمر. والغرض من هذا المؤشر عرض المستوى الإجمالي لتطوير النظام التعليمي من حيث متوسط عدد سنين الدراسة التي يوفرها النظام التعليمي للسكان المؤهلين بمن فيهم الذين لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق.

ويشير الارتفاع النسبي لمعدل سنوات الدراسة المرتقبة إلى احتمال أكبر لبقاء الأطفال سنين أطول في التعليم كما يدل على ارتفاع نسب البقاء الإجمالي في الدراسة في إطار النظام التعليمي. وتجدر الإشارة إلى أن عدد السنين المتوقع لا يتطابق بالضرورة مع العدد المرتقب لصفوف التعليم المكتملة بسبب الإعادة. وبما أن معدل سنوات الدراسة المرتقبة عبارة عن متوسط يركز على المشاركة في مستويات التعليم كافة، قد يتناقص العدد المرتقب لسنوات التعليم نظراً لأهمية عدد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة إطلاقاً. وقد يستفيد الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة من سنوات تعليم أكثر عدداً من المتوسط. والجدول الآتي يبين معدل الحياة المدرسية المتوقعة للعام الدراسي 2013/2014.

الجدول 33 : الحياة المدرسية المتوقعة للمرحلة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2013/2014

الجنس	المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية	كافة المراحل
ذكور	9.0	1.1	10.0
إناث	9.2	1.5	10.7
كلاهما	9.1	1.3	10.4

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي (2014) قاعدة البيانات التربوية

يبين الجدول السابق أن الحياة المدرسية المتوقعة للإناث أعلى من الحياة المدرسية المتوقعة للذكور في المرحلتين الأساسية والثانوية.

9. نوعية الحياة المدرسية:

تبنت وزارة التربية والتعليم العالي مؤشر لنوعية الحياة المدرسية باسم "المدرسة صديقة الطفل" وأعيد تعريفه ليتناسب مع البيئة والواقع الفلسطيني، ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد نسبة تحقيق المدارس الحكومية الفلسطينية للمعايير المعتمدة. ولقياس هذا المؤشر؛ طوّرت الوزارة أدوات تكشف عن نسبة تحقيق المدارس للمعايير الآتية:

1. وجود مناخ صديق، وصحي وداعم.
 2. تعزيز دور الطالب ومشاركته في العملية التعليمية ليتمكن من التفاعل مع محيطه بفعالية واقتدار باستخدام طرق التعلم النشط.
 3. توفر بيئة مدرسية آمنة خالية من العنف.
 4. تفعيل دور المجتمع المحلي في تعزيز نشاطات المدرسة المختلفة ودعمها.
 5. مدرسة صديقة للمعلم توفر له بيئة مناسبة وداعمة، وتعزيز ثقته بنفسه وتدريبه فيما يتعلق بالمهارات الحياتية وتقديم المعرفة للطلبة.
- وفيما يأتي نتائج تحقيق المدرسة لمعايير المدرسة صديقة الطفل لعدة أعوام.
- الجدول 34: نسبة تحقيق المدارس الفلسطينية لمعايير المدرسة صديقة الطفل لعدة سنوات:

المستجيبون	2009	2010	2011	2012
الطلبة والمعلمين والمدير وأولياء الأمور	64.2	63.5	63.5	63.9
الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة	65.5	63.2	64.0	65.8

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي (2013)، تقرير المتابعة والتقييم للعام 2012.

يبين الجدول أعلاه تذبذب النسبة عبر السنوات مع وجود فوارق ضئيلة، وكان المتوسط في السنوات جميعاً معبراً عن تحقيق جزئي لمعايير المدرسة الصديقة مع وجود بعض صعوبات ومشاكل في مجالات معينة، وعدم تأكد استدامة المخرجات.

يبين الشكل الآتي المقياس العالمي المتدرج لمعايير المدرسة صديقة الطفل وموقع فلسطين ضمن المقياس. الشكل 38: موقع فلسطين على المقياس العالمي المتدرج لمعايير المدرسة صديقة الطفل للعام 2012.

المقياس العالمي المتدرج لمعايير المدرسة صديقة للطفل (Rubric)		
العلامة المعيارية	%	وصف للإنجاز وفق العلامة المعيارية أو النسبة
+3	100%	هناك واقع حقيقي وشامل لمؤشرات المدرسة صديقة للطفل مع وجود استدامة في المخرجات
+2	83%	هناك تحقيق فعال لأغلب معايير المدرسة صديقة للطفل مع وجود استدامة للمعايير المحققة.
+1	67%	هناك تحقيق جزئي لمعايير المدرسة صديقة مع وجود بعض الصعوبات والمشاكل في مجالات معينة، وعدم تأكيد استدامة المخرجات.
0	50%	هناك تحقيق جزئي لمعايير المدرسة صديقة للطفل مع وجود صعوبات ومشاكل في كثير من المجالات واستدامة ضعيفة للمخرجات.
-1	33%	لا يوجد تحقيق لمعايير المدرسة صديقة لكن يوجد معيار رئيس واحد فقط يحظى باهتمام.
-2	17%	لا يوجد تحقيق لمعايير المدرسة صديقة مع وجود أمور ثانوية تحظى باهتمام، ولا توجد أية استدامة للمخرجات.
-3	0%	لا يوجد تحقيق لمعايير المدرسة صديقة للطفل.

القسم الرابع:

تطبيق إستراتيجيات

التعليم للجميع



تاسعاً: تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.

عاشراً: تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

حادي عشر: المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف، وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللإستراتيجيات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

ثاني عشر: الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

ونقدّم فيما يأتي تفصيلاً لمدى فاعلية هذه الإستراتيجيات في التقدم نحو أهداف التعليم للجميع، وكيف تم تطبيقها والتعامل معها؟ مع إبراز الإصلاحات في النظام التربوي الفلسطيني التي تأثرت بالتعليم للجميع، وتوثيق التجارب المتعلقة بتطبيق هذه الإصلاحات.

الإستراتيجية 1: تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.

سعت وزارة التربية والتعليم العالي إلى ربط خطة التعليم للجميع بخطط الوزارة التطويرية وخطط الإصلاح والتنمية على الصعيد الوطني، وتضمنت المنطلقات العامة لعملية التطوير التربوي في فلسطين:

- تحقيق مبدأ الالتحاق الحر والأمن وخصوصاً في القدس والمناطق المهمشة بسبب الإجراءات الإسرائيلية.
- الشراكة في تعزيز التعليم كونه قيمة اجتماعية عليا، ورافعة للنهوض الوطني.
- تحسين مستويات التحصيل وخصوصاً للمهارات والمعارف الأساسية وفي كافة مراحل التعليم.

اشتمل إطار عمل دكار على اثنتي عشرة إستراتيجية في سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع حيث جاء في الفقرة الثامنة من الإطار " نحن الحكومات والمنظمات والوكالات والجماعات والرابطات الممثلة في المنتدى العالمي للتربية نلتزم ب:

أولاً: تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.

ثانياً: تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، ويرتبط بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

ثالثاً: تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها.

رابعاً: تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم.

خامساً: تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، تساعد على درء العنف والنزاعات.

سادساً: تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات.

سابعاً: التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز.

ثامناً: إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية تتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشود للجميع.

- تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة والتركيز على تمثين المنظومة القيمية وسيادة القانون.
- تحسين الظروف المهنية والمادية للمعلمين.
- الحفاظ على وحدة النظام التربوي في كافة أرجاء فلسطين.
- إيلاء مزيد من الاهتمام بالتعليم الثانوي بما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للطلبة بين فروعه، وتوسيع فرص الالتحاق في مرحلة ما قبل المدرسة.
- إعادة صياغة التركيب الصفّي للمدارس بما ينسجم مع هيكلية نظام التعليم الفلسطيني.
- الاهتمام بمعايير المدرسة لضمان الالتحاق النوعي في التعلم، مع ضرورة التركيز على المضامين والنوعية للمساواة في الالتحاق وفي جودة البيئة التعليمية.
- التأكيد على أهمية الاندماج (Engagement) للأطراف كافة في العملية التعليمية والتعلمية، بما في ذلك المتعلمون أنفسهم ومعلموهم، وبما يضمن المشاركة الفعالة للأطراف كلها في تطوير نظام التعليم.
- توسيع النظرة إلى أداء النظام التربوي بما يتعدى التحصيل على الاختبارات المحلية والدولية، ليشمل التأكيد على المواطنة ومهارات القرن الحادي والعشرين، والتعلم المتمركز حول الطالب، ويعزز فرص الإبداع والريادية والنشأة السوية (Well being).
- الاهتمام بكافة الجوانب التي تؤدي إلى تطوير التعليم كمهنة، وتعزز الثقة بالمعلم. وتوظيف نظم التقويم للتحسين التربوي في إطار التطوير المتمركز حول المدرسة والمتعلم، مع التركيز على التقويم البنائي.
- استثمار التطورات في المجال العلمي والتكنولوجي لتنويع مصادر التعلم.
- التركيز على القيادة التربوية كمكوّن ثابت في تطوير القدرات البشرية لكافة من يعملون في التعليم
- وأخذت الوزارة بعين الاعتبار السياسات ذات العلاقة والوثائق التي تم تطويرها وطنياً ودولياً في إعداد خططها الإستراتيجية وأهمها:
- خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2012)، وخطة (2014-2016).
- خطط الوزارة الإستراتيجية : الأولى (2000-2005)، والثانية (2008-2012)، والثالثة (2014-2019)
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة ، 2013
- الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار ، 2013
- إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين.
- الأهداف الإنمائية الألفية.
- الخطة العشرية للتعليم في الوطن العربي.
- الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.
- وحددت وزارة التربية والتعليم العالي في خططها الإستراتيجية الأولى والثانية والثالثة، رؤيتها واستراتيجياتها التي وجهت برامجها ونشاطاتها، مستندة في تحديد تلك الاستراتيجيات إلى عمليات تشخيص واعية ومنهجية ومستمرة للتحديات التربوية والتعليمية التي تواجه الشعب الفلسطيني في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) والمحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بما في ذلك القدس. وقد تضمنت الخطط جملة من السياسات التي استهدفت معالجة تلك التحديات، وسعت إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع التي شكلت التزاماً لفلسطين بتوقيعها على اتفاقية دكار عام 2000. ومن أبرز ما تم انجازه في هذا الإطار:-
- تحقيق تحسن في الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال (رياض الأطفال) حيث ارتفعت نسبة الالتحاق من (29.9%) في العام الدراسي 2004/2005 إلى (55.1%) في العام 2013/2014 بواقع تحسن ب (25.2) درجة.⁴¹
- تحقيق مستويات مقبولة في مجال الالتحاق بالتعليم في كل من المرحلتين الأساسية والثانوية. حيث ارتفعت نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي (1-10) من (93.2%) في العام 2004/2005 إلى (95.3%) في العام 2013/2014 بواقع تحسن (2.1) درجة. وفي التعليم الثانوي ارتفعت النسبة من (71.6%) في العام

⁴¹وزارة التربية والتعليم العالي، قاعدة البيانات التربوية لعدة سنوات.

2004/2005 إلى (73.5%) في العام 2012/2013

بواقع تحسن (1.9) درجة.⁴²

- حققت فلسطين وفق بيانات 2013/2014 الهدف الثاني - تعميم التعليم الابتدائي وفق اليونسكو (إسك 1) - ويمثل التعليم الأساسي (1-4) في نظام التعليم الفلسطيني إذ بلغت النسبة (99.2%) لعام 2013/2014.
- التحسن في ردم الفجوة بين الجنسين على كافة المستويات.
- الانخفاض المتحقق في نسب الأمية، وارتفاع نسب القرائية لدى الشباب والكبار، حيث ارتفعت نسب القرائية بين الكبار من (92.3%) في العام 2004/2005 إلى (95.9%) في العام 2012/2013 بواقع (3.6) درجة.⁴³
- التطوير الكبير على البنية التحتية للنظام التربوي، بدلالة الإنجاز على صعيد بناء المدارس وترميمها، والتحسين المتحقق في البيئة التربوية، وفي الإمكانات المادية.
- إصلاح نظام إعداد المعلمين وتأهيلهم، وذلك على مستوى الوزارة والجامعات. وقد تم ذلك في إطار تنفيذ إستراتيجية محددة في هذا المجال، بما يشمل إحداث تغيير جوهري في مهنة التعليم، يكون المعلم على أساسها صاحب مهنة، بالإضافة إلى التوجه نحو التغيير في الدور المنوط به ليكون ميسرا للعملية التعليمية. وتجدر الإشارة إلى إنشاء هيئة تطوير مهنة التعليم كوحدة دائمة وشبه مستقلة في وزارة التربية والتعليم العالي والتي تأسست في أواخر العام 2009 كإحدى توصيات إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين. وتعمل الهيئة على وضع المعايير المهنية للمعلمين حسب رتبهم ولمديري المدارس، وكذلك وضع المعايير لبرامج التطوير المهني المستمر للمعلمين. هيئة تطوير مهنة التعليم مسؤولة عن تطبيق جزء مهم من إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين. وجاري العمل لوضع المعايير لمربي رياض الأطفال ومعلمي محو الأمية وتعليم الكبار ومعلمي التعليم المهني.

كما تضمنت خطة الوزارة الإستراتيجية الثالثة مبادئ

وأهداف وإستراتيجيات التعليم للجميع لتحقيق ما يأتي:

أولاً: ضمان فرص الالتحاق الآمن والعادل للتعليم للجميع، وذلك وفق التوجهات السياسية الآتية:

1. ضمان حصول كافة الأطفال الفلسطينيين على التعليم وفقاً للقانون، والتركيز على ذلك كحق إنساني، وإيلاء الاهتمام الخاص للأطفال القاطنين في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية كالقدس والمناطق المهمشة، في إطار ضمان حقوق جميع الأطفال في فلسطين كمناطق صراع.
 2. ترسيخ العلاقة مع وكالة الغوث الدولية والمدارس الخاصة كجتهتين تشاركان في تحمل أعباء توفير التعليم للأطفال في فلسطين، وتنسيق الجهود في هذا المجال في إطار من الشراكة والمسؤولية .
 3. توفير السبل الكفيلة لإدماج المزيد من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، والتركيز على كافة الفئات ومن بينهم الموهوبون، في إطار إستراتيجية وطنية تحدد العلاقة ما بين جميع الشركاء في هذا المجال، والدور المنوط بكل منهم، والمتطلبات اللازمة لتحقيق الإدماج.
 4. الاستمرار في التقدم نحو توسيع الالتحاق في برامج الطفولة المبكرة، بما في ذلك توسع الوزارة في تقديم الخدمة للأطفال في المناطق النائية، وذلك على شكل برامج محددة لمرحلة ما قبل المدرسة، ملحقة في المدارس الأساسية الدنيا.
 5. القيام بالإجراءات الكفيلة بفضح سياسات الاحتلال التي تنتهك حق الأطفال في تعليم حر وآمن، والتركيز على تقديم حلول ملائمة لضمان حصول الأطفال في المناطق التي تخضع لسيطرة الاحتلال على حقهم في التعليم.
- ثانياً: تحسين البيئة التعليمية التعليمية الآمنة والمحفزة والعادلة المتمركزة حول الطالب بما يضمن تحسين المخرجات التربوية، وذلك وفق التوجهات السياسية الآتية:**

1. إعطاء الأولوية لإتقان جميع الطلبة للمهارات الأساسية في مراحل تعليمية مبكرة، وذلك من خلال توسيع البرامج التي

⁴² وزارة التربية والتعليم العالي، قاعدة البيانات التربوية لعدة سنوات

⁴³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله

تستهدف المدارس والمناطق وفئات الطلبة ذات الأولوية، والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها البرامج النوعية في هذا المجال.

2. تعزيز التوجه نحو التعليم المتمركز حول المتعلم، واحترام الاختلاف والتنوع، والقيام بما يتطلبه ذلك من إجراءات بتطوير المناهج وتأهيل المعلمين، وتوفير المصادر التعليمية التعليمية التي تخدم هذا التوجه.

3. مواصلة اعتماد مبدأ التطوير الشامل للمدرسة، حيث تكون المدرسة وحدة التطوير، بما يضمن التطوير الشامل لكافة الجوانب المادية والتربوية في المدرسة الفلسطينية وفق المعايير الوطنية للمدارس.

4. مواصلة الجهود لإعادة تركيز نظام الإشراف التربوي لتكثيف توفير الدعم الفني للمعلمين في إطار متابعة العمل بنظام عنائيد المدارس ومجتمعات التعلم المهنية للمعلمين.

5. الانسجام بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات الفرد المتعلم لمتابعة تعليمه أو لانخراطه الإيجابي في مسيرة التنمية المجتمعية، وتمكينه من المنافسة على مستوى المنطقة والعالم، والقيام بما يتطلبه ذلك من إجراءات لتعديل مسارات ومحتوى برامج التعليم والتقويم، مع التركيز على تمكين الطلبة من امتلاك مهارات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على رعاية الريادة والإبداع والتميز لدى الطلبة والمعلمين. بالإضافة إلى الاهتمام بزيادة الخيارات والفرص المتاحة للطلبة، وخصوصاً في المرحلة الثانوية، انطلاقاً من نوعيتهم بقدراتهم وبتوجهاتهم الأكاديمية والمهنية.

6. تعزيز دور النظام التربوي في بناء الشخصية الوطنية، والقيام ببرامج ضرورية لترسيخ الهوية الوطنية، وصيانة الموروث الثقافي، والتوجيه الأمثل لطاقة الشباب..

7. تعزيز التوجه نحو التعليم المهني، وتحسين نوعيته من خلال ربطه بسوق العمل وتوسيع الاهتمام بالتعلم الريادي وتوفير الفرص للتشغيل الذاتي للخريجين.

ثالثاً: تطوير أطر القيادة و الحاكمية والمسائلة في النظام التربوي، وذلك في التوجهات السياساتية الآتية:

1. متابعة تطوير قانون التربية والتعليم الفلسطيني، ومراجعة الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

2. تعزيز التوجه نحو اللامركزية في الإدارة التربوية، والقيام بإجراءات لتفويض صلاحيات إضافية للإدارات الميدانية والمدارس، وتعزيز الشراكة المجتمعية.

3. القيام بكل ما يلزم لمواصلة الحفاظ على وحدة النظام التربوي الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وصولاً إلى المدارس الفلسطينية في الشتات، وتعزيز مظاهر ومكونات هذه الوحدة.

4. تطوير المزيد من النظم والإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى الأداء الإداري والمالي للنظام التربوي، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في الخدمات التربوية، وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة فيها.

5. تحسين المساءلة في النظام التربوي، من خلال ترسيخ ومأسسة إجراءات التقييم والمتابعة، بما ينسجم والأهداف التي حددتها الخطة الإستراتيجية ، ويلتزم بمعايير الأداء المحددة في كافة جوانب ومجالات العمل ومستوياته.

6. تطوير كادر مالي للعاملين في مهنة التعليم، انسجاماً مع التوجهات الإستراتيجية للتعليم كمهنة.

7. تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة والمديريات والمدارس، وتدريب الطاقات البشرية المتاحة وتعزيزها بما ينسجم مع برامج الخطة الإستراتيجية ويحقق أهدافها.

8. إعادة صياغة التركيب الصفّي للمدارس بما ينسجم مع هيكل ومراحل التعليم في فلسطين، وتوزيعها بعدالة اعتماداً على معايير محددة في هذا المجال.

الإستراتيجية 2: تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، ويرتبط بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

انطلاقاً من الاهتمام المتزايد بأهمية تعليم الأطفال في فلسطين، باعتباره حقاً إنسانياً، فمن حق جميع الأطفال في سن

- تطوير وحوسبة النظام الإداري والمالي، مما انعكس إيجاباً على أداء الوزارة في إدارة مواردها البشرية والمالية بشكل أكثر فعالية.

الإستراتيجية 3: تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها.

الإستراتيجية 4: تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم.

تنفيذاً لإطار عمل دكار الصادر عن المنتدى العالمي للتربية، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتشكيل هيئة وطنية للتعليم للجميع عام 2002 تضم الشركاء الأساسيين في العملية التعليمية من المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الدولية، لوضع إطار عمل مستقبلي لخطة التعليم للجميع، وتكونت الهيئة من ممثلي وزارة التربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والصحة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن مؤسسات أممية ودولية وأهلية وخاصة تعنى بشؤون الطفولة ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر.

وفي العام 2007 تم تأسيس الائتلاف الوطني للتعليم للجميع بهدف تجميع كافة الجهود العاملة في قطاع التعليم في فلسطين من أجل تشكيل جسم ضاغط ومؤثر على السياسات التربوية وصولاً إلى مخرجات نوعية في التعليم، إضافة إلى التنسيق والتشبيك بين كل المؤسسات الفاعلة في برامجها لصالح قطاع التعليم من أجل تحسين الخدمات المقدمة والحصول على مخرجات عمل نوعية. ويعمل الائتلاف على حث الحكومة الفلسطينية للإيفاء بالتزاماتها تجاه أهداف التعليم للجميع، وتمكين الائتلاف الفلسطيني من لعب دور فاعل في الضغط والمناصرة للوصول إلى بيئة تعليمية آمنة. هذا بالإضافة إلى بناء وتطوير حالة تضامن دولي ضاغطة للحد من الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التعليم في فلسطين، وتوسيع الائتلاف التربوي ليشمل مؤسسات المجتمع المحلي، ونقابات المعلمين، والائتلافات الخاصة بالطفل وذوي الإعاقة.

التعليم الحصول على التعليم الأساسي والمجاني بغض النظر عن معتقداتهم ووضعتهم الاجتماعي والاقتصادي، على اعتبار أن التعليم هو أساس للتنمية الشاملة المستدامة، وتضمنت الخطة الإستراتيجية الثانية للوزارة جملة سياسات استهدفت معالجة تحديات أبرزها تشخيص ميداني للواقع التربوي، وسعت إلى تحقيق توازن بين متطلبات استمرار الاهتمام في توفير فرص التعليم للجميع، وبين البرامج والإجراءات اللازمة لتعزيز نوعية المخرجات التربوية، بالإضافة إلى إعطائها الاهتمام لاستمرار عملية بناء وتطوير القدرات والنظم في المجالات الإدارية والمالية والتخطيطية. وقد كان في مقدمة ما تم انجازه في هذا الإطار:-

- تحقيق مستويات مقبولة في مجال الالتحاق بالتعليم في كل من المرحلتين الأساسية والثانوية، وفي ردم الفجوة بين الجنسين على كافة المستويات. بالإضافة إلى الانخفاض المتحقق لكل من نسب الأمية والتسرب.
- التطوير الكبير على البنية التحتية للنظام التربوي، بدلالة الإنجاز على صعيد بناء المدارس وترميمها، والتحسين المتحقق في البيئة التربوية، وفي الإمكانيات المادية لنظام التعليم.
- إصلاح نظام إعداد المعلمين وتأهيلهم، على مستوى الوزارة والجامعات. وقد تم ذلك في إطار تنفيذ إستراتيجية محددة في هذا المجال، بما يشمل إحداث تغيير جوهري في مهنة التعليم، يكون المعلم على أساسها صاحب مهنة، بالإضافة إلى التوجه نحو التغيير في الدور المنوط به ليكون ميسراً للعملية التعليمية.
- تقوية نظام المتابعة والتقييم على كافة مستويات العمل، بما يعزز نظام المساءلة المهنية ابتداءً من المدرسة، وصولاً إلى الأهداف العامة والغايات.
- التحسن في أداء الطلبة بدلالة مؤشرات تحصيلهم على الاختبارات الوطنية والدولية، وهو ما تبين من خلال نتائج طلبة فلسطين في الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS, 2011).

الإستراتيجية 5: تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، تساعد على درء العنف والنزاعات.

نظراً لكون فلسطين دولة تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما يقوم به الاحتلال من ممارسات مجحفة بحق العملية التعليمية بجميع مكوناتها من مدارس ومعلمين وطلبة وتربويين، ومنها التدمير للمؤسسات التعليمية أو إغلاقها أو تعطيل الدراسة فيها، أو إعاقة الطلبة والمعلمين من الوصول إليها، أو تشويش سير العملية التعليمية فيها، فقد أعطت وزارة التربية والتعليم العالي اهتماماً خاصاً لتسيير العملية التعليمية في حالات الطوارئ بهدف ضمان الحق في التعليم في حالات الطوارئ.

في الانتفاضة الثانية 2000-2005 وفي ظل الاجتياحات الإسرائيلية للتجمعات الفلسطينية وإغلاق المؤسسات التعليمية (2002-2003) قامت الوزارة ب:

1. إعطاء صلاحيات موسعة لا مركزية للمديريات والمدارس وخاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها لإدارة العملية التعليمية بما يتناسب مع ظروفها.
2. إعداد أوراق عمل في المواد الأساسية (اللغة العربية، واللغة الانجليزية، والرياضيات والعلوم) للصفوف الأساسية للدراسة المنزلية في ظل منع التجول أو إغلاق المدارس ومنع الوصول إليها.
3. إعطاء تسهيلات لطلبة الثانوية العامة (التوجيهي) في التقدم لامتحان التوجيهي من خلال فتح قاعات كثيرة مجهزة بكل ما يلزم لتقديم الطلبة للامتحان، كما عممت الوزارة مجموعة إجراءات واجب القيام بها داخل المدارس للتعامل مع حالات الطوارئ ومنها:

أ. الجهوزية:

1. تشكيل خلية أزمة تتكون من: (مدير، معلمين، مرشد، طلاب، ومجتمع محلي) تقوم بالتدريب والتدريب لجميع طلاب المدرسة والعاملين على عملية الإخلاء والإطفاء والإسعافات الأولية...الخ.

2. إعداد خطة طوارئ تشمل آلية توزيع الأدوار، وكيفية التصرف لمدير المدرسة وأعضاء لجنة الطوارئ، وكيفية تفعيل الإذاعة المدرسية، وتفعيل دور المرشد التربوي لتخفيف حدة التوتر والهلج لدى الطلبة.

ب. الإستجابة:

1. التوثيق: ويتضمن حصر أسماء المتضررين وبياناتهم، ورصد حجم الخسائر المادية، وتوثيق البيانات بأشكالها، وكتابة التقارير الوصفية.
 2. الدعم النفسي والإرشادي وتندرج ضمنه: أنشطة وبرامج دعم نفسي ومنها النشاطات اللامنهجية والفنية والرياضية، والتعامل مع الكوابيس والأحلام المزعجة، وتفعيل دور المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة، وتحسين البيئة المدرسية بما يدعم الجانب النفسي.
- وقد تم إعداد الخطط التدريبية في الوزارة لتدريب الكادر المدرسي على التعامل مع الحالات الطارئة وإدارة التعليم في ظل الطوارئ وقد تم تدريب ما يزيد عن (2000) مدير ومعلم على الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، والاستجابة، والتعافي، وسيتم العمل قريباً على تدريب المديرين والمعلمين في الضفة الغربية.

وفي ظل الاعتداء الأخير للاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والآثار التي خلفها الاعتداء على العملية التعليمية وافتتاح العام الدراسي الجديد 2014/2015، وضعت الوزارة خطة طارئة لبحث آليات افتتاح العام الدراسي الجديد، ومخاطبة المنظمات الشريكة والداعمة ببناء عاجل لتوفير الاحتياجات والمستلزمات الضرورية، أشارت فيه إلى استهداف الاحتلال للأطفال والمدنيين، بالإضافة إلى عرض حجم الدمار الذي خلفته آلة الحرب الإسرائيلية، وأضرار المؤسسات التعليمية في القطاع، إذ استشهد (19) موظفاً من موظفي الوزارة، واستشهد وجرح أعداد كبيرة من الأطفال (الطلبة)، وتعرض ما يزيد عن (141) مدرسة حكومية لأضرار مختلفة (شاملة، جزئية) نتيجة العدوان.وقد وضعت الوزارة خطة إجرائية للطوارئ لتنفيذها في قطاع غزة للتعامل مع هذا الوضع، تضمنت:

وتوفير الأجهزة والأدوات المساندة، وآليات تعامل متخصصة مع الطلبة الذين أصيبوا بإعاقات جسدية.

الإستراتيجية 6: تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات.

يعتبر النوع الاجتماعي أحد أبرز السياسات التي تبنتها وزارة التربية في تنفيذ خططها الإستراتيجية. ورغم الإنجاز الملحوظ في النظام التعليمي في هذا المجال، فقد اتخذت تدابير إضافية لجسر الفجوات المتبقية بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق وعلى جميع المستويات ولجميع أنواع التعليم، ولتشجيع النساء في العمل في مجال التعليم وعلى جميع المستويات ولاسيما في أعلى مناصب صنع القرار، وتم اعتبار قضية المساواة بين الجنسين واحدة من أبرز القضايا التي سيتم العمل عليها في خطط الوزارة المستقبلية ضمن آفاق التعليم الفلسطيني لما بعد العام 2015.

الإستراتيجية 7: التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز.

نفّذت الوزارة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) منذ 2003 حتى حينه مشروع الصحة الإنجابية إضافة إلى مشروع الوقاية من الإيدز من العام 2012-2013، وأهم ما يميز هذه الأنشطة أنها بقيت مستمرة حيث ركزت في البداية على إدماج مفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج والآن يتم التركيز على صحة إنجابية - صديقة الشباب، وأبرز الأنشطة التي نُفّذت تتمثل في:

- تطوير برنامج صحة المرافقة للمرشدين التربويين ومسؤولي الصحة المدرسية، إذ تمكنت الوزارة من تشكيل فريق تدريب مركزي لضمان الاستمرارية، وأنتجت دليل صحة مرافقة منسجم والثقافة الفلسطينية.
- تدريب ما يقارب (7000) معلم/ة لكيفية الاستجابة لتساؤلات الطلبة حول موضوعات الصحة الإنجابية.

1. إجراء المعالجات اللازمة لتوفير الأبنية المدرسية وتنظيم العمل فيها ليتسنى افتتاح العام الدراسي في ظل تدمير أو تعطيل أو الإضرار ب (141) مدرسة بين تعطل كامل أو جزئي، و(25) مدرسة حكومية تعمل كمراكز إيواء للنازحين.

2. تزويد طلبة في المدارس الحكومية والخاصة ووكالة الغوث (من الصفوف 1-12) بحقائب مدرسية وقرطاسيه وزي مدرسي.

3. وضع تصور شامل حول آليات التدخل وتوفير الدعم والإغاثة الصحية للطلبة، بزيادة عدد الفرق الصحية المدرسية التي تعمل على تلبية الاحتياجات، وتزويد الطلبة والفئات المستهدفة بالمواد الصحية والوجبات الغذائية والمياه الصحية ومواد النظافة الشخصية، وتحسين قدرات المعلمين العاملين في اللجان الصحية المدرسية ورفع مستوى الوعي لديهم، وتعزيز إجراءات السلامة والطوارئ في المدارس، والحد من انتشار الأمراض المعدية.

4. تصممت برامج الإشراف التربوي العديد من الإجراءات التنفيذية التي تمثلت بتشكيل لجان فنية متخصصة؛ لوضع خطة للانتقال التدريجي بالطلبة من الوضع الراهن إلى مقاعد الدراسة، والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لتقديم الدعم اللازم للمدارس، وإعطاء المديرية صلاحيات دمج بين مدرستين أو استخدام نظام الفترتين أو ثلاثة حسب الحاجة. كما تضمن تدريب المعلمين على البرامج المختلفة لمساعدة الطلبة في تجاوز صعوباتهم النفسية والمعنوية والتعليمية، ووضعت آليات لتفعيل التواصل مع المجتمع المحلي من خلال تصميم برامج متخصصة تسهم في مساعدة أولياء الأمور للتعامل مع الطلبة وفق ظروفهم.

5. تركيز خطة الإرشاد النفسي والاجتماعي على تخفيف حدة الآثار النفسية التي خلفها العدوان الإسرائيلي على الطلبة بشكل أساسي، من خلال تنفيذ عدة برامج تشتمل لقاءات جماعية بمشاركة ذوي الطلبة، وفعاليات تفريغ ودعم نفسي، وتفعيل الإعلام التربوي المتخصص في هذا المجال، بالإضافة إلى ضمان إجراء الفحوصات اللازمة،

- تضمين مفاهيم الصحة الإنجابية في المنهاج الفلسطيني من خلال إضافة دروس ذات صلة بالمفاهيم.
- توحيد كتابي "مبحث الاقتصاد المنزلي" ومبحث علوم الصحة والبيئة" ليصبحا كتاباً مدرسياً واحداً هو " الصحة والبيئة في حياتنا" للصفوف (7-10) وحالياً يتم دعم إنتاج دليل المعلم لكل صف.
- إعداد دليل المعلم للوقاية من الإيدز، وإعادة طباعة دليل المعلم ودليل المدرب لتثقيف الشباب/ات بالصحة الإنجابية وعدوى فيروس الإيدز.
- تدريب ما يقارب (1000) طالب/ة على نهج تثقيف الأقران (قرين- قرين) لإيصال المعلومات والمهارات الحياتية المرتبطة بمرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً والقضايا ذات العلاقة بصحة المراهقة.
- عقد (8) مخيمات صيفية في المدارس المستهدفة ضمن مشروع الوقاية من الإيدز، حيث تم استهداف قرابة (800) طالب/ة بهدف تمكينهم من المهارات الحياتية.
- بناء قدرات فريق الصحة المدرسية والإرشاد والتربية الخاصة في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم مما انعكس بشكل إيجابي على أدائهم في الميدان.
- تثقيف (20) مجتمع محلي في مناطق نائية ومهمشة من خلال عقد لقاءات تثقيفية للأباء والأمهات وقادة المجتمع المحلي في موضوعات الصحة الإنجابية .

الإستراتيجية 8: إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية تتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشود للجميع.

عملت وزارة التربية والتعليم العالي على مدار عقدين من الزمان على تطوير رؤى مستقبلية واضحة للتعليم الفلسطيني، تعيد ارتباط الأجيال الجديدة بتاريخها وبنير طريقها إلى المستقبل. لذا اهتمت الوزارة، وما زالت، بتحسين نوعية التعليم، وضمان مستوى أفضل من الرعاية الصحية الشاملة للأطفال، وتحسين بيئة المدرسة وفق معايير صحية تعزز من دور الطالب ومشاركته الفاعلة في العملية التعليمية، وتستثمر في

تدريب المعلمين لتقديم المعارف ومهارات حياتية التي تمكن الطلبة من التفاعل مع محيطهم بفعالية واقتدار .

وركزت الوزارة في تنفيذ خططها وبرامجها على تحسين البيئة المدرسية والمناخ المدرسي وتحسين أساليب التعليم وإثراء المناهج والتدريب على مهارات الحياة وتطوير العلاقة مع المجتمع المحلي وغيرها من لآليات التي تجعل المدرسة محببة وصديقة للأطفال من كافة جوانب العملية التربوية، كما قامت الوزارة بإنجاز دراسة خاصة لتحديد المعايير الفلسطينية للمدرسة صديقة الطفل خلال العام الدراسي 2002-2003 و نتج عنها تبني الوزارة في خططها وبرامجها هذه المعايير وأصبحت إحدى أهم مؤشرات المتابعة والتقييم للخطة الإستراتيجية الثانية والثالثة.

والمدرسة صديقة الطفولة توفر البيئة المدرسية المحفزة على التعليم والابتكار ومصادر التعليم، ومشاركة الطلبة ومبادراتهم، وتحقيق التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي. ومركزات مفهوم هذه المدرسة هي التعلم المتمحور حول الطفل من خلال تعليم تعاوني والتعلم من خلال المشاركة ودور المعلم كمرشد ومسير والتفاعل الإيجابي مع البيئة البشرية والطبيعية والمحافظة على مواردها والبيئة التربوية المحفزة على التعلم والنشاط التعليمي داخل المدرسة وخارجها.

وبينت مؤشرات المتابعة والتقييم تحقيق مدارس فلسطين جزئياً معايير المدرسة الصديقة مع وجود صعوبات ومشاكل في مجالات معينة، وعدم تأكد استدامة المخرجات.

الإستراتيجية 9: تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.

وضعت الوزارة بتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية واليونسكو وقسم التعليم في وكالة الغوث ومؤسسات المجتمع المدني التربوية في العام (2008) إستراتيجية لإعداد المعلمين وتأهيلهم من أجل تطوير نوعية التعليم في فلسطين، وتطوير سياسات صريحة ومعلنة حول إعداد المعلمين،

وتطورهم المهني المستمر، وتطوير مهنة التعليم⁴⁴ وتضمنت الإستراتيجية المحاور الآتية:

أولاً: رؤية للمعلمين بأنهم ملتزمون نحو طلبتهم ونحو تعلم جميع الطلبة، ويتيسر نموهم السوي والشامل لتهيئتهم للمشاركة في تكوين مجتمع فلسطيني مستقل وديمقراطي وعادل، ومتعدد ومنسجم مع الثقافة العربية والإسلامية والإنسانية، ومؤهّلون للعيش في هذا المجتمع، ويثقفون بثقافة عامة، ويعرفون تخصصاتهم العلمية التي يعلمونها بعمق، ويعلمونها بطرق حديثة متنوعة تحترم الطالب، وتجعله عنصراً نشطاً في عملية التعلم، وتساعد على التعلم من أجل الفهم والتطبيق، وعلى تطوير مهاراته الحياتية المختلفة بما فيها مهارات التفكير الناقد والإبداعي، ويتحملون مسؤولية إدارة تعلم الطلبة ومراقبته، ويفكرون بطريقة منهجية في ممارساتهم، ويتعلمون من الخبرة، ويستمرّون في التطور المهني أثناء العمل، كما ينشطون للعمل مع زملائهم في مجتمع المعلمين والمتعلمين.

ثانياً: برامج إعداد المعلمين: أوصت الإستراتيجية بتطوير خمسة أنواع من البرامج واعتمادها، وهي: معلم رياض الأطفال ، ومعلم المرحلة الأساسية الدنيا (الصفوف 1-4)، ومعلم المرحلة الأساسية العليا (الصفوف 5-10)، ومعلم المرحلة الثانوية (الصفين 11-12)، والمعلمون والمربون في المرحلة ما بعد المدرسية: برنامج يؤدي إلى دبلوم التأهيل التربوي (لمعلمي التعليم العالي وتعليم الكبار).

ثالثاً: برامج التطوير المهني المستمر: أوصت الإستراتيجية بتطوير (4) أنواع من البرامج وهي: المعلم ذو الخبرة دون تأهيل تربوي كاف: يلتحق في برنامج دبلوم تأهيل تربوي ملائم تقدمه إحدى كليات التربية. والمعلم ذو الخبرة دون تأهيل كاف في التخصص: يلتحق في برنامج بكالوريوس لاثم في إحدى الجامعات. والمعلم المؤهل ذو الخبرة: يلتحق في برامج لتلبية حاجات على مستوى الفرد والمدرسة والوطن. والخريج المؤهل

الجديد: يلتحق في برنامج التهيئة الذي تقدمه الوزارة أو وكالة الغوث بالتعاون مع الجامعات.

رابعاً: مهنة التعليم: أوصت الإستراتيجية بتحسين ظروف العمل، ودراسة إمكانية رفع رواتب المعلمين، وتطوير سلم وظيفي للمهنة: معلم جديد (غير مثبّت لفترة عام أو عامين)، معلم، معلم أول، معلم خبير. وتطوير شروط الترقية من رتبة إلى أخرى. كما أوصت بتحديد معايير للمعلمين، وتحديد آلية لمنح رخصة مزاولة المهنة لهم، وتطوير عملية اختيار المعلمين وتعيينهم.

خامساً: إدارة نظام تأهيل المعلمين: أوصت الإستراتيجية بتحسين أداء الوزارة في تنظيم عملية إعداد المعلمين، والإشراف عليها عبر تطوير آليات داخلية (في برامج إعداد المعلمين) لحفظ جودة برامج تأهيل المعلمين وتحسينها، واعتماد برامج إعداد المعلمين بشكل دوري، وتحفيز الطلبة ذوي القدرات العالية على الالتحاق في برامج إعداد المعلمين، وقيام الوزارة بالتعاون مع الجامعات بدراسات حول نوعية خريجي برامج إعداد المعلمين المختلفة وأداء هؤلاء المعلمين.

سادساً: تحسين التوازن بين العرض والطلب من خلال تحسين أداء الوزارة في تنظيم عملية التطور المهني المستمر للمعلمين، والإشراف عليها، وتحديد الجهات المسؤولة عن جوانب مختلفة محددة (إشراف واعتماد، أو تنظيم، أو تقديم خدمات) من عملية تأهيل المعلمين أثناء الخدمة أي من داخل الوزارة، واعتماد المؤسسات المزودة لبرامج ونشاطات التطور المهني المستمر، واعتماد برامجها بشك لدوري من خلال تقييمها لحفظ الجودة وتحسينها.

سابعاً: استخدام المشرفين التربويين ومديري المدارس المعايير الجديدة في تحديد احتياجات المعلمين للتطور المهني المستمر.

ثامناً: تطوير قدرات الوزارة: بإنشاء هيئة تطوير مهنة التعليم، وتطوير نظام إدارة المعلومات، واعتماد نظام أقل مركزية.

⁴⁴وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. (2008). استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين. رام الله، فلسطين.

جاءت إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم في سياق محاولة جادة لإعادة الاعتبار لمهنة التعليم، وتغيير الوضع الحالي للمعلمين إلى حالة تجعل من مهنة التعليم مهنة لها احترامها وقديستها، أي مهنة جاذبة لذوي الكفاءات، ومحفوظة بالمتميزين منهم، ودافعة للمعلمين لتطوير أنفسهم معرفياً وسلوكياً، ومبادرين للتطوير الذاتي والنمو المهني، مع جعلهم أكثر مسؤولية عن نتائج تعلم طلبتهم.

تأهيل المعلمين أثناء الخدمة وقبلها⁴⁵:

1. ارتفعت نسبة المعلمين المؤهلين - وفق الإستراتيجية - منذ 2009 حيث بلغت نسبة المعلمين المؤهلين في القطاع الحكومي (27.3%) ونسبة الذكور (22.9%) والإناث (30.7%)، وبلغت نسبة المعلمين المؤهلين في عام 2013 (33.1%) - للذكور (28.2%) وللاإناث (36.5%). كما تطورت نسب المعلمين المؤهلين في وكالة الغوث منذ عام 2011 إذ كانت النسبة (65.8%) - للذكور (56.4%) وللاإناث -، وفي عام 2013 أصبحت نسبة المعلمين المؤهلين (72.6%) - للذكور (64.4%) وللاإناث (77.4%) -، وكانت النسبة في المدارس الخاصة عام 2011 (35.4%) - للذكور (24.5%) وللاإناث (38.8%)، وأصبحت نسبة المعلمين المؤهلين عام 2013 (39.1%) - للذكور (24.9%) وللاإناث (43.4%) - أما النسبة العامة للمعلمين المؤهلين لجميع جهات الإشراف فكانت عام 2011 (32.5%) - للذكور (26.9%) وللاإناث (36.2%) -، وأصبحت عام 2013 (36.4%) - للذكور (29.9%) وللاإناث (40.4%) - علماً أن الوزارة اتخذت قراراً باستقبال طلبات التوظيف لوظيفة معلم للمؤهلين تربوياً فقط اعتباراً من بداية العام 2016/2015.

2. تأهيل المعلمين أثناء الخدمة:

3. لرفع نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً أثناء الخدمة من (30.6%) في العام 2013/2012 إلى (70%) في العام 2020/2019؛ تبنت الوزارة بالشراكة مع الجامعات برامج

لتأهيل المعلمين غير المؤهلين أثناء الخدمة وبرامج التطوير المهني المستمر الذي تقدمه الوزارة للمعلمين وبرامج التهيئة للمعلمين الجدد، وهنا يمكن ذكر برنامجين:

4. **تأهيل معلمي الصفوف (1-4):** ويستهدف البرنامج تأهيل (2500) معلم/ة على مدار ثلاثة أعوام دراسية من 2013/2012 وحتى 2015/2014، فشهد العام الدراسي 2012 البدء بتأهيل (697) معلماً/ة في برنامج تأهيل المعلمين في المرحلة (1-4) في المحافظات الشمالية والجنوبية موزعة على (5) جامعات: النجاح وبيرويت والقدس والخليل والأزهر، حيث تقوم جامعة الأزهر بالتنسيق مع الجامعات الأخرى في قطاع غزة: الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى، وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج مع بداية العام الدراسي 2013/2012 وقد تخرج (400) معلماً/ة من هذا البرنامج في نهاية الفصل الثاني من العام الدراسي 2013/2012، ومن المتوقع أن يتخرج (297) معلماً ومعلمة في نهاية الفصل الدراسي الأول من العام 2014/2013، وقد تم تصميم هذه البرنامج بالاستناد إلى الكفايات الرئيسة والفرعية مع التركيز على الجوانب التربوية، علماً أن المرحلة الأخيرة من عمر البرنامج والتي تتزامن انطلاقها مع بدء العام الدراسي 2015-2014 تشهد انضمام 450 معلماً/ة للبرنامج بالتعاون مع الجامعات الشريكة في الضفة وقطاع غزة، كما شهد البرنامج عديد ورش العمل لتحقيق التكامل بين الوزارة وكليات التربية في الجامعات.

5. **برنامج تأهيل المعلمين (5-10):** يتضمن تأهيل كوادر (300) مدرسة من المعلمين غير المؤهلين ومديري المدارس، ومن المتوقع تأهيل (300) مديرة، و(2700) معلم/ة على مدار ثلاثة أعوام دراسية من 2013/2012 وحتى 2016/2015، انطلق البرنامج مطلع الفصل الثاني من العام الدراسي 2013/2012 باستهداف (547) معلماً/ة و(94) مديرة/مدرسة في (4) مديريات: جنين وقباطية ورام الله وجنوب الخليل، وشمل (5) مباحث: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات والتكنولوجيا، وتم تصميم البرنامج بالاستناد إلى الكفايات الرئيسة والفرعية بالتركيز على المحتوى، وبدأ البرنامج بالتوسع مطلع العام الدراسي 2015-2014 بانضمام

⁴⁵وزارة التربية والتعليم العالي (2014)، الخطة الاستراتيجية الثالثة للتعليم (2019/2014)

(6) مديريات جديدة على أن يلتحق ببرامج التأهيل في المرحلة الثانية (650) معلماً/ة من معلمي الصفوف 5-10، وتم إعداد كادر وطني من المدربين لضمان استمرارية هذا النهج والاستثمار الأمثل لما تحوزه الوزارة من كفاءات وخبرات، وحالياً يبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج (800) معلماً/ة من مديريات سلفيت، والخليل، وبيت لحم، وضواحي القدس، وقلقيلية، ورام الله

6. برنامج القيادة المدرسية: يستهدف مديري/ات المدارس ويتكون من (340) ساعة تدريبية موزعة بين لقاءات وجاهية، وحلقات تعلم وتعليم الكتروني وتطبيق في المدرسة وينفذ على مدار عام كامل، وتتعدد طرق التنمية المهنية للمعلمين إذ يتم من خلال مجالس التعليم المهنية على مستوى العنقود والمنطقة التعليمية، إضافة إلى ورش تعقد وفقاً لاحتياجات المدارس والمستجدات التربوية. ولدعم المعلمين أثناء عملهم قامت الوزارة بتوفير برامج للتطوير المهني المستمر للفئات الداعمة للمعلمين في المستويات المختلفة: المدارس، ومديريات التربية والتعليم، والوزارة، ومنها:

- مشروع شبكة المدارس النموذجية: شهد تدريب (40) مديراً/ة في مديريات بيت لحم، رام الله، جنين، الخليل، وتدريب (2000) معلماً/ة تقريباً من التخصصات الآتية: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم.
- تدريب (250) مديراً/ة مدرسة ضمن برامج التدريب التي تقدمها الوزارة وينفذها المعهد الوطني للتدريب التربوي خلال الأعوام 2012 و 2013.
- تفعيل إستراتيجية تدريب الإداريين بتدريب أكثر من (200) موظف إداري بمستوياتهم الإدارية المختلفة (مدير ومدير تربية ورئيس قسم وموظف إداري) خلال العامين الماضيين 2011 و 2012 في مواضيع إدارية مختلفة في المجالات المتخصصة ومجال بناء القدرات العامة.
- يخضع مديرو المدارس والمرشدون والمشرفون التربويون لدورات تمكنهم من القيام بأدوارهم ومسؤولياتهم في الجانبين الإداري والفني.

إعداد المعلمين قبل الخدمة: لزيادة نسبة المعلمين الجدد الحكوميين المؤهلين وفرت الوزارة بالشراكة مع الجامعات برامج لإعداد المعلمين في الجامعات موزعة في (4) جامعات: بيت لحم، والعربية الأمريكية، والنجاح، والأزهر، للتربية العملية في المرحلة (1-4)، وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج مع بداية العام الدراسي 2011/2012 والتحق به (301) طالباً وطالبة، ويتضمن هذا البرنامج ساعات تدريبية في المدارس خلال سنوات الدراسة من السنة الثانية وحتى السنة الرابعة، علماً بأن مكونات برنامج إعداد المعلمين (1-4) يختلف من جامعة لأخرى ولا يوجد نظام موحد له، وسيتم تعميم البرنامج على كليات التربية في الجامعات الفلسطينية كافة. وقد أصدرت الوزارة قراراً باستقبال طلبات التوظيف للمؤهلين تربوياً فقط من العام الدراسي 2014/2015.

كما أشار (56%) من المعلمين المستطلعين في دراسة الظروف الوظيفية للمعلمين، 2011 عدم إقبال الطلبة على المهن التعليمية نتيجة لعدم وجود سياسات معمول بها التي تجتذب الطلبة المتفوقين للانضمام إلى مهنة التعليم، ورغم وجود برامج لمنح دراسية وتخفيضات ممنوحة للطلبة الملتحقين بمهنة التعليم والتي تعدّ وسيلة فعالة لجذب الطلبة المتفوقين للمهنة، إلا أنها مازالت قاصرة وتحتاج إلى مزيد من التعزيز وزيادة في عدد هذه المنح.

تطوير مهنة التعليم: أنشأت الوزارة هيئة تطوير مهنة التعليم في العام 2009، وهي وحدة دائمة في وزارة التربية والتعليم العالي، تعمل الهيئة وبالتنسيق والشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة داخل الوزارة وخارجها، وهذه الهيئة مسؤولة عن تطبيق جزء مهم من إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم في فلسطين عبر التأسيس لآليات لمنح إجازة مزاوله المهنة ووضع نظام شامل ومعايير محددة لمهنة التعليم في المؤسسات التعليمية لتحسين مكانة المعلم؛ لان نتائج دراسة الظروف المهنية للمعلمين، 2011، أشارت إلى أن تدهور مكانة المعلمين على مرّ السنين بعد أن كانوا يحظون بهيبة ويُعدّون جزءاً لا يتجزأ من التنمية الفلسطينية، بسبب وضع الرواتب وظروف العمل ما أدّى إلى نشوء تصورات أكثر سلبية إزاء مهنة التعليم، إذ أن حوالى

(69.3%) من المعلمين الذين شملهم المسح أكدوا أن المعلم لا يزال يتمتع بوضع اجتماعي جيد، بموافقة للإناث أكثر من الذكور، وقطاع غزة أفضل من الضفة، وأظهرت المقابلات والمجموعات البؤرية تراجعاً في المركز الاجتماعي للمعلمين لأسباب: تغيير أدوار المعلمين في المدرسة وفي المجتمع، واتساع وسائل المعرفة، وتدني أجورهم مقارنة بالمهن الأخرى، والظروف العامة وتأثيرها على دافعية الطلبة للتعليم، ومنذ تأسيس الهيئة قامت وبالشراكة والتنسيق مع كل الشركاء بإنجاز:

- **المعايير المهنية وأدلة المعايير للمعلمين في الرتب المختلفة (الجديد، والمعلم، والأول، والخبير) ولمديري المدارس:** المعايير المهنية للمعلمين التي صُنفت ضمن ثلاثة مجالات رئيسية متكاملة ومتراصة: المعرفة والفهم، والمهارات المهنية، والاتجاهات المهنية والقيم، وأما المعايير المهنية لمدير المدرسة، ومسودة دليل المعايير المهنية التي صُنفت ضمن ثلاثة مجالات رئيسية متكاملة ومتراصة: قيادة عملية التعليم والتعلم، والمهارات والممارسات المهنية، وإدارة المدرسة كمؤسسة تعليمية.

- **إعداد ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك للمعلمين:** ويهدف إلى تعزيز تبني المعلم لرسالته وانتمائه لمهنته، والارتقاء بها، وتعزيز مكانة المعلم العلمية والاجتماعية، وحث المعلم على امتثال قيم وأخلاق مهنته وترجمتها سلوكياً في حياته العملية، ووضع إطار مرجعي للمعلمين يضمن الالتزام بأخلاقيات المهنة، وحسب نتائج دراسة تشخيص الواقع، الإدارة العامة للتخطيط، 2013، - التي استطلعت آراء العاملين في المدرسة بهذا الخصوص- أشارت إلى أن متوسط وجهة نظر العاملين لمدى التزام العاملين في المدرسة بأخلاقيات المهنة والعمل التربوي كان (79.34) ما يعني أن هذا المجال ما زال بحاجة إلى اهتمام.

- **تطوير مسودة لمعايير مزودي التدريب:** وتهدف المعايير إلى توفير معايير واضحة للتدريب من حيث المدرب والمواد التدريبية والمؤسسات التي تقدم التدريب في إطار نظام محدد

يفي باحتياجات المعلمين والمديرين وكافة الفئات الأخرى في إطار المعايير المهنية.

- **مهنة التعليم:** تم بناء نظام مزاول مهنة التعليم للمعلمين في الرتب المختلفة، وسيتم البدء في تطبيقه في بداية العام الدراسي 2014/2013 (تشمل قطاع التعليم العام وقطاع التعليم والتدريب المهني)، وعليه يكون التعليم مهنة أسوة بالمهن الأخرى كالطب والهندسة من أجل اختيار الأفضل من المتقدمين لمهنة التعليم ضمن معايير وطنية مهنية طموحة.

- **اختبارات التوظيف:** تعقد وزارة التربية والتعليم العالي سنوياً اختبارات توظيف للمعلمين الجدد ويتم تطوير الاختبارات سنوياً لتتلاءم واحتياجات العملية التربوية وتطوير المناهج، وتعمل وزارة التربية والتعليم العالي حالياً على إنجاز بنك الأسئلة لاختبار التوظيف. ومن المتوقع أن تباشر الوزارة في تطبيق استخدام بنك الأسئلة في العام 2014، وسيتم ذلك بعد التحضير لإطلاق مشروع تطبيق الاختبارات إلكترونياً بحيث يستطيع المتقدم التقدم للاختبار بطريقة الكترونية. أما فيما يخص تعيين مديري المدارس فتقوم وزارة التربية والتعليم العالي سنوياً بتنظيم دورات تدريبية لمن يتوقع أن يشغل وظيفة مدير مدرسة مستقبلاً، وعند الإعلان عن وظائف إدارات شاغرة بخضع المتقدمين لاختبارات تقيس قدراتهم الفنية والإدارية يليها مقابلات شخصية، كما أشارت دراسة الظروف الوظيفية للمعلمين إلى تحديد عدد من العوامل التي تؤثر على كل من جانبي المعادلة (العرض والطلب) في توظيف المعلمين، حيث أن هنالك فجوة كبيرة بين العرض والطلب من المعلمين على أرض الواقع، فهناك عرض متزايد من أعداد الخريجين (الفروع التعليمية)، وطلب قليل، وكذلك أخذ بالتناقص أكثر من جانب المدارس.

- **تقييم الأداء:** يتم تقييم أداء كافة العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي استناداً إلى نماذج معتمدة من قبل ديوان الموظفين العام ومطبقة في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وقد تم بناء نموذج تقييم أداء للمعلمين والاستناد إلى المعايير المهنية للمعلمين، والبدء بعملية تقييم المعلمين

الإستراتيجية 10: تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

خطت الوزارة خطوات تجاه توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساهمة في تحقيق هدفها نحو تحسين نوعية التعليم وذلك في إطار تطبيق مشاريع توظيف تكنولوجيا معلومات في مختلف المدارس. ولتحقيق ذلك فقد قامت الوزارة بالتركيز على مكونات أساسية تتمثل في البنية التحتية، المحتوى الإلكتروني، بناء القدرات، وبناء شبكة المدارس لتحقيق المكون الرابع وهو الاتصال والنفاذ للمعلومات.

وقامت وزارة التربية والتعليم العالي بتقييم الكتب الدراسية المقررة وطرق التدريس لمبحث التكنولوجيا التي صدرت عام 2003، وقد عمل طاقم من الخبراء المحليين من داخل وخارج الوزارة على مدار ثلاثة أعوام 2009 - 2011 على تقييم الكتب وتحليل المحتوى ومقارنته مع التطورات في عالم التكنولوجيا الحديثة، كما وأجرى الفريق الوطني دراسة موسعة حول معايير وآليات ومحتوى مباحث التكنولوجيا في العالم. عليه، بدأت الوزارة بتشكيل طواقم مهنية لإعادة تأليف الكتب المقررة وصدر عنها خلال العام الماضي (4) كتب من أصل (8) وهي كتب الصفوف الخامس الأساسي وحتى الثامن ومن المخطط أن تستكمل عملية التأليف لتشمل كافة المراحل حتى العام 2016. الكتب المقررة الجديدة تعتمد بشكل أساسي على التطبيق العملي وقد أقرت وزارة التربية امتحان عملي في التكنولوجيا ضمن إطار امتحانات الثانوية العامة وهي خطوة هامة نحو تحقيق الهدف من تعليم التكنولوجيا الحديثة في المدارس.

وقد تم تنفيذ مجموعة من المشاريع في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أبرزها:

- **برنامج تفكير - تكنولوجيا:** قامت وزارة التربية والتعليم العالي وبالشراكة مع مؤسسة التعاون ومؤسسة النيزك للإبداع العلمي بتطوير وتنفيذ برنامج تكنولوجي تربوي متميز، يهدف لوضع نموذج فلسطيني فعال وقابل للتعميم لآليات دمج وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية في المدارس، يستهدف البرنامج مدارس فلسطينية من أنظمة مختلفة (حكومة، وكالة، خاصة) ويعمل على أربعة محاور

بالاستناد إلى هذا النموذج اعتباراً من نهاية العام 2012/2013. وقد أشارت دراسة الظروف الوظيفية للمعلمين في العام 2011 إلى أنه يتم تقييم كل من المعلمين الجدد والحاليين من جانب المدرسة والمديرية على أساس منتظم. وفي حين أقرّ معظم المعلمين بأهمية دور المشرف (74.2%)، ويعتقد (54.3%) أن التقييم يتأثر بالعلاقة الشخصية، وأوضحت نتائج البحث الكيفي نمطاً مشابهاً بوجود انطباع عام لدى المعلمين أن المحاباة سائدة في المدارس، ويبدو أن عملية التقييم تعزز هذا الانطباع إذ أثار المعلمون قلقاً تجاه شفافية عملية التقييم، وبأنهم لا يطلعون على نتائجها مما لا يترك لهم مجالاً كبيراً للتحسين..

- **قواعد البيانات:** تتوافر لدى وزارة التربية والتعليم العالي قواعد بيانات مختلفة ذات علاقة بالمعلمين تختص كل منها بجانب من الجوانب ذات العلاقة، فلدى هيئة تطوير مهنة التعليم قاعدة بيانات للمعلمين منبثقة من قاعدة بيانات الشؤون الإدارية، بالإضافة إلى قاعدتي بيانات في الوزارة لدى الإدارة العامة للإشراف والمعهد الوطني للتدريب التربوي تختص بتدريب المعلمين أثناء الخدمة، حيث يتم التنسيق والعمل على توحيد بيانات المعلمين في نظام موحد وشامل، ويتم العمل على ربط قاعدة بيانات المعلمين مع نظام إجازة مزاولة مهنة التعليم والتقدم الوظيفي للمعلمين، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا تتوافر في قواعد البيانات هذه معلومات حول المعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعن معلمي رياض الأطفال والتعليم غير النظامي، إلا في حدود ضيقة.

- **نظام متابعة وتقييم تنفيذ إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم:** رغم البدء في تنفيذ إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم منذ العام 2009 إلا أنه لا يتوافر نظام معتمد لمتابعة وتقييم الإستراتيجية؛ لذا تقوم الوزارة بتطوير نظام لمتابعة وتقييم الإستراتيجية بالاستناد إلى دراسات ذات علاقة ورسائل وأطروحات علمية وطنية في هذا المجال، وحالياً يتم العمل على تطوير نظام لمؤشرات المعلمين كإحدى خطوات بناء هذا النظام.

أساسية، هي: تطوير البيئة التعليمية الحسية لتلائم متطلبات المناهج الجديدة، بناء قدرات الطلبة التفكيرية في مراحلهم المختلفة، تأهيل وتطوير المعلمين/ات ليساهموا في إنتاج المحتوى الإلكتروني، تعزيز الموارد المعرفية الإلكترونية والحسية المتاحة للنظام التعليمي في مباحث عديدة. ونجح البرنامج منذ العام 2012 في وضع المعايير الوطنية لمختبرات التكنولوجيا الحديثة الملائمة للرؤية والأهداف للمناهج الرسمي كما وعمل على إنشاء (26) مختبر حديث في المدارس، وقد تم إنتاج أكبر تطبيق محوسب يشمل (49) لعبة تعليمية إلكترونية باللغة العربية قام بتطوير محتواها معلمون/ات مبدعون/ات من محافظات فلسطين وتعميمها على المدارس، ونشر التطبيق على دكان أبل العالمي (Apple Store) ليتم تحميلها على الـ (Ipad) تحت الاسم (Tafkeer)، وأيضاً على دكان جوجل لاستخدامها عبر الشاشات اللوحية الذكية التي تعمل بنظام (Android).

- **برنامج الريادة العلمية والتكنولوجيا STEP:** برنامج "الريادة العلمية والتكنولوجية الشابة" هو برنامج ينفذ تحت رعاية وزارة التربية والتعليم العالي وبالشراكة مع مؤسسة النيزك للابداع العلمي و يُعنى بدعم المشاريع الإبداعية لطلبة المدارس من الصفوف التاسع وحتى الحادي عشر المتخصصة في مجالات علوم الفضاء والهندسة والتكنولوجيا المتعلقة بمجال فيزياء الفضاء والطيران. ويقوم البرنامج على نشر ثقافة البحث والإبداع العلمي والتكنولوجي في فلسطين من خلال طاقات الشباب الفلسطيني الإبداعية وقدرات الطلبة الفلسطينيين على تنفيذ مشاريع ذات تميز وأصالة في قطاعات علمية تخصصية ذات صلة للحاق بالركب العالمي في هذه المجالات. ويحصل الطلبة المتميزون في البرنامج السنوي على فرصة المشاركة في برامج تدريبية تخصصية في مؤسسات عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، منها وكالة الفضاء الناسا (NASA) - ومتحف الطيران والفضاء (NASAM).

- **مشروع شبكة المدارس النموذجية:** تم إطلاقه عام 2007، بتمويل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ويهدف إلى بناء قدرات مؤسسية في النظام المدرسي الفلسطيني. وتم تنفيذه في الضفة الغربية وغزة. وركز البرنامج على تطوير شبكة لتحسين المدارس لتكون بمثابة نموذج للتعليم الأساسي في فلسطين. وفي مرحلته الأولى، دعم البرنامج (17) مدرسة خاصة في الضفة الغربية. وشملت مرحلته الثانية (40) مدرسة حكومية. كما وفرت المرحلة الثانية، منحاً دراسية لطلاب محليين ومجموعة من مبادرات تدريب المعلمين أثناء الخدمة لـ (12) مدرسة خاصة في غزة. وتمركزت أهداف المشروع على تقديم نهج معاصر ومتمحور حول الطالب للتعليم والتعلم في مجالات اللغة الإنجليزية والعلوم والتكنولوجيا والرياضيات ضمن شبكة مكونة من (69) مدرسة حكومية وخاصة، وتحسين القدرات المادية للمدارس، بما في ذلك مختبرات العلوم والكمبيوتر، والمكتبات، والملاعب، توفير موارد تعليمية مثل أجهزة "النوتبوك" والاتصال بالإنترنت، وتعزيز الاتصالات والروابط بين المدارس ومجتمعاتها بحيث يكون لدى الآباء مساهمة أكبر في تعليم وتعلم أولادهم. وقد تمت مشاركة حوالي (600) معلم ومدير عبر مئات الجلسات التدريبية وورش العمل وجلسات التفكير والتعبير والتوجيه والإرشاد. قامت الشبكة بتجديد أكثر من (70) مختبر، وشراء أكثر من (700) جهاز "نوتبوك" لمعلمين ومدرّاء لاستخدامها في المدارس وفي الصفوف.

- **مشروع تعزيز التعلم الإلكتروني في المدارس الفلسطينية (2010-2014):** يقوم المشروع وبالتعاون بين الحكومة الفلسطينية والحكومة البلجيكية على دعم وتطوير التعلم والتعليم الإلكتروني في المدارس الأساسية. يهدف المشروع إلى خلق جو تفاعلي بين الطلبة والمعلمين والمجتمع داخل وخارج الغرف الصفية حيث يعتبر التعلم الإلكتروني لبنة أساسية في عملية نقل محور التعليم إلى الطالب وذلك بإكسابه مهارات القرن الواحد والعشرين مما يخدم المجتمع بخلق جيل قادر على تحمل المسؤوليات. يتمحور المشروع حول أربعة عناصر رئيسية وهي: (1) إغناء وهيكله

إجراءات التعلم الإلكتروني المتعلقة بالطلبة داخل وخارج المدرسة وتحسين البيئة التعليمية وذلك من خلال تشجيع الطلبة والمعلمين على قيادة نشاطات في التعلم الإلكتروني من مبادرتهم، وتشجيع الآخرين، والاستفادة من التدريب والدعم المهني والتقني لتحسين العملية التعليمية، والمواقع المدرسية. (2) إيجاد بوابة التعلم الإلكتروني تحوي لبنات تعليمية تغني المنهاج الفلسطيني، وهي متاحة للوصول من خلال الشبكة العنكبوتية لمساعدة المعلمين والمعلمات في العملية التعليمية التعليمية. (3) تعزيز مهارات المعلمين على طرق التدريس المتمركزة حول الطالب كل حسب تخصصه والاستفادة من الإمكانات والموارد الإلكترونية. (4) الاستفادة من الرصد والمتابعات في صياغة سياسة قطاع التعليم عن طريق الاستفادة من الدروس المستفادة من خلال تنفيذ المشروع في المدارس ومجالات أخرى.

وتركزت أنشطة المشروع خلال الفترة السابقة على :

1.2: **المبادرات المدرسية:** تم تصميم برنامج دعم المبادرات المدرسية بما يتناسب والحاجة القومية باعتبار المدرسة أو مجموعة المدارس المبادرة وحدة متكاملة مما يضمن استمرار العمل في المبادرة في خطة المدرسة التعليمية والتطويرية، حيث تهدف المبادرات المدرسية إلى إدراج التعلم النشط باستخدام الوسائل التكنولوجية داخل الخطة التعليمية للمدرسة. ومن خلال المبادرات تم تزويد حوالي (200) مدرسة بأجهزة ومعدات تساعد على تنفيذ مبادرات المدارس وتدريب الأساتذة على تطوير واستخدام التكنولوجيا بشكل أمثل وبناء لبنات تعليمية إلكترونية لتعزيز محتوى البوابة الإلكترونية. وسيتم تزويد (100) مدرسة أخرى بمثل هذه المعدات.

2.2: **بوابة المحتوى الإلكترونية:** يهدف المشروع إلى بناء بوابة إلكترونية تحوي نماذج للبنات تعليمية مساندة للمنهاج الفلسطيني وتساعد المعلم في تنفيذ حصص بأسلوب القرن الحادي والعشرين بحيث يكون المعلم ميسر للعملية التعليمية وليس ملقناً. البوابة ستحتوي عناصر مختلفة فهناك البنات التعليمية التي تحوي المحتوى ووسائل أنشطة مختلفة تنفذ من قبل الطلبة لتساعدهم على استيعاب المحتوى. ستحتوي البوابة

على وسائل اتصال معلمين لمناقشة المحتوى وتبادل الخبرات المختلفة في ما بينهم. عملية الوصول والبحث عن اللبانات ستكون بطريقة ميسرة تسهل للمستخدم الوصول لما يبحث عنه بطريقة ميسرة وبأسرع وقت، والتحقق من الوسائل والبنات من خبراء تربويين ومتخصصين في المجالات المختلفة قبل نشرها على البوابة.

3.2: **تطوير القدرات التدريبية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** لمأسسة التعليم الإلكتروني تقوم الوزارة من خلال المشروع وبإشراف المعهد الوطني للتدريب التربوي بتنفيذ برنامج تدريبي ل (90) مدرباً ليكونوا قادرين على تدريب المعلمين في مختلف المديرات على التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريبهم على بناء وتطوير واستخدام لبنات تعليمية والاستخدام الأفضل لبوابة المحتوى التعليمي.

4.2: **تطوير القدرات التدريبية على برمجة الأجهزة اللوحية الذكية:** قامت الوزارة ومن خلال مشروع تعزيز التعلم الإلكتروني بتدريب (22) مدرباً لتدريب طلاب ومعلمين على برمجة تطبيقات الجهاز الخلوي لما له من أثر في إثارة التفكير الإبداعي لدى الطلبة ومساعدتهم في حل المشكلات. تهدف المبادرة إلى تطوير وتنمية مهارات لدى الطلبة في المدارس الفلسطينية على استخدام وبرمجة وإنتاج تطبيقات الجهاز الخلوي و توظيفها في العملية التعليمية الإلكترونية.

5.2: **تطوير ألعاب إلكترونية:** يخطط المشروع لإطلاق مبادرة لإنتاج الألعاب التعليمية في إطار هذا المشروع. والهدف الرئيس من هذه المبادرة هو بناء وتطوير ألعاب تعليمية في النظام التعليمي الفلسطيني يمكن أن تسهم بشكل خاص في تعزيز مبادئ المنهاج الفلسطيني في المدارس.

- **شبكة المدارس الفلسطينية (أجد نت):** وقعت الوزارة مذكرة تفاهم مع مؤسسة الاتصالات للتنمية المجتمعية، وتوفر المؤسسة خدمة الإنترنت في جميع مدارس الوزارة لسنة على الأقل. يتم حالياً وصل (500) مدرسة وسيتم وصل باقي المدارس على مراحل، وستكون شبكة المدارس البيئة المناسبة لتحقيق ما يأتي:

- ✓ توفير فرصة للتواصل وتبادل وتشارك المعلومات، سواء بين المدارس والمديريات أو الوزارة أو المدارس فيما بينها، وستتوقف عملية جمع المعلومات على أقرص والتي تستهلك الجهد والوقت.
- ✓ تواصل الطلبة والمعلمين إلكترونياً، سيعزز التغيير المنشود في دور الطالب من مستقبل إلى مؤثر ومتفاعل، والمعلم من مرسل إلى قائد وموجه للتعلّم.
- ✓ النفاذ للبوابة التعليمية والاستفادة منها، وتمكين المعلمين والطلبة من الولوج للمعلومات من داخل غرفة الصف أو أي مكان داخل المدرسة ضمن الصلاحيات الممنوحة.
- ✓ توفير أنظمة إدارة مركزياً، وستخفف عن كاهل المدارس شراء برمجيات مختلفة ذات الإصدارات غير المتجانسة وما تحتاجه من تحديثات، مما سيوحد آلية العمل وتجانسها.
- ✓ توفير النفاذ للطلبة وأولياء أمورهم ضمن صلاحيات محددة، إلى ملفاتهم ومعلوماتهم الخاصة يكسبهم مزيداً من الثقة والتواصل مع المدرسة.
- ✓ المعلومات عن الطلبة والمدارس لأغراض العمل الإداري والمتابعات المختلفة، سوف تكون أسرع وأكثر دقة وموثوقة، دون الحاجة لتعبئة الاستمارات وجمعها وتفرغها .
- ✓ الخدمات الإلكترونية المختلفة - خدمة الانترنت، البريد الإلكتروني، مشاركة الملفات .. الخ ستكون متاحة بشكل أفضل.
- ✓ الشبكة ستوفر الأمن والرقابة على المعلومات، وإعطاء الصلاحيات، وتحديد النفاذ للانترنت حسب الحاجة بعيداً عن الآثار السلبية لاستخدامها.
- ✓ تخفيض النفقات المالية والتوفير في الطاقة والموارد. واختصار كثير من المعاملات الورقية.
- معرض فلسطين للعلوم والتكنولوجيا: وهو برنامج سنوي خاص بوزارة التربية والتعليم العالي، وينتسب لمسابقة إنتل الدولية منذ العام 2010 والتي تعقد في الولايات المتحدة سنوياً، وكذلك منتسب ومسجل في مسابقة إنتل للعلوم

العالم العربي. أطلقت الوزارة المعرض عام 2009، بهدف تطوير مهارات الإبداع ومنهج البحث العلمي لدى الطلبة تحت إشراف معلمهم، ومن أجل إعداد الطلبة وتجهيزهم للمراحل الدراسية العليا والحياة العملية، للانخراط في مجتمع المعرفة، وذلك من خلال إنتاج مشاريع طلابية إبداعية في (17) مجال من مجالات العلوم والتكنولوجيا. انسجاماً مع خطط الوزارة وتوجهاتها نحو تحسين نوعية التعليم. والقوانين المطبقة في معرض فلسطين للعلوم والتكنولوجيا هي قوانين عالمية، ويشارك في هذا المعرض سنوياً ما بين (600) إلى (700) مشروع إبداعي من أعمال الطلبة وتحت إشراف معلمهم ولجان متخصصة في المديرية. ويتم تحكيم هذه المشاريع على مستوى المديرية ومن ثم تحكيم أفضل (50) عمل منها على مستوى الوزارة، حيث يتم تكريم المشاريع العشرة الأولى الفائزة، كما ويتم إيفاد أفضل ثلاثة مشاريع للمشاركة في معرض إنتل الدولي بالولايات المتحدة، وكذلك يتم إيفاد (7-8) مشاريع للمشاركة في مسابقة إنتل للعلوم العالم العربي. وتقوم الوزارة بتنظيم ورشات عمل تدريبية للمعلمين والطلبة في مجال البحث العلمي وإنتاج المشاريع الإبداعية، وذلك بالتعاون مع بعض المؤسسات ذات العلاقة بالإبداع العلمي مثل مؤسسة النيزك وغيرها. كما ويتم تحكيم المشاريع الطلبة من قبل تربيين وأساتذة الجامعات، وشاركت الوزارة في معرض إنتل الدولي منذ 2010 وفي كل عام تحصل على عدة جوائز عالمية، وتشارك في المعرض المقام على مستوى العالم العربي وحصلت على جوائز عدة.

- مشروع البوابة الإلكترونية المدرسية: بنت الوزارة حالياً بالتعاون مع شركة (ULTIMIT) بوابة إلكترونية (e-school) ومنها سيتم توفير موقع لكل مدرسة بهدف إيجاد وسيلة فعالة للتواصل المباشر بين المدرسة وجميع أطراف العملية التعليمية ويضمن هذا الموقع مزيداً من التواصل المباشر مع المدرسة ومعرفة أخبارها وفعاليتها. وتم تجربة البوابة في مدارس وسيتم توسعتها لتشمل (100) مدرسة هذا العام ومن ثم جميع المدارس.

- مشروع تحسين تعليم العلوم بطريقة تكاملية (Seed): وهو مشروع قائم بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي الأردنية ممثلة بمركز الملكة رانيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبدعم من الوكالة اليابانية للتنمية (جاياكا) يسعى إلى تحسين تعليم العلوم في المدارس الفلسطينية وتحقيق خطة الوزارة الإستراتيجية التي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم والتعلم، من خلال التركيز على تدريس المهارات الحياتية المتمثلة في مهارات الاتصال والتواصل الفعال، والانفتاح على الثقافات، وإكساب الطلبة مهارة التفكير الناقد واتخاذ القرار وحل المشكلات، وزيادة الوعي البيئي، ومن ثم إعداد الطلبة لقيام بدورهم من خلال التواصل باللغتين العربية والإنجليزية وتوظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. مشروع (Seed) يهدف إلى تحسين نوعية تعليم العلوم عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراء التجارب العملية والأنشطة العملية في تدريس العلوم بطريقة تكاملية والتكامل من وجهة نظر المشروع يكون حسب المستويات الآتية:
1. بين التجربة العملية والمحتوى الإلكتروني ومحتوى الكتاب المدرسي.
 2. بين مباحث العلوم المختلفة (الفيزياء، الكيمياء، الأحياء وعلوم الأرض).
 3. بين مبحث العلوم والمباحث المختلفة لنفس الصف.
- الفئة المستهدفة من المشروع طلبة ومعلمو الصفوف (4-1) لمبحث العلوم العامة. مدته (3 سنوات من 2012-2015). ويتكون المشروع من محاور، هي:
- ✓ **التدريب:** تزويد فريق المشروع بالمعرفة العلمية والمهارات التكنولوجية اللازمة لإعداد وتطبيق دروس العلوم بطرق إبداعية.
 - ✓ **المحتوى الإلكتروني** الذي يهدف إلى تطوير وتحسين دروس علوم محوسبة.
- **برنامج إنترنت للتعليم:** يهدف إلى تطوير قدرات المعلمين لتمكينهم من تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين لدى الطلبة. أطلقته شركة إنترنت منذ (12) عام ويطبق حالياً

- في (70) دولة. انطلق البرنامج في فلسطين منذ شهر تشرين أول 2008، ويتكون من (5) مراحل تدريبية :
- 1- **المرحلة التمهيدية:** وهي مقدمة لاستخدام البرمجيات داخل الصف، وتعليم المعلمين من غير تخصص الحاسوب على توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات، والتعلم المتمركز حول الطالب.
 - 2- **مرحلة الأساسيات:** وتركز على تضمين أدوات التكنولوجيا في المنهج الصفّي لتعزيز التعلم المتمركز حول الطالب.
 - 3- **مرحلة الأساسيات عبر الإنترنت:** وهي تلي مرحلة الأساسيات مع التركيز على استخدام الإنترنت.
 - 4- **التفكير مع التكنولوجيا:** وتشمل التدريب على مهارات تكنولوجية فعالة من خلال التفكير، لتحسين وتطوير مهارات التفكير لدى الطلبة.
 - 5- **مرحلة تدريبية متقدمة:** بناء قدرات المعلمين لتوظيف مهارات القرن الحادي والعشرين.
- وبدأ تنفيذ المرحلة التمهيدية بالوزارة منذ بداية عام 2009، وتدريب أكثر من (10000) معلم عليها مع نهاية عام 2011. وتم الشروع في المرحلة الثانية منذ مطلع 2012، وهذه المرحلة تمكن المعلم من التخطيط والتصميم والتعاون والبحث من خلال الإنترنت من أجل إنتاج حقيبة تعليمية باستخدام التكنولوجيا، ومن المتوقع تدريب (1000) معلم على هذه المرحلة حتى نهاية 2012. ويتولى التدريب في برنامج إنترنت منسق رئيسي بالوزارة و(14) مدرباً رئيسياً و(40) مدرباً ميدانياً، يسانداهم (16) منسقا في المديرية ومنسق رئيسي في الوزارة، وجهة تنفيذه في الوزارة دائرة تكنولوجيا المعلومات .
- **مشروع نت كتابي PSD:** انطلق هذا المشروع في شهر آذار 2011، بناء على مذكرة تفاهم بين الوزارة ومؤسسة شركاء للتنمية المستدامة (PSD)، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز المناهج المقررة من خلال حل المشكلات، وخلق بيئة تفاعلية نشطة، لإكساب الطلبة مهارات التفكير الناقد والإبداع. كما يهدف المشروع إلى توفير البرامج والأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في المنهج. بالإضافة لإتاحة الفرصة للمعلمين

1. توفير الإنترنت وبشكل مؤقت لبعض المدارس (حوالي 25%).
 2. توفير أجهزة حاسوب حديثة وتحسين مختبرات الحاسوب بعض المدارس.
 3. تدريب المعلمين والمشرفين على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.
 4. تطوير محتوى تعليمي.
 5. تطوير كتب إلكترونية.
 6. بناء بوابات تعليمية مختلفة لتوفير بيئة للتواصل بين مختلف الفئات وتوفير محتوى تعليمي
- إن ما أنجز من هذه المشاريع هو عبارة عن نماذج مختلفة لا بد من استثمارها وتوسيعها لتشمل باقي المدارس لنعم الفائدة وتحقق أهداف الوزارة في خطتها القادمة.

الإستراتيجية 11: المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف، وفي تنفيذ الإستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللإستراتيجيات على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

الإستراتيجية 12: الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

تنبت الوزارة نظام المتابعة والتقييم مع إطلاق خطتها الإستراتيجية الثانية (2008-2012) حيث يقدم هذا النظام بيانات توضح وضع الخطط والظروف المحيطة بها ويقترح التوصيات اللازمة من أجل وضع التدخلات الفعلية التي تؤدي إلى إحداث التغيير، كما أن هذا النظام - بمعية التقارير الصادرة عنه - يعتبر أداة فاعلة تعطي إنذاراً مبكراً في حال حصول أي خلل في سير الخطط بحيث تتاح الفرصة لبحث أسبابه وتعديل المسار في الوقت المناسب، عبر رصد عدد من مؤشرات الأداء لكل برنامج من برامج الخطة وإجراء التقييم المناسب.

وعلى أرض الواقع أنشأت وزارة التربية عام 2009 وحدة خاصة لنظام المتابعة والتقييم في الإدارة العامة للتخطيط، لمساعدة كافة الأطراف المعنية والشركاء ومتخذي القرار على إحداث التدخل الفاعل من أجل إصلاح النظام التعليمي لتحقيق

ليكونوا شركاء في الابتكار والمبادرات. وينفذ هذا المشروع في (7) مدارس موزعة في (5) مديريات . ويستهدف المشروع صفوف الرابع والثامن، لمبطني العلوم والرياضيات، ويبلغ عدد المستفيدين حوالي (500) طالب و(55) معلم. وتم إجراء تدريب ل(30) معلم حول بناء النماذج التعليمية واستخدام البوابة الالكترونية (غورو)، كما تم توزيع عدة أجهزة من نوع (Class Mate) على (7) مدارس مستهدفة في المشروع. ويتم حالياً تطوير كتب محوسبة ليتم تحميلها على المحمولة.

- **مشروع التعلم 1:1:** يعتبر هذا المشروع نموذجاً حديثاً في عملية التعلم، ويهدف إلى إدخال التكنولوجيا إلى داخل الصف وإتاحة الفرصة للطلبة من استخدامهما بشكل فاعل في سن مبكر. ويتم تطبيقه باستخدام أدوات مختلفة مثل أجهزة الحاسوب المحمول (XO)، وأجهزة الحاسوب المحمول (Class Mate)، وأجهزة الحاسوب اللوحي وأجهزة النقل الذكية. ويمكن هذا النموذج المعلم والطالب من حيازة جهاز مستقل لاستخدامه في المدرسة أو البيت. يحصل الطلبة من خلال هذا النموذج على فرصة التعلم من خلال التطبيقات المتاحة والاتصال بالمواقع التعليمية من خلال بالانترنت. يثري هذا النموذج عملية التعلم لدى الطلبة من خلال تبادل خبراتهم فيما بينهم، ويمنحهم في الوقت ذاته الشعور بالاستقلالية. تحتوي هذه الأجهزة على تطبيقات تساهم في تنمية مهارات التفكير لدى الطلبة. لقد قامت الوزارة بتوزيع (1000) جهاز من نوع (XO) و (1500) جهاز (Class Mate) على (44) مدرسة في مختلف المديريات. وقد تم عقد عدة ورشات تدريبية حول استخدام هذه الأجهزة داخل الصف. وبالنسبة لأجهزة (XO) فقد تم استهداف الصفوف من الأول إلى الرابع. أما أجهزة (Class Mate) فقد استهدفت الصفوف من الخامس وحتى العاشر .

يلاحظ من المشاريع السابقة تركيزها على ثلاثة مجالات: البنية التحتية، والتدريب، والمحتوى الإلكتروني. ومنها تم:

الشكل 39: مخطط نظام المتابعة والتقييم القائم على النتائج



وكما هو مبين في الشكل السابق، فقد تم تصنيف المؤشرات لكل برنامج من برامج الخطة إلى ثلاثة مستويات وفق سلسلة النتائج (Result Chain)؛ يمثل **الأول** مؤشرات أداء على مستوى العوائد (Outcomes)، **الثاني** مؤشرات أداء على مستوى غايات وأهداف البرنامج (Goals and Objectives)، أما الثالث فيقدم مؤشرات على مستوى المخرجات والإنفاق (Outputs & Expenditure).

إضافة لذلك يحتوي النظام على مؤشرات تعرض واقع التعليم في المناطق التي تتعرض لانتهاكات الاحتلال سواء على البنية التحتية للمدارس أو الاعتداءات على الطلبة والعاملين والهدر التعليمي الناتج عن ذلك.

الغرض الأكبر والمتمثل في القدرة على بناء جيل على مستوى عالٍ من التعلم باستطاعة أفراد المنافسة في السوق المحلي للعمل. وخلال الأعوام الماضية تم تطوير هذا النظام من ناحية آلية العمل ونوعية التقارير الصادرة عنه حيث تم إصدار تقارير مركزية سنوية وتقارير على مستوى كل مديرية من مديريات التربية والتعليم تركز على أداء المدرسة والمعلم والطالب.

الأهداف الرئيسية لنظام المتابعة والتقييم:

1. تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة لنظام التعليم.
2. تقييم مدى ملاءمة السياسات المتبعة بالتحقق من العلاقة بين التنفيذ والنتائج المحققة وتوفير الأسباب في حال القصور.
3. تتبع مستوى تحقق مخرجات برامج الخطة الاستراتيجية وأهدافها وغاياتها.
4. استخدام تقارير المتابعة والتقييم السنوية كمرجعية وبرهان لتوظيفها خلال عملية التخطيط السنوي ووضع السياسات.

نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية 2014-2019

بعد مراجعة النظام السابق الذي رافق الخطة الإستراتيجية الثانية تم تطويره ليحاكي إطار تقييم الأداء (Performance Assessment Framework) الخاص بالخطة الجديدة (2014-2019)، وأصبح يغطي بمؤشرات كافة مستويات النتائج وليس فقط مؤشرات أداء رئيسة لمستوى واحد كما كان سابقاً. إن الربط القائم بين النظام والفكر الجديد الذي تبنته الوزارة والمستند إلى اعتماد برامج تقديم الخدمة سيسهم في مؤسسة ودعم نهج الإدارة القائمة على النتائج، آخذين بعين الاعتبار أن كافة المخرجات والأهداف والغايات صيغت بطريقة ذكية (SMART) يمكن التحكم بها، إذ صيغت مؤشرات خاصة لكل برنامج من برامج الخطة (رياض الأطفال، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم المهني، التعليم غير النظامي، الإدارة) بمستويات متابعة وتقييم مختلفة وفق الشكل الآتي:

القسم الخامس:

وجاهة إطار التعليم

للجميع



وجاهة الاطار الحالي للتعليم للجميع- عالمياً:

التعليم الابتدائي)، فليس من المستغرب أن التقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع وغيرها لا يزال متفاوتاً ولا يتماشى مع التقدم المحرز في هدف تعميم إتمام التعليم الابتدائي:

1. إن التقدم في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بطيء للغاية. وحتى في الدول ذات التغطية العالية من الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، فإن الأطفال من المناطق الأكثر فقراً لا يمكنهم الوصول إلى رياض الأطفال أو الذهاب إلى رياض للأطفال تعاني من قلة الموارد وجودة التعليم فيها غير مضمونة. وفي الدول التي تعاني من معدلات منخفضة من الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي، يتم تقديم التعليم في رياض أطفال خاصة مكلفة وبعيدة عن متناول منهم في أمس الحاجة إليها .

2. لم يتم إيلاء اهتمام كافٍ لرعاية وتنمية الأطفال قبل المرحلة الابتدائية. انخفضت معدلات وفيات الأطفال من (88) حالة وفاة لكل (1000) مولود حي في عام 1990 إلى (60) حالة وفاة لكل (1000) مولود حي في عام 2010. ومن غير المرجح أن يتحقق الهدف الإنمائي للألفية وهو (29) حالة وفاة لكل (1000) مولود حي بحلول عام 2015. وكما تشير مستويات الرعاية وتنمية الأطفال قبل المرحلة الابتدائية، المنخفضة عموماً، لا تزال العديد من الدول بعيدة عن تحقيق مستويات مقبولة من الصحة والتغذية والتعليم للأطفال الصغار .

3. أدى التركيز على تعميم التعليم الابتدائي في الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية إلى عدم إعطاء الأولوية للتعليم الثانوي والعالي.

4. لا يزال محور أمية الكبار هدفاً بعيد المنال، ولن يتم تحقيق هدف الحد من أمية الكبار بمقدار النصف بين عامي 1990 و 2015 بحلول عام 2015. وتكشف الاختبارات المباشرة لمهارات القراءة والكتابة عن وجود عدد كبير من البالغين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة حتى بين أولئك الذين أتموا التعليم الابتدائي.

أسفرت الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الماضية عن إحراز تقدم غير مسبوق. فقد تم الحد بشكل كبير من الفقر بين الأسر، والتحق المزيد من الأطفال بالمدارس أكثر من أي وقت مضى، وتم الحد من معدلات وفيات الأطفال بشكل سريع، بالإضافة إلى زيادة فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب؛ وهي أهداف طموحة وقابلة للقياس ومؤثرة. مع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة - وبكل المقاييس-، لن تتحقق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم بحلول عام 2015 .

ورغم هذه النتائج الإيجابية، فقد تم توجيه النقد للأهداف بسبب عدد من أوجه القصور منها:

- وجود عديد الثغرات في الإطار الحالي للتعليم العالمي يظهر حقيقة فشله في معالجة التعليم بطريقة شاملة ومتكاملة، فتحظى الأهداف القابلة للتحقيق مثل محور أمية الكبار، التي تعتبر أقل أولوية، بمكانة أفضل من غيرها.
- الأهداف لا تستهدف الوصول إلى الفقراء والمهمشين بشكل كاف، وبالتالي فإنها لا تخدم أولئك الذين يصعب الوصول إليهم بشكل مناسب.
- يميل تنفيذ الإطار الحالي للتركيز على إمكانية الوصول إلى التعليم الابتدائي بشكل خاص مقارنة بمستويات التعليم الأخرى. ويركز على إمكانية الوصول على حساب الجودة ويتجاهل عدم المساواة. علاوة على ذلك، لا ينظر إلى الإطار على أنه يحسن إمكانية الوصول إلى التعليم الذي يمنح الأطفال والشباب والبالغين المعارف والمهارات والقيم التي يحتاجونها ليصبحوا مواطنين واعين ومسؤولين ونشطين يجدوا عملاً لائقاً ويساهمون في تحقيق التنمية المستدامة والمجتمعات السلمية.

- رؤية ضيقة للوصول إلى التعليم:

رغم اشتغال عدة مراحل من دورة التعليم على أهداف التعليم للجميع، فإن أجندة التنفيذ اقتصر على التعليم الابتدائي. ويقال أن أجندة التعليم للجميع الأوسع تم تقييدها بالتركيز الضيق للهدف الإنمائي للألفية (ضمان أنه بحلول عام 2015، سيتمكن الأطفال في كل مكان، سواء من الذكور أو الإناث، من إتمام

- عدم التركيز على الجودة:

5. ينظر لتنفيذ إطار التعليم الحالي باعتباره يحدد بؤرة التركيز على إمكانية الوصول إلى التعليم، وبهذا فإنه يوجه الانتباه بعيداً عن ضمان جودة نواتج التعلم. إن التركيز على إمكانية الوصول للتعليم وإتمامه يتجاهل ما يتعلمه الطلبة في الواقع. هناك (250) مليون طفل لا يستطيعون القراءة أو الكتابة من بين الأطفال الذين يصلون إلى الصف الرابع، ومن المرجح عدم إمكانية تقدير الحجم الكامل للزُمة. إن قياس نواتج التعلم بين الأطفال والشباب محدود ومن الصعب تقييم قياس إمكانية الوصول للتعليم على المستوى العالمي.

1. في العديد من الدول، يترك الأطفال المدرسة دون الحصول على معرفة كافية من القراءة والكتابة والحساب أو غيرها من المهارات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، يصبح الملايين من الأطفال والشباب غير قادرين على التقدم إلى مستويات أعلى من التعليم أو الحصول على عمل مريح. كما أن التعليم والتدريب لا يلبيان احتياجات ومطالب جميع الشباب من أجل تحقيق الازدهار والمشاركة الكاملة في المجتمع. هناك قلق متزايد بشأن تطوير المهارات القابلة للنقل. بالإضافة لذلك، يتمركز الشباب بشكل غير متناسب في الدول النامية، حيث تزداد احتمالات أن يصبحوا عاطلين عن العمل أكثر بثلاث مرات مقارنة بالبالغين. وهناك عدد كبير جداً، من الشباب والبالغين ولا سيما من النساء، الذي لا يستطيع تطوير المهارات والمعارف والمواقف التي يحتاجها التعامل مع التقنيات سريعة التغير حالياً وفي عالم العمل. ينبغي أن تقوم نظم التعليم والتدريب التقني والمهني الملائمة بتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للاستفادة من الفرص الاقتصادية وإيجاد فرص عمل لائقة.

2. مثلت القيود على الموارد المالية ورأس المال البشري والبنية التحتية معوقات كبيرة أمام تحقيق جميع أهداف التعليم وتوفير التعليم الجيد. على الرغم من أن المعلمين المدربين والمتحمسين، على سبيل المثال، يعتبرون عاملاً أساسياً

في تحسين نوعية التعليم، فلا يوجد هناك اهتمام كافٍ لضمان توفير عدد كافٍ من المعلمين.

- المساواة بين الجنسين ليست حقيقة واقعة بعد:

6. على الرغم من أن الفجوة بين الجنسين قد ضاقت، فإن الكثير من الدول لا توفر المساواة في الحصول على التعليم للفتيات، حيث بلغت نسبة الفتيات (53%) من أصل (61) مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية غير ملتحق بالمدارس في عام 2010. وفي عام 2013، مثلت الفتيات (49%) من أصل (57) مليون طفل غير ملتحق بالمدارس. وفي دراسات استقصائية شملت (30) دولة فيها أكثر من (100000) طفل خارج المدرسة، كان هناك في المتوسط (28%) من الفتيات خارج المدرسة، مقارنة مع (25%) من الفتيان. وتكشف دراسات استقصائية جرت في (55) دولة نامية أن الفتيات أكثر عرضة للخروج من المدرسة الثانوية في سن أصغر مقارنة بالفتيان، بغض النظر عن مستوى الثروة أو موقع الأسرة. حوالي ثلثي الأميين في العالم من النساء. وتمثل النساء ثلثي البالغين الأميين في العالم تقريباً والبالغ عددهم (775) مليون نسمة. وفي المناطق النامية، هناك (98) امرأة مقابل (100) رجل في التعليم العالي. هناك تفاوت كبيرة في التعليم العالي بشك لعام، وكذلك في ما يتعلق بمجالات الدراسة، حيث أن تمثيل النساء أكبر في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بينما تمثيلهن أقل بكثير في مجال الهندسة والعلوم والتكنولوجيا.

1. يقوّض العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس الحق في التعليم ويمثل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم؛ لأنه يؤثر سلباً على مشاركة الفتيات واستمرارهن في المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم غير الفعال في مجال الصحة الجنسية والإنجابية يمنع وصول المراهقين إلى المعلومات، وكما لوحظ من المساهمات في المداوولات عبر الإنترنت، فإنه يسهم في التسرب من المدارس، وبخاصة بين الفتيات اللواتي وصلن إلى سن البلوغ.

- عدم المساواة هو التحدي الأكبر:

لديها خطة تعليمية سليمة بسبب نقص الموارد. ففي عام 2010، قدر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع أنه يلزم توفير (16) مليار دولار إضافي سنوياً لتوفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال والشباب والبالغين بحلول عام 2015. وقد وجدت تقديرات حديثة أن ركود المساعدات والتضخم يعني أن فجوة التمويل قد ارتفعت إلى (26) مليار دولار أمريكي.

العقبات التي تكرر ذكرها التي تحول دون توفير التعليم الجيد:

1. السياق الاجتماعي: كان الفقر سبباً رئيسياً في عدم إمكانية وصول الأطفال إلى التعليم الرسمي أو تسريحهم منه. ارتبطت الرسوم الدراسية والتكاليف غير المباشرة للتعليم (المواد التعليمية، والزي المدرسي، والوجبات المدرسية)، وسوء التغذية، وسوء الأحوال المعيشية، ومستويات تعليم الوالدين بالمشاركة ومستويات التعلم.
2. التركيز الضيق على التعليم الابتدائي: الفشل في النظر إلى جميع مستويات التعليم، ولا سيما التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة.
3. عدم الإنصاف: تشمل العوائق الرئيسية التمييز ضد الفئات المهمشة والمستبعدة اجتماعياً، وعدم اشمال احتياجات الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة والاستجابة لها. وعدم الاهتمام بالأطفال الذين يعيشون في بيئات تعاني من عدم الاستقرار السياسي والصراعات والكوارث وحالات الطوارئ، وعدم وجود مدارس في المناطق النائية والريفية.
4. المساهمات والبنية التحتية: تمت الإشارة إلى البيئات المدرسية الرديئة (ولا سيما عدم كفاية المرافق الصحية)، ونقص مواد التعليم والتعلم المناسبة والكتب، وظروف التعلم الرديئة (نقص المكاتب والفصول الدراسية والمباني المدرسية المناسبة).
5. الحوكمة: غياب الحوكمة الرشيدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالافتقار إلى الإرادة السياسية للاستثمار في التعليم، وتطوير وتنفيذ إصلاحات المناهج الدراسية والسياسات.
6. عملية التعليم: تشمل هذه العناصر التركيز الضيق على التقييم مما يؤدي إلى مناهج دراسية ضيقة ونقص المعلمين المؤهلين (وعدم كفاية الدعم أو التطوير المهني للمعلمين) والمناهج التي عفا عليه الزمن، وغياب الارتباط بفرص العمل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس.

1. لا يزال عدم المساواة داخل الدول وبين مجموعات محددة مشكلة. ولذا تم تحديد توفير التعليم الجيد للفئات المهمشة والضعيفة باعتباره فجوة كبيرة ينبغي معالجتها. فالأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، والأطفال المنخرطون في النزاعات المسلحة، وأولئك الذين أجبروا على العمل والمهاجرين والأقليات الذين يتعرضون للتمييز هم بعض الفئات المهمشة والضعيفة التي ليس لديها إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد.

7. وفي مداورات التعليم، تم إيلاء اهتمام خاص للأطفال والبالغين ذوي الإعاقة، الذين لا يتم إدراجهم بشكل منهجي في خطط التنمية أو السياسات أو الميزانية. تشير التقديرات إلى أن (20%) من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير الملحقين بالمدرسة هم من الأطفال ذوي الإعاقة.

- نقص الاستثمار في التعليم:

8. ينظر إلى تعبئة الموارد من أجل التعليم على أنه قوة هامة لإطار الأهداف على الصعيدين الوطني والدولي. يتضمن إطار عمل دكاكر التزاماً بعدم تجاهل أي دولة بسبب نقص الموارد. تعتبر زيادة الإنفاق على التعليم عاملاً مهماً في تحقيق نتائج تعليمية إيجابية منذ عام 2000، مع زيادة ميزانيات التعليم في الدول المنخفضة الدخل مما يجعلها مساهمة أساسية في تطوير التعليم.

1. تمت الإشارة بوجه خاص إلى تأثير أجندة التعليم العالمي على توجيه استراتيجيات وبرامج وسياسات الجهات المانحة. تعتبر أجندة التعليم العالمي ضرورية لحشد شراكات بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية. ويعتبر بناء تحالفات وطنية بين المنظمات غير الحكومية نتيجة إيجابية لإطار التعليم العالمي بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك القطاع الخاص في أجندة التعليم العالمي أصبح أكثر شيوعاً، ويزداد إدراك أهمية الأطر العالمية لأنها تسهل المساهمة المتبادلة لجميع المعنيين.

9. لوحظ غياب الإرادة السياسية للاستثمار في التعليم باعتباره شاعلاً رئيساً. وكثيراً ما يذكر التمويل والالتزام الحكومي باعتبارهما من العقبات الرئيسية أمام تحقيق تقدم كاف في تحقيق أهداف التعليم العالمية. ولم يتحقق الالتزام بالتعهد الذي تم في دكاكر وهو ضمان أنه لا يتم إبطاء أي دولة

وجاهة الإطار الحالي للتعليم للجميع - فلسطينياً :

- توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: ما زال التعليم في رياض الأطفال لا يعتبر تعليمياً إلزامياً وفق المرجعيات القانونية في التعليم الفلسطيني، ويبلغ إجمالي الأطفال الملتحقين في العام 2014/2013 (55.1%)، أي ان حوالي نصف الأطفال في سن رياض الأطفال غير ملتحقين به وهو بعيد عن المستهدف وفق اتفاق دكاك (70%). ويتم تقديم التعليم في رياض الأطفال بشكل شبه كامل من قبل القطاع الخاص، ومؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص باستثناء اثنتان من رياض الأطفال تشرف عليهما وزارة التربية والتعليم العالي وهذا هو واقع الحال بين الأعوام 2004-2013.
- تعميم التعليم الأساسي: بلغت نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الأساسي (1-10) (94.2%)، ووفق تصنيف اليونسكو يشمل ذلك مرحلتين: إسك 1 وهو التعليم الابتدائي (1-4)، وإسك 2 وهو التعليم الثانوي الأدنى ويشمل صفوف (5-10)، وحققت فلسطين الهدف العالمي بالوصول ل(95%) بنسبة قيد الصافي المعدل للصفوف (1-4) في فلسطين (99.2%) للعام 2014/2013. أما للصفوف (5-10) والمندرج في الهدف الثالث وفق تصنيف اليونسكو فتصنف فلسطين ضمن الدول البعيدة عن تحقيق الهدف (95%) حيث بلغت نسبة القيد الصافي المعدل (90.5%) للعام 2014/2013
- ملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار: بلغ معدل القرائية للشباب (15-24) للعام 2013 (99.3%). وبلغ معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي للعام 2013/2012 (73.5%). وبلغت نسبة التعليم الثانوي العام (72.2) والتعليم المهني (1.3%).
- تحسين مستوى محو أمية الكبار: بلغت معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) للعام 2013
- (96.3%). وتعتبر فلسطين من الدول التي حققت الهدف بالوصول إلى نسبة (95%).
- التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم: كانت فلسطين من الدول التي استطاعت تحقق هذا الهدف حيث أشارت معظم المؤشرات إلى حالة التكافؤ.
- جودة التعليم: لا تزال قضية الجودة في التعليم من القضايا التي تحظى على اهتمام كبير في خطط الوزارة، وتشير معظم المؤشرات إلى عدم وصول التعليم الفلسطيني إلى ما وضعته خطط الوزارة وأهدافها.

القسم السادس:
آفاق التعليم للجميع ما
بعد العام 2015



السياق العالمي لآفاق التعليم ما بعد 2015

- معالجة عدم المساواة على مستوى الجنس والموقع (مناطق مهمشة، مناطق C القدس..الخ) والطبقات الاجتماعية (اسر فقيرة، ومتوسطة، وغنية..): يجب أن يحظى جميع الأطفال بتربية وتعليم جيد في جميع المراحل (في رياض الأطفال والأساسي والثانوي والجامعي) الذي يعدهم للعمل ولحياة ممتعة.
 - الارتقاء بالصحة والتغذية: لوحظ أن تعميم التعليم يساهم في خفض الفقر والجوع بمقدار النصف، وكذلك في خلق مجتمعات مستدامة. وهناك الآثار طويلة الأمد للصحة والتغذية في مرحلة الطفولة المبكرة، والصلة بين نمو الطفل والتعليم. كما أن تحسين الصحة يمكن الأطفال من التعلم، وأن هذه العلاقة ينبغي تحديدها بشكل أكثر وضوحاً في أجنحة التنمية لما بعد عام 2015.
 - كما يتضح من تداخل التعليم والصحة، أن التحصيل الدراسي له تأثير على مكافحة المرض وتربية أسرة سليمة. للتعليم آثار إيجابية على خفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأطفال وتغذيتهم، وخفض عدد الأطفال لكل أسرة. وأشار المشاركون بشكل خاص إلى الصلات بين تعليم الفتيات والنساء وصحتهن واختيار حجم أسرهن. تزداد احتمالات ذهاب الأطفال، الذين حصلوا لوالدين على تعليم أفضل، إلى المدرسة مع حصولهم على فحوصات طبية منتظمة. كما يمكن التعليم الفتيات في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ويقدم لهن المعرفة والثقة بالنفس اللازمين لحماية أنفسهن.
 - التعليم ضروري لزيادة الأمن الغذائي. لسوء التغذية بعد تعليمي مهم؛ حيث أن التعليم ضروري لتسهيل الترويج لاختيار الغذاء الصحي والسلوكيات المرتبطة بالتغذية الصحية. تعتمد التغذية، بدورها، على العديد من العوامل التي تتجاوز الأمن الغذائي، بما في ذلك تعليم المرأة، والدخل، وتنظيم الأسرة، والحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم الجيد. كما أن تمكين المرأة من خلال
- التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان في حد ذاته كما أنه حق تمكيني فهو يعزز تحقيق سائر الحقوق الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية والسياسية. وهو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة، كما أنه يساهم في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويعزز السلام والأمن. إن الفوائد المترابطة للاستثمارات في التعليم الجيد لا يمكن حصرها - ومنها توليد أكبر قدر من العائدات الاقتصادية والنماء للأفراد والمجتمعات، وإحداث تأثيرات دائمة على الصحة والمساواة بين الجنسين، وإيجاد مجتمعات أكثر أمن أو مرونة واستقراراً. ويلعب التعليم دوراً هاماً في تكوين الهويات الشخصية والجماعية وتعزيز رأس المال الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي، وتشكيل المواطنة المسؤولة على أساس مبادئ احترام الحياة والكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي.⁴⁶
- **هناك حاجة إلى :**
- وجود إطار عالمي واحد منسق للتعليم، يستفيد من نجاحات وتحديات الأهداف الإنمائية للألفية وأجنحة التعليم للجميع، تتكامل فيه الأهداف ويتم التعامل معها كمنظومة واحدة وليس كأهداف منفصلة ومستقلة؛ أي النظر إلى أطر التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية على أنها "تعزز بعضها البعض وغير قابلة للانفصال"
 - أطر عمل عالمية تستجيب إلى الأولويات والسياقات الإقليمية والوطنية. ويجب على الإطار العالمي في المستقبل تحقيق توازن دقيق بين الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية، بما يسمح للدول بتحديد أهداف محددة. من المرجح أن يؤدي هذا إلى ارتباط وطني أكبر بأجنحة التعليم لما بعد عام 2015.
 - التركيز على التعلم الجيد (نوعية التعليم) لما بعد 2015 وتحديد ما هو مفتاح التنمية الوطنية ورفاهية الفرد.

⁴⁶ العلم الذي نريد، وضع تصور للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 (موجز تنفيذي).

التعليم يمكن المرأة من السيطرة على موارد الأسرة، بما في ذلك الغذاء.

مبادئ أجندة التعليم لما بعد عام 2015:

المبدأ (1): النهج القائم على حقوق الإنسان في التعليم:

ينبغي النظر إلى جوانب التعليم جميعها من منظور حقوق الإنسان، يشمل ذلك بيئة التعلم، والتدريس، وعملية التعلم، وسياسة الحكومة والإدارة المدرسية ودعم المعلمين. كما يعتبر التغلب على المعوقات البنيوية التي تعيق إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد أمراً حيوياً لإحقاق حقوق التعليم للجميع. إن الإنصاف يعتبر أقوى مبدأ لتأطير أجندة قائمة على الحقوق لما بعد عام 2015. إن عدم المساواة في التعليم ما زال يمثل تحدياً مستمراً. ويرتبط هذا بتركيز الأهداف الإنمائية للألفية على المتوسطات دون النظر للاتجاهات الكامنة خلف هذه المتوسطات والمتمثلة في انعدام الاهتمام بالفئات المهمشة والضعيفة. تتطلب المساواة في الحصول على التعليم الجيد معالجة التفاوتات واسعة النطاق المستمرة في المجتمع. ينبغي التركيز بشكل أكبر على الكيفية التي تتقاطع فيها أشكال مختلفة من عدم المساواة في تحقيق نتائج غير متساوية للفئات المهمشة والضعيفة. كما أن المساواة في التعليم تعني اتخاذ تدابير استباقية وموجهة لتقديم الدعم التدريجي للفئات المحرومة.

المبدأ (2): مشاركة المعنيين:

يتمثل هذا المبدأ في التأكيد على أهمية وضرة مشاركة جميع المعنيين بما في ذلك المعلمين والطلبة والجهات المانحة والوكالات متعددة الأطراف والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني ومجموعات التأيد كمبدأ مركزي للتعليم. ينبغي أن يشارك المعنيون في حوار مستمر حول قضايا التعليم والتنمية، كما ينبغي أن يشاركوا في رصد وتحليل التقدم المحرز وتحديد أفضل الممارسات والمعايير. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المشاركة وأن تتم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وهناك حاجة لإشراك الآباء والأمهات في المدارس لضمان مساهمة المدارس/المعلمين. ويجب أن يحظى

الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية بارتباط أكبر بالمدارس. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمكين المعلمين والمدارس لتولي مسؤولية أكبر لإدارة التعليم ضمن أطر وطنية محددة بوضوح. وهناك أهمية لإشراك المجتمع في رفع مستوى الوعي والانخراط في الأنشطة التي تتحدى وتغير المعايير التي تؤدي إلى استبعاد الفئات الضعيفة والمهمشة. تشمل الأمثلة الإيجابية للمشاركة المجتمعية في التعليم التي يقودها المواطنون تقييم التقدم في التعليم، مثل التقييمات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المحلية.

لا بد من وجود إطار واضح للامركزية التعليم يعترف بالأدوار المتباينة للمعنيين، يشمل ذلك واضعي السياسات ومديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي لتسهيل المسؤولية المشتركة.

يلعب المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، دوراً حاسماً في التعليم، ولا سيما في مساءلة الحكومات. ويمكنهم القيام بذلك من خلال الاضطلاع بدور رقابي على وضع السياسات ومتابعة الميزانيات والرصد. مع ذلك، يجب توسيع مشاركتهم في الضغط والتأثير على السياسة التعليمية وتحسين التعليم الجيد والشامل. تم توسيع نطاق المناقشات في الدوائر لتشمل دور القطاع الخاص في توفير تعليم جيد ومنصف. ويمكن أن تؤدي الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص إلى فوائد متبادلة، مع إدراك أن القطاع الخاص يستفيد من التعليم الجيد.

أدى النقاش حول القطاع الخاص أيضاً إلى التركيز على دور المدارس الخاصة، ولا سيما المدارس الخاصة منخفضة الرسوم. في حين لوحظ أنه يمكن للحكومات والجهات المانحة تحسين الفعالية من خلال دعم المدارس الخاصة القائمة بدلاً من إنشاء مدارس عامة جديدة، فقد تم ذكر أيضاً دور الحكومة في تنظيم القطاع الخاص. يعتبر التنظيم الفعال ضرورياً لضمان عمل المدارس الخاصة مع الحكومة لتقديم التعليم الجيد والمنصف. وأشار بعض المشاركين إلى أن اختيار المدارس

الخاصة، ولاسيما من قبل الفقراء، غالباً ما يكون نتيجة لفشل الحكومات النظامية في توفيراً لتعليم الجيد.

تم تحديد أشكال رمزية من المشاركة والعمليات باعتبارها عقبات حقيقية تعيق أشكال التمكين والمشاركة. لذلك ينبغي مشاركة المعنيين على جميع المستويات في التعليم، من المستوى الوطني إلى المؤسساتي، وفي جميع الجوانب، من وضع الأجندة إلى رصد وتقييم النتائج والآثار. على الصعيد الدولي، صدرت دعوات لتعزيز الصوت الوطني في صنع القرار العالمي، فضلاً عن مشاركة منظمات المجتمع المدني والائتلافات، وخاصة من نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

المبدأ (3): المساءلة:

ترتبط المشاركة الفعالة بالمساءلة بشكل وثيق. تتطلب المساءلة، من وزارات التعليم إلى المواطنين ومن الجهات المانحة إلى الحكومات الوطنية ومن المدارس إلى أولياء الأمور، عمليات وبنى تتسم بالشفافية. تعتبر الشفافية مهمة للتغلب على الفساد، واستغلال السلطة، وتمكين المعنيين من الحصول على معلومات من أجل فهم أفضل لنتائج الاستثمارات في التعليم ومساءلة الحكومات. ولا تكون الشفافية ممكنة دون وجود نظم وطنية وإقليمية ودولية للرصد تتميز بالشمول والموثوقية، وتوفر بيانات مفصلة لتتبع التقدم المحرز في تعزيز الإنصاف. ومهما كانت الأهداف التعليمية النهائية لجدول الأعمال لما بعد عام 2015، ثمة حاجة لأنظمة رصد فعالة لتعزيز المساءلة في التعليم ولضمان أن الاستثمارات في التعليم فعالة ومنصفة. وتشمل الأساليب المقترحة للمساءلة آليات مراجعة النظراء وبطاقات التقرير ومبادرات شفافية الموازنة. وينبغي على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والجهات المانحة، دعم الحكومات بفعالية من أجل الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية للوفاء بالحق في التعليم. تشمل الاقتراحات:

أ. تسهيل إجراء نقاش عالمي وتوافق بشأن التعليم بتطوير مؤشرات للوفاء بالحق في التعليم على الصعيد العالمي؛

ب. تحديد نسبة دنيا من الناتج المحلي الإجمالي المنبغي على الدولة استثمارها في التعليم، على سبيل المثال، (6) في المائة.

ت. نشر ودعم أفضل الممارسات لتحسين جودة التعليم وزيادة فرص الوصول والإنصاف والاستدامة.

ث. توفير المساعدة التقنية والمالية للحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية عند تنفيذ سياسات التعليم والإصلاحات والبرامج.

تتضح الحوكمة الرشيدة في مشاركة المعنيين في تخطيط وتقديم وتنفيذ التعليم، وتندرج في أشكال قوية وموثوقة من رصد التقدم المحرز على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. كما أنها تدعم الوفاء بالحق في التعليم، وتمكين المجتمعات المحلية من المطالبة بالإنصاف وفضح الفساد وإساءة استخدام السلطة.

المبدأ (4): المرونة والتكيف:

في السياق الحالي، تعتبر أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية إطارين منفصلين للتعليم. وغالباً ما يكون هذا نتيجة لإطار كتابة التقارير والإبلاغ الذي يفضل بعض الأهداف والمؤشرات على الأخرى. ينبغي أن يقوم إطار عمل التعليم لما بعد عام 2015 الجديد، كحد أدنى، على الإطارين معاً ضمن بنية موحدة، تدعمها آليات وعمليات إبلاغ موحدة. في الوقت نفسه، ينبغي أن يمثل إطار الأهداف العالمية استجابة وانعكاساً للأولويات والسياق الإقليمي والوطني. بالتالي، تكون له أهداف مشتركة مع بعض الأهداف المشتركة العامة، والتي تسمح بتعديل وتفسير الأهداف الإقليمية والوطنية، والمؤشرات بشكل ضمني.

أولويات أجندة التعليم لما بعد 2015:

التوجهات العالمية لأجندة التعليم لما بعد عام 2015:

تظل أولويات التعليم المحددة في إعلان الألفية ذات صلة باليوم كما كانت في عام 2000: إكمال دورة كاملة من التعليم الابتدائي للجميع؛ والوصول المنصف إلى جميع مستويات التعليم، والمساواة بين الجنسين في التعليم. علاوة على ذلك، يوضح إعلان الألفية حماية الفئات المهمشة والضعيفة، وخاصة

أولئك الذين يعانون من الكوارث الطبيعية والصراعات، كأولوية. ويتركز الاتجاه العام لأولويات التعليم لما بعد عام 2015 في:

1. الاجندة غير المكتملة للتعليم: تظل الأجندة الحالية للتعليم العالمي غير مكتملة، وهناك طريق طويل ينبغي قطعه لتحقيق أهداف التعليم للجميع المتفق عليها في المنتدى العالمي للتعليم في عام 2000، والتي أكد عليها إعلان الألفية - خاصة في توسيع نطاق الفرص المتاحة للفئات المهمشة والضعيفة. هناك ضرورة لتسريع ونيرة التقدم في إحراز أهداف التعليم الحالية. يجب على جدول الأعمال بعد العام 2015 التركيز على مواصلة الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعها في العام 2000، وكذلك الأهداف والغايات اللاحقة. ويجب النظر في الاتجاهات العالمية الحالية عند تحديد أجندة لما بعد عام 2015. تشمل هذه الاتجاهات النمو السكاني، تأثير تغير المناخ والتهديدات البيئية.. الخ ما يجعل الانتباه إلى جودة نواتج التعلم وتنمية المهارات والتعليم المنصف أكثر أهمية وإلحاحاً من أي وقت مضى للدول جميعها.

2. إمكانية الوصول إلى التعليم على المستويات جميعها: يجب أن توفر أجندة التعليم لما بعد عام 2015 إمكانية الوصول لعدد أكبر، وأن يتسع ليشمل ثمانى أو تسع سنوات من التعليم الأساسي على الأقل، وشمول أهداف إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي وفرص التعلم مدى الحياة. يجب أن تشمل إمكانية التعليم الجيد جميع المستويات (أطفال وشباب وكبار)، وجميع أنواع التعليم (الرسمي وغير الرسمي) - بما في ذلك التعليم ما في رياض الأطفال والأساسي والثانوي والعالي، والمهني وتعليم الكبار - على خط متواصل. أي أن يكون الإطار التعليمي شامل ومتكامل، مما يعني توفير التعليم المنصف على جميع المستويات. إن التحدي الذي يواجه جدول الأعمال لما بعد عام 2015 هو التوصل إلى توازن بين الوفاء بالحق في التعليم الأساسي والحاجة إلى الاستثمار في مستويات أعلى من التعليم من أجل تحقيق المساواة والنمو المستدام الشامل.

3. التعليم الجيد: هناك إجماع واسع النطاق على ضرورة أن تكون الجودة أولوية أساسية في أي إطار تعليمي لما بعد عام 2015. يجب أن تكون جودة التعليم كلية وشاملة، ومحددة السياق ومشاركة بين القطاعات المختلفة. وتم تعريف التعليم الجيد على أنه تزويد الناس بالمهارات والمعارف والمواقف من أجل: الحصول على عمل لائق؛ والعيش معاً كمواطنين فاعلين وطنياً وعالمياً؛ وفهم والاستعداد للعالم الذي يشكل فيه التدهور البيئي وتغير المناخ تهديداً للحياة ولسبل العيش المستدامة، وفهم الحقوق. ويظل وضع سياسة متكاملة لمحتوى التعليم والتقييم - عملية معقدة - وأفضل طريقة للمضي قدماً لتطوير مجموعة واسعة ومتعمقة من المهارات والكفاءات التي يحتاجها الأطفال والبالغون للحياة والعمل. ويتضمن ذلك:

- التعلم: يجب أن يكون في صميم الأهداف المستقبلية وأن تدعمه تدابير محددة بوضوح للتصصيل الدراسي تتضمن المساواة والإدماج. وأن أهداف التعلم ينبغي أن تستهدف وتقيس أساسيات معرفة القراءة والكتابة والحساب، التي يشار إليها باسم "كفاءات التعلم". كما يجب إدراج التفكير النقدي وحل المشكلات والمعلومات العامة والمهارات الحياتية. تشمل المؤشرات المقترحة القدرة على استخدام وتطبيق المعرفة في سياقات مختلفة وإدماج المهارات المعرفية ومهارات التعامل مع الآخرين ومهارات التفكير المعرفية والمهارات الشخصية غير المعرفية.

- المعلمون: للمعلمين دور مركزي في ضمان التعليم والتعلم الجيدين. تعتبر مؤهلات المعلمين وكفاءتهم والتزامهم وحماسهم لتقديم تعليم جيد أموراً مركزية في تحقيق أي هدف تعليمي. ولدعم فعالية المعلمين لا بد من توفر الأمور الأساسية الآتية:

✓ ظروف عمل جيدة، بما في ذلك مدة العقود والرواتب وآفاق التطور الوظيفي والترقية.

✓ الظروف الجيدة في بيئة العمل، على أساس إيجاد بيئات مدرسية تساعد على التدريس.

- ✓ التدريب الجيد للمعلمين قبل العمل وخلال، على أساس احترام حقوق الإنسان ومبادئ التعليم الشاملة.
- ✓ الإدارة الفعالة، بما في ذلك تعيين المدرسين، وتوزيعهم.
- ✓ ويتضمن التركيز على الجودة والتعلم تغيير كيفية قيام المعلمين بتقييم التعلم والمهارات المطلوبة من الطلبة، وضرورة استخدام المعلمين للتقييم لتحسين التعلم وليس لتشجيع " التدريس من أجل الامتحان".
- ✓ الملاءمة مع الموضوع: تم تحديد بعدين مترابطين؛ الأول يتعلق بتمكين الشعوب، ولا سيما الشباب، لاكتساب المهارات والكفاءات اللازمة لحياة منتجة اقتصادياً وتأمين العمل اللائق، وبالتالي المشاركة في التنمية الوطنية والنمو. ويرتبط البعد الثاني بالمهارات والكفاءات اللازمة لرفع مستوى وعي الأفراد واحترام حقوقهم، وتعلم العيش معاً في المجتمع وفي العالم بأسره. يشمل هذا البعد التربية الجنسية والتعلم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة الوطنية والعالمية. وعند مراعاة هذين البعدين معاً يمكن تزويد الأفراد بالمهارات والكفاءات اللازمة ليصبحوا مواطنين واعين ومسؤولين وفاعلين، والعثور على عمل لائق، والمشاركة في النمو المستدام والمجتمعات السلمية.
- ✓ مهارات من أجل العمل اللائق: هناك تحدياً كبيراً في التعليم والتدريب؛ وهو إقامة روابط أفضل مع فرص العمل والتوظيف. حيث فشل تنظم التعليم في تزويد الأطفال والشباب، بالمهارات والكفاءات ذات الصلة لتأمين العمل اللائق. وهناك إشارات إلى العديد من نظام التعليم التي لا تلبي احتياجات سوق العمل، والمناهج القديمة التي لا توفر المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين مما يؤدي إلى انتشار مشاكل مثل البطالة بين الشباب على نطاق واسع وانخفاض الإنتاجية. ولا يمكن معالجة أزمة العمالة والتوظيف دون تحسين الفرص المتاحة لمعالجة أزمة المعرفة والمهارات. وبالتالي، يعتبر التعليم الجيد والتدريب أمران ضروريان. هناك حاجة لبرامج ومناهج تعليمية أكثر استجابة لمتطلبات السوق. ينبغي ربط هذه البرامج والمناهج بالوصول إلى وظائف ملائمة.
- التربية الجنسية والصحة الإنجابية: ترتبط الحالة التعليمية وحالة الصحة الجنسية والإنجابية معاً ارتباطاً وثيقاً. فالتربية الجنسية الشاملة والصحة الإنجابية أمران مهمان في منع الحمل المبكر وغير المرغوب فيه، والعنف والاعتداء، وفي وضع حد للعنف القائم على النوع الاجتماعي.. بالتالي، من الضروري اشتغال إطار التنمية لما بعد عام 2015 على حصول الجميع على التربية الجنسية الشاملة في إطار نهج تعليمي قائم على الحقوق. وتم اعتبار تحديد تدريب المعلمين المناسب والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب باعتبارها عناصر أساسية للتعليم الجيد.
- التعليم من أجل المواطنة العالمية " تبني وجهة نظر أكثر شمولية حول نوع المهارات والمواقف اللازمة في عالمنا اليوم": هناك أهمية لوجود أجنحة للتعليم تعد الأطفال والشباب والكبار ليكونوا مواطنين فاعلين وقادرين على التعامل مع التغيير في مجتمعاتهم والعالم؛ مما يؤكد الالتزام المبرم في المبادرة الأولى للتعليم العالمي التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. إن التعليم الجيد والمفيد يجب أن يؤكد على حقوق الإنسان واحترام التنوع في سياق عالمي، ولهذا المفهوم صدى وطنياً من حيث المناهج التي تستجيب للاحتياجات المحلية، ويعدا عالمياً يركز على إعداد الناس للعيش في سياق عالمي متغير. وتم تعريف التوجهات العريضة للمواطنة العالمية بارتكازها على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والعدالة والتسامح والتنوع. ويؤكد منهج المواطنة العالمية على الكفاءات الاجتماعية والمدنية (بما في ذلك مهام الحكومة وحقوق الإنسان وبناء السلام وحل النزاعات)؛ والنقاهم العالمي (بما في ذلك عدم المساواة والفقر والأزمات الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وإنتاج الغذاء والتنمية المستدامة والجغرافيا والقيم العالمية والترابط، والتعليم المشترك بين الثقافات والتسامح والنقاهم (فهم الثقافات المختلفة داخل كل دولة ومعرفة وقبول الطرق الأخرى للعيش والتعاطف). هناك عدة طرق

تربوية وبرامج لتعزيز المواطنة العالمية، بما في ذلك البرامج التي يقدمها المجتمع المدني ومنظمات الشباب ومؤسسات التعليم غير النظامي.

- **التعليم من أجل التنمية المستدامة:** كثيراً ما يتم تحديد التعليم من أجل التنمية المستدامة كأولوية أساسية في التعليم؛ وهو يمكن من التحول نحو سلوكيات أكثر استدامة؛ ويعزز الإستراتيجيات الفعالة للتخفيف من الأزمات البيئية والتكيف لمواجهتها، ويدعم المتعلمين في فهم قيمة الحفاظ على التنوع الثقافي والبيولوجي. أشارت العديد من المساهمات إلى أن هذه التنمية يمكن أن توفر المعارف والمهارات والمواقف اللازمة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية في إطار القيود العالمية التي يفرضها تغير المناخ والتدهور البيئي. ويمكن الإشارة هنا إلى قضيتين:

1. **اللغة** بالإضافة إلى التدريس باللغات الأصلية، من الضروري تقديم التعليم باللغة الأم واللغة الوطنية للطلبة. تمت إثارة اللغة الوطنية باعتبارها شكلاً من أشكال السلطة والاستبعاد في المداولة المواضيعية لمعالجة عدم المساواة: "غالبا ما تكون لدى الأشخاص الذين لا يتعلمون لغة الأغلبية في دولتهم فرص أقل للمشاركة في الحياة العامة، والوصول إلى التعليم العالي، والتأثير على القرارات السياسية والاستفادة من الفرص الاقتصادية. يمكن ربط الأشكال المختلفة من عدم المساواة... بالسبب الجذري للغة الاقصائية وسياسة التعليم بالنسبة إلى الأقليات اللغوية".

2. **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تم ربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعدة جوانب من التعليم. كان السياق في كثير من الأحيان يتعلق بالانتشار العالمي والوصول إلى التكنولوجيا وضمان تزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين. بالإضافة إلى تعليم هذه المهارات، يجب أن يتجاوز التعليم الأساليب التقليدية لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل وثيق في عمليات التعلم والتعليم. أشارت العديد من المشاركات إلى الاستخدامات الممكنة للتكنولوجيا لتكمل

التعليم أو تتكامل معه، مثل دعم التنمية المهنية للمعلمين وتجهيز المتعلمين لاستكشاف مصادر جديدة للمعلومات. علاوة على ذلك، قد تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حماس المعلمين وقد تعزز القدرة على التقييم التربوي والرصد. وذكر أيضاً أنه يمكن تطبيق هذه التكنولوجيا في مجموعة من المجالات على سبيل المثال، باستخدام تكنولوجيا التعلم المفتوح عن بعد لجعل التعليم متاحاً للقرى النائية في أفريقيا - وآسيا، أو باستخدام التكنولوجيا مثل أجهزة الكمبيوتر الحديثة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. مع ذلك، يعتمد الاستخدام الفعال على سد الفجوة الرقمية وتدريب المعلمين على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير التمويل الكافي، ضمن عوامل أخرى.

- **بيئة التعلم:**

ركزت الأولويات الناشئة عن جودة التعليم على التعلم وأهميته. إلا أن توفير بيئة تعلم تمكينية وإيجابية - بما في ذلك ضمان الحد الأدنى من المرافق الأساسية مثل الفصول الدراسية الكافية - لا يزال يمثل أولوية أهم للكثيرين، وخاصة الفقراء. حددت مشاركات عديدة البيئة التعليمية الأساسية للتعليم الجيد، بما في ذلك البيئات المادية والاجتماعية الآمنة والصحية والواقية للطلبة والمعلمين وللتعلم وللعمل. يشمل هذا البنية التحتية مثل المباني المدرسية الآمنة / للاستجابة للكوارث والتي يسهل الوصول إليها والفصول الدراسية (بما في ذلك المكاتب الملائمة وتوفير معدات الإسعافات الأولية)، وأعداد كافية من المراحيض المنفصلة للفتيان والفتيات، وكذلك مياه الشرب الصالحة. علاوة على ذلك، تم تحديد الكتب المدرسية والزي المدرسي والوجبات المجانية والمواصلات المدرسية جميعاً باعتبارها عناصر للبيئة التعليمية التي يجب أن تكون متاحة لتعزيز التعليم الجيد.

ومع ذلك، فإن بيئات التعلم المواتية تشمل أكثر من مرافق البنية التحتية المادية: ينبغي أن تشمل السياسات المؤسسية التمكينية التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها.

أشارت العديد من المشاركات إلى ضرورة وضع سياسات فعالة لمنع الإيذاء والعنف الجسدي أو النفسي والخوف من التهريب والعنف القائم على النوع الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر. لتحقيق هذه الغاية، حددت بعض المساهمات سياسات مثل مدونة لقواعد السلوك للمعلمين والطلبة كأدوات هامة لحماية الحقوق وتعزيزها.

تقترح بعض المشاركات وضع مؤشرات قابلة للقياس لبيئات التعلم الفعالة، بما في ذلك المؤشرات الكمية والنوعية فضلاً عن المؤشرات - المتعلقة بالبنية التحتية المادية والسلامة والصحة والإدارة (مشاركة الأطفال وتمكين السلطات المدرسية والشراكة مع أولياء الأمور والمجتمع) وتوافر المعدات والمواد التعليمية.

4. قضايا مترابطة: لن يكون إطار عمل التعليم القائم على نهج الحقوق كاملاً دون مراعاة القضايا الشاملة للنوع الاجتماعي والإدماج وحالات الطوارئ.

- النوع الاجتماعي: هناك إجماع قوي على أن المساواة بين الجنسين في التعليم من أولويات أجندة التعليم لما بعد عام 2015، وينبغي أن تظل كذلك. وهناك أهمية لضمان إمكانية الوصول إلى التعليم في رياض الأطفال والأساسي والثانوي وبعد الثانوي للفتيات والنساء. ويتضمن ذلك إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة من خلال التعليم.

- الإدماج: منح أولوية للاهتمام بإدماج الجميع، لا سيما الفئات المهمشة والضعيفة، ومعالجة المشاكل الهيكلية الأساسية المسؤولة عن استبعاد الفئات المهمشة والضعيفة، ومعالجة الافتقار للتعليم الجيد والعادل، والعلاقات الاقتصادية / الاجتماعية الاستغلالية، والبنى المجتمعية غير العادلة. وتبرز أهمية النهج التشاركي وإشراك المجتمعات المحلية لتحديد وإزالة العقبات التي تحول دون الاندماج والتعلم للجميع. اقترحت مؤسسة "إنترفيد" أهدافاً محددة للإدماج يشمل:

أ. سياسة تعليمية شاملة تحظر جميع أنواع التمييز؛ سواء على أساس الجنس أو الأصل الثقافي أو الحالة الاجتماعية أو المعتقدات الدينية أو أي عامل آخر،

ب. برامج تدريبية للمعلمين لاستكشاف الآثار المترتبة على التمييز على أساس نوع الجنس أو الثقافة أو غير ذلك من أنواع التمييز.

ت. برامج للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والظروف الخاصة (الإعاقات التعليمية والجسدية والأطفال العاملين).

ث. حكومة طلابية عاملة / وظيفية تعالج مشاكل الطلبة في المدرسة والمجتمع.

أبرزت العديد من المشاركات في المداولات أهمية المساواة في الحصول على التعليم الجيد للأطفال من ذوي الإعاقة.

- حالات الطوارئ: هناك تأكيد على أهمية إدراج التأهب للكوارث وبناء السلام وتسوية النزاعات في التعليم. فالسياق العالمي المتمسم بكوارث طبيعية وصراعات عنيفة ونزوح يتطلب استجابة شاملة للتعليم للتخفيف من تأثيرات ذلك على الأطفال والشباب والبالغين. وتمت الإشارة إلى أن برنامج التعليم الشامل ينبغي أن يتضمن السلامة المدرسية، وإدارة الكوارث في المدارس، ومناهج الحد من المخاطر، وتعليم الصمود والحد من مخاطر الكوارث، وتسوية النزاعات وبناء مناهج السلام.

آفاق التعليم الفلسطيني ما بعد العام 2015

ثانوي)، وأنواعه (أكاديمي، ومهني، وتعليم غير نظامي)، مع تأسيس لمبادئ المساءلة.

ومن جهة ثانية، أطلقت وكالة الغوث الدولية إستراتيجية الإصلاح التربوي 2011-2015، الساعية إلى تحسين نوعية التعليم، واشتملت الإستراتيجية على أربعة برامج أساسية، هي: تطوير أداء المعلمين وتمكين المدارس، والتعليم الجامع، والمناهج وتقييم تعلم الطلبة، والشباب والتدريب المهني والتقني. واشتملت الإستراتيجية على أربعة مكونات داعمة، هي: الحوكمة، والتخطيط الإستراتيجي والإدارة والمشاريع، والشراكة والتواصل وتكنولوجيا المعلومات، والبحوث ونظام إدارة المعلومات التربوية.

وفي إطار آفاق التعليم لما بعد عام 2015، وبعد مراجعة ما تم إحصاءه من أهداف التعليم للجميع، والنظر إلى محاور تركيز على مهارات القرن، ومحوه التعلم حول المتعلم كمنطلقات للعمل نحو المستقبل، وفي إطار النقاش المجتمعي والوطني الدائر حول ما يجب أن يكون عليه النظام التربوي ومخرجاته فقد تبين وجود العديد من القضايا التي يجب أن تبرز في توجهاتنا للتعليم ما بعد 2015 وهي كما يأتي:

القضية الأولى: الحق في التعليم:

ان العلاقة بين التربية والتنمية علاقة وثيقة، فمحورهما الإنسان، فغاية التربية والتنمية ووسيلتها الأساسية الإنسان، فما ينتج عن التنمية من تغير ثقافي واجتماعي في بنية المجتمع لا بد أن يتأثر به الإنسان في شقائه أو رفاهيته، كما أن تثقيف الإنسان وتربيته تمثل عاملاً أساسياً في نقصان أو فاعلية برامج التنمية، وبالتالي فإن المجتمعات لا بد أن تتفق الأموال على الأفراد من أجل تعليمهم وإعدادهم المهني ورعايتهم لأن ذلك يمثل ضرورة تنمية لها عائداتها ونتائجها الاقتصادي والاجتماعي فقد أثبتت الكثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية عظم

يعتبر التعليم في فلسطين ركناً أساسياً من أركان المجتمع الفلسطيني، و أولت فلسطين منذ الماضي البعيد وحتى وقتنا الحاضر اهتماماً كبيراً بالتعليم، وتعتبر معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم في فلسطين من الأعلى بالمقاييس الإقليمية والدولية، ويعكس ذلك بوضوح أهمية التعليم بالنسبة للفلسطينيين. لقد كان الشعب الفلسطيني رائداً في مجال الثقافة والمعرفة ومصدراً من هذا المخزون البشري إلى البلدان العربية والأجنبية طوال سنوات عديدة هذا المخزون المليء بالمكافآت العلمية والمليء بالثقافة والمستوى الذي وصل إليه. فالوعي والإدراك لحقيقة التعلم جعلت الشعب الفلسطيني بسبب حالة اللجوء نتيجة حربي عام 1948 وعام 1967 ونزوحه عن أرضه، وفقدانه للكثير من الأملاك، وفقدان مصادر الرزق الأخرى، غنياً بموارده البشرية المثقفة متمسكاً بالتعليم محافظاً عليه وسباقاً إليه أكثر من غيره من الشعوب المجاورة.

الخطط الإستراتيجية للوزارة واستشراف المستقبل:

حرصت وزارة التربية والتعليم العالي على تبني إستراتيجية طويلة الأمد حيث عملت جاهدة على تطبيق الخطة الخمسية الأولى لتطوير التعليم الفلسطيني للعام 2001 - 2005 وسعت للحفاظ على مسيرة تعاون وثيقة مع كافة الشركاء المحليين والدوليين واستطاعت الوزارة بالرغم من الظروف التي واكبت تنفيذ الخطة الإستراتيجية الأولى أن تحقق مستويات التحاق مرتفعة للطلبة في جميع مراحل التعليم الرسمي. وانطلقت الخطة الإستراتيجية الثانية من مجموعة أطر توجه التعليم الفلسطيني كالخطط التنموية الفلسطينية، وخطة التعليم للجميع، والتحديات التي أبرزها تشخيص الواقع التربوي الذي سبق إعداد الخطة وهدف بشكل أساسي إلى تحسين نوعية التعليم. في العام 2014 أطلقت الوزارة خطتها الإستراتيجية الثالثة التي تميزت بإعادة تأكيدها على تحسين نوعية التعليم مع الحفاظ وتحسين مستويات الالتحاق في مراحل التعليم (رياض أطفال، تعليم أساسي، تعليم

الحق في التعليم في الواقع الفلسطيني:

أولاً: القانون الأساسي: ينص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل في المادة (24) بند (1) على أن التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

ثانياً: قانون التعليم الفلسطيني: يطمح المجتمع الفلسطيني إلى الوصول لقانون عصري يتلاءم وروح العصر والمعايير المعترف بها عالمياً في حقوق الإنسان، إلا أنه لا يتوافر حتى الآن قانون فلسطيني للتربية والتعليم، وهو لا يزال يراوح مكانه على أجندة مجلس تشريعي معطل، لذا لا زال العمل بالقانونين الأردني والمصري.

ثالثاً: قانون التعليم العالي: ينص قانون التعليم في مادته رقم 2 على أن "التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه" وهو يتفق - بذلك - مع المعاهدات والمواثيق الدولية، مع وضع شروط الأهلية والموضوعية في مرحلة التعليم العالي.

بعض مؤشرات الحق بالتعليم في الواقع الفلسطيني:

1. لا يزال التعليم في رياض الأطفال غير معمم فنسبة الالتحاق به (55.1%)، وهو في معظمه (أكثر من 99%) تعليم خاص ربحي؛ غير مجاني.
2. رغم أن التعليم في المرحلة الأساسية إلزامي وشبه مجاني في المدارس الحكومية ومدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، إلا أنه لا تتوافر آلية رقابة تضمن بقاء الطلبة في مدارسهم، كما لا يوجد أي لوائح أو أنظمة تنص على مساءلة أولياء الأمر الذين لا يرسلون أولادهم للمدارس الأساسية، أو تسريحهم منها. وبلغ معدل القيد الإجمالي في التعليم الأساسي للعام 2014/2013 (95.3%) أي أن هناك (4.7%) من الطلبة تقريباً غير ملتحقين.
3. بلغت نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الثانوي للصفوف (11-12) (68.2%) في العام 2014/2013،

العائد التتموي للاستثمار في التعليم. ويعتبر الحق في التعليم من أهم حقوق التي يتوجب أن يتمتع بها من أجل معرفة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى والتمتع بها، هذا بجانب خصوصية مهمة للحق في التعليم تنبثق للشخص أو أولياء أمره الحرية في اختيار نوع التعليم الذي يلائمه، وتنبثق للأفراد والجماعات إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة تتوافق مع توجهاتهم الدينية والفكرية على أن تخضع لمعايير دنيا من الرقابة والمتابعة من قبل أجهزة الدولة.

ورد الحق في التعليم في العديد من الإعلانات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي كفلته لكل فرد في المجتمع ومنها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966م، واتفاقية حقوق الطفل للعام 1989م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للعام 1981م، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1952م.

و أهم المعايير التي وردت في المعاهدات والمواثيق الدولية فيما يتعلق بالحق في التعليم وهي: (الإلزامية ومجانية التعليم الأساسي، وإزالة أي نوع من التمييز في الوصول للتعليم، ومحو الأمية التزام واجب على الدولة، وجعل التعليم العالي ممكناً بقدر من العدالة والمساواة، وأن تكون نوعية التعليم جيدة، وتوفير وإنماء الشبكات/العناقد المدرسية، وحرية أولياء الأمور في اختيار نوعية التعليم التي تلائم أبنائهم).

إن الحق في التعليم لا يعني الالتحاق بالتعليم في جميع المراحل فحسب وإنما تقديم نوعية تعليم جيدة توفير بيئة تعليمية آمنة وملائمة، وتؤمن اكتساب الطلبة لمهارات القرن 21؛ فالتعليم في القرن الحادي والعشرين والذي يتمركز حول الطالب يختلف عن التعليم التقليدي الذي يتمركز حول المعلم في أن كلا منهما لديه أساليبه المختلفة فيما يتعلق بالمحتوى والتوجيه وبيئة الفصل الدراسي والتقييم والتكنولوجيا.

أي أن حوالي (37.8%) من الشباب في سن التعليم الثانوي خارج المدرسة وهي نسبة تتخفف من سنة إلى أخرى.

4. لا يزال التعليم المهني ضعيفا ولا يستقطب / يستوعب سوى (1.92%) من الطلبة ومعظم الملتحقين من الذكور لأن التخصصات في التعليم المهني تناسب الذكور أكثر من الإناث.

5. بينت مؤشرات تحليل المنهاج وما تحتويه من مهارات الحياة أنه لا يمكن الحكم بأن الكتب المدرسية التي تم تحليلها بشكلها الحالي تمكن الطلبة من امتلاك مهارات الحياة. كما أن هناك بعض النقد للمناهج الفلسطينية أنها لا تراعي المساواة بين الجنسين، وأنها بحاجة للعناصر المعززة للإبداع.

6. أظهر مؤشر المتابعة والتقييم (درجة مواعمة البيئة التعليمية لتمكين الطلبة من المهارات الحياتية) أن الدرجة منخفضة وبمعدل (الصف الثامن = 57.8، والصف العاشر = 54، والمعلمين = 42.9) ما يدل على ضرورة الاهتمام بتوفير بيئة صفية تساعد على البحث والتقصي ونتيح للطلبة فرصة استخدام مصادر التعلم في بيئة حيوية ممتعة تستجيب لاحتياجات الطلبة وأنماط التعلم المختلفة.

7. أظهر مؤشر المتابعة والتقييم للعام 2012 أن درجة الانخراط النشط للطلبة (مبادرة الطالب الذاتية في طرح الأفكار والأسئلة ..) (10.5%) من مجمل ما يقوم به الطالب في الحصة الصفية، وأن (58%) من سلوكيات الحصة للمعلم، و(38%) للطلاب؛ منها (86.6%) استجابة لما يطلبه المعلم (رد فعل). وهذا يشير إلى أن التعلم في المدارس بعيد عن كونه متمركزا حول الطالب.

8. أوضح مؤشر المتابعة والتقييم للعام 2012 أن نسبة الطلبة الذين يستخدمون المكتبة (8.1%)، وأن معدل وقت استخدام الطالب للمكتبة (22.3) دقيقة.

9. كشف مؤشر المتابعة والتقييم للعام 2012 عن أن نسبة الطلبة الذين ينفذون نشاطات عملية في مختبر العلوم (42.4%)، وأن حصة (نصيب) الطالب من الوقت

العملي للنشاطات المنفذة في المختبر/ حصة العلوم (1.1) دقيقة، وأن معدل الوقت العملي للطلاب الذي يستغرقه لتنفيذ نشاطات (2.6) دقيقة، ونسبة تنفيذ النشاطات العملية مقارنة بما هو مخطط له في الكتاب (40.1%).

10. أوضح مؤشر المتابعة والتقييم للعام 2012 أن نسبة الطلبة الذين يستخدمون مختبر الحاسوب (33%)، وأن حصة (نصيب) الطالب من الوقت العملي في مختبر الحاسوب (2.5) دقيقة، وأن معدل الوقت العملي للطلاب في حصة الحاسوب (15.3).

11. أبان مؤشر المتابعة والتقييم للعام 2012 عن أن نسبة استخدام الوسائل التعليمية الحديثة في المدارس (13.8%)، ونسبة استخدام الوسائل التقليدية (14%).

12. توضح مؤشرات المتابعة والتقييم الخاصة بالتحصيل (الموحدة، والوطنية، وTIMSS) انخفاضها عن المستويات المستهدفة وتعتبر ضعيفة إجمالاً.

- معدل تحصيل طلبة الصف الثامن في الرياضيات للعام 2011 في دراسة TIMSS (404).

- معدل تحصيل طلبة الصف الثامن في العلوم للعام 2011 في دراسة TIMSS (420).

- متوسط تحصيل طلبة الصف الرابع في الرياضيات في الاختبارات الوطنية للعام 2012 (33).

- متوسط تحصيل طلبة الصف الرابع في اللغة العربية في الاختبارات الوطنية للعام 2012 (59).

- متوسط تحصيل طلبة الصف الرابع في العلوم في الاختبارات الوطنية للعام 2012 (47).

- متوسط تحصيل طلبة الصف العاشر في الرياضيات في الاختبارات الوطنية للعام 2012 (29).

- متوسط تحصيل طلبة الصف العاشر في اللغة العربية في الاختبارات الوطنية للعام 2012 (51).

- متوسط تحصيل طلبة الصف العاشر في العلوم في الاختبارات الوطنية للعام 2012 (34).

- معدل تحصيل طلبة الصف الرابع في الرياضيات في الاختبارات الموحدة للعام 2013 (46).
- معدل تحصيل طلبة الصف السابع في اللغة العربية في الاختبارات الموحدة للعام 2013 (60).
- معدل تحصيل طلبة الصف الثامن في الرياضيات في الاختبارات الموحدة للعام 2013 (39).
- معدل تحصيل طلبة الصف التاسع في العلوم في الاختبارات الموحدة للعام 2013 (35).
- 13. تبين مؤشرات المتابعة والتقييم الخاصة بالمدرسة صديقة الطفل أن المدارس الفلسطينية في مستوى التحقيق الجزئي لمعايير المدرسة صديقة الطفل مع وجود بعض الصعوبات والمشاكل في مجالات معينة، وعدم تأكد استدامة المخرجات.

آفاق المستقبل لأعمال الحق في التعليم:

- لا تزال هناك تدابير وإجراءات يجب على مؤسسات الدولة ووزارة التربية والتعليم والشركاء اتخاذها لإعمال الحق في التعليم على المستوى الوطني بالشكل الأمثل وإزالة الأشكال التي تمس الحق في التعليم ومنها:
- توفير الحماية للمؤسسات التربوية والطلبة والمعلمين من حواجز الاحتلال، والمستوطنين، والاعتداءات على المدارس والطلبة والمعلمين، وإعطاء الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني الحرية في بناء وتطوير المدارس وخاصة في المناطق "ج" وفي القدس، والمناطق خلف جدار الفصل العنصري.
- إرساء الأسس التي تكفل انتظام العملية التعليمية وتجنبيها التعطل بسبب الإضرابات النقابية، أو المناكفات الحزبية،....
- تعميم مرحلة التربية قبل المدرسة (رياض الأطفال) وإدماجها مع البنية التعليمية، وتم في هذا الصدد تطوير إستراتيجية الطفولة المبكرة، وتبني الخطة برنامج متكامل لتطوير التعليم في رياض الأطفال ضمن الخطة الإستراتيجية الثالثة للوزارة.

- تطوير نظام متكامل للتعليم المهني في مجالاته المختلفة بالمساواة بين الجنسين، وقد تم في هذا الصدد تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم التقني والمهني، كما تم تخصيص برنامج متكامل لتطوير التعليم المهني في الخطة الإستراتيجية الثالثة للوزارة.
- تحسين جودة التعليم بمختلف مراحله واستخدام التقنيات التربوية الحديثة وتوفير المكتبات والمختبرات والمرافق التربوية من نسبة 8% إلى نسبة --% خلال الخمس سنوات القادمة.
- تبني أساليب تعليم متركزة حول الطالب وتوفير متطلباتها من تدريب وتجهيزات ووقت..
- توفير الموارد والتمويل اللازم لدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير عدد كاف من المدرسين المؤهلين بما يتناسب وكثافة الطلبة في الصف، وتحسين أساليب التدريس على وجه الخصوص.
- ضرورة إنجاز قانون التعليم وإقراره بأقصى سرعة ممكنة، والالتزام بمبدأ الزامية ومجانية التعليم ليشكل الإطار القانوني الشامل الذي يتم من خلاله تقييم الأداء ومساءلة منتهكي الحق في التعليم.
- زيادة الموارد المالية المخصصة في الموازنة العامة لقطاع التربية والتعليم العالي وبشكل خاص النفقات التطويرية.
- الالتزام بسياسة التعليم الجامع لإتاحة فرص تعليمية متكافئة لكل الطلبة، وإيجاد سبل كفيلة بدمجهم في التعليم المدرسي مهما تباينت احتياجاتهم، وتلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة لمن يحتاجونها.

القضية الثانية: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع التعليم في فلسطين المحتلة.

الانتهاكات الإسرائيلية منذ الاحتلال 1967 ولغاية اتفاقية أوسلو 1994:

أضفى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 طابعاً خاصاً على العملية التعليمية، التي كانت

ملحقة قبل ذلك بالنظامين الأردني والمصري، إذ حرم الإلحاق الشعب الفلسطيني من تطوير نظامه التربوي المتناسب مع شخصيته الوطنية، والمعزز لها، وبالتالي انتهك حقاً أساسياً من حقوقه، ولكن الطابع التدميري الخاص للاحتلال نقل هذا الانتهاك إلى مرحلة متقدمة، خطيرة وموسعة.

فرض الاحتلال كامل سيطرته على النظام التربوي والتعليمي في الضفة والقطاع، وعلى كافة المستويات (المناهج والكتب المدرسية، نظام التوظيف وقبول الطلبة، البنية التحتية للمؤسسة التعليمية، التجهيزات المساعدة للتعليم..). وباختصار طالبت الانتهاكات كافة المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية! ويمكن تصنيفها -الانتهاكات- في المجالات الآتية في فترة الاحتلال (1967-1994):

1. انتهاكات طالت المؤسسة التعليمية كبنية تحتية (معمارية وصحية وتربوية). ومنها:
 - ففي ظل الاحتلال الإسرائيلي زادت كثافة الطلبة في الصفوف من (32) طالب في بداية الاحتلال لتصل إلى (36.6) طالب في الضفة، وفي غزة (42.3) عام 1989/1988. إن هذا الازدحام لا يوفر قطعياً الفرصة الملائمة لإطلاق عملية تعليمية نوعية وبالتالي ينتهك حقاً من حقوق الإنسان.
 - الكثير من الأبنية المدرسية والصفوف كانت مستأجرة، وبعضها يبعد عن الآخر مسافة طويلة، وكانت هناك أيضاً صفوف مجمعة بلغ إحداها ثلاثة صفوف جمعت في صف واحد، والكثير من هذه المدارس والصفوف التدريسية كانت آيلة للسقوط وتفقد لمعايير السلامة والصحة العامة.
 - حتى العام 1981 كانت في (53%) فقط من المدارس مكتبات!!! و(53%) من المدارس الثانوية دون مختبرات.
 - عمدت سلطات الاحتلال إلى فرض الإغلاق (شامل و/أو جزئي) على المدارس كعقاب جماعي وفردى ومتغير بين منطقة وأخرى، لتعطيل المسيرة التعليمية في المناطق المحتلة أي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وخاصة في الاعوام 1978-1992.

- عمدت سلطات الاحتلال في فترات فتح المدارس إلى محاصرتها ومنع الطلبة من الخروج من المدرسة، وفي أحيان أخرى عمدت إلى اقتحام المدارس وإرهاب الطلبة واستعمال الرصاص وقنابل الغاز.
- استغلت قوات الاحتلال إغلاقها للمدارس وعمدت إلى تحويلها لمركز لاعتقال الفلسطينيين ولمعسكرات لإقامة جنودها حيث تتميز المدارس بقربها من التجمعات السكانية، ما يسهل عمليات جيش الاحتلال العسكرية ضد الفلسطينيين، وقد خرب الجنود ممتلكات المدارس الفقيرة أصلاً.
- 2. انتهاكات تطل الكادر التربوي على العموم وتحديداً قطاع المدرسين. ومنها:
 - حرم المعلمون من أي تأهيل وتدريب لتطوير المهارات العلمية لهم.
 - في الوقت الذي كان معدل الدخل الشهري للمعلم (100) دينار أردني في العام 1985 كان معدل الإنفاق هو (250) دينار، وحظرت سلطات الاحتلال على المعلمين تلقي أي دعم إضافي من أية جهة كانت، والمقصود منظمة التحرير الفلسطينية عبر الصندوق القومي.
 - من أبرز السياسات التعسفية بحق المعلمين الفلسطينيين: الإبعاد والاعتقال والإقامة الجبرية والفصل لأسباب أمنية والنقل التعسفي.
 - إلزام المعلمين بتوقيع عقود سنوية غير ملزمة للسلطات حيث تنتهي خدمات أي معلم حالما ينتهي العقد السنوي. وتم إلغاء العديد من عقود المعلمين، وصل عددها إلى حوالي (1200) عقد عمل في نهاية العام الدراسي 1988/1987.
 - منح إجازة دون أجر لكافة موظفي التعليم في جهاز التربية والتعليم الحكومي بسبب إغلاق المدارس بموجب أمر عسكري (من 1988/10/6-1988/11/15)، وقرارات بحسم واقتطاع جزء من راتب المعلمين يصل إلى (50%).
 - تجريد الدرجات والترفيعات والإحالة القسرية على التقاعد.

3. انتهاكات تطال المادة البشرية الأوسع لنظام التربية والتعليم، ونعني بها جموع الطلبة. ومنها:

- إلغاء إلزامية التعليم.
- فرض الاحتلال غرامات مالية على الطلبة وأهلهم كوسيلة عقاب غير معلنة، وجباية مبالغ إضافية غير الرسوم المدرسية التي فرضت عقب الاحتلال.
- خلق الإرياقات لدى الطلبة: وخاصة عندما يتم اقتحام المدرسة وطرد الطلبة، واستخدام القوة.
- القتل والاعتقال والإصابات: سياسات مستمرة ضد الطلبة بحجة الأمن، وسجلت الانتفاضة الأولى نسبة عالية من المعتقلين وخاصة ممن هم على مقاعد الامتحانات النهائية كامتحن التوجيهي، وكانت الاعتقالات أحياناً تطال المئات.
- انتهاكات تطال المنهاج والكتب المدرسية. ومنها:
- حذف كثير من المواد الدراسية في المناهج الأردنية والمصرية التي كانت تدرس في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة كالاقتصاديات والعلوم الطبيعية وغيرها من مواد الآداب والشعر وغيرها .
- فرض رقابة على كتب مكتبات المدارس بصدر أوامر من فترة لأخرى بقوائم كتب ممنوعة.
- حافظ الاحتلال على النوعية المتدنية للتعليم التي كانت سائدة في مناهج الستينيات في الضفة ولم يغيرها، ولم يسمح بتطويرها حتى في العلوم البحتة كالرياضيات، والعلوم الطبيعية، والكيمياء.

الانتهاكات الإسرائيلية بعد أوسلو:

أبرمت اتفاقية أوسلو عام 1994 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتضمنت تقسيم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام: "أ" و "ب" و "ج"، وتقدر نسبة مناطق (ج) (64%) وهي الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في المجالات الأمنية والإدارية والمياه، وهي مناطق متناثرة في الضفة الغربية بين مناطق مسورة بجدران الفصل ومحصورة بين المستوطنات، والبؤر الاستيطانية، ويقدر عدد

السكان فيها (150000 نسمة) أي ما نسبته (5.8%) من سكان الضفة الغربية، خصص (72%) من مساحة هذه المنطقة للمستوطنات غير الشرعية تحت مسميات (أراضي الدولة، مناطق عسكرية مغلقة، ومناطق تدريب عسكري، ومنطقة التماس والمحميات الطبيعية)، أما النسبة المتبقية (28%)، لا يسمح فيها البناء سوى ب (1%) وبترخيص للبناء من السلطة الإسرائيلية أما الذين يتقدمون بترخيص لإعادة التأهيل فغالبا يتم تأخير إصدار التراخيص لفترات طويلة.

بلغ عدد مدارس مناطق "ج" (187) مدرسة بها (2073) شعبة صفية، وتشكل ما نسبته (11.3%) من المدارس الحكومية في الضفة الغربية، كما وتشكل نسبة الطلبة في هذه المدارس (9%) من مجمل طلبة الضفة الغربية في المدارس الحكومية، وما نسبته (9.9%) من المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية في الضفة الغربية. تصنف هذه المدارس وفق موقعها من نوع الانتهاك إلى ستة أقسام:

- مدارس تتأثر بالجدار (30 مدرسة): وتشكل (16%) من المدارس الواقعة في مناطق "ج".
- مدارس تتأثر بالمستوطنات (34 مدرسة): وتشكل (18%) من المدارس في مناطق "ج".
- مدارس القدس الشرقية (30 مدرسة): وتشكل (17%) من المدارس الواقعة في مناطق "ج".
- مدارس البلدة القديمة / الخليل (34 مدرسة): وتشكل (17%) من المدارس الواقعة في "ج".
- مدارس المناطق النائية (12 مدرسة): وتشكل (6%) من المدارس الواقعة في مناطق "ج".
- مدارس أخرى تقع في مناطق "ج" (47 مدرسة): وتشكل (26%) من المدارس الواقعة في مناطق "ج".

أما طبيعة الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التعليم وحجمها خلال العامين 2011 و 2012 فكانت:

الاعتقال: (224) حالة، الاحتجاز: (45) حالة، الجرحى: (32) حالة، الشهداء: (5)، اعتداءات على المدارس: (60) حالة،

تعطيل الوصول للمدارس: (16) مدرسة، إخطارات بالهدم للمدارس: (6)، فالظروف السياسية سألقة الذكر والاقتصادية المتمثلة في انتشار ظاهرة الفقر والبطالة تجعل الوزارة غير قادرة على القيام بدورها ومهامها في هذه المنطقة ويصعب تنفيذ التنمية الشاملة والإصلاحات المتكاملة في التعليم في هذه المناطق، ما يؤدي إلى نقص المدارس في بعض هذه المناطق ويجبر الطلبة على التوجه إلى مدارس مناطق "أ" و"ب" أو التسرب من المدرسة.

التعليم في القدس: تعاضمت محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لعزل القدس عن محيطها المباشر وباقي الأراضي الفلسطينية، ووضع الجدار لمدينة أمام تحدٍّ جديد يهدد انهيار المسيرة التعليمية، وبلغ عدد الطلبة في مدارس القدس في عام 2013/2012 حوالي (83935) طالبا/ة موزعين على (186) مدرسة تشرف عليها (5) جهات، وهي:

- مدارس الأوقاف (40 مدرسة): تشرف عليها السلطة الفلسطينية، و يبلغ عدد الطلبة فيها (12017) منهم (4486) من الذكور بنسبة (37.34%) من مجموع الدارسين في مدارس الأوقاف، أما الإناث فتشكل ما نسبته (62.66%) و يبلغ عددهن (7530). وقد بلغ عدد طاقم العاملين في المدارس بما فيهم المعلمين والإداريين والفنيين في العام 2013/2012 حوالي (826) منهم (668) معلماً ومعلمة بواقع (135) معلماً (533) معلمة لتصل نسبة المعلمين الذكور (20%)، أما الإناث فتشكل ما نسبته (80%) من طاقم المعلمين، في حين بلغ عدد الإداريين (86) إدارياً، أما الفنيين فكان (72) فنياً.
- المدارس الخاصة (68 مدرسة): (97%) منها تتلقى مساعدات شهرية من بلدية الاحتلال، و يبلغ عدد الطلبة فيها (25439) منهم (13488) من الذكور و (11951) من الإناث. و يبلغ عدد طاقم العاملين في هذه المدارس (1326) معلماً/ة يمثل الذكور ما نسبته (22.5%) منهم أما الإناث فتشكل ما نسبته (77.5%) من طاقم المعلمين.
- مدارس وكالة الغوث الدولية (8 مدارس): تشرف عليها وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة، وعدد طلبتها

(2215) طالبا/ة؛ (32%) منهم من الذكور و(68%) منهم من الإناث، وعدد المعلمين الذكور في مدارس الوكالة (26) معلماً بنسبة (25%)، أما المعلمات فعددهن (86) معلمة بما نسبته (75%) من طاقم المعلمين في مدارس الوكالة.

- مدارس المعارف (البلدية الإسرائيلية) (52 مدرسة): تشرف عليها بلدية الاحتلال و طلبتها (38293) طالبا/ة.
- المدارس شبه الحكومية - المقاولات - (18 مدرسة): تشرف عليها بلدية الاحتلال، وعدد الطلبة (5971).

ويعد تعدد جهات الإشراف على التعليم في القدس من أبرز المعوقات التي تواجه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في سعيها للنهوض بقطاع التعليم في القدس للأسباب الآتية:

- عدم وجود مرجعية موحدة للجهات المشرفة بسبب الاحتلال، إذ تشرف على التعليم في القدس (5) جهات إشرافية وهي: (الأوقاف: (14%) من الطلبة، المدارس الخاصة : (30%) من الطلبة، الوكالة: (3%) من الطلبة، مدارس المقاولات: (7%) من الطلبة، مدارس البلدية: (46%) من الطلبة)، ما يصعب على الوزارة التدخل في السياسات التربوية للجهات المشرفة، وبالتالي عدم قدرتها على تغيير السياسات التربوية.
- عدم توافر مناهج موحدة لجميع الجهات المشرفة على التعليم في القدس، فالمدارس التابعة لوزارة التربية و مدارس وكالة الغوث تدرس المنهاج الفلسطيني، والمدارس التابعة للبلدية تدرس المناهج المفروضة من البلدية، وللمدارس الخاصة برامجها الخاصة بها. وتحاول قوات الاحتلال استقطاب المدارس الخاصة ومدارس المقاولات لتدريس المناهج الإسرائيلية.
- تحريف المنهاج الفلسطيني ووضع العراقيل أمام تطبيقه: فالمنهاج الفلسطيني ما زال يتعرض للتشويه والتحريف بسعي الاحتلال إلى طمس الهوية الفلسطينية في المناهج من خلال إعادة طباعتها وتشويهها بعد حذف كل ما له

علاقة بالهوية الفلسطينية. وطبق المنهاج الإسرائيلي بدلاً من المنهاج الفلسطيني.

- نقص المعلمين المؤهلين وعدم كفاية التخصصات: لا زالت القدس تعاني من عدم توافر الكادر المؤهل والتخصصات الملائمة في مدارسها وذلك بسبب عدم إصدار سلطات الاحتلال تصاريح للمعلمين الذي لا يحملون الهوية المقدسية للتدريس داخل المدينة المحاطة بجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، وتدني رواتب العاملين في قطاع التعليم في القدس في المدارس كافة، فنسبة الذكور لا تتجاوز (25%) من العاملين في قطاع التعليم في القدس، وتوجه المعلمين للتدريس في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال لارتفاع الأجر فيها مقارنة برواتب السلطة الفلسطينية، علماً بأن السلطة الفلسطينية تخصص علاوة إضافية للتعليم في القدس تقدر بـ "1500 شقل" إلا أن رواتب العاملين في القدس ما زالت متدنية ولا تصل إلى مستوى خط الفقر في القدس الذي وصلت نسبته لـ "4300 شقل" علماً أن نسبة العائلات المقدسية التي دون خط الفقر وصلت (65%) .

الحماية والوصول الآمن والمستمر للطلبة والمعلمين:

تعود أسباب عدم توافر الحماية والوصول الآمن والمستمر للطلبة والمعلمين إلى :

- (20%) من الطلبة والمعلمين يضطرون لعبور الحواجز العسكرية والبوابات الالكترونية مرتين على الأقل يومياً حيث يتعرض المعلمون والطلبة للإذلال والمنع والتأخير عن الدوام المدرسي.
- تعرض الطلبة والمعلمين والمدارس للانتهاكات المتكررة من جنود الاحتلال والمستوطنين، حيث تتمثل بعدة ممارسات منها: إغلاق المدارس، اعتقال الطلبة والمعلمين، إذلالهم والاعتداء عليهم.
- الخدمات الإرشادية والصحية: للحفاظ على ديمومة عمل المدارس الفلسطينية وبناء الإنسان الفلسطيني فإننا بحاجة إلى توفير الخدمات الصحية والإرشادية وذلك للحد من

الآثار السلبية والمدمرة لسياسات الاحتلال التي أدت إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات التسرب، ونسب التدخين ومتعاطي المخدرات نتيجة إرتفاع نسبة الفقر إذ يقدر عدد الأطفال الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر في القدس بـ (95000) طفل.

تأثير الاحتلال على التعليم في قطاع غزة:

رغم انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة بالكامل في 15 أغسطس/آب 2005، إلا أنه شَهِدَ منذ ذلك الوقت ثلاثة حروب على القطاع، وفرض الحصار المشدد، علاوة على تداعيات الانقسام على التعليم في قطاع وزجه في أتون الصراعات الداخلية ما ألحق أضراراً فادحة بالتعليم الفلسطيني، ومنها:

- عجز كبير في المباني المدرسية لاستيعاب أعداد الطلبة المتزايدة، وخفض الكثافة الصفية وحل مشكلة دوام الفترتين في المدارس.
- في العدوان الأخير على قطاع غزة تضررت (26) مدرسة حكومية أضراراً بالغة تحول دون استخدامها في العملية التعليمية، وتضررت (122) مدرسة حكومية أضراراً جزئية تحول دون استخدامها لحين إصلاح الأضرار الممكن أن يستغرق إصلاحها أكثر من ثلاثة شهور إذا توافرت أموال لذلك، علاوة على (26) مدرسة حكومية تم فتحها كمراكز لإيواء النازحين الذين دمر الاحتلال منازلهم.
- ضعف التنسيق بين الضفة وغزة في العديد من القضايا التربوية كقانون التعليم، وعدم التوصل لصيغة موحدة وشاملة لتعديل المناهج، بل أصبح يتم تدريس بعض المناهج في قطاع غزة مغايرة لمثيلاتها في الضفة الغربية، فمثلاً تدرس اللغة العبرية في مدارس القطاع ولا تدرس في مدارس الضفة الغربية.
- تأثر العديد من البرامج والمشاريع التربوية نتيجة الضائقة المادية بسبب الحصار على قطاع غزة، وقد ترتب على ذلك توقف بعض مشاريع البنية التحتية للمدارس، وضعف

تغطية احتياجات المدارس والمدرّيات والمعلمين والطلبة من الأدوات المساندة والخدمات.

آفاق التعليم للحد من انتهاكات الاحتلال للتعليم الفلسطيني:

هناك عدّة تدابير وإجراءات يجب اتخاذها لتوفير الحماية للتعليم الفلسطيني وخاصة لمناطق "ج" والمهمشة والقدس وغزة ومنها:

- توفير آليات لحماية التعليم في فلسطين من انتهاكات الاحتلال.
- دعوة الدول كافة لضرورة إلزام الاحتلال بتطبيق القانون الدولي الإنساني وحماية حقّ التعليم في فلسطين.
- تمكين الكادر التربوي أو جزء منه من إعداد تقارير حول انتهاكات الاحتلال بحيث تصدر هذه التقارير عن مديريات التربية والتعليم بشكل دوري.
- تأهيل الكادر التربوي وتوعيته في القانون الدولي الإنساني وحول مقرري الأمم المتحدة ودورهم مثل مقرر التعليم، مقرر فلسطين..الخ.
- تأهيل الكادر التربوي في عملية كتابة الشكاوي ورفعها حول انتهاكات الاحتلال .
- توفير الحماية والدعم الدولي للمؤسسات الفلسطينية في القدس عامة والمؤسسات التعليمية خاصة في المناطق "ج" والمناطق المهمشة في قطاع غزة.
- توفير موازنات خاصة للقدس من موازنة التعليم.
- تحسين البيئة الفيزيائية في المدارس في مناطق "ج" بما فيها القدس سواء من خلال توسعة الأبنية القائمة أو توفير الأبنية المدرسية الجديدة..عبر تقديم الدعم السياسي والإداري والمالي من المؤسسات الإنسانية الدولية لإصدار تراخيص لبناء مدارس جديدة أو إضافة غرف صفية للمباني القائمة.
- إلغاء سياسة الهدم الممنهج بحجة عدم الترخيص بحق المؤسسات التعليمية من سلطات الاحتلال، وإلغاء الغرامات المالية على المدارس في حالة إضافة مظلات لحماية الطلبة من مطر الشتاء وحرّ الصيف .

- إلغاء تحريف المنهاج الفلسطيني وتطبيقه في المدارس العربية في القدس.
- توفير المعلمين المؤهلين من مختلف التخصصات خاصة الذكور من خلال الحصول على دعم المؤسسات الدولية لإصدار تصاريح للمعلمين الذي لا يحملون الهوية المقدسية للتدريس داخل المدينة المحاطة بدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية.
- تخصيص علاوة إضافية للتعليم على رواتب العاملين في قطاع التعليم في القدس في كافة المدارس خاصة للذكور من أجل التخفيف من توجه المعلمين للتدريس في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال بسبب ارتفاع الأجور فيها مقارنة برواتب السلطة الفلسطينية.
- توفير الحماية والوصول الآمن والمستمر للطلبة والمعلمين المضطرين لعبور حواجز عسكرية وبوابات الكترونية.
- تكثيف الخدمات الإرشادية والصحية وحملات التوعية والبرامج العلاجية التربوية للحد من الآثار السلبية للظروف التي يعيشها الطلبة كارتفاع التسرب والفقر وتعاطي المخدرات.
- توحيد جهود الشركاء الدوليين والمحليين (القطاع العام، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، المانحين والمنظمات الدولية) لدعم التعليم في مناطق "ج" والقدس.
- رفع الحصار عن قطاع غزة ليتسنى إدخال مواد البناء لتشييد المدارس والمرافق التربوية.

القضية الثالثة: عدم العدالة والمساواة:

يتطلب تحقيق أهداف التعليم للجميع الحاجة لمعالجة عدم العدالة والمساواة في التعليم، ولتحقيق ذلك يجب ردم الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم.

مؤشرات ذات علاقة:

- أظهرت المؤشرات على المستوى الكمي وجود تكافؤ بين الجنسين في معظم المؤشرات، ومعيار الحكم على التكافؤ أو الاقتراب منه هو الوقوع بين النسبتين (0.95-1.05)،

- تعزيز المساحات المساعدة للطلبة في تشكيل الهوية وممارسة القيم والمبادئ من مواطنة ومساواة وديمقراطية وغيرها من خلال الفعل وليس الإطار النظري.
- الحد من فجوة اغتراب النظام التعليمي عن الطالب وبيئته من خلال الحصة المدرسية خارج أطر المدرسة كزيارة المتاحف، والأحراش، والاستضافة الخارجية لكتاب وسياسيين، وفاعلين من المجتمع ككل.
- زعزعة المفهوم السائد للعلاقة بين المعلم والطالب، أي السلطة والمعرفة، فيجب أن تتجاوز هذه العلاقة البنيكية، وأن يدرك المعلم أنه غير مالك للمعرفة وأن الطالب فاقد للمعرفة، وبالتالي تتحول العلاقة إلى حوار ونقاش، وهنا أيضا يشارك الطلبة بإنتاج المعاني بالتاريخ الشفوي والتجوال وما شابه.
- يجب أن يتجاوز التركيز على الطلبة المتفوقين، أي من يتوقع أن يحصل على شهادة جامعية، بل أن تسعى إلى خلق طلاب مثقفين وواعين بقضاياهم المجتمعية والوطنية، ويدركون مستقبلهم، وساعين للتحرر الإنساني.
- تعميم الحصة المكتبية على جميع المدارس والمراحل الدراسية، باعتبارها جزءا أصيلا في العملية التعليمية، وتلعب دورا أساسيا في مساندة المنهاج الدراسي.
- دمج مجالس أولياء الأمور في العمليتين التربوية والتعليمية، ولتقوم بدور واضح.
- تحسين البيئة التربوية النفسية والمادية في المدارس بالتركيز على مدارس الذكور.
- تعزيز البرامج التي تدعم المواطنة، وتحسن مهارات الحياة لدى الطلبة بتركيز على مدارس الذكور.
- تحفيز المعلمين للحصول على المؤهلات التربوية التي تحسن من قدراتهم ومهاراتهم في إدارة العملية التعليمية التعليمية مع التركيز على المعلمين الذكور.
- تبني برنامج الإرشاد التوجيه المهني كمكون أساسي في العملية التربوية لمساعدة الطلبة للتعرف على قدراتهم ورغباتهم، وبالتالي تحديد اختياراتهم الأكاديمية والمهنية المستقبلية باعتباره من أنجع الآليات للحد من التسرب.
- وأبرز المؤشرات هي (الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال، والالتحاق في التعليم الأساسي، ومعدل البقاء حتى الصف الخامس..).
- برزت بعض أوجه عدم التكافؤ على المؤشرات الخاصة بالالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي، وفي معدل البقاء حتى الصف العاشر، وإكمال المرحلة الأساسية، ومعدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى الثانوية، والنسبة المئوية للمعلمين المؤهلين، ولصالح الإناث.
- أظهرت المؤشرات النوعية الخاصة بالتحصيل في الاختبارات الوطنية والموحدة والدولية (TIMSS) تفوق الإناث على الذكور، كما أظهر مؤشر المهارات الحياتية تفوق الإناث على الذكور لجميع الصفوف، وبين مؤشر الحياة المدرسية المتوقعة اختلافا لصالح الإناث.
- تشير العديد من الدراسات إلى أن مستويات العنف وأشكاله وأنواعه تبرز وتنتشر في مدارس الذكور أكثر من مدارس الإناث.
- يتبين مما سبق وجود فجوة بين الجنسين في مجال التعليم، وتراجع مؤشرات الذكور مقارنة بالإناث ينبئ بحدوث خلل ويمكن أن يترك أثره على تركيبة المجتمع الفلسطيني.
- آفاق التعليم لتحقيق العدالة والمساواة: تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في التعليم الفلسطيني يفرض على مؤسسات الدولة، ووزارة التربية والشركاء القيام بالعديد من الإجراءات منها:
- تطوير توجهات المعلمين/ات والمرشدين والمرشدات من خلال تأهيلهم وتعزيز مبدأ المساواة والعدالة بينهم.
- العمل على أن تكون المناهج حساسة من حيث المضمون لتعزيز مبدأ المساواة.
- إيجاد مسارات فكرية تطور وتمكن المعلم من تكوين وتشكيل رؤية من العملية التربوية والتعليمية، وتمكن المعلمين من استخدام عدة طرق ووسائل لإيصال المعلومات للطلاب، وزيادة إدراك المعلمين المعرفي بحيث تمكنهم من لعب دور تيسيري في النقاشات وبطرق تؤكد أن الطفل شريك في تشكيل المعاني والمعارف وتوظيف كل طاقاته.

القضية الرابعة: تطوير التعليم غير النظامي:

يتناول التعليم غير النظامي كل نشاط تعليمي هادف ومنظم، وكل معرفة أو مهارة أو قيمة أو سلوك يتم خارج إطار النظم التربوية المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية القائمة على نحو نظامي سواء كان في مؤسسات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أوفى المصانع، أو المجتمع المدني .. الخ، فهو كل نشاط تعليمي هادف يجرى خارج أطر التعليم المدرسي أو أي نشاط منظم يقع خارج النظام التعليمي المدرسي.

برامج وأنشطة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتعليم الكبار في فلسطين

المؤسسات التي تُعنى بتوفير البرامج والأنشطة هي: وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمراكز الثقافية، والقطاع الخاص (الشركات والمؤسسات). ومن أهم هذه البرامج:

1. التعليم غير النظامي : تشرف وزارة التربية والتعليم العالي من خلال هذا القطاع على البرامج الآتية:

- **برنامج محو الأمية :** مقدّم لكل من لا يتقن مهارات القراءة والكتابة والحساب، ممن لم يلتحق بالتعليم نهائياً، أو من أنهى سنه أو اثنتين من تعليمه الأساسي لكن اضطرتّه ظروفه لترك المدرسة، فأصبح مع مرور الوقت أمياً، و يستهدف هذا المجال الفئة العمرية (14-65) عاماً، ويلتحق الدارسون في هذا المجال لستين دراستين، يتقدم بعدها الدارس لامتحان الاجتياز ويحصل الناجحون منهم على شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي.

- **برنامج التعليم الموازي:** يقدم للمتسربين من المدارس ممن أنهوا (5-6) سنوات في التعليم الأساسي، ولكنهم تسربوا من المدرسة، وانخرطوا في الحياة العملية. يلتحق الدارسون بهذا المجال لمدة عامين دراسيين، يتقدم بعدها الدارس لامتحان

الاجتياز لبرنامج التعليم الموازي، ويحصل الناجحون منهم على شهادة توازي شهادة الصف التاسع الأساسي.

- **برنامج التعليم المسائي:** موجه لطلبة الثانوية العامة دراسة خاصة، أو النظاميين ضعيفي التحصيل.

2. **التعليم شبه الرسمي والتعليم المستمر:** ويعتبر التعليم شبه الرسمي مكملاً أساسياً للتعليم الرسمي في أية دولة وهو ذلك النوع من التعليم الذي لا يقدم في المدارس العامة، ويتم تقديمه بالعادة من وزارات أخرى، غير وزارة التربية والتعليم العالي (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها) والمنظمات الخيرية المحلية والدولية ومنظمات أصحاب العمل والعمال والمؤسسات الدينية والمؤسسات الخاصة. وأما التعليم المستمر فإنه يشكل عنصراً رئيساً في التعامل مع عملية التغيير الاقتصادية والاجتماعية، ومن أشكاله التدريب المهني الذي يقدم من نوعين من المؤسسات التدريبية: (1): المؤسسات التي تقدم برامج تدريب رسمية وهي: كليات المجتمع وكليات فلسطين التقنية، والمدارس الثانوية المهنية. و(2) المؤسسات التي تقدم برامج تدريب شبه رسمية وهي: مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية. ويمكن تلخيص برامج التدريب المهني حسب جهة الإشراف عليها كما يلي:

- **برامج التدريب المهني التابعة لوزارة العمل:** وهي برامج التدريب الأساسي لصغار السن وبرامج إعادة التدريب لرفع الكفاءة لدى الكبار، وتهدف هذه البرامج إلى الإسهام في إعداد القوى البشرية المدربة في مستوى العمالة الماهرة وشبه الماهرة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات لتلبية حاجات المجتمع والتنمية. وتشتمل برامج التدريب في المراكز التابعة لوزارة العمل على أكثر من (37) برنامجاً تسعة مراكز في الضفة الغربية وأربعة مراكز في قطاع غزة ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: برامج التدريب المهني الصناعي. والمجموعة الثانية: برامج التدريب المهني الموجهة لقطاعات التجارة والخدمات، يشترط للقبول في هذه المراكز تجاوز المتدرب سن السادسة

عشرة، وتحقيق المتطلبات الأكاديمية للدورة التي يرغب المتدرب دخولها.

- برامج التدريب المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية:

تهدف هذه البرامج إلى الاهتمام بالأحداث المتسربين من المدارس وذوي القضايا الاجتماعية وذوي الإعاقات المختلفة والفئات الفقيرة، وتعتبر هذه البرامج كجزء من العملية التربوية الهادفة إلى دمج هذه الفئات في المجتمع. تشمل برامج التدريب المهني في المراكز الاجتماعية على حوالي (26) برنامجاً تقدمها سبعة مراكز في الضفة الغربية واثنى عشر مركزاً في قطاع غزة. تختلف شروط القبول للالتحاق بهذه البرامج باختلاف الفئة المستهدفة، فمراكز تأهيل الشبيبة تشترط أن يكون عمر المتدرب بين (12 - 18) سنة، وأن يكون محوياً من مراقب السلوك في وزارة الشؤون الاجتماعية وأن يكون لائقاً صحياً. أما في مراكز تأهيل المعاقين فيشترط أن يكون المتدرب صاحب إعاقة ومن ذوي الدخل المحدود، وفي بقية المراكز يشترط أن يكون من أبناء الأسر المنتفعة من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية أو من الأسرى المحررين. تضم وزارة الشؤون الاجتماعية مراكز التدريب التي تقدم برامج شبه رسمية وهي مراكز تأهيل الشبيبة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية ويبلغ عددها (19) مركزاً منها سبعة مراكز في الضفة الغربية واثنى عشر مركزاً في قطاع غزة.

- برامج التدريب المهني التابعة لوكالة الغوث الدولية (أونروا) والجمعيات المتخصصة بالتدريب طويل الأمد:

تهدف هذه البرامج إلى إعداد القوى البشرية المدربة في مستوى العمالة الماهرة في مجالات الصناعة والخدمات لتلبية حاجات المجتمع والتنمية، وبرامج وكالة الغوث (أونروا) موجهة لأبناء اللاجئين حصراً. تشمل برامج التدريب المهني في المركزين التابعين لوكالة الغوث والجمعيات المتخصصة في الضفة الغربية على حوالي (22) برنامجاً، بينما تشمل على (36) برنامجاً تقدمها سبعة مراكز تابعة لوكالة الغوث في قطاع غزة. يشترط للقبول في المراكز إنهاء دراسة الصف التاسع أو العاشر

بنجاح لبعض التخصصات التي تمنح درجة الدبلوم وتصنف في إطار مراكز التدريب المهني أو أن يكون المتدرب حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة لبعض التخصصات التي تمنح درجة الدبلوم وتصنف في إطار كليات المجتمع، تهتم دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث اهتماماً كبيراً بالتعليم المهني والتقني في فلسطين. ويمثل برنامج التعليم لدى الأونروا والذي يضم قسم التعليم المدرسي ومعهد تدريب المعلمين والتعليم والتدريب المهني والتقني أكبر برامج الأونروا حيث يوظف ما نسبته (77%) من الموظفين ويستهلك ما نسبته (52%) من ميزانيتها.

- برامج التدريب المهني من المؤسسات التنموية والمنظمات غير الحكومية (NGO'S):

تشتمل البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات على برامج تدريب أساسية وبرامج تدريب لرفع الكفاءة وبرامج خاصة موجهة لفئات اجتماعية مهمشة، وقد ربطت هذه المؤسسات بين مفهوم التدريب والتنمية من خلال برامج التدريب التي تقدمها في المجال الصناعي أو الخدماتي أو الزراعي، أو في مجال الإدارة وخاصة في موضوع إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة والتي ترتبط أحياناً ببرامج الإقراض.

- برامج التدريب المقدمة من الجمعيات الخيرية: يرتبط مفهوم

التدريب المقدم في هذه الجمعيات بمفهوم العمل الخيري، حيث وجهت برامج التدريب أساساً لفئات اجتماعية مهمشة خاصة المرأة والفقراء وغيرهم، وتهدف هذه البرامج إلى مساعدة أبناء تلك الفئات على إيجاد فرص عمل وبالتالي كسب قوتهم.

- برامج تدريب مقدمة من مراكز تدريب خاصة: توجد في

فلسطين مؤسسات ربحية عاملة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، معظمها تحت إطار المراكز الثقافية المرخصة من وزارة التربية والتعليم العالي. تقوم هذه المؤسسات بتوفير برامج تدريب لرفع الكفاءة وذلك حسب حاجة السوق المحلي. ونظراً للطبيعة الربحية لهذه المؤسسات، فإن برامج التدريب التي تقدمها غالباً ما تنحصر في مجالات الإدارة والحاسوب واللغات وغيرها من

المجالات التي لا يتطلب فيها استثمارات مالية ضخمة. يوجد في الضفة الغربية (91) مركزاً ثقافياً مرخصاً، بينما يوجد في قطاع غزة حوالي (80) مركزاً خاصاً.

- **برامج التدريب المقدمة من المؤسسات الحكومية:** رافق قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية توسعاً في المؤسسات الحكومية التي تقدم تدريباً خاصاً بهدف تخريج أشخاص مؤهلين لوظائف عامة متعددة وضرورية لبناء وحماية الوطن مثل التدريب الشرطي والجناي غير ذلك. تشمل البرامج التي تقدمها المؤسسات الحكومية في قطاع غزة على (22) برنامجاً تقدمها ست مؤسسات لكافة الفئات الاجتماعية باستثناء مدرسة تدريب قوات الأمن العام والشرطة التي تقدم برامجها للعاملين في المؤسسات الحكومية والعسكريين فقط.
- **برامج محو الأمية وتعليم الكبار:** يتم تقديم برامج تعليم وتدريب الكبار بشكل رئيسي من خلال المراكز الثقافية، وتتركز الدورات المقدمة في مجالات الحاسوب والمهن التجارية، إضافةً لدورات في المجالات الصحية والهندسية والزراعية والصحافة والإلكترونيات والميكانيك وغيرها من التخصصات. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعداد السكان والمساكن، للعام 2011، بأن نسبة الأمية بين الأفراد في سن (15) سنة وأكثر في الأراضي الفلسطينية بلغت (4.7%) من السكان. وبلغت نسبة الأمية لدى الذكور (2.9%) والإناث (9.1%).
- **المراكز الثقافية:** تنتشر هذه المراكز في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. منها ما هو مرخص من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، ومنها ما هو غير مرخص. تقوم هذه المراكز بدور هام وحيوي ضمن قطاع التعليم المستمر. تعزى أهمية المراكز الثقافية في أنها تقدم الخدمات التعليمية والتدريبية لجميع قطاعات المجتمع بكافة فئاته العمرية ومستوياته التعليمية إذ تمكن هذه المراكز الفئات المستهدفة من اكتساب مهارات وكفايات تركز على احتياجاتهم من خلال دورات تعليمية تدريبية مختلفة ومتنوعة
- **دوائر التعليم المستمر في الجامعات الفلسطينية:** وتهدف إلى تقديم خدمات تدريبية نوعية حديثة بناء على احتياجات

المجتمع الفلسطيني (الحكومي، والخاص، والأهلي) لتطوير وبناء قدرات الفئات المستهدفة. كما تهدف إلى المساهمة في تحديد احتياجات المجتمع المحلي على أسس علمية وتعزيز التشبيك والتعاون داخل قطاعات المجتمع. ونسج علاقات إقليمية ودولية من أجل إيجاد مصادر دعم مختلفة مادية ومعنوية تخدم رؤية ورسالة الدائرة وتعزيز علاقات التنسيق والتواصل وتوفير مركز مصادر متخصص بالبحث العلمي واستطلاع الرأي والمسوحات اتجاه قضايا مهمة في المجتمع الفلسطيني.

- **برامج تدريب وتأهيل المعلمين والعاملين في وزارة التربية والتعليم العالي والمديريات، والدورات للمعلمين والمديرين الجدد.**

آفاق التعليم لتطوير التعليم غير النظامي:

- هناك مجموعة إجراءات يتطلب من مؤسسات الدولة ووزارة التربية والتعليم العالي والشركاء القيام بها، وتتضمن:
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار التي تم تطويرها بالتعاون بين وزارة التربية والشركاء المحليين والدوليين.
- بناء قواعد بيانات موحدة عن المراكز والمؤسسات التي تتولى هذا النوع من التعليم حول طبيعة هذه المراكز والفئات التي تستهدفها من حيث الأعمار وجنس المستهدفين ومستوى تعليمهم، و الكادر التدريسي الذي يتولى تدريس وتدريب الفئات المختلفة من حيث الكفاءة والتخصص وأداء وكفاءة مخرجات هذا النوع من التعليم.
- بناء قاعدة بيانات مركزية خاصة بحملة المؤهلات من برامج التعليم غير النظامي وتعليم الكبار، لمتابعتهم وإخضاعهم لدورات في مجال تخصصهم (التعليم المستمر)، وبيانات وإحصاءات خاصة بالتخصصات المختلفة، والخريجين في تخصص معين ونسب التوظيف وحاجة السوق المستقبلية من هذا التخصص..
- إعداد خطة متكاملة أو مشاريع تطويرية تُعنى بتأهيل وإعداد الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة بكل ما هو جديد للتخصصات المعنية.

- توفير ثقافة التعلم الإلكتروني والتعلم الذاتي بين الخريجين، حيث ستساهم هذه الثقافة في حال نشرها في تعزيز اعتماد الخريجين على أنفسهم في تطوير معلوماتهم في مجال تخصصهم.
- زيادة عدد البرامج للتدريب الحرفي والمهني المرتبطة ببرامج ما بعد محو الأمية، بحيث تكسب المتحرر من الأمية حديثاً، المهارات التي ترفع من مستواه المهني، وتعينه في الوقت ذاته، على الاستمرار في توظيف مهارات القراءة والكتابة التي سبق أن اكتسبها.
- توفير التمويل الثابت والمواد الخام والتجهيزات، والبنى التحتية للتعليم غير النظامي.
- إعداد دراسة عن واقع المؤسسات التي تقدم تعليمياً غير نظامي، ومنجزاتها، وبرامجها ومدى ملاءمتها لاحتياجات الأفراد، وحاجة سوق العمل والخطط التنفيذية للدولة.
- زيادة إقبال الطلبة على بعض البرامج، والتقليل من النظرة الدونية لمراكز التدريب المهني، ولبعض برامج التعليم غير النظامي.
- إعادة بناء الهيكل التنظيمي الوطني الموحد لمؤسسات التعليم غير النظامي وتعليم الكبار.
- تنويع التخصصات التي تقدمها برامج التعليم المهني وغير النظامي بحيث يتم مراعاة العدالة في توزيع التخصصات جغرافياً، ومراعاة الجندر باستحداث تخصصات للفتيات غير التخصصات التقليدية الموجودة حالياً مثل الخياطة والتجميل.
- التوسع في فتح مراكز محو الأمية والتعليم الموازي.
- مراعاة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة ذوي الإعاقة الذهنية في هذه البرامج.

القضية الخامسة: الشراكة المجتمعية في إدارة النظام التعليمي:

- وتتضمن إدارة النظام التعليمي وتوجيهه، وتحديد الأدوار، وتفعيل المساءلة، وتحديد أدوار المؤسسات الأهلية والوطنية من جهة، والمؤسسات الدولية من جهة أخرى.

مؤشرات ذات علاقة:

- تعتمد وزارة التربية نظاماً لمجلس أولياء الأمور في كل مدرسة وله أدوار في عمليات التخطيط والتنفيذ داخل المدرسة.
- تعتمد الوزارة مبدأ الشراكة في تعزيز التعليم كونه قيمة اجتماعية عليا، ورافعة للنهوض الوطني. وقامت الوزارة بتشكيل الفريق الوطني للتخطيط الذي كان أحد أبرز مقومات الخطة الإستراتيجية الثالثة للوزارة.
- تشكيل الفريق الوطني للتعليم للجميع منذ بداية التزام فلسطين العالمي بتحقيق أهداف التعليم للجميع.
- المجتمع المحلي ومؤسساته إحدى أهم مصادر البيانات والمعلومات في عمليات التشخيص للقطاع التربوي التي أجرتها الوزارة في خططها التربوية الإستراتيجية .
- مؤسسات المجتمع المدني تنشط في تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التربوية داخل المدارس الفلسطينية.
- أسست الخطة الإستراتيجية الثالثة للوزارة لتحقيق مبدأ المساءلة في النظام التربوي والعمل جار لوضع الأطر والإجراءات الخاصة بذلك.
- إطلاع الشركاء الدوليين والموولين لخطة الوزارة على الخطط وتنفيذها وتقييم المنجز بشكل دوري.
- ما الواجب القيام به لتطوير الشراكة وتفعيلها؟
- تطوير رؤية جامعة لمؤسسات المجتمع المدني في العملية التربوية.
- تشكيل مجلس استشاري داعم للمسيرة التعليمية بعضوية الجهات ذات العلاقة سواء الحكومية أو غير الحكومية، وتطوير سياسة خاصة بالشراكة واشتقاق إستراتيجية منها.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة في تحديد آليات المساءلة ومناقشة السياسات والأنظمة والتقييم.
- ضرورة تراكم الخبرات والجهود التي تبذل في مجال الشراكة والبناء عليها في مراحل قادمة.
- تقديم المؤسسات المجتمعية خططها لدمجها، وأخذها بعين الاعتبار في خطة الوزارة ككل.

- أخذ المؤسسات الشريكة بالاحتياجات الفلسطينية داخل المدارس.
 - الإفادة من تجارب المؤسسات المجتمعية، بتعميم النماذج الناجحة لتشكيل أرضية لتوجهات الوزارة وسياساتها.
 - المؤسسات الأهلية الوطنية جزء من فريق المتابعة والتقييم والتطوير، يعزز الاختلاف والتنوع ويشجع التفكير الحر.
 - وضع معايير أساسية للمشاريع والبرامج المنفذة من المؤسسات والجمعيات وفعاليات المجتمع المدني داخل المدارس الفلسطينية ووضع آلية واضحة ومركزية للمتابعة والتقييم.
 - تطوير أداء مجلس أولياء الأمور وتعزيز دوره داخل المدرسة بإعطاء الدور الأبرز فيها لأعضاء المجتمع (الأهالي) وليس للمدرسة (المدير)، وتوسيع مهمات مجالس أولياء الأمور بالألا تقتصر على طلبات المدرسة ومعالجة شكاوى متبادلة من الطلبة والمدرسة، وإنما تمكينهم من المساءلة والرقابة على أداء المدرسة.
- القضية السادسة: العناية بالأطفال ذوي الإعاقة، وملاءمة النظام التعليمي لادماجهم.**
- من الضروري ملاءمة النظام التعليمي برمته لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التربوية، ومن المؤشرات ذات العلاقة بهذه القضية:
- يشير تقرير مسح الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين في جهاز الإحصاء المركزي للعام 2011 إلى أن نسبة الإعاقة في المجتمع الفلسطيني تصل (2.7%) حسب التعريف الضيق للإعاقة، بينما تصل (7%) حسب التعريف الموسع للإعاقة، بنسبة (2.9%) للذكور، و(2.5%) للإناث، وبرزت أعلى نسبة إعاقة في محافظة جنين (4.1%)، تليها محافظة الخليل ب(3.6%) وأقلها في محافظة القدس بنسبة (1.4%)، وبين التقرير أن أعلى نسبة انتشار للإعاقة كانت في الإعاقة الحركية بنسبة (48.5%) تليها إعاقة بطة التعلم ب(24.7%). ولكن نسبة الإعاقة تفوق هذه المعدل لأسباب منها:
1. إخفاء الإعاقات خاصة الإناث، فبعض العائلات لا تسجل البنات والأبناء المعوقين لاعتبارات اجتماعية.
 2. لا يوجد تعريف متفق عليه ومعمول به للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.
 3. تقوم الجهات الرسمية (وزارة الشؤون، وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم العالي)، واتحاد المعاقين بتسجيل حالات الإعاقة حسبما ترد إليها ولا يوجد توحيد للمعلومات في سجل واحد.
 4. الوضع الاقتصادي السيئ يدفع الأسر إلى تقديم بيانات غير دقيقة للحصول على دعم ومساعدات.
 - بعد أن تبنت وزارة التربية والتعليم سياسة دمج الطلبة ذوي الإعاقة ضمن المدارس الحكومية عبر برنامج التعليم الجامع، سنّت قانون حقوق المعوقين رقم (4) للعام 1999 كتشريع ناظم يضمن كافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها الحق في التعليم، لكن هذا القانون خلا من آليات المساءلة ونظم الرقابة على نحو يضمن تنفيذه بشكل كامل، مع وجود تعارض قانوني بين نصوص بعض التشريعات الناطمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كقانون العمل الذي بنص على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة لا تقل عن (5%) بينما يشترط قانون الخدمة المدنية في المادة (24) منه على خلو المتقدم لطلبة وظيفة من (العاهات) والأمراض والإعاقات ... وغيرها.
 - تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، أن نسبة الأمية مرتفعة في فئات ذوي الإعاقة حيث تزيد عن (50%) وهي في غزة أعلى منها في الضفة، وتؤكد على أنه بالرغم من مرور (16) عاما على تطبيق برنامج التعليم الجامع في المؤسسة الحكومية إلا أن (37.6%) من الأشخاص ذوي الإعاقة لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم نهائيا، بينما (33.8%) منهم التحقوا بالتعليم ولكنهم تسربوا من المدرسة ولم ينهوا المرحلة الثانوية، و (87.3%) منهم عاطلين عن العمل.
 - في عام 1997 تبنت وزارة التربية والتعليم العالي برنامج التعليم الجامع رافعة شعار التعليم للجميع، بدأ كمشروع

تجربتي لمدة ثلاثة أعوام لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية، وتم توسيع البرنامج ليشمل كافة مدارس التعليم العام بسبب العديد من الظروف التي عانى منها الشعب الفلسطيني (الانتفاضة ،) وما انعكس عنه من زيادة في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة وما نتج عنه أيضا من تردي الأوضاع الاقتصادية وتقطيع مخطط للتأهيل والمدن والقرى الفلسطينية بوجود العديد من الحواجز في ظل وجود عدد محدود من المراكز التعليمية والتأهيلية الخاصة بفئات الإعاقة كل ذلك ساعد بقبول تبني دمج فئات الطلبة في المدارس الحكومية ضمن برنامج التعليم الجامع.

- بالنسبة لفئات الطلبة المدمجين فقد بدأ دمج هؤلاء الطلبة في المدارس دون تحديد معايير للدمج الممنهج لفئات الطلبة التي يمكن ان يتم دمجها بسهولة في ظل وجود التحديات الكبيرة وعدم تكامل عناصر إنجاح الدمج في حينه، حيث تم البدء بدمج أكثر الإعاقات وضوحا وهي الإعاقة البصرية ، والسمعية ، والحركية والنطقية وبعد ذلك بدئ بدمج الإعاقة الذهنية، بينما لم يُتخذ قرار حيال الإعاقات الأخرى .

- دمج (5152) طالبا/ة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية لغاية العام 2013/2012 في الضفة الغربية. وتشكل نسبة الطلبة المدمجين في المدارس الحكومية حوالي (0.96%) من مجموع الطلبة في المدارس الحكومية في الضفة الغربية، ومن الجدير بالذكر أن الإحصائيات للإعاقات لا تعكس الصورة الحقيقية للطلبة ذوي الإعاقة كونها تركز على دراسة الإعاقات الظاهرة فقط لا على الإعاقات الأخرى المدمجة كصعوبات التعلم، والإعاقات الذهنية، والتوحد، لعدم توافر أدوات التقييم والتشخيص المناسبة لتحديد أعداد الإعاقات المدمجة.

- عينت الوزارة مرشدين للتعليم الجامع لمتابعة الطلبة وتسهيل دمجهم في المدارس والذين انخفض عددهم من (36) مرشد ل (16) مديرية (بمعدل 2-3 مرشد لكل

مديرية في المدارس الحكومية في الضفة الغربية) إلى (27) مرشد تعليم جامع أي بمعدل مرشد واحد تقريبا في كل مديرية في نهاية العام 2013/2012. وان جميع الطاقم حظي بدورات تدريبية متنوعة في مجال الإعاقة، لكن الفريق لم يحظ بتطوير ممنهج بحصول بعضهم على دراسات متخصصة في مجال الإعاقة أو التخصصية في إحدى فئات الإعاقة خاصة أن الخلفية العلمية لمعظمهم ليست في مجال الإعاقة.

- تبنت الوزارة ضمن استراتيجية تدريب المعلمين منح دبلوم مهني متخصص في مجال التربية الخاصة حتى يتم الاستفادة منه بكافة الطواقم العاملة في المجال، تم تصميم كافة المباحث المقررة للبدء بتدريس هذا الدبلوم وتم اختيار عينة الطواقم العاملة (مرشدي التعليم الجامع) وعددهم (20) وقد أنجز لحينه أكثر من (60%) من تدريس المساقات المقررة، وسيتم البدء باستكمال إعطاء الدبلوم للنسبة المتبقية من المساقات خلال الشهر القادم.

- رغم أن وزارة التربية والتعليم العالي قدمت الوسائل التعليمية والأدوات المساعدة لذوي الإعاقة الظاهرة (معينات سمعية، وماكينات بيركنز، وكراسي، ونظارات...الخ) غير أن الدلائل - كما ورد في تقرير الخبير الخارجي 2013 - تشير إلى ان هنالك نقص في التجهيزات في المدارس، وفي التسهيلات في العديد من المدارس خاصة التي يوجد بها طلبة مدمجين للإعاقات غير الظاهرة بسبب عدم القدرة على تحديدهم ومعرفة احتياجاتهم بدقة لعدم توفر أدوات التشخيص المقتنة التي تناسب البيئة الفلسطينية لهذه الإعاقات غير الظاهرة (الإعاقات الذهنية، التوحد، صعوبات التعلم ، ..) .

- آليات التقييم المتبعة لهؤلاء الطلبة لم تصل إلى الحد الذي يراعي القدرات الفردية لمختلف أنواع الطلبة المدمجين الأمر الذي يعكس عدم المصداقية في أداة التقييم.

- قامت الوزارة بمواصلة المنهج بلغة بريل للطلبة المكفوفين لمجموعة من المباحث إلا أن بعضها ما زال بحاجة إلى إعادة موازنة لتناسب كافة الطلبة. وهذا ينطبق على البيئة

المادية التي ما زالت غير مواءمة لكافة فئات الإعاقة لان العمل فيها تركز على حاجات ذوي الإعاقة الحركية فقط دون الأخذ بالاعتبار الإعاقات الأخرى، حيث بلغ عدد المدارس الحكومية في الضفة الغربية المعدلة فيزيقيا (شواحي ورامبات للطلبة) في العام 2012/2013 ما يقارب (1013) مدرسة، (492) مدرسة غير معدلة و (64) مدارس لا يمكن تعديلها.

- بالتنسيق مع دائرة الامتحانات تم تطوير امتحان الثانوية العامة للطلبة ذوي الإعاقة، حيث اقتصر التطوير في هذه المرحلة على إعاقات ظاهرة فقط (البصرية، والسمعية، والحركية)، وبواجه تقديم امتحان الثانوية العامة العديد من التحديات أهمها:

1. تقديم الامتحان للطلبة المعاقين بالطريقة ذاتها للعاديين ولا يوجد خصوصية لبعض الطلبة ذوي الإعاقة مثل المكفوفين بتقديم الامتحان مطبوعا بلغة ابريل، أو ربما الطباعة على ماكينة خاصة بالطلبة المكفوفين، حيث يخفف ذلك من أعداد المراقبين والكتب لهؤلاء الطلبة.
2. تقديم الامتحان للطلبة كافة دون استثناء دون تحديد معايير تقييم لتقديم بعض الفئات للامتحان سيما مع وجود صعوبة بالغة في الكتابة لبعض الفئات.
3. مواجهة العديد من فئات الإعاقة المختلفة صعوبات بالغة مع المنهاج المقرر وهو بحاجة إلى مواءمة.
- قامت الوزارة بتخصيص غرف المصادر وهي غرف صفية ملحقة بالمدرسة العادية مجهزة بما يلزم من وسائل وألعاب تربية وأثاث مناسب تداوم بها معلمة التربية الخاصة، دوام الطلبة فيها يكون دواما جزئيا في مادتي اللغة العربية والرياضيات بينما تكون باقي الحصص في الصف العادي، ووصل عدد الغرف في العام 2013 (82) غرفة مصادر وزعت على مديريات التربية والتعليم، مع أنه لم تتم لغاية الآن إدراج غرف المصادر ضمن التشكيلات المدرسية واعتبارها رافدا للعملية التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة واعتماد موظفيها للعمل بها لعدم وجود سياسة واضحة تحكم عمل الغرف.

- عام 2005 تم استحداث مشروع مراكز المصادر، وتم افتتاح مركز مصادر في رام الله وآخر في غزة وثالث في مديرية جنوب الخليل. يضم مركز المصادر خمسة أخصائيين، ويقوم مفهوم مركز المصادر على تقديم الخدمات المساندة وكافة التسهيلات الأخرى من خلال الطاقم المتخصص في مجال العلاج النطقي، والوظيفي، والإرشادي، والعلاج النطقي والتربية الخاصة، حيث يعمل الفريق بشكل متنقل وزيارة الميدان وتقديم التقييم والخطط الفردية والتدريب للمعلمين والأهالي وصولا إلى دمج افضل لمختلف الطلبة ذوي الإعاقة.

آفاق التعليم لملاءمة النظام التعليمي لدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة:

يتطلب تحقيق الملاءمة للنظام التعليمي لدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة القيام ب:

- استكمال بناء سياسة وطنية شاملة للتعليم الجامع وليس توجهات انتقائية في النظام التعليمي. (وهي في مراحلها الأخيرة).
- بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة لفئات الطلبة ذوي الإعاقة ممن هم في سن التعليم.
- تعديل رؤية مراكز المصادر واعتماد فتح مراكز جديدة في مديريات التربية والتعليم ضمن رؤية إستراتيجية باعتمادها ضمن تشكيلات المديرية وتعيين موظفين.
- التوسع في فتح غرف مصادر في مدارس مديريات التربية ضمن رؤية إستراتيجية مقرة من حيث توافر الغرفة ضمن المبنى المدرسي واعتماد تعيين موظفين.
- تأهيل الكوادر العاملة في مجال التربية الخاصة وزيادة أعدادها وتوفير كوادر متخصصة لكافة فئات الاحتياجات الخاصة ومنها الموهوبين، صعوبات التعلم، التوحد ...
- توعية الأهالي والمجتمع ليكونوا مدركين لاحتياجات ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع.
- اعتماد تعيين المعلم المساند.

- تطوير الأنظمة والتعليمات لمختلف فئات الإعاقة، بما فيها تعليمات امتحان الثانوية العامة الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة، وتطوير تعليمات توظيف الخريجين من ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي.
- تطوير معايير لتقييم الطلبة في كافة المراحل الدراسية.
- إشراك الطلبة ذوي الإعاقة في كافة الأنشطة المدرسية اللامنهجية وتوفير الدعم النفسي والإرشادي إضافة إلى الدعم التربوي والاجتماعي وتنمية قدراتهم وصولاً إلى أقصى حد من الاستقلالية والاعتماد على الذات.
- زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية.
- تنفيذ حملة وطنية وتوعوية لتقديم كافة الأجهزة والأدوات المساعدة للطلبة ذوي الإعاقة ضمن خطة وطنية محددة الأهداف والوقت وتشكيل قاعدة بيانات وطنية مترابطة.
- تأسيس مركز مصادر لقطاع الإعاقة في فلسطين يضمن بداخله أربع جوانب: (1) قاعدة بيانات، (2) قاعدة بيانات حول الخدمات المتوفرة، (3) مركز مساند للتوجيه والإرشاد للخدمات والبرامج، (4) برنامج استشارات وتدريب .
- تأسيس مركز تشخيص متكامل يضمن كافة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة (الصحة، الشؤون، التربية، ...) وتفعيل التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بما يخص بطاقة المعاق لتقديم ما هو أفضل في مجال تعليم الطلبة ذوي الإعاقة .
- تضمين الدبلوم المهني المتخصص في مجال التربية الخاصة ضمن إحدى الجامعات الأهلية بحيث يستفيد منه كافة الطواقم العاملة في مجال التربية الخاصة (مرشدي التعليم الجامع) ومعلمي غرف المصادر والمعلمين المنتدبين في مجال التربية الخاصة والراغبين من المعلمين بالعمل في مجال التربية الخاصة ضمن إستراتيجية تأهيل المعلمين في هذا المجال.
- توسيع نظام إجازة مزاولة المهنة ليشمل معلمي التربية الخاصة، والمرشدين والمشرفين، ومعلمي التعليم المهني.
- تطوير وتطبيق معايير مهنية وأخلاقيات مهنية ليشمل طاقم ومعلمي التربية الخاصة، والمرشدين والمشرفين ومعلمي التعليم المهني.
- تركيز وتوفير خدمات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اختيار مدارس معينة (في كل عنقود) وتوفير كافة المتطلبات فيها. من معلمين متخصصين، تجهيزات، تسهيلات... (تشخيص الواقع التربوي، 2013)
- توفير الخدمات اللازمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة كالتسهيلات الإنشائية، وبرنامج الدعم الأكاديمي والمادي والصحي في المدارس. (تشخيص الواقع، 2013)
- توفير إجراءات وأساليب محددة ومعلنة لاكتشاف الطلبة الموهوبين والمتفوقين، وتوفير برامج الدعم والرعاية لهم ومتابعتها مع المدرسة، وتوفير برامج علاجية أكاديمية للطلبة المتعثرين، وتقديم الدعم والرعاية لهم. (تشخيص الواقع التربوي ، 2013)
- تركيز التعليم الجامع في مدارس محددة تكون مجهزة ماديًا وفنيًا بكوادر مناسبة للتعامل مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. (نتائج المجموعات البؤرية)
- تحسين بيئة المدارس من خلال توفير المرافق التعليمية والصحية المناسبة، وتوفير الوسائل والتجهيزات اللازمة لعملية التعليم. (نتائج المجموعات البؤرية)
- منح المعلمين صلاحيات كافية للعمل بحرية واستقلالية في عملية التعليم، ليكون المعلم مسؤولاً عن نتائج تعلم طلابه. (نتائج المجموعات البؤرية)
- إعادة النظر في آليات تعميم التعليم الجامع وطبيعة الإعاقات الممكنة للمدارس استيعابها حتى لا يؤثر ذلك على الطلبة من حيث سلوكهم أو إضاعة وقت المعلم بالاهتمام بهذه الفئة على حساب غالبية الطلبة. (نتائج المجموعات البؤرية)
- العمل مع الجامعات-كليات التربية- وبرنامج تأهيل المعلمين لإضافة مفاهيم التعليم الجامع للمقررات.

القضية السابعة: تطوير التعليم في رياض الأطفال :

مؤشرات ذات علاقة:

- متوسط عدد الأطفال في الشعب الصفية هو (22.2) طفل للشعبة الواحدة في الضفة الغربية و(27.1) في غزة.
- معدل طفل لكل مربية في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) (17.2) وفي الجنوبية (قطاع غزة) (21.5).
- لا يوجد منهاج بمعنى الكتب الدراسية لكن هو عبارة "كتاب المنهاج" النفاعلي لمربيات رياض الأطفال تم تطويره في الأردن وهو عبارة عن دليل يعمل على إرشاد المربية إلى كيفية التخطيط للوحدات الدراسية والبرنامج اليومي وتنفيذ الأنشطة وكيفية عمل أوراق العمل للأنشطة ذات العلاقة بالصحة والسلامة العامة وعلاقات الطفل الاجتماعية داخل الأسرة والبيئة المحيطة بالإضافة إلى مفاهيم المنطق الرياضي واللغة، وكيفية التعامل مع البيئة المادية المحيطة وتوظف هذه المفاهيم من خلال أوراق العمل والأنشطة التربوية الأخرى. وقد تم تطوير هذا المنهاج ليتناسب مع احتياجات الأطفال الفلسطينيين من خلال استبدال بعض الوحدات به.
- تعاني رياض الأطفال من انخفاض مستوى تأهيل المربيات فيها سواء من حيث المؤهلات العلمية أو من حيث التدريب والتأهيل. وتشتت أنظمة وزارة التربية والتعليم العالي على مديرية روضة الأطفال أو من يشرف على إدارة الروضة أن يحمل مؤهلاً علمياً لا يقل عن دبلوم متوسط، ولكن هناك بعض التجاوزات لهذه الأنظمة. يتم تدريب المربيات أثناء الخدمة وليس قبلها ولكن من ضمن المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في التعيين ذات التخصص في التربية الابتدائية ولكن لا تلتزم جميع الرياض في هذا المعيار وبالتالي الواقع يفرض نفسه وتقوم الوزارة من أجل سد الفجوة بعقد دورات تأهيلية للمدربات والمربيات في رياض الأطفال
- هنالك (4) مراكز تدريب حكومية: مركزان في غزة ومركز وروضة نموذجية في كل من نابلس وبيت لحم، تستخدم هذه المراكز لتدريب مربيات الأطفال أثناء الخدمة وتطبيق التدريب في الرياض الملحقة كرياض نموذجية. وسيتم بناء مركز تدريب لخدمة ثلاث مديريات : ضواحي القدس، ورام

- نسبة الملحقين في برنامج الطفولة المبكرة (رياض الأطفال لغاية العام 2014/2013 بلغ (55.1%) فقط من الأطفال . وهو ما زال بعيداً عن المستهدف العالمي للتعليم للجميع (70%) حتى العام 2015.
- إن التقدم في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بطيء للغاية. وحتى في الدول ذات التغطية العالية من الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، فإن الأطفال من المناطق الأكثر فقراً لا يمكنهم الوصول إلى رياض الأطفال أو الذهاب إلى رياض للأطفال تعاني من قلة الموارد وجودة التعليم فيها غير مضمونة. وفي معظم الدول التي تعاني من معدلات منخفضة من الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي، يتم تقديم التعليم في رياض أطفال خاصة مكلفة وبعيدة عن متناول من هم بحاجة إليها.
- يشكل التعليم الخاص لمرحلة رياض الأطفال حتى العام 2014/2013 (99.1%) من هذا القطاع، وهو قطاع ربحي في معظمه، دون رقابة على نوعية التعليم فيه.
- تم تطوير إستراتيجية للطفولة المبكرة في فلسطين في العام 2013، تحتوي على العديد من المضامين التي من شأنها النهوض بهذا القطاع إذا أحسن التنفيذ.
- تبنت الوزارة سياسات محددة للتوسع في تقديم هذه الخدمة التعليمية وخاصة للفئات المهمشة والمحرومة المناطق التي لا يتوفر فيها رياض أطفال خاصة، والتي تقضي بفتح صفوف رياض أطفال ملحقة في المدارس الأساسية إذا توفرت الإمكانيات وبأعداد متزايدة في كل عام، وانتهاج تضمين صف لرياض الأطفال في المدارس الأساسية في الأبنية المدرسية الجديدة.
- أفردت وزارة التربية والتعليم العالي برنامج كاملاً لتطوير التعليم في رياض الأطفال ضمن خطتها الإستراتيجية الثالثة (2014/2019) ويتضمن البرنامج تطوير كمي وتطوير نوعي لهذه المرحلة.

الله، وأريحا. ومركز ثالث في الخليل حيث تم التبرع بقطعة أرض وسيخدم المركز مديريات: الخليل، وشمال الخليل، وجنوب الخليل، ويطا، وتخدم هذه المراكز عملية تدريب (150) مربية سنوياً يعملن في رياض الأطفال .

- دعمت الوزارة رياض الأطفال بتوفير الأثاث والألعاب التعليمية التربوية حيث تم دعم (370) روضة مرخصة في جميع محافظات الوطن في السنتين الأخيرتين بهذه المواد بتمويل من منظمات دولية وأخرى إقليمية ويتم اختيار الرياض من مديريات التربية والتعليم في المحافظات ضمن معايير محددة، وتم تأهيل وتأثيث (40) روضة في القدس وشراء الألعاب التربوية الهادفة مثل: مرسوم، مسرح صغير، عيادة، إشارات مرور، ...، وغيرها. بالإضافة إلى تأثيث وتجهيز مركز وروضة نابلس الحكومية وبيت لحم.

- تعمل وزارة التربية بترخيص رياض الأطفال بالتعاون مع وزارة الصحة والدفاع المدني والقسم الهندسي في المديريات، هناك معايير تشترطها الوزارة لترخيص الرياض ومن بينها توفر الألعاب الداخلية والخارجية الآمنة ويحد أدنى يسمح بتطبيق الأنشطة مع الأطفال من خلال مراكز الأنشطة في الروضة. وتلتزم رياض الأطفال المرخصة بهذه التعليمات ويعاد ترخيصها.

- تبنت الوزارة برنامج حماية الطفولة والذي يهدف هذا البرنامج إلى توفير الحماية من جميع أشكال الإيذاء والاستغلال والإهمال للأطفال، وخصوصاً الأيتام والأسر المفككة. وعينت الوزارة مرشدين متخصصين لمتابعة قضايا الأطفال يطلق عليهم "مرشدو حماية الطفولة" بمعدل مرشد ومرشدة في كل مديرية. كما أنشأت الوزارة مركزين لحماية الطفولة بهدف تقديم الخدمات للأطفال ضحايا الإيذاء والاستغلال والإهمال. كما تشرف الوزارة على مؤسسات دور الأيتام، وتسعى لضمان حقوق هؤلاء الأطفال وتوفير الرعاية والحماية والتنمية الشاملة لهم، كما نفذت الوزارة برنامج الدعم للمؤسسات الإيوائية وقد بلغ عددها (29) مؤسسة لإرشاد ومعالجة الحالات المرضية

الجسمية والنفسية بين الأطفال مع السعي لإعادة دمجهم في المجتمع إذا كانت ظروف أسرة الطفل ملائمة لاستيعابه.

- يتم عقد دورات تدريبية للمربيات في عدة مجالات منها :
1. آليات وأساليب تطوير وسائل تعليمية وتربوية باستثمار مواد خام متاحة في البيئة وبأقل التكاليف.
2. تأهيل المربيات في دور الحضانه على أساليب تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال وقت الأزمات فقد تم تدريب (56) مرشدا اجتماعيا.

- لم تتم تلبية معظم احتياجات الأفراد المعاقين بشكل ملائم في مرحلة رياض الأطفال ، حيث تفتقر المراكز التأهيلية إلى الموارد الكافية لتقديم هذه الخدمات، كما توضع عوائق كبيرة أمام نشاطات الأطفال الذين يعانون من اضطرابات التخلف العقلي ولا تلبى أكثر احتياجاتهم الأساسية، وتشير البيانات إلى عدم كفاية عدد المؤسسات المختصة لتلبية احتياجات هؤلاء الأطفال .

التوجهات العالمية لمرحلة رياض الأطفال :

1. إعادة إدراج هدف الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع، والإقرار صراحة بأن هذا الهدف يمثل المرحلة الأولى من مراحل التعليم. (الإعلان الختامي للاجتماع السابع للمشاورات الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع، سنباغو، شيلي، 21-23 أيار / 2014) .
2. أقر اتفاق مسقط (2014) (الهدف:1) أن تكون قد تمت بحلول عام 2030 تهيئة ما لا يقل عن س٪ من الفتيات والفتيان ليكونوا على استعداد للذهاب إلى المدرسة الابتدائية، وذلك من خلال المشاركة في توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بنوعية جيدة، بما في ذلك توفير التعليم المجاني والإلزامي لمدة سنة واحدة على الأقل قبل مرحلة التعليم الابتدائي، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين ولأشد الفئات تهميشا. (البيان الختامي للاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع، اليونسكو، مسقط، عمان، 12-14 أيار / 2014)

آفاق التعليم لتطوير التعليم قبل المدرسي:

- تطوير تعليمات ونماذج واضحة.
 - تعزيز ثقافة الشراكة والعمل مع أهالي أطفال الرياض.
 - تطوير العلاقة والتواصل مع الأهل والمجتمع المحلي ضمن برنامج عمل منظم مع أهالي أطفال الرياض ورفع نسبة الوعي لأهمية رياض الأطفال بينهم.
 - التشبيك ما بين رياض الأطفال وتبادل النماذج والتجارب التربوية الناجحة لنقل وتبادل الخبرات.
 - تفعيل عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة برياض الأطفال .
 - تفعيل دور المجتمع المحلي وأولياء أمور الطلبة في صياغة برامج تربوية للطفل.
 - توحيد رؤية القطاعات المختلفة لمفهوم الطفولة المبكرة من منظور شمولي تكاملي.
 - عمل دراسات على واقع الطفولة لتوفير معلومات وإحصائيات عن هذا القطاع تفيد بدراسته وتشخيصه.
 - إيجاد مؤشرات مرجعية على المستوى الوطني لرصد واقع الطفولة عبر القطاعات من منظور شمولي تكاملي: صحة، ثقافة، إعلام، تشريع.
- القضية الثامنة: دور التعليم الخاص ، دعمه، ادماجه في عملية التطوير، الشراكة الحقيقية..**
- العلاقة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني:**
- لا يزال دور القطاع الخاص والأهلي هامشياً في العملية التعليمية في فلسطين، إذ يتركز بكثافة أكبر في مدن منطقة الوسط في رام الله والقدس وضواحيها، و في منطقة بيت لحم في الجنوب وفي مدينة نابلس في الشمال، وتفتقر القرى والمخيمات إلى هذا النوع من التعليم.
- مؤشرات ذات علاقة:**
- تشكل المدارس الخاصة في التعليم المدرسي (أساسي وثانوي) ما نسبته (13.5%) فقط، وتقدم الخدمة التعليمية ل (9%) من طلاب فلسطين.
 - تقدم رياض الأطفال الخاصة ما نسبته (99.1%) من تعليم الأطفال في سنّ التعليم في رياض الأطفال .
 - مساهمة القطاع الخاص في التعليم المهني لا تتجاوز (10.5%) من مجموع المدارس.
- لتطوير هذا القطاع وتلبية احتياجات الطفولة المبكرة يجب :
- جعل هذا التعليم متاحاً للجميع، ورفع نسبة الالتحاق في الرياض بتمكين وصول خدمات الطفولة المبكرة إلى المناطق المهمشة والأكثر حاجة، وتخفيض تكلفته برصد موازنات خاصة للتعليم في هذا القطاع، ودعم رياض الأطفال الفقيرة لضمان استمرارها في تقديم الخدمة في المجتمعات الفقيرة.
 - ترميم البنية التحتية وتطويرها، وتعزيز البيئة التربوية لرياض الأطفال ، وتطوير تعليمات صارمة للترخيص والبناء، وإيجاد ميزانيات كافية لدعم قطاع الطفولة.
 - بناء منهاج خاص برياض الأطفال يراعي خصوصية الوضع الفلسطيني لتمكين الأطفال من اكتساب مهارات متشابهة قبل الانتقال إلى المدرسة، وإصدار أدلة ومناهج تدريبية لتدريب المربين، والمديرات.
 - تطوير القدرات المؤسسية لرياض الأطفال من خلال التدريب المهني والإداري.
 - تطوير مواد ثقافية موجهة للطفل.
 - إعداد برامج تأهيل جامعية ودورات تدريبية للعاملين في هذا القطاع وتمكينهم من أداء مهمتهم بطريقة تربوية عصرية أفضل.
 - تأسيس معهد لتطوير خدمات الكشف والعناية وعلاج الأطفال ذوي الضعف التطور العقلي للطفل ذي العلاقة.
 - تعزيز قدرة الوالدين والعاملين مع الأطفال على إكساب الأطفال مهارات الحياة.
 - تنمية اعتراز الطفل بلغته الأم.
 - تطوير منحي سياساتي واضح لدمج مرحلة رياض الأطفال بالتعليم النظامي.
 - تفعيل قانون الطفل الفلسطيني وصياغة التشريعات في مختلف المجالات (الصحية، التعليمية، والحقوق المدنية) واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تطبيقه.
 - إدراج احتياجات وهموم الطفولة المبكرة ضمن الاستراتيجيات والبرامج التنموية الحكومية كالحد من الفقر والبرامج التنموية، ووسائل الإعلام وبرامج توعية الأهل.

القضية التاسعة: الموازنة بين التعليم والحياة والعمل:

وتشمل التعليم للمواطنة، والتعليم بما ينسجم مع مهارات الحياة. والاتصال والتواصل، والتفكير الناقد، والتعلم الذاتي....

بنت وزارة التربية والتعليم العالي خطتها الإستراتيجية الثالثة وفق مجموعة منطلقات منها:

- تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة، والتركيز على تمثين المنظومة القيمية وسيادة القانون.
- توسيع النظرة إلى أداء النظام التربوي بما يتعدى التحصيل على الاختبارات المحلية والدولية، ليشمل التأكيد على المواطنة ومهارات القرن الحادي والعشرين، والتعلم المتمركز حول الطالب، ويعزز فرص الإبداع والريادية والنشأة السوية (Well being).

مؤشرات ذات علاقة:

- طورت الوزارة إستراتيجية وطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني منسجمة مع التوجهات العالمية، وروجعت الإستراتيجية من فرق متخصصة بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء الاجتماعيين من القطاعين العام والخاص.
- تشير الدراسات إلى ان اتجاهات المجتمع تجاه التعليم المهني ليست ايجابية وان غالبية الطلبة والأهل لا يفضلون الالتحاق بالتعليم المهني لأنهم يفضلون الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد الثانوية العامة.
- بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني (دون التجاري) في فلسطين من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية حوالي (2.94%)، في الضفة حوالي (4.6%)، غزة (0.51%) علماً أنه لا توجد مدارس خاصة مهنية في غزة عام 2012/2013.
- أظهرت العديد من الدراسات أهم المشاكل التي تعيق توجه الإناث نحو التعليم المهني والتقني وهي:

- يقتصر دور المؤسسات الرسمية (وزارة التربية، والوزارات الأخرى) على إصدار التراخيص اللازمة لإنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة دون تفعيل الأجهزة الإشرافية والرقابية الحكومية وتضارب وعدم اتساق المسؤوليات والصلاحيات الإشرافية وبخاصة في مجال التعليم والتدريب المهني ما يضعف التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى.
- تعاني مراكز ومؤسسات التعليم الأهلي من ضعف الحوافز والامتيازات المالية وغير المالية من الجهات الحكومية، فلا توجد لدى المؤسسات الرسمية سياسات اقتصادية وحوافز خاصة بالمشروعات التعليمية، و عدم موازنة الظروف السياسية والاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم لانعدام الأمن نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية.
- تقوم الوزارة بتقديم بعض أشكال الدعم والتمويل للقطاع الخاص، عن طريق دفع الرواتب للجهاز التعليمي وجزء من النفقات الجارية لبعض المدارس وبالتحديد للمدارس التي تعني بذوي الاحتياجات الخاصة كمدارس الكفيفين وعدد من المدارس الخاصة في القدس، وتقدم الوزارة أيضاً دعماً غير مباشر للعديد من المدارس الخاصة من خلال تدريب وتأهيل الجهاز التعليمي وتقديم خدمات الإشراف التربوي فيها، وتوفير الكتب المدرسية والكتب للمطالعة بدعم مكتباتها مجاناً لبعض المدارس أو بأسعار رمزية، وإمدادها بالوسائل التعليمية وإشراكها في مشاريع تطويرية.
- ما الواجب عمله لدعم وتطوير التعليم في القطاع الخاص؟
- عدم تشجيع القطاع الخاص في إنشاء المدارس التجارية الربحية ووضع معايير صارمة للحصول على رخصة إنشاء مدرسة وتجديد هذه الرخصة سنوياً مع المتابعة والإشراف على مناهجها ومخرجات التعليم فيها.
- التكاملية في العلاقة، إذ أن المدارس الخاصة قد تشكل حاضنة لنماذج للتعلم النشط يتم الاستفادة منها لاحقاً لدمجها في القطاع العام للتعليم في حالة تميزها ونجاحها.
- الشفافية في العلاقة قد تشكل أساس لعلاقة صحية.

1. قلة عدد المؤسسات التي تطرح برامج تتناسب الإناث مما يؤدي إلى حصر الخيارات المتاحة للتوجه إلى هذا النوع من التعليم (محدودية التخصصات).
 2. الموروث الثقافي والاجتماعي لدى المجتمع ونظريته لعمل المرأة بالإضافة إلى نظرة المجتمع العامة الدونية للتعليم المهني والتقني.
 3. قلة الوعي لدى مديرات ومعلمات وطالبات المدارس الثانوية بأهمية التعليم المهني والتقني. (معهد ماس للدراسات والبحوث).
 4. توجه عدد كبير من الفتيات نحو التعليم المفتوح باعتباره بديلاً لهن، ما عزز إجماعهن عن الالتحاق بمؤسسات التعليم المهني والتقني. (معهد ماس للدراسات).
 5. نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل متدنية: (15%) إناث، و(67%) ذكور (السبب: أعمال المنزل (65%) يليها الدراسة (27%). (المؤتمر الثاني للتعليم والتدريب المهني - كلية هشام حجاوي).
 6. نسبة البطالة بين الإناث مرتفعة: (22%) حيث تزيد بزيادة المستوى التعليمي وتقل بزيادة العمر. (المؤتمر الثاني للتعليم والتدريب المهني - كلية هشام حجاوي)
 7. يوجد في فلسطين (18) مدرسة مهنية (حكومية وخاصة)، منها (13) مدرسة حكومية بفرعها الصناعية والزراعية، والمدارس المهنية موجودة في كافة المديرية في الضفة الغربية ما عدا مديرية أريحا وطوباس علما بعدم وجود مدارس مهنية حكومية في مديريات القدس وضواحي القدس وبيت لحم، أما في قطاع غزة فإنها تتواجد في مديرية شمال غزة وشرق غزة والوسطى فقط بفروعها الصناعية والزراعية.
- آفاق التعليم لتعزيز المواطنة بين التعليم وسوق العمل:**
- تحقيق المواطنة بين التعليم الفلسطيني وسوق العمل يتطلب من مؤسسات الدولة ووزارة التربية والتعليم والشركاء المحليين والدوليين:
- دمج أسس التعليم المهني والتقني في التعليم العام من خلال المناهج الرسمية والفعاليات المنهجية وغير المنهجية حتى نهاية المرحلة الأساسية (الصف العاشر).
 - زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية مع توسيع مشاركة الفتيات من خلال طرح برامج مناسبة لهن.
 - رفع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني لتلائم الاحتياجات الكمية والنوعية من مخرجات النظام من خلال برامج (تخصصات) جديدة والوصول لأماكن متعددة.
 - توسيع خيارات التعليم المهني وزيادة التخصصات والتركيز على تخصصات ذات علاقة بالتعليم المهني للفتيات.
 - حملات توعية وترويج وتكثيف للإرشاد والتوجيه المهني تستهدف الأهل والطلبة لزيادة عدد الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني من خلال تكثيف برامج الإرشاد والتوجيه المهني في المدارس للطلبة والأهل، والتركيز على عوامل النجاح للنظام في التشغيل والتشغيل الذاتي.
 - إضافة وتغيير وتطوير التخصصات في مؤسسات التعليم والتدريب المهني انسجاماً مع واقع وحاجات سوق العمل.
 - جسر الفجوة بين مناهج التعليم المهني وحياة المجتمع بإضافة المهارات المطلوبة من سوق العمل ضمن الوحدات التدريبية القائمة عبر إضافة وحدات تدريبية جديدة في المهارات الحياتية، التدريب الريادي.. وغيرها.
 - تطوير النظام التدريبي ليشمل تدريباً يحتوي على الجوانب العملية والتطبيقية ويحاكي سوق العمل لإعداد الطلبة للانخراط في سوق العمل بعد تخرجهم.
 - تطوير وتعزيز قدرات المعلمين والمدرسين العاملين في التعليم المهني.
 - تطوير التجهيزات في التعليم المهني لتلائم التطورات التكنولوجية والتطور المهني في سوق العمل.
 - إعداد ومساندة الخريجين لدخول سوق العمل انسجاماً مع تطلعاتهم من خلال تشكيل وحدات دعم للخريجين والاتصال مع السوق ووحدات متابعة الخريجين.

- تطوير وتنفيذ خطط باستحداث وحدات مهنية جديدة للإناث في المدارس القائمة.

- فتح تخصصات على مستوى الدبلوم في تخصصات تقنية في بعض المدارس المهنية ما سيسهم في تمكين وتسهيل التحاق الفتيات إلى جانب الشباب في هذه التخصصات وخاصة في المناطق القريبة من هذه المدارس.

- تعزيز الشراكة مع سوق العمل من خلال :

1. تطوير نظام معلومات (LMIS) ، وإنشاء شبكة معلومات بين المؤسسات التعليمية والتشغيلية.

2. استحداث أنماط جديدة للتدريب في سوق العمل كالتلمذة المهنية، وإشراك ممثلي سوق العمل ذوي العلاقة في التخطيط وإعداد برامج التعليم والتدريب المهني.

3. دعم المبادرات الخاصة بإنشاء مراكز متميزة للتدريب.

4. إيجاد تمويل مناسب لدعم العملية التدريبية.

5. اعتماد إطار وطني للمؤهلات من أجل تعزيز عملية الشراكة.

6. سنّ القوانين التشريعية في اتجاهي الترغيب والإلزام.

7. استخدام شبكات التلغزة التعليمية لتبادل المعلومات.

- توسيع نظام إجازة مزاوله المهنة ليشمل طاقم ومعلمي التربية الخاصة، والمرشدين والمشرفين، ومعلمي التعليم المهني.

- تطوير وتطبيق معايير مهنية وأخلاقيات مهنية ليشمل طاقم ومعلمي التربية الخاصة، والمرشدين والمشرفين ومعلمي التعليم المهني.

القضية العاشرة: تعزيز الريادية والإبداع وتوظيف التكنولوجيا بالتعليم:

أولت وزارة التربية والتعليم العالي اهتماما خاصا للريادة والإبداع وفق مجموعة منطلقات منها:

- الريادة والإبداع رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

- تشجيع الطلبة على النقد والتفكير وتعزيز روح العطاء والإنتاج.

- استغلال التكنولوجيا الحديثة لجسر الهوة والفروقات بين مناطق تعليمية مختلفة في الواقع الفلسطيني.

مؤشرات ذات علاقة:

- بادرت الوزارة بالشراكة مع مؤسسات رائدة في المجتمع المدني على تفعيل دور فلسطين في المحافل الدولية المتعلقة بالريادة والإبداع .

- تشارك الوزارة بصفتها الاعتبارية في المجلس الأعلى للإبداع والتميز، وفي إدراج صوت الطلبة واحتياجاتهم في هذا المجال على مستوى السياسات العامة للدولة.

- عملت الوزارة على مدار السنوات الماضية على تطوير رؤية جديدة لمناهج التكنولوجيا ودمجها في المواد الأخرى ونجحت بتأليف (4) كتب مقرر جديدة وجاري العمل على باقي الكتب.

- نفذت الوزارة مشاريع وبرامج عديدة لتوظيف التكنولوجيا في التعليم ونجحت برصد البنية التحتية القائمة في المدارس بموارد وتقنيات حديثة ومبتكرة.

آفاق التعليم لتعزيز الريادية والإبداع في النظام التعليمي:

- تعزيز وتوطيد الشراكات الإستراتيجية مع المؤسسات الفلسطينية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وإطلاق مبادرات داعمة.

- استكمال مسيرة التطوير للبنية التحتية التكنولوجية في المدارس حسب المعايير الموحدة التي وضعتها وزارة التربية بالشراكة مع شركائها الاستراتيجيين.

- فتح الآفاق لطلبة فلسطين المبدعين علميا وأدبيا وأصحاب المبادرات الريادية للتواصل مع أقرانهم في العالم وتمثيل فلسطين في المحافل الدولية.

- ربط طلبة فلسطين المبدعين في المدارس ببرامج داعمة ومساندة في الجامعات الوطنية والإقليمية والدولية وإنشاء الدفينة الملائمة لهم للتطور والنمو.

رؤية التعليم لما بعد عام 2015:

يناقش هذا القسم أهم مجالات التقارب والقضايا التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة فيما يتعلق بشكل وصيغة أجندة التعليم لما بعد عام 2015:

تحويل المبادئ والأولويات إلى أهداف:

يجب أن تكون نقطة البداية لجعل الأهداف أولويات في إطار التنمية لما بعد عام 2015 من منظور قائم على الحقوق والعدالة. ترمي الأهداف ذات الأولوية إلى الحد من الأسباب التاريخية والبنوية لعدم المساواة؛ والتي أدت إلى تهميش فئات معينة بما في ذلك الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المحرومة.

- **وضع إطار لأهداف التعليم:** هناك ثلاث طرق مختلفة تم التعبير من خلالها عن أهداف التعليم. ويشار إلى أن الجودة والوصول والإنصاف عناصر أساسية لمشاركة في كل المقترحات.

أولاً، اقترحت العديد من المنظمات، ولاسيما المنظمات غير الحكومية، أن تكون أهداف التعليم جزءاً من الإطار الأوسع للتنمية، على غرار نهج الأهداف الإنمائية للألفية. في مثل أطر العمل هذه، يتم الحفاظ على مجالات السياسات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع، ولكن مع تغييرات وإضافات هامة للحد من الثغرات في نواتج التعلم. والأساس المنطقي لذلك هو أن الوعود التي لم تتحقق بعد، ولابد من تجديد الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية الحالية وإدراج أهداف موسعة ومنقحة.

ثانياً، هناك العديد من المقترحات لإطار التنمية لما بعد عام 2015 وهي مرتبة بحسب المواضيع بدلاً من سلسلة من الأهداف حسب القطاع. تنتج هذه الطرق المنهجية المواضيعية أساساً من التركيز على التنمية المستدامة. على سبيل المثال، يحدد إطار أهداف التنمية المستدامة مبادئ لتحقيق التنمية الشاملة على نحو عالمي يغطي جميع الدول، الغنية والفقيرة ويعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة والترابط بينها. وفي هذا الإطار، يصبح التعليم هدفاً شاملاً وعادة ما يندرج ضمن الفئات المواضيعية الأخرى.

ثالثاً، ركزت بعض المقترحات حصرياً على وضع أهداف التعليم، ولم تحاول وصف إطار عمل التنمية لما بعد عام

2015 بشكل كامل. يقترح التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع "هدفاً أكبر" بحلول عام 2030، بأن يحصل الجميع على فرص متساوية لتعلم الأساسيات، أيًا كانت الظروف، مع خمسة أهداف فرعية.

- **إعطاء الأولوية لموضوعات التعليم كأهداف:** برزت ضرورتان أساسيتان لأي أجندة عالمي للتعليم: الإنصاف في الوصول والإنصاف في الجودة. وبمجرد تطويرهما وصقلهما، سيعكس هذان المجالان الأهداف الرئيسية التي يمكن إدراجها في إطار التنمية لما بعد عام 2015. وهما بمثابة تعبير عن نهج دورة الحياة لتوفير فرص ومسارات التقدم في التعليم التي تستوعب مختلف المستويات وأنواع التقديم والتعليم، كما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه.

1. **الإنصاف في الوصول:** يجب أن يكون التركيز على الإنصاف في الوصول الالتزام التأسيسي في إطار عمل التعليم فيما بعد عام 2015 بهدف يتم التعبير عنه كمتعمم للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي لجميع الأطفال والشباب، لا سيما الفئات المهمشة والضعيفة.

2. **الإنصاف في جودة التعليم:** يظهر التعليم والتعلم الجيد والمنصف في صميم أجندة التعليم لما بعد عام 2015، وهناك توافق على أنه ينبغي أن يكون التعلم هدفاً منفصلاً. ويمكن إدراك جوانب أخرى للجودة تم تحديدها في المداولات على أنها مجموعة من الظروف المواتية لتحقيق تعليم جيد، بما في ذلك:

❖ بيئات تعليمية آمنة وصحية ومواتية للتعلم بما في ذلك المباني المدرسية والفصول الدراسية المقاومة للكوارث، ومياه الشرب النظيفة، وبرامج التغذية المدرسية، ومرافق الصرف الصحي والنظافة التي تراعي الفروق بين الجنسين.

❖ وجود معلمين مدربين ومتحمسين وبأعداد كافية.

❖ أنظمة وبنى حوكمة تشاركية تتيح للأباء والأمهات والمجتمعات المحلية المشاركة بفعالية في عملية صنع القرار المدرسي.

- وضع أهداف ومؤشرات التعليم: تم إيلاء مزيد من الاهتمام لتحديد الأولويات بدلاً من الاتفاق على أهداف مع غايات ومؤشرات مناسبة. هذا أمر مفهوم، إذ أن وضع الغايات والمؤشرات يلي الاتفاق على مجموعة الأهداف التعليمية. هناك عدة نقاط عامة للتقارب يمكن إدراكها من المداولات:
 1. يجب أن تكون الأهداف والمؤشرات طموحات عالمية ولكنها محددة السياق وذات صلة.
 2. ينبغي أن يشمل قياس الأهداف قياسات كمية ونوعية.
 3. ينبغي على مؤشرات قياس الأهداف التركيز على العمليات والنتائج والمداخلات.
 4. ينبغي أن تعبر الغايات والمؤشرات - قدر الإمكان - عن كامل المثل والتطلعات التي تمثلها الأهداف.
 5. ينبغي أن توفر الغايات والمؤشرات بيانات مفصلة من منظور الإنصاف والعدالة.

تحديد هدف أسمى للتعليم:

هناك حاجة إلى رؤية موسعة للتعليم لمعالجة القضايا العالقة، والاستجابة للسياق العالمي المتغير الذي يتميز بمزيد من الترابط، وتغير المناخ، والمجتمعات القائمة على المعرفة، والديناميات السكانية المتغيرة وعدم المساواة. ومع ذلك، ركز الهدف الأسمى للتعليم على توسيع فرص الوصول للتعليم وجودته، مع التركيز القوي على الإنصاف و"التعلم المنصف والجيد التعليم مدى الحياة للجميع".

أربع نقاط جوهرية لوضع الهدف الأسمى:

1. وصول جميع الفتيات والفتيان إلى ، وإكمال التعليم ما قبل الابتدائي الجيد لمدة سنة واحدة على الأقل
2. المساواة في الوصول إلى ، وإكمال دورة كاملة من التعليم الابتدائي الجيد، مع نتائج تعليمية معترف بها وقابلة للقياس، خاصة في معرفة القراءة والكتابة والحساب.
3. تمكين جميع الفتيان/ات المراهقين/ات من الوصول إلى التعليم الإعدادي /الثانوي الجيد وإكماله مع نتائج تعليمية معترف بها وقابلة للقياس.
4. تمكين جميع الشباب والكبار، ولاسيما الفتيات والنساء، من الوصول إلى فرص التعلم بعد المرحلة الثانوية لتطوير

المعارف والمهارات، بما فيها التقنية والمهنية، والمتصلة بالعمل والحياة واللازمة لمواصلة التعلم وتكوين مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً وتسامحاً وشمولاً.

تحقيق أجندة التعليم لما بعد عام 2015

بعض الأفكار الرئيسية لتحقيق أجندة التعليم

- **تطوير بيئة تمكينية**، تعتمد على الدروس المستفادة من أجندة التعليم العالمي الحالي، وتقترح لتحقيق أي هدف من الأهداف المتفق عليها. من الضروري النظر إلى التمويل وغيره من العوامل التي من شأنها دعم تنفيذ أهداف الأجندة الجديدة.
- **تعزيز نظم التعليم الوطنية**، وجوب مواصلة تحديد الأولوية القصوى بالنسبة لأجندة التعليم لما بعد عام 2015، وينبغي أن يشمل هذا ضمان توافر التمويل الوطني الكافي للتعليم، وتحسين التعليم لإدارة وقيادة الموارد البشرية، وتطوير قدرات جميع المشاركين في التعليم، بما في ذلك المعلمين وأولياء الأمور. ستظل العديد من أوجه القصور والاختلالات الهيكلية قائمة دون وجود نظام تعليمي قوي.
- **التدخلات والبرامج الاستباقية والتي تستهدف دعم الفئات المهمشة والضعيفة**، مثل دعم التعلم الإضافي في التعليم الأساسي للأطفال من المستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والتي تمت الإشارة إلى أهميتها في الكثير من الاقتراحات في المداولات. علاوة على ذلك، عند قياس التقدم، ينبغي وجود مقياس مرتبط بالإنصاف، على سبيل المثال، تحصل أعلى 20 في المائة من الأسر من حيث الدخل على تعليم أساسي جيد مقارنة مع ما يحصل عليه أدنى 20 في المائة.
- **ضمان التمويل الكافي**، مع تنامي الطموحات في أجندة التعليم لما بعد عام 2015 حيث يمثل الحجم والنطاق تحدياً كبيراً. قد يعيق عدم وجود إرادة سياسية من جانب الحكومات الوطنية والوكالات الدولية لتوفير التمويل الكافي باعتباره عاملاً حاسماً للتنفيذ، ويجب أن يتم تحديد إستراتيجيات تمويل مبتكرة لأجندة التعليم لتحقيق رؤيته.

- المشاركة الفعالة في صياغة سياسة التعليم، برز هذا الموضوع ف يالعديد من المشاركات .علاوة على ذلك، من المهم وجود مشاركة واسعة في المناقشات التي أدت إلى اتفاق حول الأهداف، وكانت هذه سمة أساسية للمناقشات حتى الآن. فمن خلال المشاركة الواسعة في وضع أجندة التعليم بعد عام 2015، يمكن أن يكون هناك تبني للأهداف وبالتالي تحقيقها.
- تعزيز قدرات نظم الراد والتقييم الوطنية، أمر حيوي لتحقيق التقدم في أي هدف من أهداف التعليم المتفق عليها. ينبغي أن يكون الجزء الأساسي من الرصد والتقييم الوطني تطوي قاعدة أدلة للمساعدة في وضع السياسات، وتحديد ما يصلح وما لا يصلح، وتحت أي ظروف .علاوة على ذلك، تعزز نظم الرصد والتقييم الفعالة، التي توفر معلومات موثوقة وصحيحة، المساءلة وقدرات النظام على التغيير.
- الشراكات الفعالة والمنظمة بين القطاعين العام والخاص، وهي ضرورية لضمان وجود رؤية مشتركة وموحدة للتعليم من أجل الصالح العام. ينبغي أن تحدد مثل هذه الشراكات نقاط التقارب، وأن تركز على تعزيز أنظمة التعليم الوطنية.

الملاحق



ملحق 1: مؤشرات توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

اسم المؤشر	معدل الالتحاق الإجمالي لمرحلة رياض الأطفال	معدل الالتحاق الصافي لمرحلة رياض الأطفال	نسبة طلبية الصف الأول الأساسي ممن التحقوا برياض الأطفال	معدل طفل لكل مربية في مرحلة رياض الأطفال	معدل طالب لكل شعبة في مرحلة رياض الأطفال	التوزيع النسبي للطلاب حسب الجنس في رياض الأطفال
2004/2005	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	- - -	- - -	- - -	- - -
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	- - -	- - -	- - -	- - -
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	30.6 29.3 29.9	- - -	50.1 48.0 49.1	20
	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	44.5 43.8 44.2	32.9 32.1 32.5	57.4 55.9 56.7	- - 23.9
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	35.8 36.0 35.9	32.8 32.6 32.7	غ.م غ.م غ.م	- - 26.2
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	40.9 40.6 40.7	32.8 32.3 32.6	غ.م غ.م غ.م	- - 24.8
2009/2010	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	45.9 44.7 45.3	39.6 38.7 39.2	58.8 57.9 58.4	- - 17.8
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	37.0 36.8 36.9	34.0 33.3 33.7	غ.م غ.م غ.م	- - 21.2
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	42.2 41.4 41.8	37.3 39.2 38.2	غ.م غ.م غ.م	- - 18.9
	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	46.6 46.1 46.4	41.7 41.4 41.5	64.1 61.9 63.0	- - 21.0
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	40.7 39.5 40.1	36.0 34.8 35.4	47.8 47.9 47.8	- - 17.2
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	44.1 43.3 43.7	39.3 41.2 40.2	57.1 56.0 56.6	- - 18.5
2011/2012	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	51.5 50.8 51.2	46.5 45.9 46.2	65.3 64.4 64.9	- - 16.3
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	42.1 41.5 41.8	33.0 32.7 32.9	54.5 52.3 53.4	- - 21.0
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	47.6 46.9 47.2	40.8 40.4 40.6	60.7 59.3 60.0	- - 17.8
	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	54.6 54.2 54.4	49.7 49.5 49.6	70.0 69.4 69.7	- - 22.2
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	58.1 56.2	53.1 51.3	52.5 51.9	- غ.م
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	54.5 55.8 55.1	49.6 51.0 50.3	61.9 62.2 62.1	- - 23.4
2012/2013	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	54.4 54.4 54.4	49.6 49.6 49.6	69.7 51.4 52.5	- - -
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	58.1 56.2	53.1 51.3	52.5 51.9	- غ.م
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	54.5 55.8 55.1	49.6 51.0 50.3	61.9 62.2 62.1	- - 23.4
	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	54.4 54.4 54.4	49.6 49.6 49.6	69.7 51.4 52.5	- - -
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	58.1 56.2	53.1 51.3	52.5 51.9	- غ.م
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	54.5 55.8 55.1	49.6 51.0 50.3	61.9 62.2 62.1	- - 23.4
2013/2014	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	54.4 54.4 54.4	49.6 49.6 49.6	69.7 51.4 52.5	- - -
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	58.1 56.2	53.1 51.3	52.5 51.9	- غ.م
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	54.5 55.8 55.1	49.6 51.0 50.3	61.9 62.2 62.1	- - 23.4
	الضفة الغربية	ذكور إناث كلاهما	54.4 54.4 54.4	49.6 49.6 49.6	69.7 51.4 52.5	- - -
	قطاع غزة	ذكور إناث كلاهما	58.1 56.2	53.1 51.3	52.5 51.9	- غ.م
	فلسطين	ذكور إناث كلاهما	54.5 55.8 55.1	49.6 51.0 50.3	61.9 62.2 62.1	- - 23.4

* غ.م: غير متوفر

ملحق 2: مؤشرات تعميم التعليم الأساسي

اسم المؤشر	معدل الدخول الإجمالي للصف الأول الأساسي	معدل الدخول الصافي للصف الأول الأساسي	معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الأساسية	معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الأساسية	معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الأساسية	معدل البقاء حتى الصف الخامس الأساسي	معدل البقاء حتى الصف العاشر الأساسي	معدل إكمال المرحلة الأساسية	معدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية
2004/2005	الضفة الغربية	ذكور	-	-	-	-	-	-	-
	الضفة الغربية	إناث	-	-	-	-	-	-	-
	الضفة الغربية	كلاهما	-	-	-	-	-	-	-
	قطاع غزة	ذكور	-	-	-	-	-	-	-
	قطاع غزة	إناث	-	-	-	-	-	-	-
2009/2010	الضفة الغربية	كلاهما	81.5	89.1	92.8	98.5	97.6	79.9	89.4
	الضفة الغربية	كلاهما	80.8	89	93.6	98.3	97.6	86.1	93.5
	الضفة الغربية	كلاهما	81.1	89	93.2	98.3	97.6	82.9	91.5
	قطاع غزة	كلاهما	97.8	87.1	93.0	97.8	97.8	76.4	84.2
	قطاع غزة	كلاهما	98.4	87.7	97.1	98.1	97.8	88.2	92.3
2010/2011	الضفة الغربية	كلاهما	98.1	87.4	95.0	98.0	98.0	83.0	88.5
	الضفة الغربية	كلاهما	95.0	84.5	93.7	98.3	98.3	79.3	87.4
	الضفة الغربية	كلاهما	94.0	83.6	93.0	98.8	98.8	90.8	90.0
	قطاع غزة	كلاهما	94.5	84.1	93.3	98.5	98.5	84.9	88.8
	قطاع غزة	كلاهما	96.7	86.1	93.3	98.0	98.0	77.4	85.6
2011/2012	الضفة الغربية	كلاهما	96.6	86.1	95.5	98.4	98.4	90.3	91.3
	الضفة الغربية	كلاهما	96.6	86.1	94.3	98.2	98.2	83.7	88.6
	الضفة الغربية	كلاهما	101.9	84.9	92.4	98.6	98.6	74.2	85.8
	الضفة الغربية	كلاهما	101.5	85.8	97.7	98.4	98.4	89.3	93.1
	الضفة الغربية	كلاهما	101.7	85.3	95.0	98.5	98.5	81.6	89.6
2012/2013	الضفة الغربية	كلاهما	100.8	80.9	90.9	98.1	98.1	81.3	88.6
	الضفة الغربية	كلاهما	97.8	72.3	93.7	98.3	98.3	98.2	92.3
	الضفة الغربية	كلاهما	99.3	76.7	92.3	98.2	98.2	89.7	90.5
	قطاع غزة	كلاهما	101.5	83.2	91.8	98.4	98.4	76.9	86.9
	قطاع غزة	كلاهما	100.0	80.3	96.1	98.4	98.4	92.8	92.8
2013/2014	الضفة الغربية	كلاهما	100.8	81.8	93.9	98.4	98.4	84.7	90.0
	الضفة الغربية	كلاهما	100.4	86.5	94.3	97.7	97.7	77.4	83.9
	الضفة الغربية	كلاهما	101.1	87.2	96.8	97.9	97.9	90.8	92.5
	الضفة الغربية	كلاهما	100.8	86.8	95.5	97.8	97.8	84.0	88.4
	الضفة الغربية	كلاهما	100.7	89.2	92.0	98.3	98.3	73.0	91.4
2013/2014	الضفة الغربية	كلاهما	100.2	89.2	93.5	98.0	98.0	88.5	92.2
	الضفة الغربية	كلاهما	100.4	89.2	92.7	98.1	98.1	80.6	91.8
	الضفة الغربية	كلاهما	100.5	87.6	93.4	97.9	97.9	76.2	86.9
	الضفة الغربية	كلاهما	100.7	88.0	95.5	97.9	97.9	90.9	92.3
	الضفة الغربية	كلاهما	100.6	87.8	94.4	97.9	97.9	80.2	89.8
2013/2014	الضفة الغربية	كلاهما	100.1	86.5	94.7	98.0	98.0	69.6	82.6
	الضفة الغربية	كلاهما	100.8	86.4	97.2	98.1	98.1	84.0	92.4
	الضفة الغربية	كلاهما	100.4	86.4	95.9	98.0	98.0	76.6	87.8
	الضفة الغربية	كلاهما	98.1	96.3	90.7	98.9	98.9	69.6	92.0
	الضفة الغربية	كلاهما	99.1	98.0	93.9	98.4	98.4	89.4	92.5
2013/2014	الضفة الغربية	كلاهما	98.6	97.1	92.3	98.6	98.6	79.4	92.3
	الضفة الغربية	كلاهما	99.3	90.5	93.1	98.3	98.3	69.6	86.3
	الضفة الغربية	كلاهما	100.1	91.2	95.9	98.2	98.2	86.1	92.5
	الضفة الغربية	كلاهما	99.7	90.9	94.4	98.3	98.3	77.7	89.6
	الضفة الغربية	كلاهما	102.2	88.0	95.2	98.4	98.4	70.6	81.2
2013/2014	الضفة الغربية	كلاهما	101.9	87.9	97.8	97.9	97.9	85.5	92.4
	الضفة الغربية	كلاهما	102.0	88.0	96.4	98.1	98.1	77.9	87.1
	الضفة الغربية	كلاهما	104.4	102.5	92.8	98.2	98.2	66.4	91.6
	الضفة الغربية	كلاهما	101.8	100.7	94.6	98.7	98.7	82.8	87.8
	الضفة الغربية	كلاهما	103.2	101.6	93.7	98.4	98.4	74.4	89.5
2013/2014	الضفة الغربية	كلاهما	103.1	94.1	94.2	98.3	98.3	68.9	85.3
	الضفة الغربية	كلاهما	101.9	93.2	96.5	98.3	98.3	84.4	90.5
	الضفة الغربية	كلاهما	102.5	93.7	95.3	98.3	98.3	76.5	88.1

يتبع مؤشرات تعميم التعليم الأساسي

اسم المؤشر	معدل طالب لكل معلم في المدارس الأساسية	معدل طالب لكل شعبة في المرحلة الأساسية	معدل الرسوب في المرحلة الأساسية	معدل التسرب في المرحلة الأساسية	معدل النجاح في المرحلة الأساسية	نسبة طلبة الفرع الثانوي المهني من طلبة المرحلة الثانوية	التوزيع النسبي للطلاب حسب الجنس في المرحلة الأساسية	التوزيع النسبي للمعلمين حسب الجنس في المدارس الأساسية	التوزيع النسبي للدارسين حسب الجنس في المدارس الأساسية
2004/2005	ذكور	-	-	-	-	-	-	-	-
	الصفحة الغربية	إناث	-	-	-	-	-	-	-
	كلاهما	-	-	-	-	-	-	-	-
	قطاع غزة	ذكور	-	-	-	-	-	-	-
	إناث	-	-	-	-	-	-	-	-
	كلاهما	-	-	-	-	-	-	-	-
2009/2010	فلسطين	ذكور	-	1.7	1	97.3	-	-	-
	إناث	-	1.4	0.9	97.7	-	-	-	-
	كلاهما	-	1.5	1	97.5	-	-	-	-
	الصفحة الغربية	ذكور	-	1.6	0.9	97.5	39	90	90
	إناث	-	1.4	0.4	98.2	0.4	61	10	10
	كلاهما	22.3	1.5	0.6	97.9	2.6	100	100	100
2010/2011	قطاع غزة	ذكور	29.6	1.6	0.7	97.7	47	55	55
	إناث	-	1.9	0.5	97.6	0.3	53	45	45
	كلاهما	38.2	1.7	0.6	97.7	0.5	100	100	100
	فلسطين	ذكور	-	1.6	0.8	97.6	43	50	50
	إناث	-	1.6	0.4	98.0	0.4	57	50	50
	كلاهما	24.8	1.6	0.6	97.8	1.7	100	100	100
2011/2012	الصفحة الغربية	ذكور	28.9	1.9	1.2	96.9	38	44	44
	إناث	-	1.7	0.5	97.8	0.5	62	56	56
	كلاهما	21.6	1.8	0.8	97.4	2.8	100	100	100
	قطاع غزة	ذكور	-	1.1	0.7	98.2	43	53	53
	إناث	-	0.8	0.5	98.7	0.1	57	47	47
	كلاهما	36.1	1.0	0.6	98.4	0.5	100	100	100
2012/2013	فلسطين	ذكور	-	1.6	1.0	97.4	40	48	48
	إناث	-	1.3	0.5	98.2	0.4	60	52	52
	كلاهما	23.7	1.5	0.7	97.8	1.9	100	100	100
	الصفحة الغربية	ذكور	1.3	1.5	1.1	97.4	37	43	43
	إناث	-	1.3	0.5	98.2	0.6	63	57	57
	كلاهما	21.4	1.4	0.8	97.8	2.7	100	100	100
2013/2014	قطاع غزة	ذكور	35.8	0.9	0.6	98.5	41	50	50
	إناث	-	0.6	0.5	98.9	0.2	59	50	50
	كلاهما	24.7	0.7	0.6	98.7	0.6	100	100	100
	فلسطين	ذكور	-	1.3	0.9	97.8	39	45	45
	إناث	-	1.0	0.5	98.5	0.4	61	55	55
	كلاهما	22.9	1.1	0.7	98.2	1.9	100	100	100
2013/2014	الصفحة الغربية	ذكور	28.3	1.4	0.9	97.7	41	51	51
	إناث	-	1.0	0.7	98.4	0.8	59	49	49
	كلاهما	20.8	1.3	0.6	98.6	0.5	100	100	100
	قطاع غزة	ذكور	36.5	1.3	1.0	97.7	39	46	46
	إناث	-	1.0	0.5	98.5	0.5	61	54	54
	كلاهما	22.9	1.2	0.7	98.2	1.9	100	100	100
2013/2014	فلسطين	ذكور	-	-	-	-	27	42	42
	إناث	-	-	-	-	-	73	58	58
	كلاهما	20.7	-	-	-	-	100	100	100
	قطاع غزة	ذكور	28.0	-	-	-	41	49	49
	إناث	-	-	-	-	-	59	51	51
	كلاهما	25.6	-	-	-	-	100	100	100
2013/2014	فلسطين	ذكور	36.6	-	-	-	33	45	45
	إناث	-	-	-	-	-	67	55	55
2013/2014	كلاهما	22.8	-	-	-	-	100	100	100

ملحق 3: توزيع السكان حسب الوضع التعليمي لسنوات مختلفة

الحالة التعليمية والسنة	فلسطين			الضفة الغربية			قطاع غزة		كلا الجنسين
	ذكر	أنثى	كلا الجنسين	ذكر	أنثى	كلا الجنسين	ذكر	أنثى	
2004									
أمي	3.5	12	7.7	3.2	12.4	7.8	3.9	11.3	7.6
يقرأ ويكتب	7.7	7.8	7.7	7.7	8.8	8.2	7.7	5.9	6.8
ابتدائي	19.7	17.3	18.5	20.9	18.2	19.5	17.5	15.5	16.5
إعدادي	35.4	33.9	34.8	37	34.5	35.8	32.5	33.1	32.7
ثانوي	19.8	19.1	19.4	17.7	15.9	16.8	23.7	25	24.4
دبلوم متوسط	4.8	4.5	4.6	4.8	4.6	4.7	4.6	4.2	4.4
بكالوريوس فأعلى	9.2	5.4	7.3	8.7	5.6	7.2	10.1	5	7.6
2009									
أمي	2.6	8.3	5.4	2.6	8.7	5.6	2.6	7.6	5.1
يقرأ ويكتب	6.2	6.4	6.3	6.9	7.8	7.3	4.9	4	4.5
ابتدائي	16.6	14.5	15.6	17.6	15.9	16.8	14.7	12.1	13.4
إعدادي	38	35.5	36.8	38.9	35.3	37.2	36.3	35.9	36
ثانوي	20.5	21.6	21	18.8	18.9	18.8	23.6	26.4	25
دبلوم متوسط	4.9	4.8	4.8	4.8	4.9	4.8	5.1	4.5	4.8
بكالوريوس فأعلى	11.2	8.9	10.1	10.4	8.6	9.5	12.8	9.5	11.2
2010									
أمي	2.4	7.8	5.1	2.2	8.3	5.2	2.6	7	4.8
يقرأ ويكتب	5.9	6.4	6.1	6.1	7.6	6.8	5.4	4.2	4.8
ابتدائي	16.9	14	15.5	18.2	15.5	16.8	14.6	11.5	13
إعدادي	38.9	35.9	37.4	39.6	35.1	37.4	37.5	37.2	37.4
ثانوي	20.1	22.1	21.1	19	19.5	19.2	22.1	26.7	24.4
دبلوم متوسط	4.4	4.6	4.5	4.3	4.6	4.5	4.7	4.5	4.6
بكالوريوس فأعلى	11.5	9.2	10.4	10.6	9.4	10	13.1	8.8	11
2011									
أمي	2.1	7.4	4.7	2.1	7.8	4.9	2.3	6.7	4.5
يقرأ ويكتب	6.2	6	6.1	6.4	7.2	6.8	5.9	4	5
ابتدائي	16.6	13.8	15.2	17.7	15.2	16.5	14.4	11.4	12.9
إعدادي	37.7	35.6	36.6	39.3	35.5	37.5	34.9	35.5	35.2
ثانوي	20.5	22.1	21.3	19.2	19.5	19.3	22.8	26.6	24.7
دبلوم متوسط	4.9	4.6	4.8	4.6	4.4	4.5	5.4	5.1	5.2
بكالوريوس فأعلى	12	10.5	11.3	10.7	10.4	10.5	14.3	10.7	12.5
2012									

الحالة التعليمية والسنة	فلسطين			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	أنثى	كلا الجنسين	ذكور	أنثى	كلا الجنسين	ذكور	أنثى	
أُمي	1.8	6.4	4.1	1.9	6.9	4.4	1.7	5.5	3.6
يقرأ ويكتب	6	5.8	5.9	6.1	6.9	6.4	5.8	3.9	4.9
ابتدائي	16.1	13.1	14.6	17.2	14.5	15.9	14.1	10.6	12.3
إعدادي	38	35.5	36.8	39.7	35.4	37.6	35	35.7	35.4
ثانوي	20.7	22.8	21.7	19.6	20.7	20.2	22.6	26.5	24.5
دبلوم متوسط	5.2	5.1	5.2	4.8	4.7	4.8	5.9	5.8	5.9
بكالوريوس فأعلى	12.2	11.3	11.7	10.7	10.9	10.8	14.8	12	13.4
2013									
أُمي	1.6	5.9	3.7	1.7	6.5	4.0	1.5	4.8	3.2
يقرأ ويكتب	5.5	6.0	5.8	5.7	7.2	6.4	5.3	3.9	4.6
ابتدائي	15.7	12.6	14.2	16.8	14.0	15.4	13.8	10.1	12.0
إعدادي	39.2	35.7	37.3	41.2	35.8	38.6	35.7	35.3	35.4
ثانوي	20.6	23.1	21.9	19.6	20.8	20.3	22.3	27.1	24.7
دبلوم متوسط	5.0	5.0	5.0	4.3	4.7	4.5	6.2	5.7	5.9
بكالوريوس فأعلى	12.4	11.7	12.1	10.7	11.0	10.8	15.2	13.1	14.2